

٢١٦٢
م ٠ ح (مختصر غنية المتتملي شرح منية المصلي) للكاشفري، كلاهما

للحليبي، ابراهيم بن محمد - ٩٥٦ هـ بخط أحمد اللقاني
المالكي سنة ١١٠٠ هـ.

١٩٨ ق ٢١ س ٢١ × ٥٥ ر ١٥ س

٦٧٣٨ نسخة جيدة، بأولها نقص، خطها نسخ معتاد، طبع

سنة ١٨٩٨ م كما في معجم المطبوعات .

أوراق بغداد ١ : ٥٣٧ الكشاف : ٧٧

١ - العبادات ، الفقه الاسلامي وأصوله أ - المؤلف

ب - الناسخ ج - تاريخ النسخ

١٢٦٢
٥١٤٠٩/٤/٢٩

7448

1111

1111

1111

1111

1111

1111

1111

1111

1111



1951

King Saud University



جامعة الملك سعود

Copyright © King Saud University

دخل في ثوبه المسمر احد
ابن سرور من بني السري
من تركته السيد احمد بن
السيد عبد الرحمن السري
في سنة

مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات
الرقم ٦٧٣٨
مختصر غنية المتكفي في شرح غنية المصلي
العنوان الحلي، ابراهيم بن محمد
المؤلف
تاريخ النسخ ١١٠٠ هـ
اسم الناسخ احمد الاقاي المالك
عدد الأوراق ٩١٩٨
ملاحظات

برغبة والضمير للسائل التقتت جواب لما اي انتقتت ماكثر
وقوعه للمصليين وما لا بد لهم منه من مصنفات المتقدمين تتعلق
بالتقطة ومن مختارات المتأخرين نحو الهداية والمحيط وشرح
الاسبيجاي على مختصر الطحاوي والغنية بالفقيه المضمومة في الكفر
النسخ وفي بعضها بالقاف المكسورة والملتقط والذخيرة وفتاوي
قاضي خان وجامعية الكبير والصغير وسميته اي الكتاب الذي
التقطته مينة المصلي اي ما يتمناه وغنية المبتدي اي ما يستغنى
به عن غيره واستألا الله اي وانا استألا الله فالو الحال ان يجعل
ما اعتدنا اي قصده خالصا لوجهه اي لذاته ومكفرا اي سببا
لتكفير لذنوب اي سترها بعدم المؤاخذه بها بفضلته اي بتفضله
لا باستحقاق وان يغفر لي والوالدي ولا استاذي بتشدده
الياء مفتوحة جمع استاذ وهو الموفق للسداد بفتح السين
اي للصواب وعدم الخطاء ومنه الهداية اي خلق لا هتداء
والرشاد اي الاستقامة على طريق الحق اعلم خطاب عام لكل
من يطلب معرفته احكام الصلوة بان الصلوة فريضة اي فريضة
مقطوعة بالحكم بها ثابتة صفة الفريضة بالكتاب اي القرآن
والسنة اي الطريق المنقولة عن النبي صلى الله عليه وسلم
سوي القرآن اما الكتاب فقوله تعالى اقيموا الصلوة فانه امر
وهو يقتضي الوجوب والمراد باقامتها ادائها وقوله تعالى وقوموا
لله قانتين اي صلوا لله قانتين وقيل قوموا في الصلوة خاشعين
او مطيعين القيام فيها وقوله تعالى حافظوا اي راووا على الصلوات



والصلوة الوسطى وهي صلوة العصر وقيل غير ذلك وخصها بعد
التعمم لزيادة شرفها واولا اهتمام بها اذ هي مظنة التكاسل عنها
لكونها في وقت كثرة الاشتغال وقوله تعالى فسبحان الله تسبون
وحين تصحون وله الحمد في السموات والارض وعشيا وحين تظهرون
اي سبحوا الله في هذه الاوقات والمراد صلوا على ما روي عن ابن عباس
انه قيل له هل تجد ذكر الصلوات الخمس في القرآن قال نعم ولا هذه
الاية تسبون صلوة المغرب والعشاء وتصحون صلوة الفجر وعشيا
صلوة العصر وحين تظهرون صلوة الظهر وقوله وعشيا متصل بقوله
حين تسبون وله الحمد في السموات والارض اعترض بينهما ومعناه
ان على المميزين كلهم من اهل السموات والارض ان يمجده كذا في
وقوله تعالى ان الصلوة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا اي فرضا
موقتا محدودا باوقات لا يجوز اخراجها عنها واما السنة فما روي
عن النبي صلى الله عليه وسلم في صحيحه ان الله قال لبي الاسلام اي الايمان
فانما شيء واحد عند اهل السنة على خمس اي خمس خصال شهادة
ان لا اله الا الله بجزء شهادة بذكر اسم خمس ورفعهما خبر مبتدأ
محذوف وكذا ما عطف عليها وان محذوف اسوة الله عطف على ان لا اله
الا الله فهذه الشهادة واحدة من الخمس واقام الصلوة اي اقامتها
ثانية وايتا الزكاة ثالثة وصوم شهر رمضان رابعة وحج البيت
خامسة من استطاع اليه سبيلا محلة الرفع فاعل المصدر المضاف
الي مفعول والاستطاعة عند الجمهور القدرة على الزاد والراحلة
فاضلين عن الحوائج الاصلية والتوازم الشرعية وقوله صلى الله عليه

وسلم

وسلم لكل شيء علم اي علامة دالة على تحققه وعلم الايمان الصلوة
فهو علامة لوجوده في القلب باعتبار الظاهر وقوله عليه الصلوة والسلام
الصلوة عماد الدين فمن اقامها فقد اقام الدين ومن تركها فقد هدم الدين
كما ان الخيمة تقوم باقامة عمودها وتسقط بسقوطه وقوله صلى الله
عليه وسلم خمس صلوة مبتدأ افترضهن الله على العباد خبره
من احسن ووضوئهن باسبغهن والابتان ببننه وادابه واء
صلواتهن لوقتهن وانتم ركوعهن وسجودهن بالطرائيق فيه
وخشوعهن اي خضوعهن باحضار القلب وجميع المهمة وصرف الشغل
الديني عن الفكر كان له على الله عهد اي وعدم موكل ان يفعله اي بان
يفعله ذنوب وقوله صلى الله عليه وسلم اخبر بين المسلم والكافر بين
العبد وبين الكفراي بين العبد وبين ان يصل الي الكفر ترك الصلوة
اي ان يترك الصلوة وهذا كما يقال بنيد وبين مرادك الاجتهاد اي
بنيدك وبين بلوغ مرادك ان تجهد فان الاجتهاد بلغت مرادك
واما لفظ الفرق فليس من الحديث وهو غير صحيح من حيث المعنى لانه
ترك الصلوة ليس فرقا بين العبد وبين الكفر بل وصل كما تقدم
ثم المراد بهذا الحديث وامثاله الترك اعتقاد او هو انكار وجوبها
ثم اعلم بعد ما علمت بثبوت فرضية الصلوة بان للصلاة شرايط اجمع
شريطة بمعنى الشرط والمواد به هنا ما لا يقع الصلوة الا بتعديده
عليها فقله قبلها صفة موصفة ومبينة لمعنى الشرط وفرادي
جمع فريضة بمعنى الفرض والمراد به هنا ما لا يقع الصلوة بدونه
سوي الشرايط والاركان وان كان اجمع ركن وان اراد به ما يكون جزءا

من الصلوة ووجبات جمع واجب والمراد به هنا ما لا تفسد الصلوة
 بتركه بل ان تركه سهوا يجب سجدة السهو وان تركه عمدا انتقض الصلوة
 مع التقصان فتجب اعادتها واد لم يعد لها يكون فاسقا آثما وسننا
 جمع سنة والمراد بها هنا ما يناب بفعله في الصلوة وان تركه تكون
 الصلوة مكروهة كراهة تنزيه ولا تجب سجود السهو بتركه سهوا
 وادبا جمع ادب وهو دون رتبة السنة فلا كراهة في تركه وكراهية
 بتخفيف الياء والمراد بها ما يتضمن ترك سنة وهو كراهة التنزيه
 او ترك واجب وهو كراهة التحريم ومنها هي جمع منهي وهو محل النهي
 والمراد بها ما يفسد الصلوة **اما الشرائع** التي قبلها المجمع عليها
 فستة الطهارة من الحدث اي ما يوجب الغسل والوضوء ويستتم
 النجاسة الحكيمة والطهارة من النجاسة الحقيقية وستر العورة
 واستقبال القبلة والوقت والنية **اما الطهارة من الحدث** فلا اغتسال
 ويستتم الطهارة الكبرى وموجبه الحدث الاكبر والوضوء ويستتم الطهارة
 الصغرى وموجبه الحدث الاصغر عند وجود الماء والقدرة اى
 القدرة عليه اى على استتم الاغتسال والوضوء وعند عدم
 اى عدم الوجود والقدرة او عدم احدهما فالطهارة الواجبة هي
 التيمم وكلاهما اى كل واحد من الاغتسال والوضوء فرايض وسنة
 واداب ومنها وليس للغسل والوضوء واجب فلذا لم يذكر
 اما فرايض الوضوء قد مره لكثرة تكرره وبه ثلاثة انواع فرض و
 هو وضوء الحدث عند ارادة الصلوة ولوجبانه وسجدة
 للتلاوة او من المصحف وواجب وهو الوضوء للطواف وسندوب

وهو الوضوء للثوم اذا اراد الوضوء على الوضوء والمحا فظنة
 على الوضوء بان يتوضوء كلى احدث والوضوء والوضوء بعد الغيبة
 والكذب وبعد انشاد الشعر وبعد القهقهة في غير الصلوة
 والوضوء لغسل الميت كذا في فتاوي قاض خان والخلاصة
 فاربعة كما فهم مما قال الله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا قمتم
 الى الصلوة الخ آخرة اي اذا اردتم القيام الى الصلوة وانتم
 محدثون فاغسلوا وجوهكم الغسل الاسالة وحدها عند
 ان يتقاطر الماء ولو قطرة وعند اي يوسق يجزئ ان يسيل على
 ولو يقطر كذا في شرح الهداية لابن الهمام وحد الوجه ما بين
 قصاص الشعر واسفل الذقن وشحمي الاذنين وايدىكم الى المرفق
 جمع مرفق بكسر الميم وفتح الفاء وبالعكس وهو مفصل الذراع في الغضد
 وامسحوا برؤوسكم المسح في اللغة امرار الشيء على شيء وهو المراد
 في التيمم واريد به في الوضوء اصابة اليد المبتلة ما حرمت مسحه
 وارجلكم الى الكعبين قرئ بانصب وباجر فليل النصب بالعطف
 على وجوهكم والجر على الجوار والفتح ما ذكرناه في الشرح وجوز
 الشيعة المسح على الرجل بل خوف ويرد ما في الصحاح ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى قوما قوضوا واعقابهم
 تلوح لم يمسه الماء فقال ويل للعقاب من النار والمرفقان
 الكعبان وهما العظما النائيان في جانبي القدمين يدخلان
 في فرض الغسل خلافا لرفو وكذا ما بين العذار بكسر الهمزة
 وهو ما سأل على الخد من اللحية مأخوذ من عذار الفرس

والاذن يجب غسله لما ذكرنا من دخوله في حد الوجه خلافاً
 لابي يوسف وأما الحية فمن أبي حنيفة يفرض مسح ربهما قياساً
 على مسح الرأس وهي رواية الحسن وعنده يوض مسح ما يلا في بشرة
 الوجه واختاره قاضي خان وصححه وأظهر الرواية عنه فرض
 غسل ما يلا في البشرة واختاره في المحيط والبدايح قال في معراج
 الدراية وهو الأصح وفي الفتاوى الظهيرية وبه يفتي وجهه
 أنه لما سقط غسل ما تحته انتقل فرض الغسل إليه كالشارب
 والحاجب حيث انتقل فرضه غسل ما تحته اليها وأما ما استبر
 منها فلا يجب غسله ولا مسح لأنه ليس من الوجه وعن أبي يوسف
 يفرض استيعابها بالمسح وعنده سقوط طمأضلاً وهو أيضاً رواية
 عن أبي حنيفة ولو أخرجنا على شعر الذقن أو الرأس والشارب أو
 الحاجب ثم حلقه لا يجب غسل ما تحته وفي البقايا لو قضم
 الشعر يجب تحليله وإن طالع يجب تحليله ووجهه
 أن قطعه مسنون فلا يعتبر قيامه في سقوط غسل ما تحته
 بخلاف الحية فإن إعفاءها هو المسنون والمفروض في مسح
 الرأس مقدار الناصية وهو ربع الرأس عندنا وقال مالك
 وأحمد مسح الكل فرض وقال الشافعي الفرض مسح ما في حيز
 منه ولو بعض شحرة وقد حققنا الدليل في الشرح ومن
 جعلته قوله لما روى المعتمر بن شعبه رضي الله عنه أن النبي
 صلى الله عليه وسلم أتى سباطة قوم فبارك وتوسأ ومسح
 على ناصيته وخفي السباطة بضم السين الكناسة ثم

فرضية

فرضية مسح مقدار الربع هي الرواية الظاهرة وفي بعض الروايات
 قدر ثلث أصابع وصححه بعض أصحابنا وفيه نظر كما ذكرنا
 في الشرح وإن مسح بأصبع واحد أو أصبعين وأمرهما لم يجز
 حتى يعيد بهما إلى الماء ويستوفي مقدار ربع الرأس أو ثلث
 أصابع خلافاً لرفو وكذا في مسح الخف ولو كان قد ذوبان
 مربوطتان حول راسه كما تفعله النساء فمسح عليهما
 لم يجز سواء أرسل أو لم يرسل هو الصحيح وقيل يجوز
 إذا لم يرسل كذا في الحدادي ولو بقي لعة في بعض أعضاء
 الوضوء قبلها من بالة عضو آخر لا يجوز وإن بلها من بالة
 عضو آخر لانت البدن في الغسل كعضو واحد بخلاف الوضوء
 وهذا إذا كانت البلة التي أخذها تسيل ولا فلا وأما سنده
 أي سنن الوضوء فغسل اليدين قبل إدخالهما الأنا إلى
 الرسغ ثلاثاً لما في الصحيحين أنه عليه السلام قال إذا استيقظ
 أحدكم من نومه فلا يغسل يديه الأنا حتى يغسلها ثلاثاً فإنه
 لا يدرى أين باتت يده والرسغ بالضم مفصل ما بين الذراع
 والكف ثم غسلها ابتداءً ثلثة تنويع عن الفرض وموضعها ول
 الوضوء لأنها آلة التطهير وكيفية الغسل أن يخذ الأنا
 بثمالة ويصبت على يمينه ثلاثاً ثم يأخذ بيمينه ويصبت
 على ثماله كذا وكذا أن كان الأنا كبيراً ومعه أنا صغير والأنا
 يدخل أصابع يده اليسرى مضومة في الأنا ويصبت على
 كف اليمنى ويدلك لأصابع بعضها ببعض حتى تطهر ثم يدخل

عضوها جارية في الجنابة
 يجوز بلها من بالة
 مطلق الوضوء
 سنن الوضوء

البهي في الاناء ويغسل اليدين وهذا اذا لم يكن علي يد بخاسنة
 وتسميته الله تعالى في ابتداء الوضوء لقوله عليه السلام لا وضوء
 لمن لم يذكر اسم الله عليه والمراد نفى النجاسة لقوله عليه السلام
 اذا نظرت احدكم فذكر اسم الله عليه فانه يطهر جسده كله فان
 لم يذكر اسم الله عليه طهره لم يطهر الا ما مر عليه الماء ولفظ
 التسمية ان يقول بسم الله العظيم والحمد لله عاين الاسلام
 وقيل الا فضل بسم الله الرحمن الرحيم بعد التوضوء وفي المجتبى
 يجمع بينهما وفي المحيط لوقاله لا اله الا الله والحمد لله
 ان لا اله الا الله يصير مقيما للتسنة والاصح انه يسمى مرتين
 من قبل كشف الحوائج للاستنجاء ومن بعد سترها عند ابتداء
 غسل سائر الاعضاء احتياطا للخلاف الواقع فيما حثت قال
 بعضهم يسمى قبل الاستنجاء فقط وقال بعضهم يسمى بعد فجب
 وكذا الخلاف في وقت غسل اليدين والاصح انه يغسلهما مرتين
 قبله وبعد كما في التسمية وتوسعي التسمية فذكرها في خلاف
 الوضوء فيسمى لا تحصل التسنة بخلاف الاكل والمضمضة
 والاستنشاق لانه عليه السلام فعلهما على المواظبة بما بين
 حديثين لما روي التسنة من حديث عبد الله بن زيد حكايته
 وضوءه عليه السلام وفيه مضمض واستنشق واستنثر
 ثلاثا بتلاذ عرافات وروي الطبراني بسنده انه عليه
 نوصا مضمض ثلاثا واستنشق ثلاثا واخذ لكل واحدة ماء
 جديدا وايضا الماء الذي تحت السارح والحاجبين

بعد
 اذا

والستواكح

سنة

سنة ايضا تكملا للوضوء لان غسلها فرض فكان تحليل الحية
 والاصابع وعده في التجنيس من الاداب ومسحها استرسل
 اي ترك من الحية تكملا للفرض ايضا وتحليلها اي الحية طاروي
 انه عليه السلام كان يحلل حية وهذا قول ابي يوسف وعند
 ابي حنيفة ومحمد تحليلها مستحب وفي رواية جازية وحججه
 المستوط قول ابي يوسف وهذا اذا كانت كتيفة لا تزيه
 البسرة تخنثا فان كانت خفيفة بان يري بشرتها لم يغسل
 ما تخنثت كذا في الظاهرية واستيعاب جميع الراس في المسح
 لمواظبة عليه السلام عليه مع الترك في بعض الاوقات
 بما روي واحد لما روي اصحاب السنن عن علي رضي الله عنه في مكان
 وضوءه عليه السلام انه مسح مرة واحدة ولا يدعه على عدم
 تثليث المسح كقوله ذكرها في الشرح وكيفية الاستيعاب
 ان ياخذ الماء ويبل كفيه واصابعه ثم يلمس الاصابع اي
 يضمها ويضع على مقدم راسه من كل يد ثلث اصابع
 والبصر والوسطى ويمسكها بهاميه وسبأ يديه حروفها
 ويجافي اي يبعد بطن كفيه عن راسه ويمد بها اي يديه
 الى الفقاير ثم يضع كفيه على جانبي الراس ويمسحهما اي جانبي
 الراس بكفيه ويمسح ظاهر اذنيه بباطن ابهاميه وباطن
 اذنيه بباطن مسبحة او بما المراد بالسبأ بين فيما تقدم
 يقال للاصبع التي في الابهام مسبحة بكسر الباء لانها ليست
 بها الي المسب في الخاصة ونحوها ومسح الاذنين ايضا سنة

وان مسح باصبع او صغير قد روي في بعض النسخ
 وان مسح باصبع

بها الي الوضوء
 وتقال لها السبابة لانها
 بها الي الوضوء

كذا ذكرها في المسح بهذه الكيفية في المحيط وغيره وليست
 هذه الكيفية أكثر لزما والمقصود بالاستيعاب باي وجه
 كان وقد استوفينا الكلام عليه في الشرح وما ذكر من
 مسح الأذنين مع الرأس بما به إذا لم يحسن الحمامة بان كانت
 موضوعة وأما أن مسحها فلا بد أن يأخذها مائلا جديدا
 وبمسح الرقبة يظهر الأصابع الثلاثة المقدم ذكرها وقوله
 بما جديدا لا حاجة اليه لأن اليد التي على ظهر الأصابع
 باقية فلا حاجة إلى تجديد وقوله بعضهم هو أي مسح الرقبة
 ادب ليس بسنة وقوله في فتاوى قاضي خالك ليس بادب ولا
 سنة وقوله بعضهم هو سنة وعند اختلاف الأقاويل
 يكون فعله اولى من تركه واقتصر في الكافي على أنه مسحته وهو
 الأصح لأنه روي بفعله عنه عليه السلام في بعض الأحاديث
 دون غلبها وتخليل الأصابع سنة أيضا في اليدين والرجلين
 لقوله عليه السلام للمقيط بن صبرة إذا توضأت فامسح
 الوضوء وخلل بين الأصابع وأما يكون التخليل سنة بعد
 وضوء الماء وكيفية في الرجلين أن يخلل بخصم يده
 اليسرى مبتدئا ومن خصم رجله اليمنى من أسفل ويختتم
 بخصم رجله اليسرى وتكرر الغسل إلى تلك السنة
 أيضا لما روي أنه عليه السلام توضأ مرة من وقال هذا
 وضوء لا يقبل الله الصلاة لأبه وأنه توضأ ومرتين حين
 وطأ هذا وضوء من أيضا عفا الله له الأجر مرتين وأنه

توضاء

توضاء ثلاثة ثلاث في غالب أحواله فكان سنة لا فرضا وبكرة
 الزيادة على الثلاثة الأضوية طمأينة القلب عند حصول
 السكينة ثم الملق الأول فرض والثانية سنة والثالثة دونهما
 في الفضيلة وقيل الثانية سنة والثالثة أكمل السنة
 كما ذكر في الاختيار والأولى أن تكون الثانية والثالثة
 كلتا هما سنة لأن التثنية الذي هو سنة أغلظ حصل بها
 والنية سنة أيضا هو الصحيح وقيل مستحبة ومحلها
 القلب وتستحب أن يضيف التلقظ باللسان إليه
 فيقول بوبت رفع الحدث أو بوبت الوضوء وقوله عند
 غسل الوجه والترتيب المذكور في لفظة الوضوء سنة
 وليس بفرض لأن العطف فيها بالواو وهي لطلق الجمع
 من غير تعرض للترتيب ولذلك أيضا سنة لأنه أكمل
 الفرض في محله والمواصلة وهي أن يغسل كل عضو على أثر
 الذي قبله ولا يفصل بينهما بحيث يحف السابغ عند
 اعتدال الهواء سنة أيضا لمواظبته عليه السلام عليها
 وأما أدابه أي أداب الوضوء فهو أن يذهب لأصلا
 بالوضوء قبل دخول الوقت إذا لم يكن صاحب عذر وقت
 غير مهمل لأن فيه قطع طمع الشيطان من تنبذه عنها حتى
 وإن جلس للاستنجاء وهو إزالة النجس وهو ما يخرج من
 البطن من النجاسة متوجها إلى عين القبلة وإلى يسارها
 ولا يستقبل القبلة ولا يستدبرها فاستقبلها واستدبرها

مطلب في أداب
 الوضوء

حالة الاستنجاء وترك ادب ومكره كراهة تنزيه كما في مد
 الرجل اليها ولما حاله البول او الغوط فمكره كراهة تحريم
 ثم اذا جلس للاستنجاء فالادب ان يجلس متفرجا اي مو
 بين رجلية وترخي مفعدة ما احسنه مبالغة في التنظيف
 الا يكون صاويما فلا يتفرج ولا يرخي كيلا تنفذ البلية
 اليها الداخل فيفسد صومه حتى قالوا ينبغي ان لا يتنفس
 حالة الاستنجاء ذلك وفيه نظر فانه لا يصل بالنفس
 شي الى الداخل مع ما فيه من الخرج على انهم قالوا انما يفسد
 الصوم اذا وصل الماء وموضع المحققة وقبلما يكون ذكره في
 الخلاصة وان يغسل مخرج الجلاسة بعد الحجارة او دونها
 مبالغة في التنظيف والغسل بالماء وان كان ادبا لكن قد
 اذيت به سنة الاستنجاء وانما يكون ادبا اذا لم يتجاوز
 الجلاسة مخرجها اما اذا جاوزت خرجها ولم يكن الجوار قد
 اذيتهم فغسله سنة وان كان قدر الدرهم فغسله واجب
 والدليل قررناه في الشرح وان زادت الجلاسة الجوارحة
 للمخرج على قدر الدرهم فغسله اي الجلس والمخرج فرض
 اجماعا والادب في الغسل المذكور ان يغسله اي محل الجلاسة
 حتى ينقيته وينظفه لانه المقصود به الا نقاء وليس
 فيه اي في الغسل عدد مسنوع من ثلاث الى سبع او غير
 ذلك ومنهم من شرط الثلاث ومنهم من شرط التسبع ومنهم
 من شرط العشر من غير ان لا يحيل الثلاث وفي القدر

الحسن

الحسن والصالحانه مفعولة الى ايد فيغسله حتى يفرج في
 قلبه انه قد طهر الا ان يكون موسوسا فيقدر في غفلة
 بالثلاث كما في كل جلاسة غير مرتبة وقيل بسبع وفيها
 حتى يعود من اللبنة الى الخشونة ويغسل بطن اصبع او
 اصبعين او ثلاث لا برؤوسها تحترق عن الاستنجاء والمرأة
 كالرجل في ذلك وكذا في الاستنجاء بالاجار ليس فيه عدد
 مسنوع عندنا بل يحسنه حتى ينقيته وعندنا الشافعي
 لا بد من اعادة السنة من ثلاث مسحات وفي فتاوى
 قاضي خان في كيفية الاستنجاء بالاجار يد بر يا بحجر الاول
 ويقبل بالثاني ويد بر يا ثالث ان كان في الصنف وفي
 الشافعي يقبل الرجل بالاول ويد بر يا ثاني ويقبل بالثالث
 لان في الصنف خصيصة مستلزمة ان لا يوافق بالاول
 ينلطان ولا كذلك في النساء والمرأة تفعل كل فعل الرجل
 في النساء في الاوقات كلها قال في الخلاصة وهذا ليس
 بشرط بل يفعل على وجه يحصل المقصود يعني الا نقاء
 وينبغي ان يستنجي بعد ما خطا خطوات وهو الذي يسمى
 استبراء وبالمع في الاستنجاء في النساء فوق ما يبلغ
 في الصنف كذلي فتاوى قاضي خان وفيها وان استنجي
 في النساء عما وسخن كاد في منزلة من استنجي في الصنف
 اي في المبالغة الا ان ثوابه لا يبلغ ثواب استنجي
 بالماء اليها رد ومن الادب ان يمسح موضع الاستنجاء

ابريق وارغ اترك وخالى قليق
 اختر

بالحرقة بعد الغسل قبل ان يقوم بيزوله انزل الماء المستعمل بالكلية
وان لم يكن معه خرقة يحفظه اي موضع الاستنجاء بيده مرة
بعد اخرى لتقليل الماء المستعمل بحسب الامكان ومن الاداب
ان يستحضر ربه حين فرغ من الاستنجاء والتجفيف لان الكشف
كان لصروقه وقد زالت وكشف العورة في الخلق غير ضرور
خلاف الادب لقوله عليه السلام الله اخوان يستحي منه
والاداب ان يتولى اي يباشر امر الوضوء بنفسه ولا يباشر
غيره لقوله عليه السلام انما الاستنجاء طاعة الله تعالى
بغير ضرور بان يفتي قلبه وضوءه او يصبت عليه ما يروي
انه عليه السلام قاله انما الاستنجاء وضوءي باحد وجهي
الواري لا بأس بصمت الخادم وهو لا ينافي ترك الادب
اذا كان بطيب نفس ومحبة بدون امر وتكليف لما روي
انه عليه السلام كان يصبت عليه الوضوء ويحيي له
ومن الاداب ان يجلس الموضي مستقبل القبلة عند
غسل سائر الاعضاء اي باقي الاعضاء سوى موضع
الاستنجاء لانه عبادته ومقدمتها فيختار له خير المجلس
وهو ما استقبل به القبلة ومن الاداب ان يكون جلوسه
حاشا كان مرتفع وان يغسل عروقه لا يريق ثلاثا وان
يضعه على يساره وان كان شيئا اخترق منه فخر بينه
وان يضع يده حالة الغسل على عروقه لا يجازسه ومن
الاداب ان لا يتكلم في أثناء الوضوء بكلام الدنيا بل بالادب

الماثورة

الماثورة وان يستشهد عند كل عضو قال يا فتاوي قاضي
خان يستحي عند كل عضو ويقول استهد ان لا اله الا الله
واشهد ان محمدا عبده ورسوله وان يدعو عند غسل كل
عضو بما جاء به الاثار عن السلف الصالحين فيقول بعد
السمية الحمد لله الذي جعل الماء طهورا وعند المضمضة
اللهم اسقني من حوض بيمك كاسا لا اظلم بعدها ابدا اللهم
اعني عاذرك وشكرك وتلاوة كتابك وعند الاستنفا
اللهم لا تحرمني راحة نعيمك وحنانك او اللهم ارحمني
راحة الجنة وارزقني من نعيمها ولا ترحمني راحة النار عند
غسل الوجه اللهم بيض وجهي بنورك يوم تبيض وجوه
وتسود وجوه او اللهم بيض وجهي بنورك يوم تبيض
وجوه اوليك ولا تسود وجهي بدنو بي يوم تسود وجوه
اعدائيك وعند غسل اليدين اللهم اعطني كتابي بيمين
يمنى ويسار يسرى وعند غسل اليد اليسرى اللهم
لا تغطي كتابي بشمال ولا من وراء ظهري وعند مسح الرأس
اللهم حرم شعري وبشري على النار واظلمي تحت ظلك
يوم لا ظل الا ظلك او اللهم غشني برحمتك وانزل علي
من بركتك وعند مسح الاذنين اللهم اجعلي من الذين
يستحون القول فيبتهون احسنه وعند مسح الرقبة
اللهم اعنق رقبتى من النار والرقبة هنا عبارة عن جميع
البدن كما قال الله تعالى فمخرجه من قيداهم ولو كان

سان
اوليايك

من البيلاسل والاغلال وعند غسل الرجلين اللهم ثبت
 قدومي على الصراط يوم تزل فيه الاقدام وقيل هذا غسل
 غسل الرجل اليمنى واليسرى فيقول اللهم اجعل
 لي سعيًا مشكورًا وذنبيًا مغفورًا وعملًا مقبولًا وتجارة
 لن تبوء ومن الآداب ان يعضض اي يعضض من العضضة
 تحريك الماء في الفم والمراد هنا ان يدخل الماء وفي فمه للعضضة
 ويستنشق اي يصعد الماء في انفه بيده اليمنى لئلا
 من جملة الطهور ويحفظ ويستنشق بيده اليسرى وينبغي
 ان يأخذ لكل واحد منهما ماء وجد يدرانه من ازالة الاذي
 قالت عائشة رضي الله عنها كانت يد رسول الله صلى الله
 عليه وسلم اليمنى لطهوره وطعامه وكانت يده اليسرى
 لحمل اربه وما كان من اذي ومن الآداب ان يستاك اي يذلك
 اسنانه بالسواك بالكسر وهو العود الذي يستاك به
 كالسواك وقد عده القذوري والاكثر من المشتم
 وهو الاصح لما ذكرناه في الشرح ثم المستحب ان يكون من
 شجرة مرة لزيادته ازالة تغير الفم قالوا ويستاك بكل
 عود الا لرحمان والقصب وافضل الاراك ثم لا يتون
 وان يكون طول شبر في غلظ الخنصر ومن فوائد ان
 مطهرة للفم مرضاة للرب مطردة للشيطان مفرجة
 للملايكة ويكفر الخطيئة ويزيد في الحسنات ويذهب
 البلغم والبخير وينشد الانسان ويقوي المعدة ويطيب نكهة

والخفق شجر
 كبد يترى

اي قوي

الفهم

غسل واحد للجمعة والعيد اذا اجتمعوا في الغرض جماع وحض
 وواحد منها اي من الاحد عشر واجب على الكفاية وهو غسل
 هكذا ذكره والظاهر من الادلة انه فرض كفاية ذكر ابن
 الهمام والشرحي في شرح الهداية وغيرهما وواحد منها
 مستحب وهو غسل الكافر وقد تقدم ذكره مطلقا
 ثمس الاية الشرعي في شرحه للبسوط وذكر في المحيط
 ان الكافر اذا اجنب ثم اسلم الصحيح انه يجب عليه الغسل
 لاف الجنابة باقية بعد اسلامه بخلاف ما لو اسلم بعد
 انقطاع الحيض حيث لا يجب عليها الغسل لان الانصاف بان
 ليس باقية وقال قاضي حاتم الاحوط وجوب الغسل في انقض
 كلها **فروع** ان اجنبت المرأة ثم ادركها الحيض فان شاء
 اغتسلت وان شاء فتاخرت حتى تظهر وكذا الحائض اذا
 احتلمت او جومت فربى بالخيار والجنب اذا اخره
 الاغتسال الى وقت الصلاة لا ياتم ولا بأس للجنب ان
 ينام ويأوي وادله قبل ان يغتسل او يتوضا ولكن يستحب
 الوضوء ان اراد المعادة ولا بأس بان يغتسل الرجل والمر
 من اثار واحد ويكره للجنب الاكل والشرب ما لم يغسل يده
 وفاه وقال قاضي حاتم يستحب ان يغسل يديه وفاه اذا ار
 ان ياكل ويشرب وان تركه ولا بأس به وقيل ان يشرب على وجه
 السنة لا يكره والاكره ولا يجوز للجنب والمحيض والنفساء
 قراءة القرآن لقوله عليه السلام لا تقرأ القرآن ولا الجنب

نبياء من القرآن يعني لا يجوز ان يقرأ آية فاتحة وان قرأ ما دون
 الآية بقصد القرآن او قراء الفاتحة لا بقصد القرآن بل على
 قصد الدعاء او قراء الايات التي تشبه الدعاء مثل رتبنا
 انبياء الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقتل عذاب النار
 ونحوها على نية الدعاء وكذا لو سمع خبلا سارا فقال
 الحمد لله وخبر سوء فقال ان الله وانا الله اجعلون او قرا
 بسم الله الرحمن الرحيم على وجه التثنية لا على قصد القراءة
 بجوز اما ما دون الآية فلا تده لا يعد بقراءة قاريا
 وهذا اختيار الطحاوي وذكر الزاهد ان عليه الاكثر
 على قوله الكرخي فلا يجوز قراءة ما دون الآية ايضا وهو الذي
 اختيار صاحب الهداية وجماعة وقيل يكون قراءة الآية
 على وجه الدعاء والتثنية وقيل لا يكون وهو الصحيح قال
 في الخلاصة واما قراء الدعاء كالفنوت فلا يكون في ظاهر
 مذهب اصحابنا لانه ليس بقرآن وعن محمد رواية شاذة انه
 يكون لما روي عن أبي بن كعب رضي الله عنه انه كتبه في صفة
 والصحيح الاول ولا يكون التبرجي المجنب والتحريم ايضا
 بالقرآن لانه لا يعد به قاريا وكذا لا يكون لهم التعاليم للصبيان
 وغيرهم فاحرفا اي كلمة كلمة مع القطع بين كل كلمتين
 وعلى قول الطحاوي اذا علم نصف آية وقطع ثم نصفها
 نصفها كذا يجوز والمصنف اختار قوله في الاول وهنا
 مستحب على قول الكرخي وكذا لا يجوز لهم كتابة القرآن لان فيه

مسلم

والمصنف اذا صلى قاعد العمد قد رآه على القيام بعيد
 عند أبي حنيفة ومحمد وعند أبي يوسف لا يعيد كالمحبوس
 ويجوز التيمم عند أبي حنيفة ومحمد بكل ما كان من جنس
 الارض كالتراب والرمل والحجر بجميع الواعد حتى العقيق
 والبرجد ونحوها والزرنيخ والكحل اي الارض عند الردا
 هو حجر معروف معرب مرداسك والنور اي الكلس المعر
 بفتح الهم مع سكون العين وقصها وما اشبهها من الواح
 الاثرية كالطين المحنوم والارمني ونحو ذلك وعند أبي
 يوسف لا يجوز الا بالتراب والرمل خاصة وعند الشافعي
 واحمد لا يجوز بغير التراب وعند مالك لا يجوز حتى بالثياب
 والتلج ولا يجوز عندنا بما ليس من جنس الارض كالذهب
 والفضة والحديد والوصاص والصفير والخاص ونحوها مما
 يبطع ويلين بالنار والخططة وسائر الخبث والاطعمة
 من الفواكه وغيرها والواح النباتا فحما يترمد بالنار
 اذا لم يكن عليها عمار واما كان عيا هذه الاشياء غير يجوز
 التيمم بغيرها عند أبي حنيفة وفي احادي الروايتين عن
 محمد رواية وهي المشهورة عنه لا يجوز بالبخار واما
 عند أبي يوسف فيجوز حال الضرورة لاحال الاختيار
 ثم عند مالك اي عند أبي حنيفة ومحمد المشرط في صحة
 التيمم مجرد المسح اي الوضوء على الارض او على جنس الارض
 ولا يشترط ان يعلق شيء منها باليد وهو على احادي الروايتين

سبح

في الفتح والفتح التكون يائش كالاختري

عن محمد بن يحيى انه لو وضع يده على صخرة ملساء لا غبار عليها
او على ارض نديقة لا ينفصل منها غبار ولم يعلق بيده شيء جاز
عند ابي حنيفة وفي حديث الروابيين عن محمد بن خلف قال لا يبي
يوسف اما الفرق بين الصخر وبين الذهب والفضة وبما
اي والحال ان كلا المذكورين من الصخر ومن الذهب مع
الفضة يدوبان في النار فلم يكونا كالتراب بخلاف الصخرة
فانها لا تدوب فكانت كالتراب ولان الذهب والفضة
ونحوهما لا يتناوله لفظ الصخر الذي هو وجه الارض فانما
لا يطلق عليهما اسم الارض بخلاف الصخر حتى لو حلف ان
لا يجلس على الارض فجلس على صخرة جنت ولو جلس على فضة
او نحوها لا جنت واما التيمم بالاجر فعند ابي حنيفة يجوز
مطلقا سواء دقا ولم يدق لانه من اجزاء الارض وعند
محمد بن جعفر التيمم به ان كان قد قضا الا فلا وهذا على الرواية
المشهور عنده في عدم جواز التيمم بالحجر الذي لا غبار عليه
فان الاجر بالطبخ صار كالبحر فاعطى حكمه فان كان قد قضا
او كان عليه غبار يجوز والا فلا ولو تيمم بغبار ثوب او غيره
اي بغبار ثوب غيره من الايمان الطاهر كالحصير والبساط
واللبد ونحوها وهبت الريح فانما الغبار فاصاب وجهه
وذراعيه فمسحه اي لعضو الذي اصاب به الغبار من لو
والذراعين بنية التيمم جاز تيممه عند ابي حنيفة ومحمد
رحمهما الله سواء وجد ترابا آخر او لم يجد وعند ابي يوسف

خلق من الارض هوان
الذهب والفضة

رحمهما الله

بلغ

رحمهما الله لا يجوز ان وجد ترابا اخر لان الغبار ليس ترابا من كل وجه فحاشا
عند الضرورة لا عند عدمها ولما انه تراب رقيق فحاشا به مطلقا
كلامه الحسن ولو تيمم بالماء كان ما ثبنا اي ان كان ماء فحاشا لا يجوز
لانه ليس من اجزاء الارض وان كان جبليا اي ان كان من اجزاء
الارض فاستحال لمحا يجوز لانه من جنس الارض قال شمس لا يمتنع
الستر حنفي الميمم عند ابي حنيفة لا يجوز الا نحصا كلاما في قوله هذا
يدوب في الماء ويخل بالبرد ويستند بالحجر فخرج عن كونه
من اجزاء الارض لذا ذكر في المحيط وصح صاحب الخلاصة
وقاضي خان الجواز نظر الى اصله والتبعية لفتح التيمم مع كس
الباء وسكونها والحاء المعجمة وهي ارض ذات تراب ملح بمنزلة
الملح فان غلب عليها التراب لا يجوز التيمم بها كالماء المالح وان
غلب عليها التراب جاز كالماء الجبلي بخلاف ابي يوسف رحمه
الله وذكر الاسيبغا في شرحه جواز التيمم بالسيخ بقاء علي
الغالب وهو غلبة التراب مسافرا صابا مطر فابتل ثوبه
وسرحه ولم يجد ترابا جافا ولا حرا ولا ماء يتوضأ به تيمم به
فانه يلطخ ثوبه او بدنه او غير ذلك بالطين ويجففه ويفركه
بعد الجفاف وتيمم به وقد كان بعض المحتاطين يستحب معه
التراب الطاهر في صرة اذا خرج الى السفر ولا يجوز التيمم بالطين
لان الغالب عليه الماء وفيه تشويبه الوجود قال شمس لا يمتنع
الحلواني لا يمتنع بالطين اي لا يمتنع ان يغسل وان فعل بجوز
وهو الظاهر لمصالح المفسود وفيه خلاف ابي يوسف واذا خاف

الاستصحاب مصاحبت التيمم
اخري

تسويد الوجه

Copyrighted material

ذهاب الوقت يتيم به خلافا له وكذا يجوز التيمم بالمحصى والكثير
 والجباب والخصائر وهو الطين الحر والمراد ما يجعل منه التكرار
 ونحوها اذ لم ينظر بالآلة والميطان من المدر والطين سواء كان
 عليه اي على كل من المذكورات عبارة ولم يكن عندي حذيفة
 واحدي الروايتين عن محمد بن كزيب النخعي ولا يجوز التيمم
 بالفضاء المطلي بالآلة بعد السجدة ومنه النول وهو الرصص
 المذاب لوقوعه على غير جنس الارض ثم بطل الغضائر وظهور
 على السواء فانها كانت مطلية بالآلة لا يجوز التيمم به
 وما ليس مطليا به جازا الا اذا كان عليه اي على الغضائر المطلي
 عبارة فانها يجوز كناية المحنطة ونحوها على الخلاف المتقدم
 ولو تيمم بالحرف اي الفخازان كان متخذ من التراب الخالص
 ولم يجعل فيه شيء من الادوية كاللحم والشعر ونحوها مما يجعل
 في الطين الذي يتخذ منه البوارق جازا للتيمم به وان لم يكن
 عليه بناء وان كان فيه شيء منها فهو كالمطلي بالآلة وان
 تيمم بالرماد لا يجوز وان اختلط الرماد بالتراب كان التيمم
 غالبا لا يجوز وان كان الرماد غالبا لا يجوز لان في كل الغالب
 وان اصابته الارض بخاسة كثيفة او رقيقة فحقت بها الشمس
 او غيرها وقيد بها باعتبار الغالب وذهب ائمة من اللو
 والراية جازت الصلاة عليها لعمومها لا سيما ولا يجوز التيمم
 منها في ظاهر الرواية لعدم طهوريتها وحقيقة في الشرح
 وروي عن صاحبنا انه يجوز ايضا في رواية شاذة رواها

ابن كاس

ابن كاس واذا تيمم الرجل من موضع فتييم آخر من ذلك الموضع بعينه
 ايضا جاز لان المسئلة ما يدبره بعد المسح ونعني والتيمم
 في الجنابة والحديث سواء اي صفة التيمم من عليه الغسل ولو
 عليه الوضوء واحد وبني الضرر بان مسح العضوين وهذا
 باجماع الامة ولو صلى بالتيمم ثم وجد الماء في الوقت لا يعيد
 لانه اذاها بالقدر الكافية له عند انقضاء سببها والرجل
 الصحيح في المص تيمم لصلوة الجنابة اذا خاف الفوت
 بسبب الوضوء عندنا خلافا للشافعي لا الولي لانه ينتظر
 فلا يخاف الفوت ولا حاجة الي استدلال به بعد تقييده بخوف
 الفوت لانه الولي وغيره في ذلك سواء على ما حققناه في الشرح
 وكذا اذا حدث الموضي اي شرع بالوضوء في صلوة العبد
 تيمم وبني في قول اي حنيفة وقالا لا يجوز له التيمم لانه امن
 من الفوت اذا لاحق كانه خلف الامام وان فزع الامام و
 ان الخوف باق لانه يوم ارحام فيغلب اعتناء عارض بنفسه
 صلاته فيبذل الموضي لانه لو شرع بالتيمم فاحدث جرح
 له البناء بالتيمم انقضاء الخلاف انما هو فيما اذا شك في
 الادراك وعدمه حتى لو كان يغلب على ظنه عدم عروض
 المعند لا يتيمم اجماعا وكذا ان خاف خروج الوقت اي
 وقت صلاة العبد تيمم وبني بخلاف لانها تبطل بخروج
 الوقت ولا يقضي بعده بخلاف غيرها ولو خاف خروج
 الوقت بسبب الوضوء في سائر الصلاة اي ما عدا صلاة

والحيث

العبد والجنابة لا يتيم عندنا بل يتوضأ ويقضي حاجاته ان
 خرج الوقت وقاد زفر يتيم ولا نفوت الصلاة وقال الزاهد
 وقد قال مستأجنا انه يعتبر الوقت وذكر عن الحلواني ان المسافر
 اذا لم يجد مكانا طاهرا لم يكن عليه الا ان يرضى بما ساء وان ثبت
 بالمطر واقتلعت فان قدر على ان يسرع حتى يجد مكانا طاهرا
 قبل خروج الوقت فعل ولا يصلي بالاجاء ولا يعيد فقد
 اعتبر الحلواني خروج الوقت لجواز الايمان فاعتبار في جواز
 التيمم اولى وحديثه فلا حتما طان يصلي بالتيمم في الوقت
 ثم يعيد ليخرج عن العهد بين يمين وكذا لو خلف فوت الجمعة
 لا يتيم بل يتوضأ ويصلي الظهر ان لم يدرك الا ان كان في وقتها
 الى خلف وهو الظهر بخلاف العبد ولو تيمم لمسح المصحف والوضوء
 المسجد عند وجود الماء والقدر على استعماله فذلك التيمم
 ليس بشيء معتبر في الشرع بل هو عدم لان التيمم انما يجزئ
 ويعتبر عند الجوع استعمال الماء حقيقة وحكما نحو الفوت
 لا الى خلف ومسح المصحف ودخول المسجد ليس بعبادة يخاف فوتها
فروع لو تيمم بجنابة وصلى ثم حضرت اخذ في قبل ان يقدر
 على الوضوء وهو يخاف فوتها لا بد منه عادة التيمم خلافا
 لمحمد المسافر يطأ جاريته يعني يجوز له ان يطأ جاريته وكذا
 زوجته وان علم اي ولو علم بعدم الماء ويجوز له التيمم
 لانه طهره المسلم عند عدم الماء فكما يجوز له ان يباشر
 بسبب الحدث من النوم وغيره فكذا بسبب الجنابة اذا

سوا يمنع جواز الصلاة والنفاء عما لا يتيم عند عدم الماء
 وينقض التيمم كل شيء ينقض الوضوء وسيا في بيان ما ينقض
 الوضوء ان شاء الله تعالى وينقضه اي التيمم ايضا روي
 انما الكافي لطهارته ان قدر على استعماله عند رويته وانما
 فيردنا بالكافي لطهارته لان من عليه الغسل اذا التيمم ثم وجد
 ماء لا يكفي لغسله او المحدث اذا التيمم ثم وجد ماء غير كاف
 لوضوئه لا ينتقض تيممه ولو كان معه ذلك قبل التيمم
 جاز له التيمم بدون استعماله اذا لم يدبر قوله تعالى فلم يجد
 ماء اي ماء كافيا لطهارته لانه هو المعتبر ولا فائدة في
 استعماله حاله يحصل به الطهارة بل هو اضاعة حاله اذا الطهارة
 لا تجزي وان رآه خلال الصلاة فسدت لا تنقاص
 طهارته قبل تمام صلواته وان رآه المصلي بالتيمم سورا حيا
 او نبذا لم يرد وقدر على استعماله فسدت صلواته عند اي
 اي حنيفة هذا لرواية في سورا الحار غير موجود ولعل
 مراد ان تلك الصلوة لا تجزي حالم يتوضأ قبل ويصليها به
 ليحصل الجمع بين التيمم والنوم في تلك الصلاة فان الجمع
 بين الوضوء بالمسكوك وبين التيمم يلزم ان يكون في صلاة
 واحدة ولو كانا متفرقين بالآخر يصليها باحدهما ثم بالآخر
 ففي المسألة المذكورة يحضي على صلاة ثم يتوضأ بالمسكوك
 ويعيدها واما نبينا لفرقنا ذكر قوله اي حنيفة لان
 عند يلزم التيمم به دون التيمم وعند محمد هو في الحكم

على بئر سارقي
شدة بئر سارقي
أيام حرة نصف
فهاردة اراقدن
صوبي كور بيق
حقور يتر لرد كشت
يترق ندن بوصوته
كودن اخذري

في الجلب

كسور الحمار فيضي ثم يتوضأ به ويعيدها وعند أبي يوسف
بعضي ولا يعيدها بل يبيد الماء ويجوز التوضي به وبه يفي ولو
راي للصلي بالتيم سرابا فظن انه ماء فغشي نحوه فسدت
صلوته سواء كما وز موضع سجوده ولا يحل له قصد القطع
بغشيه وحل له القطع ان غلب على ظنه انه ماء وان شكه انه
ماء او شراب فاستوى الظن ان اي طرفا التردد فانه لا يقطع
بل بعضي على صلاته اذ لا يحل قطعها بالسك فاذ افرغ منها
فان كان الذي رآه ماء يتوضأ ويستقبل الصلاة اي يحدها
ولا فلا وكذا يجب الاعادة لو ظن ان المربي شراب ثم تبين
انه ماء والاصل ان اليقين لا يزول بالسك وانه لا معتبر
بالظن المستيقن خطاء المسافر اذ امر بما موضوع في الحب
اي الزيل لا ينقص تيممه لان الظاهر انه لم يوضع للوضوء
الا اذا كان الماء كثيرا فيستدل حينئذ بكثرة علمه وضع
الوضوء والشراب جميعا والاولي ان يعتبر في ذلك الحرف دون
الكثرة حتى لو تغورف وضع القليل مطلقا لا حد شرعا وغيره
ينقص وان تغورف تخصيص الكثير بالشراب لا وان تشبه
الحرف يستدل بالكثرة وذكر الامام محمد بن الفضل ان الماء
الموضوع للشراب يجوز منه الوضوء والموضوع للوضوء لا يباح
منه الشرب فعلى هذا ينقص مطلقا والاول اصح ولو ان
التيمم قرب الماء وهو لا يحل به او كان نائما احاط المروءة ينقص
تيممه وفي رواية عن ابي حنيفة انه ينقص والاول اصح وكذا

لا ينقص

لا ينقص تيممه لو علم بالماء ولكن لم يفذر على النزول ولا على الوضوء
من غير نزول اما الخوف عدوا او خوف سبع او نحو ذلك مما لا يمكنه
معه الوضوء لا يلزم ضرورة لو كان ان نزل لا يفذر ان يركب
ولا يستطيع المشي طرزا وضعفا وعدم معين جنب اغتسل
وبقيت على بدنه لعة اي بقعة لم يصيرها الماء وليس معه ماء
يغسلها به يتيمم للعة لان الجنب باقية لعدم التخيروا
وجدا بعد ما تيمم وبعد ما حدث يغسل للعة ويتيمم
المحدث اذا كان الماء يكفي للعة ولا يكفي للوضوء لانه كالمعدوم
بالنظر الى الحدث وان كان الماء يكفي للوضوء ولا يكفي للحدث
به ولا ينقص تيمم الجنب لانه لا يفي حق العة كالمعدوم
وان كان يكفي لاحدهما اما للوضوء واما للعة على سبيل
الافراد ولا يكفي لهما معا فانه يغسل للعة لانها اغلظ الحديث
وتيمم لاجل الحدث ويجب عليه ان يبداء بغسل العة ليصير
عادتها لما روي عن الحديث ولا يجوز تيمم الحدث قبله وهذا
عند محمد لان مرف ذلك الماء الى المعدوم والحدث ليس هو
عنده بل على الاولوية وعند أبي يوسف يجوز ان يتيمم قبل
صرف ذلك الماء الى العة لان صرفه اليها واجب عنده فيكون
بمنزلة المعدوم في حق الحدث ولو كان تيمم الحدث ايضا
في هذه المسألة ثم وجد هذا الماء الذي يكفي لاحدهما فقد
ينقص تيمم الحدث عند محمد فيعيده بعد غسل العة
ولا ينقص عند أبي يوسف ولو كان معه اي مع الذي بقيت

Copyrighted material

عليه لمعة او مع الذي وجبت عليه الطهارة الحكيمة مطلقا ثوب
نجس وهو مضطر الي تطهيره والماء يكفي لاحد الطهارتين فقط
فانه يغسل الثوب بذلك الماء ويقيم لما عليه من الحدث لان
نجاسة الثوب لا تزول بدون الماء بخلاف الحدث فانه يزول
بالتيمم متى تم أو قوما متوضئين بجوز فعله عند ابي حنيفة
وابي يوسف خلافا لما عند طهارة التيمم ضعيفة
فلا يجوز بناء القوي عليها وعند نهاره وعند عدم الغرض على
استعمال الماء كالوضوء عندنا فلا تكون طهارته اضعف
وكذا ابي هذا الخلاف القاعد اذا تم قوما قايين عند نهاره
يجوز وعند محمد لا يجوز لان صلاة القايين اقوي ولها ان
آخر صلاة صلاها النبي صلى الله عليه وسلم صلاتها قاعدا او مضطرا
خلفه قايون واما الماسح على الخف او على الجبيرة فانه يوم القايين
بالاتفاق للاجماع عاذلك وذكر في الحصر وهو شرح على المنظومة
ويشرح الاسبيجاني وفي غيرهما لا تصح اعادة صاحب
الجرح التبريل وكذا صاحب الاعذار للاصحاء وكذا لا يصح اعادة
الاتي وهو الذي لا يحسن سائر قراءاة ما تجوز به الصلاة للقاري
الذي يحسن وكذا العاري لا يس ذلك ولو اما يصح له العذر
والاتي من هو بمنزلة حالهما جاز لوجود العجز عن الجميع وانما ذكر
هذه المسئلة استطرادا ومحلها مباحث الاقدار وسذكرها
ان شاء الله تعالى **فصل في بيان احكام المياه**
وجوز الطهارة اي الوضوء والغسل واذالة الخبث بما يمتثلون

وهو ما يسمى بالعرف ماء من غير حاجة الي ذكره في طهارته
عن النجس كذا السماع اي للمطر وما الاودية اي الامطار وما
العيون اي الينابيع وحار الابار بعد الهمة وفتح الباء بعد
الف وبقيصر الهمة واسكان الباء بعدها همة محدودة
بالف جمع يتر وحاد البحار وتزول بها اي بالمياه المذكورة
النجاسة مطلقا حكيمة كانت وهي ما حكم الشرع بوجوب الوضوء
والغسل او خلعهما عند ارادة الصلاة لاجله او حقيقة
وهي الاشياء والنجاسة ولا تجوز الطهارة الحكيمة بالماء المعقد
وهو ما يخرج في تعريف ذاته الي فيدر اي يد على لفظ الماء
كالماء الشجاع كالماء يابس ونحوه وحار الماء مثل التفاح
وشبهه وحار البطيخ والخيار والفتاء ونحو ذلك واشتد
في الماء الذي يقطر من الكرم قيل يجوز الوضوء به وقيل لا
وهو الا حوط وحار الباقلا بالقصر مع تشديد اللام وبالمد
مع تخفيفها وهو الماء الذي يطبخ فيه ومثل المرق اي ما يطبخ
فيه اللحم ونحوه وحار الزردج وهو ما يخرج من العصفور
المنقوع فيطرح ولا يصبخ به وهذا اذا كان نجينا اما
اذا كان رقيقا على اصل سبلانه فيجوز الطهارة به لانه
يغسل به حار المد ونحوه وحار الزعفران والمواد ايضا ما خثر
به وخرج عن الرقة او ما يستخرج منه رطبا كما يستخرج
من الورد وكذا لا تجوز الطهارة بماء الورد وسائر الازهار
وكذا الخل والعصير اي ماء العنب ونحو ذلك كالا شربة

وتجوز إزالة الخبث المحيطة عن الثوب والبدن بالماء
المفيد وبكل ما يبع طهر يمكن إزالة الخبث وهو ماء ينقص بالعصر
حتى يزول جميع أجزاء به وبالجفاف واحترازه عن نحو العسل
والسمن فقله كاللبن فيه نظراً فإنه لا يزيل الخبث لأن فيه
دسومة لا يخرج بالعصر والخل فإنه أقلح من الماء للخبث
والعصير وما ذكرنا من الماء المفيد بشرط أن ينقص بالعصر كما
لا ينحار والماء ولا زهار خلط ما فيه دسومة من المرق
وخصوره وأما غسل الخبث بالعسل أو الدبر أو نحوه
من البروب أو بالسمن وبالدهن كالزيت والسمن يخرج ونحوها
لا يزيلها ذلك الغسل لأنها أي الأشياء المذكورة لا تنقص
بالعصر فلا تزول أجزاءها فلا تزول أجزاء الخبث بقاها
وعند محمد وزفر والأربعة الثلاثة لا تجوز إزالة الخبث
الحقيقية بعين الماء المطلق كالحكيمة وتجوز الطهارة
بما خالطه شيء طاهر سواء كان مخلطاً بالماء في جميع أوصافه
أو بعضها فغير أحد أوصافه أي لونه وطعمه وريحه
كما المداي السيل الذي تغير لونه بالتراب والماء الذي يختلط
به الأسنان أو الصابون أو العفرون بشرط أن تكون الغلبة
للماء من حيث الأجزاء بأن تكون أجزاء الماء أكثر من أجزاء
المخالط هذا إذا لم يزل عنه اسم الماء بحيث لو أراه المرء
يقول هو ماء وبشرط أن يكون رقيقاً بعد فإنه ما دام
رقيقاً يسيل سريعاً كسبلانه عند عدم المخالط في حكمه

الماء

الماء المطلق يجوز الوضوء به والأفلا وهذا فيما يكون المخالط
من الجمادات فإن المعتبر فيه الرقة ولا عبرة باللون والطعم
والريح فإنه القليل من العفرون يغير هذه الأوصاف
الثلاثة مع كونه رقيقاً فيجوز الوضوء والغسل به وذكر
في اجناس الناس طغي الوضوء بماء السيل إذا لم يكن رقة
الماء غالباً لا يجوز وذكر في الملتصقات إذا القي الزاج في الماء
حتى أسود الماء ولكن لم تذهب رقة جاز الوضوء به مع
تغير لونه وطعمه وريحه وكذا العفص إذا طرح في الماء فأسود
يجوز الوضوء به ما دامت رقة باقية وكذا المحض الباق
ونحوهما إذا انقع في الماء ولم تزل رقة يجوز الوضوء به وإن
أي ولو تغير لونه وطعمه وريحه لأن المعتبر في مثله بقاء
الرقة وذكر في الجامع المتغير لقامني خالطاً ولو طبخ المحض
وألباقاً إذا كان الماء بحال لو برد لا يتخثر ولا تزول عنه
رقة الماء جاز الوضوء به ولا فلا بناءً على ما تقدم وكذا ذكر
في المحيط لو توضأ بماء أغلى باسنان أو باسراي مرسين
أو بشيء مما يعلج أي يتداوى الناس به جاز الوضوء به
ما لم يغلب ذلك الشيء عليه أي على الماء بأن أخرجه عن
رقة وكذا الويل الحيز في الماء إذا بعثت رقة كما كانت جاز
الوضوء به وإن صلب الماء تخيناً بالمخبر لا يجوز الوضوء
به وفي شرح مختصر القندري لا يفيض إذا اختلط
الطاهر بالماء ولم يزل اسم الماء عنه ولم يتجدد له اسم آخر
بأن سمي سراً أو بنيداً أو شوز باجة أو نحو ذلك فهو طاهر

وطهوراي حطرسوا تغير لونها ولم يتغير ولم يدكر عن اصحابنا
 خلافاً لذلك وعلى هذا الاطلاق الذي ذكره في شرح القدر
 اذا تغير لون الماء وطعمها وريحه بد تغير الاوصاف الثلاثة
 بطود المكثا وبوقوع الاوراق فيه يجوز الوضوء به
 الا اذا غلب عليه لون الاوراق فيصير الماء بسبب ذلك
 معقداً هذا الاستثناء مروى عن الميда في لفظ الاصحح مروي
 في النهاية انه يجوز الوضوء بماء تغير لونه وطعمه وريحه بوقوع
 الاوراق فيه بناءً على ما تقدم مراراً ان المعتبر فيه بقاء
 الرقة وكذا اذا تيقن بطهوريته اي يكون الماء مطهراً
 او غلب على ظنه انه مطهر حازت به الطهارة لان غالب
 الظن بمنزلة اليقين في العمليات حتى لو وجد ماء قليلاً ولم
 ولم يتيقن بوقوع الخباسة فيه فانه يتوضأ به اي بذلك
 الماء القليل ويعتدل ولا يثبت لان الاصل الطهارة وكانت
 متيقناً فلا يزول بالشك وكذا اذا دخل الحمام وفي حوض
 الحمام ماء قليل ولم يتيقن بوقوع الخباسة فيه فانه
 يتوضأ به ويعتدل ولا ينتظر الى الماء الجاري ولا يترك
 ذلك الماء لاجل توهم وقوع الخباسة لان الاصل الطهارة
 وكذا اذا التقى في الماء الجاري الذي يذهب بئنه شيء
 نجس كالجيفة والنخالة والبول والعذرة لا ينجس الماء ما لم
 يتغير لونه وطعمه وريحه لانها لا تستقر مع جريان
 الماء وروى عن محمد انه قال ما اصبحت جئت اي دن من الخبي

فالفراغ

في الفراغ وسجل اسفل منه اي من مكان الصب يتوضأ جاز
 وضوءه اذ لم يتغير احد اوصافه وكذا اذا اجلس الناس صفوفاً
 على شط نهر اي جانب نهر يتوضئون جاز وضوءهم وهذا
 هو الصحيح خلافاً لمن زعم انه لا يجوز وذكرنا طيفي سابقه
 صغير فيها كلب ميت قد سدع فيها فجري الماء عليه
 لا بأس بالوضوء اسفل منه اذ لم يتغير لونه وطعمه وريحه
 وهو اي هذا الحكم مروي عن ابي يوسف لما سئل عن الاصل
 الطهارة لا يزول بالشك وذكر في التواضع انه ان كان الماء
 الذي يلا في الجيفة دون الماء الذي لا يلا في الجيفة يعني
 اذا كانت الغلبة للماء الذي لا يلا في الجيفة بان يجري الماء
 عليها ونحوها بحيث لا يري ما تحته جاز الوضوء من اسفل
 والا بان كانت الجيفة تسبيل تحت الماء فلا يجوز وهذا
 اختيار الهندواني وعلى هذا ماء المطر اذا جري في ميزاب
 السطح وكان على السطح عذراً فاما غيرهما من الخباسة
 وكان اكثر الماء لا يجري عليها ولم تكن عند الميزاب فاما
 طاهر اذا لم يظهر فيه اثر الخباسة اعتباراً بالغالب اما
 اذا كانت العذرة عند الميزاب وكان الماء كلما ونصفه
 او اكثر يلا في العذرة فهو اي الماء الذي يجري من الميزاب
 نجس ولو لم يتغير والا اي وان لم يكن كذلك فهو طاهر
 اعتباراً بالغالب وان سال المظن من السقف او من الثقب ان
 كان الماء دايماً مستمرا لم ينقطع بعد فهو طاهر سواء

نجد

عمت الجحاسة أكثر السطح ولا لعدم تحقق مخالطة للجحاسة
 لاحتمال أنه من النار قبل أن يصيب السطح وإن انقطع المطر
 وبعد ذلك سأل من الثقبات كانت على جميع السطح وعلى الكثرة
 نجاسة فهو أي ذلك السائل من الثقبات نجس للعلم بأنه نزل
 بعد صابئة السطح وجريانه عليه مع أن غالبه نجس والحكم
 للغالب والمصف له حكم الأكثر للاختياط كما تقدم وإن كانت
 الماء الجاري يجري جرياً ضعيفاً ينبغي أن يتوضأ المتوضي
 على الوقاء بالتأني حتى يمر عنه الماء المستعمل قال بعضهم يجعل
 المتوضي عينه إلى أعلى الماء يعني مورا الماء أي الجهة التي يأتي
 منها ليكون أخذه من فوق مكان سقوط الماء والمستعمل وإذا
 الماء الجاري من فوق وبقي جريه أسفل المكان الذي سدد منه
 كان جارياً كما كان يجوز الوضوء به كسائر المياه الجارية أما الحد
 في جريان الماء أي في كونه جارياً في الحكم قال بعضهم إن ذهب به
 ثبوت أوراق فهو جارٍ وقيل ما بعد الناس جارياً وقال بعضهم
 إن كان بحيث إذا دفع ينجس أي ينكسف ما تحته وينقطع
 الجريان فليس جارياً وإن كان بخلافه فهو جارٍ والأول
 أشهر والثاني أظهر وفي المنتقى إذا كان بطن النهر نجساً وجري
 الماء عليه إن كان الماء كثيراً بحيث لا يرى ما تحته لا ينجس
 وإن كان أي ولو كان جميع البطن نجساً ويضم منه أنه إن كان
 قليلاً يرى ما تحته ينجس والكلام فيه كاللزام في المرو
 على الجيفة ولو كان في النهر ماء وراكد فنجس ذلك الماء

الراكد ونزل من أعلاه أي على النهر ماء طاهر واجرة أي يجري للماء
 الطاهر الماء الراكد المنيح ونسبته فانه أي الراكد يظهر بخلية
 الماء الجاري عليه ولو توضأ السائل منه جازاً لم يزلها
 أي الجحاسة أثر من الأوصاف الثلاثة كما هو حكم الماء الجاري
فصل في بيان أحكام الحيض والماء الراكد الاصل عندنا
 أن الماء الراكد إذا لم يكن عشرة عشر ينجس بوقوع الجحاسة
 فيه وإن لم يظهر فيه أثرها خلافاً لما لك مطلقاً وللشافعي أحمد
 في القلتين خافوق والدليل قرنهاها في الشرح المحض إذا كان
 عشرة عشر أي طوله عشرة أذرع وعرضه كذلك فيكون وجه
 الماء مائة ذراع وجوانبه أربعين إن كان مربعاً وأما إن كان
 مدوراً فالأصابع الجوانبه ستة وثلاثون وأما عمقه فالأصابع
 مائة ينجس أي ينكسف أرضه بالغرف وقيل إن لا يصيب يد
 المغترف الأرض وقيل قدر أربع أصابع مفتوحة والمراد بالذراع
 ذراع الكرباس وهو سبع قبضات فقط وقبل مع اصبع قبضة
 في القبضة الأخيرة وقبل في كل قبضة وقيل يعتبر في كل رطل
 ومكان ذراعهم وفيه نظر بيناه في الشرح وإذا كان المحض
 بالصفة المذكورة فهو كبير لا ينجس بوقوع الجحاسة
 إذا لم يزلها وإذا كانت الجحاسة مريئة هكذا وقع في
 نسخ المتن والصواب إذا كانت الجحاسة غير مريئة فكان
 لفظه غير سقط من الكاتب وسأعت به النسخ وبعضهم
 وهو بعض مشايخ العراق قالوا في غير المريئة ينجس ما حول

النجاسة مقدار حوض صغير كذا في المرتبة انما فرق بينهما الا
 البولي والنجاسة ليست التلون والحوض الصغير حوض
 فادونها وبعض مشايخ بخاري توسعوا فيه وجعلوه كالجاري
 لعموم البلوي وقرروا بان المرتبة بقاؤها متيقن بخلاف
 غير المرتبة لاحتمال انتقالها فلا يتنجس من الماء شيء
 بالنسبة ويثبت على هذا اي على نافي الواقع في الحوض في موضع
 الوقوع او عدمه اذا غسل المتوضي وجهه في حوض كبير
 وهو العشر في العشر فضلا فسقط من غسله في الماء فرفع
 الماء ثانيا من موضع الوقوع قبل التمر في الجوز ام لا قالوا
 على قوله اي يوسف لا يجوز لان عند التحريك شرط لبصير الماء
 المستعمل شاي الماء فيصير مغلوبا ومشاخي بخاري قالوا
 يجوز لعموم البلوي لكثرة وقوع مثله لاكثر الناس وعلى هذا
 الحكم القياس ان يقاس ما اذا كان الرجل صفو فابن صفو
 من حوض كبير جاز على قوله مشايخ بخاري وعليه العمل وفيها
 انما طغيان من اغتسل من حوض كبير فلا خرا ليتوضا من ذلك
 المكان بناء على ان الحوض الكبير بمنزلة الجاري في استهلاك الماء
 المستعمل فيه بمجرد الاختلاط وليس لرجل ان يتوضا او يغتسل
 في الحوض الكبير ببلحية الجيفة والاصل فيه اى الجواز مع
 القرب من مكان النجاسة وعدم الجواز ما تقدم منها ان كانت
 مرتبة لا يجوز ان يتوضا ولا يغتسل بها بقدر حوض صغير
 ولا الم تكن النجاسة مرتبة يجوز مطلقا على احتياط العلماء

بخاري

بخاري وروي عن الفقيه ابي جعفر هذا واي لو توضا المتوضي
 في اجمة القصب اى في المقصبة وكانت في الماء فان كان
 الماء لا يخلص بعضه الى بعض لا يستعمل الماء المستعمل وان خلس بعض الماء
 لم يجز وضوءه لا يستعمل الماء المستعمل وان خلس بعض الماء
 الى بعض جاز الوضوء لا يستعمل الماء المستعمل في الكبير
 واتصال القصب بالقصب لا يمنع اتصال الماء بالماء وانما
 يمنع اتصال القصب القصب اى بعضه ببعض وكذا الحكم لو توضا
 في ماء فيه زرع ان خلس بعضه الى بعض جاز ولا وكذا الحكم
 ايضا في غدير وعلى جميع وجه الماء جفزا واره بجم مفتوحة
 فحين معجزة ساكنة ثم راي مضمومة بعدها واو فاله واخره
 راي مفتوحة والهاء التي تكتب بعدها اما في فتحها وهي
 كلمة فارسية معناها خمر الصفوح ويقال له الطولب
 وهو ثقب اخضر يكون على وجه الماء فقد قيل ان كان ذلك
 الطولب جلا يتحرك يتحرك الماء بجوار الوضوء لان الماء
 يخلص بعضه الى بعض من تحته وان كان لا يتحرك فهو
 راسب في الارض فيكون ما نجا خلو من بعض الماء الى بعض
 فلا يجوز الوضوء وكذا الحكم ايضا اذا توضا من حوض قد
 انجده ماء والحمد على وجه الماء رقيق ينكسر بالتحريك
 بجوار الوضوء اما اذا كان الجمد كثيرا قطعا قطعا لا يتحرك
 بالتحريك اى يتحرك الماء لا يجوز الوضوء لانه يمنع اتصال
 الماء بمنزلة الصخر ونحوه وان كان قليلا لا يتحرك بالتحريك

لو توضا

الماء يجوز والحوض اذا انجر ما ثم فتقرب في موضع منه فيبقى الماء
 متصلا به والتقرب كقربة في اسفلها ماء فوقعت فيه اي في
 التقرب نجاسة او وقع فيه الكلب او توضع به اي بالماء الذي
 في اسفل التقرب الشبان قال نصير بن يحيى وابو بكر الاسكافي
 يتنجس الماء لكونه متصلا بالجذر ولا يخلص بعضه الى بعض فيكون
 وقوع النجاسة او الماء المستعمل في سائر قليل فيفسد وقال
 عبد الله بن المبارك وابو جعفر الكبير بخاري لا يتنجس اذا
 كان الماء تحت الجذر عشرة اشبار او عشرة اذ كان في ولو كان الماء
 متصلا بالجذر لكونه عشرة اشبار عشرة والفتوي على قول نصير
 وابي بكر ما قلنا وانما اذا كان الماء تحت الجذر منفصلا عنه
 فيجوز الوضوء ولا يفسد الماء لكونه عشرة اشبار في عشرة ولم ينفصل
 بفتحة منه عن سائر في خلاف الصورة الاولى فيجوز بلا خلاف بين
 المشايخ المذكورين وعلى هذا التفصيل اذا كان الحوض مسقفا
 وفي السقف كوة فان كان الماء متصلا بالسقف والكوة
 دون عشرة اشبار يفسد الماء بوقوع المفسد وان كان منفصلا
 لا يفسد ولذا قال وهو اي الحوض المنجر كالحوض المسقف
 في الخلاف والحكم والتفصيل وانما تقرب الجذر فعلا الماء فلا
 يخلو اما ان يعلو اعلى وجه الجذر ويعلو في التقرب كالماء في
 القدر فوقع فيه الكلب او اصابته نجاسة اخرى يتنجس
 عند عامة العلماء ولم يعتبر الماء الذي تحت الجذر فكان ما في
 التقرب كغيره من الماء القليل واذا نتجس فلم تزل نجاسة اي

فلا نزول ما لم يخرج ما في التقرب اي ما كان فيه وقت التنجيس
 من الماء ما ياتي في موضع الحمام والحوض ولو توضع النجاسة
 من تقرب الجذر المذكور ولم يقع غسله في الماء جاز وضوءه
 على كل حال كبير كان التقرب او صغيرا وان وقعت فيه وهو
 دون عشرة اشبار لا يجوز الوضوء ولو وقع في التقرب المذكور
 ثمانية او غيرها فماتت ان كان الماء تحت الجذر عشرة اشبار
 لا يتنجس لكثرته ولا يتنجس ما في التقرب ايضا لان الموت
 يحصل غالبا بعد التسفل حتى لو علم ان الموت حصل في التقرب
 قبل التسفل منه وكان الواقع حنثا فانما في التقرب
 يتنجس وكذا ان كان الماء تحت الجذر اقل من عشرة اشبار
 يتنجس جميع الماء وانما ان علا الماء وانسط على وجه الجذر
 وكان عشرة اشبار لا يتنجس بالغرض لا يتنجس والا يتنجس
 ولو ان ماء الحوض كان عشرة اشبار فسد اي نزل فصا
 سبعة اشبار سبعا مثالا فوقعت النجاسة فيه يتنجس لان الغيرة
 وقت الوقوع فان امتلاء بعد ذلك صار نجسا ايضا كما
 كان الماء قلنا وقيل لا يصير نجسا والا ولا اصح حوض كبير
 جاف فيه نجاسة حث فامتلاء قيل هو نجس لنتجس الماء شيئا
 فثيبا وقيل ليس يتنجس لكونه كبيرا وبما بعد التنجيس
 اخذ ثيبا بخاري ذكره في الذخيرة والمختار ان الماء ان
 دخل في مكان نجس واتصل بالنجاسة شيئا فثيبا فهو
 نجس وان دخل من مكان ظاهر واجتمع قبل اتصاله بالنجاسة



حتى صاد عشر اية عشر ثم فصل بالجاسة لا يتنجس ذلك قافي
 خان وغيره فان دخل الماء من جانب حوض صغير قد تجس
 ما وقع وخرج من جانب قال ابو بكر لا غسل لا يطهر عالم يخرج
 مثل ما كان فيه ثلاث مرات فيكون ذلك غسله كالقصعة
 اذا تجست فانها تغسل ثلاث مرات وقال غيره لا يطهر عالم
 يخرج مثل ما كان فيه مرة واحدة وقال ابو جعفر الهند واجب
 يطهر بمجرد الدخول من جانب والخروج من جانب وان لم يخرج
 مثل ما كان في الحوض وهو اي قول ابو جعفر اختيار الصمد
 الشهيد لانه يصير جاريا والجارى لا يتنجس عالم يتغير
 بالجاسة حوض صغير يدخل فيه الماء من جانب ويخرج
 من جانب لو توضأ فيه انسان وقعت غسلته فيه ان
 كان الحوض اربع اية اربع فادونه بجوز الوضوء على ان يظهر
 ان الماء المستعمل لا يستقر في مثله بل يور حوله ثم يخرج
 فيكون كالجارى وان كان الحوض اكثر من ذلك اي من اربع اية
 اربع لا يجوز لانت الماء المستعمل يستقر فيه فلا يكون كالجارى
 فينكر استعماله الا ان توضأ في موضع الدخول او في موضع
 الخروج لانه جار وكذا لعين الماء اذا كان وسعها خمسة اية خمس
 وكان الماء يخرج منها اي من ينبوعها ان كان يخرج الماء حركة
 ظاهرة من جانب اي من جانب ينبوعه فذكر العين باعتبار
 وهو اي الماء يستعين بالحركة على الخروج من منفذ العين
 بجوز الوضوء منها لان الظاهر ان الماء المستعمل لا يستقر لشدته

النفاء

اندفاع الماء بخروجه من ينبوع وان لم يكن الماء بهذه الصفة
 لا يجوز الوضوء فيها وقال القاضي الامام في الدين خاتمة هذه
 الصورة والى قبلها الاصح ان هذا التقدير غير لازم وانما الغنى
 عما المعنى فينظر فيه ان يخرج الماء المستعمل اي علم خروجه
 من ساعته بكثرته اي لكثرة الماء وقوته بجوز الوضوء
 في الحوض والعين والاي وان لم يعلم خروج الماء المستعمل
 فلا يجوز التوضي بالتنجس اذا كان ذاتا بحيث يتقاطر على
 العضو بجوز لانه ماء مطلق ولا يتنجس اذا قدر على استعماله
 كذلك والاي وان لم يكن ذاتا ولم يتقاطر على العضو عند
 ذلكه يتنجس ولا يجوز امراره على العضو من غير تقاطر
 لانه ليس بماء وحكم البرد والجمر كحكم الثلج حوض صغير كروي
 اي قطر رجل منه نهر واجري الماء من الحوض فيه فتوضأ
 ذلك الرجل وغيره من ذلك النهر جاز وضوءه لانه توضأ
 من ماء جار وان اجتمع ذلك الماء الذي جراه في موضع وكثر
 رجل منه اي من ذلك الموضع نهر فاجري الماء فيه فتوضأ
 منه ثم وثم جاز وضوء الكل اذا كان بين المائتين مسافة
 وان قلت اي ولو كانت المسافة قليلة ذكره في المحيط وقد
 تلك المسافة ان لا يسقط الماء المستعمل ان يسقط في الماء
 الا في موضع الجريان وفي نوادر المعلى عن ابي يوسف ما
 التمام بغيره الماء الجاري في عدم تنجسه بالجاسة عالم يظهر
 اثرها حتى ان ادخل رجل يده فيه وفي يده فدر لم يتنجس

واختلف المتأخرون في بيان هذا القول فله بعضهم مراده اي
 مراد اي يوسف بهذا القول حالة مخصوصة وهو اي تلاء
 الحالة وانما ذكر باعتبار المعنى اي الحالة اذا كان الماء يجري
 من الانبوب الى حوض الحمام والناس يغترفون منه عرفاه
 متداركا بكس الراء اي مثلا حقل الحق بعضه بعضا وهذا
 هو اغنياء قاضي خان في الفتاوى حتى لو كان الماء ساكنا او كانوا
 يغترفون ولا يجري من الانبوب ماء يتنجس ماء الحوض وعليه
 الاعتقاد وختم اي من المتأخرين من قال هو اي ماء الحمام عنده
 اي عند اي يوسف بمنزلة الماء الجاري على كل حال سواء تدارك
 الاعتراض مع دخول الماء من الانبوب ولا لاجل الصراخ لا يري
 لنا الحوض الكبير الحق بالماء الجاري على كل حال لاجل الضرورة
 وفيه نظر ذكر في الشرح ولو ادخل الجنب او المحدث يده في حوض
 الحمام لطلب القصعة اي بلائمة رفع الحدث وليس على يده
 نجاسة حقيقية يتنجس ماء الحوض عند اي حنيفة على
 رواية كون الماء المستعمل نجسا لان ماء الحوض صار مستعمل برفع
 الحدث عن يده وعندنا الماء طاهر ولو طهر لانه لم يصير مستعمل
 عندهما والمذكور في الفتاوى ان ادخل الجنب او المحدث يده
 في الاناء للاعتراض اوله في الكور لا يصير الماء مستعمل
 للضرورة ولم يذكر اخلافا وهو الاصح ولو ادخل الكفار
 والصبيان اي يدهم الى الماء لا يتنجسوا لم يكن على ايديهم
 نجاسة حقيقية هذا في الصحيحين مسلم لانهم ليس عليهم

حدث

حدث وانما الكفار ففي ايديهم حدث بزواله بالادخال فلا فرق
 وقد حققنا في الشرح ولو ادخل الصبي يده في الاناء ان علم
 انها طاهرة بان كان معه من يراقبه جاز المؤذي بذلك الماء
 وان علم ان فيها نجاسة لم يجوز وان حصل الشك لا يتوضأ به
 استحسانا اي لاجل التزجر والاغنياء ولو توضأ به جاز
 لانه لا يتنجس بالشك حوض الحمام اذا اتجنس بطهر اذا اخرج
 منه مثل ما كان فيه مرة واحدة وتقدم الكلام في مثله وهو
 الحوض الصغير وان المختار انه يظهر بمجرد ما يدخل الماء من
 الانبوب وبغض من الحوض لانه صار جاريا ولو ادخل
 المؤذي راسه في الاناء بنية المسح وادخل حنيفة فيه
 بنية يجوز المسح بالاتفاق والمشهور عن محمد انه لا يجوز
 ولكن لا يصير الماء مستعمل عند اي يوسف خلافا لمحمد وحنيفة
 في الشرح **فصل** في المسح على الخفين المسح عليهم جاز
 بالنسبة اي بالاثار الواردة عن النبي صلى الله عليه وسلم قولا
 وفلا لابلان من كل حدث موجب للوضوء اخر من
 الحدث الموجب للفعل كما ينبغي ان يشاء الله تعالى اذا لبسهما
 على طهرهما كاحلة اي اذا حدث وقد لبسهما على طهرهما كاحلة
 فالشرط كون الطهارة كاحلة وقت الحدث لا وقت اللبس
 حتى لو غسل رجله ولبس الخفين ثم اكل طهارة ثم حدث
 جاز له المسح عليهما لوجود الكمال عند الحدث فان
 كان الماء مسحا مقما بمسح يوحى ولبسها وان كان مسحا فمرا

لا يتنجس

سان
وابداوها

مسح ثلاثة ايام وليا لها القول على رضى الله عنه جعل رسول
الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة ايام وليا لمن للمسافر ويوم
وليلة للمقيم وابتلاؤها اي وقت المدة المذكورة للمقيم والمسافر
عقب الحدث لانه قبل ذلك منظر بطهارة الغسل ولا يعتبر
لا ابتداء المدة وقت الطهارة ولا وقت اللبس حتى لو تطهر
لصلوة الصبح ولم يلبس خفيه الا وقت الظهر ثم لم يحدث
الا وقت العصر فابتداء المدة من وقت العصر لا من وقت
الصبح ولا من وقت الظهر فيجوز له المسح ان كان حقيقا الي
وقت العصر من اليوم الثاني وان كان مسافرا فالي وقت
العصر من اليوم الرابع ولو غسل رجله ولبس خفيه قبل
اكمال الوضوء ثم اكل الطهارة قبل ان يحدث جاز له المسح
عليها عندنا لما تقدم اذا الشرط كون الطهارة كاملة وقت
الحدث خلافا للشافعي فان الشرط عنده كونها كاملة
وقت اللبس واذا يظهر خلافه المبني على هذا فيما اذا توضع
مرتبة فلما غسل احدي رجله وادخلها في الخف قبل غسل
الاخري لم يغسل الاخري وادخلها في الخف فانه لا يجوز
له المسح عنده ويجوز عندنا لان عندنا يكفي ان يكون
الخف خاليا عن الطهارة كاملة عندنا والحدث خلاف
ما اذا كان ملبوسا على طهارة ناقصة عند المحدث حيث
لا يجوز المسح عندنا خلافا للزفر والطهارة الناقصة هي
طهارة صاحب العذر وكذا الطهارة التي هي ان المستحاضة

وهي المرأة التي ترى الدم من قبلها دون ثلاثة ايام او فوق عشرة
ايام في الحيض او فوق اربعين في النفاس وهي حامل ومن
في معناتها لصاحب سلس البول وانقلاط الرخ واستفلا
البطن او الدخا في الدائم او الحرج الذي لا يرقا ما اذا توضع
ولبت الخف قبل ان يظهر منها شيء من الدم الاستحاضة
مسح كالاصحاء لانها ليست على طهارة كاملة ولو لبست
بطهارة العذر اي بعد ما ظهر منها شيء مسح في الوقت فقط
ان احدثت بعد اللبس حدثا غير عذرها عندنا وعند
زفر مسح تمام المدة وتحققت الليل من الطرفين في الشرح
ولا يجوز المسح لمن وجب عليه الغسل كالوتوضا ولبس خفيه
ثم اجنب فانه لا يجوز له ان يغسل سائر بدنه ومسح على
خفيه وكذا الوات المسافر توضا ولبس خفيه ثم اجنب
وعنده ما يكفي الوضوء فانه يتيمم ويصلي فان احدث
بعد ذلك وعنده ذلك الماء توضا وغسل رجله ولا
يجوز له المسح لان الجنابة حلت القدم والرجل والمرأة
فيه اي مسح الخف سواء كان الادلة لم تختص بالنساء
تابعات للرجال في احكام ما لو يقع تخصيص والمسح
انما هو على ظاهرهما اي اعلاهما دون باطنهما اي سفلهما
لما روي عن علي رضي الله عنه انه قال لو كان الدين بالراي
لكان مسح باطن الخف اولى من ظاهره ولكن راي رسول
الله صلى الله عليه وسلم مسح على ظاهر خفيه دون

باطنها و في رواية كانا اسفل الحفا ولي من اعلاه وتستحب
ان يكون المسح خطوطا بالاصابع لما روي عن عمر بن الخطاب
رضي الله عنه انه مسح على خفيه حتى رويكوس ثارا ما
على خفيه خطوطا ولو وضع الكف ومدها او وضع
الاصابع مع الكف ومدها فكلها احسن والاحسن
ان يمسح بجميع اليدين كذات الملاصقة وعينها ويستحب
ان يمسح بجميع الاصابع وقد ابي الساق اعتبارا بالفصل
فان المسح فيه ذلك ويسحب ايضا ان يكون منه واحدة
وقد روي ذلك المسح مقدار الثلاث اصابع طولا وعرضا من
اصابع اليدين كما قاله ابو بكر الرازي هو المختار لما قاله الكرخي
اذا مسح عنه اصابع الرجل ولو وضع يديه من قبل الساق
ومدها الي رؤس الاصابع جاء الحصول الفرض لذا المرسح
عليها عرضا جاء ايضا وكذا الومسح بثلاث اصابع موضوعة
وضعا غير معدودة يجوز ايضا لما قلنا والله يكون نحوها
للمسح في جميع ذلك وكيفية المسح المستعمل ان يصنع
يديه اي اصابع يديه ويجافي كفيه ومدها الساق
او يصنع كفيه مع الاصابع ويدها جمله وموسن والاو
هو المسح ولو مسح برؤس الاصابع وجافي اصول الاصابع
والكف لا يجوز المسح الا ان يكون اما متقاطرا لانه
البلة تضير مستعملة بمجرد الاصابة وفي المتقاطر البلة
الثانية غير الاولى وفي قائمة السنة جواز استعمال

مطلب
 لان السنة
 مستعملة

ذكر

بانه الفرض بالنقص فلا ينفاس عليه الفرض ولذا الومسح باليدين
لا يجوز الا ان يكون الابهام والشبه بده مع يديها والشبه
ان يمسح بباطن الكف لانه المسح والمسح بظاهر كفيه
يجوز لحصول المقصود لكن خالف السنة ولو مسح على
باطن خفيه ومن قبل العقبين او من جوانبهما اي جوانب
الرجلين لا يجوز مسحه لانه لم يمسح على محل المسح وهو الاعلى
الحفا لانه المعين بالنصوص وذكر في المحيط لو توضا ومسح
ببلة بالكسري بل يقيد على كفيه بعد الفصل يجوز مسحه
لانه البلة الباقية بعد الفصل غير مستعملة اذا المستعمل فيه ما
على العضو والفصل عنه ولو مسح راسه ثم مسح خفيه
ببلة يقيد بعد المسح لا يجوز لان هذه البلة تستعمل اذا
المستعمل فيه ما اصاب المسح ولو توضا ولم يمسح خفيه
وكن خاض في الماء لا بنية المسح ولم تغسل احدي رجليه او
اكثرها ومثلي في الحشيئين المبتل بالماء الجاري عليه او بالمطر
يجزيه ذلك المحوض او المشي عن المسح ولو كان الحشيئين مبتلا
بالطل فقل لا ينوب عن المسح لانه من نفس دابة والاصح انه
ينوب لان مطر خفيف وكذا اذا اصابه اي اصاب خفيه
المطر ينوب عن المسح وان لم ينوب خلافا للساق في ذلك كله
فان البلة عنده لشرط في الوضوء والمسح وفي بعض الروايات
الساق لا يجزيه بدون البلة عندها ايضا لان اي لان المسح
خلف عن الفصل فما ساج الي البلة كالتي وهذا غير صحيح

من ذهب غلبا بنا ومن ابتداء المسح اي بدنه وهو مقيم فسا فر
قبل تمام يوم وليلة مسح تمام ثلاثة ايام وليا لهما عندنا خلا
الشفا في لان المعبر آخر الوقت وهو فيه مسافر ومن ابتداء
المسح وهو مسافر ثم اقام ينظر ان كان قد مسح يوما وليلة
او اكثر نزع نزعها وغسل رجليه لانه صار مقيما فلا مسح
فوق حدة المقيم وان كان قد مسح اقل من يوم وليلة ثم مسح
يوم وليلة لانه مقيم ومن لمس الجرم فوق الحف
مسح عليه الجرم فوق ما يلبس فوق الحف وقاية له وقد يكون
من الجلد ومن الكرباس ومن غيرهما فان كان من الكرباس لا يجز
المسح عليه بالتفاف الا ان علم ان الالة نفذت الى الحف
مقدار الفرض وكان مجلد اجلا يستر الاصابع والكفين
فيجوز للمسح عليه سواء لبسه وحده او فوق الحف كالذي
من الاخرى او الصرتم وكذا الحف فوق الحف وهو بدعي الجمل
لا عن الحف فلو لبسه او لبس الحف فوق جورب رقيق
من كرباس ونحوه جاز للمسح عليه كما افاده مولانا خسرو
في درر وصاحب الشهيد ولا اعتبار بما نقله ابن فرشته
في شرح المجمع عن فتاوى السادي من عدم الجواز لانه
السادي رجل مجهول لا يجوز تقليده فيما يخالف الاصول
فان اتصال الملبوس من الحف وغيره بالرجل ليس بشرط اذ لو كان
شرطا لما جاز المسح على الجرم فوق وفيها مر البحث في الشرح
فان حدث بعد لبسه الخفين قبل لبس الجرم موقين ومسح على

طش ادي كجى جريوق كلور اخترى

طسخيان ودباغة اولفت
درى اخترى
بافتخ خام درى جلد كى
فاسيدن معربدر جى صرام
وصروم كلور اخترى

الخفين

الخفين او لم يمسح ثم لبس الجرم موقين لا مسح على الجرم موقين
لان شرط جواز المسح عليهما ان يلبسا قبل الحدث كانه
الخفين ولو نزع احدهما موقين بعد المسح عليهما او خرج احدهما
بلا قصد فله ان ينزع الآخر ويمسح على خفيه وان شاء عاده
المسح على الآخر وعلى الحف الذي نزع جرمه ولا يجوز ان
يقتصر على مسح المنزوع من غير اعاده المسح على غير المنزوع
ولا يجوز المسح على الجرم فوق وان كان اي ولو كان خفاه
غير مضر فحين قياما على الخفين وكذا لا يجوز المسح على
خف فيه خرق كبير بين اي يظهر منه اي من الخرق
مقدار ثلاث اصابع طولا وعرضا من اصابع الرجل وفي
رواية الحسن من اصابع اليد والا ولا نظاير الرواية وهو الاصح
والمعتبر اصغر الاصابع اذ لم يكن الخرق عند الاصابع وان
كان عند هاربعين ظهور الثلاث التي عند الخرق فان كان
الخرق في الحف اقل من ذلك جاز المسح عليه خلافا لرفر
والشافعي لان القليل عفو له فخرج وما دون ثلاث
اصابع قليل لان الاصابع هي الاصل والثلاث في اثرها
وان كان الخرق في خف واحد قد مر اصبعين في موضع منه
او في موضعين وفي الحف الاخر قد مر اصبع او اصبعين كذلك
جاز المسح لان المانع كون قد مر الاصابع الثلاث في خف
واحد فلا يجمع لو كانا في خفين بخلاف ما لو كان قد مر نصف
درهم بحاسته مغلظة في احدى الرجلين وفوق النصف
في الاخرى حيث يجمع ويمنع جوارز الصلاة وكذا لو انكشف

Copy ing University

ثم كل من العضوين كل منهما عورة يجمع ايضا ويمنع والفرق
مذكور في الشرح وان كان الحرف قد اصبغ مع الحرف
قد اصبغين في خف واحد يجمع في الحكم بالما نقيته فلا يجوز
المسح لوجود المانع وهو قدر تلك اصابع في خف واحد
ويستقر في المنع ظهور الاصابع بكاملها في الصحيح خلافا
لما مال اليه الشرح من ان ظهور الاصابع لا ينافي وحدها مانع
ولو ظهر الا بهام وهو مقدار ثلاث اصابع من غير اى
من غير الابهام جاز المسح لان الحرف اذا كان عند الاصابع
فالغالب ظهور نفس الاصابع وان كان في موضع آخر بغير قدر
اصغرها ولو كان طول الحرف اكثر من قدر تلك اصابع
وانقضا حادي مقدار ما ينفخ منه اقل من ذلك القدر لا يمنع
جواز المسح لان غير المنفخ ليس له حكم الحرف لعدم ظهور
شي منه وكذا الحكم لو انفق خذله اى خذ الحرف الا انه
اي الشان لا يري شي من قدمه بجوار المسح لما قلنا ولو كان
الشيء المذكور والمراد به المقدار المانع يبدو حاله المشي
اي حاله رفع القدم ولا يبدو حاله الوضع بمنع جوار المسح
لان الغالب حاله المشي كذا ذكره في المحيط ولو كان الامر بالنفس
لا يمنع وكذا الحرف اذا كان فوق الكعب لا يمنع لان سائر
الخف لما فوق الكعب ليس بشرط وكذا لجاز المسح على الكعب
وفي فتاوى قاضي وما يقال له بالفارسية جاروق ان كان يسير
القدم لا يري من العقب ولا من ظهور القدم الا قد اصبغ او اصبغين
جاز المسح عليه في قولهم وكذا اجماع الحنف الذي يقال له بالهارة

ببشر بند

ببشر بند وهو ان يكون مشقوقا مشدودا وفيها لو لبس مكعبا
لا يري من كعبيه او قدميه الا مقدار اصبغ او اصبغين جاز المسح
وهو بمنزلة الخف الذي لا ساق له واذا اراد المسح على الخف
ان يخلع خفيه فنزع القدم من موضعه من الخف غير ان
القدم في الساق بعد انتقض مسحة اجماعا وان نزع بعض القدم
عن مكانه فقد روي عن ابي حنيفة انه اذا خرج اكثر العقب
عن عقب الخف انتقض المسح لان العقب بع القدم وللربع
حكم الكل وفي الروايات عن ابي حنيفة اذا صار النزع بحال
نزع المشي المعتاد معه انتقض المسح والا فلا فان المعتبر
امكان متابعة المشي وفي رواية عنه ان خرج اكثر القدم الى
ساق الخف انتقض المسح والا فلا قال في الهداية وغيرها
هو الصحيح لان لاكثر حكم الكل وقيل ينتقض بخروج نصف
القدم وفي بعض الروايات ايضا ان بقي في موضع قرار القدم
تلك اصابع من ظهور القدم سوى اصابعها لا ينتقض المسح
وهو اي هذا القول رواية عن محمد وبه احد بعض المشايخ وكذا
في الكافي وعليه اكثر المشايخ لان مقدار فرض المسح باق
في محل المسح وفي كتاب الصلوة لابي عبد الله الرعفي في
رجل مسح على خفيه ثم دخل الماء اى خاض في الماء اذا تبل
جميع احدي القدمين ابتلا الا هو غسل ينتقض مسحة
وكذا لو تبل اكثر احديهما فيجب عليه ان يكثر غسل رجليه
ليلا يكون جامعاً بين الغسل والمسح رجل اخرج عقبه من عقب

مطلب

في خفيه

الحف الا ان مقدم قدميه في مقدم الحف اي في موضع المسح له
ان يسح مالم يخرج صدره وقدميه عن الحف اي عن موضع القدم
منه الى الساق اي الى اول حد الساق من الحف وهذا موافق
لقول محمد وذكر في بعض المواضع من الفتاوي ان كان صدر القدم
في موضعه ولكن العقب يخرج من عقب الحف ويدخل لا يتنقض
مسحه لعدم النزح وكذا لو كان الحف واسعا اذا رفع القدم
برفع العقب حتى يخرج الى ساق الحف واذا وضع القدم عاد
لعقب الى موضعها لا يتنقض المسح وكذا لو كان اعرج بحيث
يصادر قدميه وقدر ترفع العقب عن موضعه له المسح وعن
محمد انه قال حف فيه فتق مفتوح وبطانة الحف من خرقة
ومن غيرها غير منفتق خروزا اي حاله كونه ذلك الشيء الذي
هو البطانة خروزا في الحف وفي بعض النسخ خروزا بغير الف
بالرفع او بالخفض جاز المسح لعدم ظهور مقدار ثلث اصابع
كذا ذكر في الذخيرة ولا يجوز المسح على العمامة والقلنسوة
بدل الرأس ولا على البرقع بدل غسل الوجه وهو ما يجعله
المراة على وجهها مخروفا ما يجاذي عينها منه ولا على
القفازين بدل غسل اليدين وهو ما يلبس في اليد لاجل البرد
والطير وغير ذلك ويجوز المسح على الجباير جمع جبيرة
وهي ما تشد على العظم المنكسر من العبدان وان شددت على
ولو شددت على غير وضوء باجماع الامة المجتهدين المخرج
في الغسل فان سقطت بعد المسح من غير برء لم يبطل

المسح

المسح لبقائه سبب شرعية وان سقطت عن برء بطل المسح
لزاله فيجب غسل ما كان تحته وان كان السقوط عن برء
في المصروع لزم الاستيناف ولا يجوز البناء والمسح على
الجباير اذ لا يجوز اذ لم يقدر على الغسل ولا على المسح على
القرحة نفسها بان كان يضرها الماء من الغسل ومن المسح
اما اذا كان لا يقدر على الغسل ولكن يقدر على المسح على
نفس القرحة فلا يجوز له المسح على الجبيرة وهو المسمى
المنزوعة والمخرج قال به هذان الذين صاحب المحيط ينبغي
ان يحفظ هذا فان الناس عنه غافلون اي يظنون انها
اذا صدها الغسل يجوز المسح على الخرقه مع عدم ضرر المسح
على نفس القرحة وليس كذلك وان ترك المسح على الجبيرة والماء
ان المسح عليها لا يضره جاز عند ابي حنيفة خلافا لما فان
عندهما لا يجوز لان النبي صلى الله عليه وسلم امر عيشا بذلك
والامر للوجوب ولما ان الغرضية لا تثبت بغير الواحد وقد
سقط الغسل بالاجماع اما الاستيعاب في مسح الجبيرة
فشرط عند البعض وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة وبعضهم
كشيخ الاسلام حواهر زاد قالوا اذا مسح على اكثرها جاز
واليه مال صاحب البداية وصححه في الكافي ولو كان المسح
على النصف او اقل لا يجوز ويكتفي في مسح الجبيرة بالمسح مرة
واحدة مسح الرأس هو الصحيح لان المسح لم يشرع تكرره
وقيل بكثر ثلاثا وهو غير صحيح ولو كانت الخارقة في موضع

الغسل وليس تحت جميع الجبيرة ونحوها جراحة وبمسح عليه
 جعل الجبيرة مقدار الجراحة فحسب جازله المسح على كل الجبيرة
 بتعالموضع الجراحة لان الجبيرة والعصابة لا بد ان تكون
 ازيد من الجراحة فتحقق الضرورة الى جوار المسح على الزايد
 ان كان يضيق حلقها لغسل ماحول الجراحة وان كان لا يضيق
 ذلك مسح على الجراحة وغسل ماحولها ولا فرق بين جميع ما
 بين الجبيرة وعصابة الفصادة والقروح والجراحات ثم المسح
 على الجبيرة ونحوها بترلة الغسل فيجوز ان يجمع مع الغسل
 ولا يتوقت بوقت فلو كان باحدى جلبيه قرحة فمسح
 عليها وغسل الصحيحة جازلا لانه ليس جعابين الغسل والمسح
 فلو لم يمسح الخف على الصحيحة وحدها لم يحدث لا يجوز ان يمسح
 على الخف لانه يكون جعابين الغسل والمسح فان لم يمسح الخف
 عليها جازله المسح على الخفين ولو كان مقطوع احد
 الرجلين من الكعب او دونها اي دون الكعب فان غسل
 موضع القطع فرض فلو غسل موضع القطع والرجل الصحيحة
 وليس خفيه ثم احدث ينظر ان كان بقي من ظهر القدم المقطوعة
 مقدار ثلاث اصابع او اكثر يمسح على الخفين والا يوان لم
 يكن بقي من ظهر القدم المقطوعة قدر تلك اصابع يغسلها
 اي كلتا الرجلين لانه اي الشان وجب غسل الموضع المقطوع
 ولا يجوز المسح على الخف الملبوس عليه لنقصانه عن مقدار
 الفرض واذا وجب غسل المقطوع وجب غسل الرجل الصحيحة

لئلا

لئلا يجمع بين الغسل والمسح وان كان مقطوع الاصابع من احد
 الرجلين او كليهما وبعض خفه حال عن القدم فمسح على الخف
 فان وقع المسح على الخف على الغسل اي ما بقي من القدم اي
 ان وقع المسح على المقدار الذي فيه القدم من الخف حال كون
 ذلك المسح عليه مقدارا ثلاث اصابع جازل المسح وجوب مسح
 المقدار المفروض والا يوان لم يقع المسح مقدار تلك اصابع
 على الموضع الذي فيه القدم من الخف فلا يجوز المسح وكذلك
 الحكم على هذا التفصيل اذا كان الخف واسعا وبعضه حال
 عن القدم والخاص ان مقدار الفرض يعتبر من القدم لاس
 الخف فان وقع بتخامه على القدم جازوان وقع اقل منه على
 القدم لا يجوز رجل نوضا ومسح على الجبيرة وليس خفيه
 ثم احدث قبل ما برأت فتوضا يمسح على الجبيرة والخفين
 لانه طهارة كاملة لم تبرا حتى جازله اماحة الاصابع فان
 احدث بعد ما برأت لا يمسح لانه ليس الخفين على طهارة ^{توضا}
 ذكر في الشرح الاسبيجاني وقد حققناه في الشرح وان
 كان الشقاق في رجله او في يده فجعل فيه الدواء كالمهم
 ونحوه او الشحم بماء فوق الدواء وجوبا ان لم يكن يضيق
 ولا ينفذ المسح لعدم الضرورة وان كان الشقاق في يده
 وقد عجز عن الوضوء بنفسه يستغني بغيره حتى يوضيه
 استجبا بما عند الي خيفة وجوبا عند ما فان لم يستغني
 وتيمم وصلي جازل ملوثة عند الي خيفة خلافا لما

وعنه الخلاف اذا كان لا يقدر على الاستقبال وعلى القول عن
 التماسه ووجد من بوجهه او بوجهه يجب عليه الاستعانة عند
 لا عند لان عنده للكلف انما يكلف بقدره نفسه لا بقدر غيره
 قال لم يجد من يؤمنه بان لم يكن عنده احد وكان فاستعان به
 فابي جازت صلواته بخلاف الخلق العجز من كل وجه اما
 المسح على الجوارح جمع جورب وهو ما يلبس به الرجل لرفع البر
 ونحوه مما يسمى خفا ولا جرموقا ولا يجوز عند ابي حنيفة
 الا ان يكونا جلد من اي استوعب الجلد ما يستتر القدم مع الكعب
 او منقلبين اي جعل الجلد على ما يلي الارض منهما خاصة كالنعل
 للرجل وقال لا يجوز المسح عليهما اذا كانا تخمينين لا يستقآن الماء
 قال في المغرب شقق الثوب اذا رقى حتى رايت ما وراءه من باب
 ضرب ومنه اذا كانا تخمينين لا يستقآن ونفى الشقوق تاكيد
 للثخانة وفي بعض الكتب لا يستقآن الماء ولا يستقآن الماء فالاول
 يعني لا يشق الجوربان الماء الى انفسهما كالاجرم والصرم والثاني
 يعني لا يجاوزان الماء الى القدم كذا في فتاوى قاضي خان وعليه
 اي على قول ابي يوسف ومحمد الفتوي قال في الذخيرة وقيل
 رجع ابو حنيفة الى قوله في اخره عن علي بن ابي حمزة عن ابي
 مسعود عن الجوربين من غير نعل وقال لا حواء فقلت ما كنت
 منعت عنه فاستدقوا به على رجوعه وحده الجورب التخمين
 ان يستمسك اي يثبت ولا يشد على المشاق من غير ان
 يشد بشئ عند عدم ضيقه وهذا الحد اخذ للتخمين غير ما تقدم

وقال الزاهد ي فان كان تخميناً ينبغي معه فرسفا فضا عدا الجوار
 اليد من وفعل في الخلاف انتهى ومثله في الخلاصة وهو احسن الخلو
 ولذا قال المصنف ويجوز المسح على الخفاف المتخذ من البؤ
 التركيبة لا مكان قطع المساقفة بها فاعيد قطع المساقفة لانه
 هو المقصود من امتعة الرجل ثم قال الزاهد ي ذكر شمس لا يمتد
 الجوارح انا الجوارح خمسة انواع من المرعري والغزل والستور
 والجلد الرقيق والكرباس وذكر النفاصيل في الاربعه من
 التخمين والرقيق والنعل وغير النعل والمبطن وغير المبطن
 واما الخامس فلا يجوز المسح عليه كيف ما كان انتهى وقد
 علم من هذه اسم الجورب ليس مخصوصا بما يشبه على اليد
 من الغزل بل يطلق على ما يحاط من الكرباس وغيره ايضا
 وعلم ان المراد بالغزل ما غزل من الصوف لحفظ الشعر عليه
 ومن المعلوم ايضا ان الكرباس اسم لما هو من غزل القطن
 ويلحق به ما هو مثله في الثخانة كالكتان والابر يسمن وحب
 فالمعول من الجوخ داخل تحت ما هو من الغزل لا تحت الكرباس
 وما الحق به ومقتضاه ان يجري فيه التفصيل من ان
 اذا كان مجلدا او متعللا او مبطنيا يجوز المسح عليه اتفاقا
 والافان كان تخمينيا يمكن ان يمتد في فيه فرسفا او اكثر في
 الخلاف وان لم يكن كذلك فلا يجوز بالاتفاق على انه لو
 سلم عدم دخوله تحت ما هو من الغزل بجاء الحاقه به
 بطريق لا لاله فانه امتن من المعول على اليد من الغزل

على اليد والعين والتشديد الزاد
 كبس يسمي فلكه التثنية اولان
 مفصلا في قوله يومتق يوتق اخر
 وفلكه في قوله يومتق يوتق اخر

طون الي بيك آدم مير فاسيد
 معتبر في جميع فرائض كلور اخر

عما لا يحق في اذا كان كذلك فلا يشترط لجواز المسح عليها ان يستتر
 الجلد جميع القدم واللعين بل يكفي ما يطلق عليه اسم المنفرد **فروع**
 اذا غلبت حدة المسح وهو متوضي انهم نزع الخفين وغسل الرجلين
 دون اعادة بقية الوضوء وكذا اذا نزع قبل غناها وفي قباوى
 قاضي خان لو غلبت الحدة وهو في الصلاة ولم يجد ماء بمضي علي
 صلواته فلا يبدل في قطعها اذ لو قطعها وهو عاجز عن غسل
 الرجلين فانه يكتفي بالاحظ للرجلين من التيمم ومن المشايخ من
 قال بفساد صلاته والا لم يصح انتهى والذي يظهر ان الصحيح
 هو القول بالفساد ولا يتم ان التيمم لاحظ للرجلين فيه بل هو
 طهارة لجميع اعضاء وان كان محله عضوين كان الوضوء طهارة
 لجميعها وان كان محله اربعة اعضاء وكذا لو خاف ان يترجمها
 ذهاب رجلية من البرد فانه يكتفي بالتيمم ولا يصح عليه الخفين على ما حققه
 الشيخ كمال الدين بن الهمام وقد ذكرناه في السرح **فصل**
 في نواقض الوضوء انما نقض جميع نواقضه والمراد بها العلة
 الناقضة المعاني اي العلة الناقضة الوضوء كلما خرج من
 السبيلين اي خروج كل شيء من القبلة والبر فيتمثل البول
 والغائط والدود والحصاة والريح غير ان الريح من غير البر
 لا تنقض فلهذا قالوا وانما خرج من قبل الرجل والمرأة رنح
 منتنة الصحيح انه اي الوضوء لا ينقض ذكره في المحيط ولا
 خلافه ان الخارجة من الذكر غير ناقضة وكذا غير المنتنة

اذا خرجت

اذا خرجت من الفرج واما المنتنة فتقبل تنقض والصحيح انها
 لا تنقض بل الصحيح ان الخلاف انما هو في الخارجة من فرج
 المفضاة ولا خلاف في غيرها وان خرج الزنح من المفضاة
 وهي التي انقطع الحجاب بين قبلها وبرزها فانضمت المسلك
 فمن محمدي يجب عليها الوضوء للاحتياط وذكره جامع قاضي خان
 وكذا غيره انه يستحب لها ان تتوضأ للاحتياط مع ان طهرتها
 ثابتة بيقين فلا تزول بالسك لكن قيل كقول الرنح من البر
 هو الغالب يخرج منها من البر وقيل ان كان متوضعا او منتنا
 نقض والا فلا وفي الحاصة لو خرج من البر رنح يعلم انه لم يكن
 من الاعلى فهو اختلاط لا وضوء عليه وكذا الدود والحصاة
 اذا خرج من احد هذين الموضعين يجب عليها الوضوء لاستنباط
 الرطوبة وهي حدث في السبيلين وان قلت بخلاف الرنح
 وان خرج الدود من الفم او من اللادن او من الجراحة لا ينقض لان
 الدود طاهرة وما عليها من البلة غير ناقضة وعدم قوة
 السيلان فيها وان ادخل الحقة دبره ثم اخرجهما ان لم تكن
 عليها بلة لا ينقض ادخالها الوضوء والاحوط ان يتوضأ
 لان عدم وجود البلة نادر فزعموا وجدها لانها خفيفة
 وكذا كل شيء يدخله وطرفه خارج ولما عيبه فخروجه
 ناقض لا تخافه في البطن وكذا يفسد الصوم بخلاف ما اذا
 كان طرفه خارجا وان افطرا لربن في الحليله فعاد فلا وضوء
 عليه عند ابي حنيفة خلافا لهما وذكره ما يخرج من غير

بالضم وتشد يد الضاد
 فرجيلة دبرى بر اولش
 عورت اخرت

ستره وحركت اتمك اخرت

كفلتها

ذكر خلاف وذكر ابن الهمام ان فيه خلاف اي يوسف فقط وهو
الظاهر وان افطر في الفرج الداخل فخرج منه ناقض اتفاقا
وان افطر في اللادن ثم عاد بعد يوم من الانف لا ينقض وكذا
ان عاد من اللادن وان عاد من الفرج نقض وكذا السعوط
لا ينقض ان عاد من الانف بعد ايام كزاية قناري قاضي خان
وان احتشي الرجل احليله بقطنه خوفا من خروج البول والحال
انه لو لا ذلك القطن لكان يخرج منه البول فلا بأس به بل
يسقط ان كان يريد الشيطان ويحب ان كان لا ينقطع الا
به قدرا يصلي الصلاة وكذا الحكم لو احتشي بدم ولا ينقض
وضوءه حالم يخرج البول على ظاهر القطن لعدم الخروج وان
غابت القطنه ثم اخرجها وخرجت هي بنفسها حال كونها
رطبة ينقض وضوءه وان لم تكن رطبة لا ينقض كالدم
خلاف ما يعين في الدبر فان خرج ناقض كما لو احتشيت
ثم خرج وان ابتل الطرف الداخل من القطن ولم ينفذ البول
الى ظاهرها لم ينقض لما حرر وان سقط بعد ادخال طرفها
ان كانت رطبة انتقض وان كانت يابسة لم ينقض وكذا
الحكم في كسف النساء وهو القطن التي تحشي بها المرأة
فرجها وهو في الاصل اسم القطن مطلقا اذا سقطت ان
كانت رطبة انتقض وان كانت يابسة فلا سواء كان الكسف
في الفرج الداخل او في الخارج وان كانت احتشيت في الفرج الخارج
فابتل داخل الحشو انتقض وضوءه سواء نفذ اي نفذ

البئر

البئر الى خارج الحشو ولم ينفذ للتيقن طمحو من الفرج الا
وهو المعبر به الانتقاض لان الفرج الخارج بمنزلة القطنه فكما
ينقض بما يخرج من قصبة الذكر الى القطنه وان لم يخرج من
القطنه كذلك بما يخرج من الفرج الداخل وان لم يخرج من الخارج
واما اذا احتشيت في الفرج الداخل في ان نفذ البول الى خارج
اي خارج الحشو انتقض الوضوء والا اي وان لم ينفذ الى خارج
فلا ينقض كلية احتشوا الاحليل هذا الذي مضى كان في
الخارج من احد السبيلين اما الجنس الخارج من غير السبيلين
فيوجب انتقاض الطهارة ايضا عندنا على التفصيل الذي
سيذكر خلافا للنسائي وحال ذلك كالتقي والدم ونحوه
من القيح والصد يد لموله عليه السلام الوضوء من كل دم
سائر بل وتحقيقه في الشرح اما الفحى فانه اذا كان ملاما
الفرج بان كان لا يمكن معه التكلم وفيل ان لا يمكن امساكه الا
بتكلف فانه ينقض الوضوء سواء كان ذلك طعاما او
ماء او من صفراء او سوداء وعن الحسن لوقاد الطعام
اولا من ساعته لا ينقض وكذا الصبي لو ارتضع وقام
من ساعته لا يكون نجسا قبل وهو المختار والطهارة نجس
في الجميع لمخالطة النجاسة وفي القنية لوقاد دودا كثيرا
او حية ملأت فاه لا ينقض وذلك لانه طاهر في نفسه
وحا يستتبعه قليل لا يبلغ ملاما فلم كان التي عليها
لا ينقض الوضوء عند اي حنيفة ومحمد سواء تركزت في

خا

او صعد من الجوف وقال ابو يوسف ان صعد من الجوف ينقض
 لانه نجس بالمجاورة ولها انه لزوج لا تخلله النجاسة وما ينقض
 به قليل وهو غير ناقض والطحاوي في قول ابو يوسف
 حتى قال بكرة ان يخذ الدم بطرف كفه ويصلي معه كذا
 في الخلاصة وفيه نظر في كونه الشرح وان قاضها قاضا
 ان يكون من الراس او من الجوف سواء بالا او علما ان كان سائلا نزل
 من الراس ينقض اتفاقا سواء في البراق وان كان علما اي مجمر
 لا ينقض اتفاقا وان غلب السائل على البراق تنقض وكذا ان كان
 مساويا بان كان اصفر غار جيا فان كان اقل صفرة من ذلك
 فهو مغلوب فلا ينقض وكذا الحكم ان خرج من اسنانه وان صعد
 الدم من الجوف ان كان علما لا ينقض اتفاقا الا ان يعلو الفم
 لانه سودا ومخرقة فاعتبر بارتفاعه في النواحي التي وان كان سائلا
 فغلي فلو اي حنيقة ينقض وان لم يراي ولو لم يكن ملاذا الفم
 كسائر الدماء لانه من جراحة في الجوف اذا المدة ليست
 محلا للدم وعند محمد لا ينقض ما لم يكن ملاذا الفم اعتبارا بالقي
 لكونه من الجوف وان قاض طعنا او غيرهم سوى الدم السائل
 وانما ذكر الطعام لئلا يتوهم ان الضمير للدم المتقدم ذكره
 قليلا متفرقا وكان بحيث لو جمع علا الفم ينظر ان اتخذ
 المجلس بان قاض الجميع في مجلس واحد يجمع عند اي حنيقة
 يوسف ويحكم بالنقض وقال محمد ان اتخذ السبب وهو الغثيان
 يجمع ويحكم بالنقض والا فلا وهو الامور لان الاصل اضافة

الاحكام

الاحكام في اسبابها وتفسير اتخاذ السبب انه اي لاتخاذ اذا كان
 اذا قاض ثانيا قبل سكون النفس عن الغثيان واليهيجان اي
 لا يضرب والمركبة لدفع المعدة ما لا تطيقه وكذا انما لا يزال
 فهذا هو اتخاذ السبب اما الدم ونحوه اذا خرج من البدن
 فاما ان يسيل او لا ان سالك بنفسه نقض والا فلا خلافا لفرق
 لقوله عليه السلام ليس في القطر او القطر بين من الدم وضوء
 الا ان يكون سائلا والمراد بالقطرة والقطر بين ما يخرج
 شيئا عما يقطر ولا يسيل بدليل قوله الا ان يكون سائلا
 وعلى هذا الاصل وهو اعتبار السيلان في الدم ونحوه مستا
 منها من تلك المسائر بل نقطة بكسر النون ونحوها وهي
 واحدة الجدرى والبثرة فشرفت فسال منها ما خالص
 اجتذب من الخارج وانكحت عليه اودما وصدر اي حارة
 اصفرق عن الدم والقيح ان سالا عن راس الجرح ينقض
 الوضوء وان لم يسال عن راس الجرح لا ينقضه وهذا
 يشمل ما اذا خرج بنفسه فساله او خرج بالعصر فسال
 وهو اختيار صاحب المحيط وفي النهاية انه اذا خرج بال
 لا ينقض والا فلا وجه قال ابن الهمام وذكرناه في الشرح
 وتفسير السيلان اتفاقا ان يحد ذلك الشيء عن راس
 الجرح اي ينزل بنفسه من غير تبعية غيره واما اذا علا
 عاراس الجرح او البثرة ونحوها ولم يحد لا يكون سائلا
 وقال بعضهم انما يكون سائلا فاقضا اذا خرج ونحوه

خرج وجهه الى موضع بلحفة اي يعلق ذلك الموضع حكم التطهير
 اي يجب تطهيره في الوضوء وفي الغسل وفي ازالة الخبث
 الحقيقية يعني ذلك البعض الذين فسروا السيلان بهذا اذا خرج
 الدم من الراس الى الفم والى اذنه ان سال ذلك الدم الى موضع
 يجب تطهيره عند الاغتسال وهو ما جاء في قضية الانف وصماخ
 الاذن الى خارج نقص الوضوء وان سال الى قضية الانف
 وداخل صماخ الاذن ولم يتجاوز لا ينقصه وان سال الدم عن
 الجرح بقطن او غيرهما ثم خرج فسه ثم وثم والى التراب
 او وضع القطن وخوم عليه فخرج وسري فيه ينظر ان كان
 حالك لو تركه ولم يمسحه ولم يضع عليه شيئا لسال نقص والا فلا
 ينقصه لا المعتبر خروج ما من شأنه ان يسيل بنفسه لو كان
 ومن المسائل لو نزل في براقه دم فانه ينظر ان كان البراق
 غالبا بان كان الى البياض ارب فلا وضوء عليه وان كان
 غالبا بان كان الى الحمرة ارب فعليه الوضوء لان غلبته نزل
 على سيلانه بنفسه ومخلو بنية على عدم ذلك وان استويا
 ما كان فيه صفرة شديدة نار خبيثة يتوضا احتياط لان
 سيلانه بنفسه اظهر ومنها الوضوء شيئا فزاي ان الدم عليه
 فلا وضوء عليه وكذا الوضوء على الحلال لانه ليس بسائل
 قاله قاضي خاا وقال بعض المشايخ ينبغي ان يوضع كة او صبعة
 في ذلك الموضع فينظر ان وجد الدم فيه اي في الشيء الذي
 وضعه من الكم وخوم نقص الوضوء والا فلا وفي الحاوي يسئل

ابراهيم

ابراهيم عن الدم اذا خرج من بين الاسنان فقال ان كان موضعه
 معلوما وسال نقص الوضوء وان لم يعلم وخرج مع البزاق فانه
 ينظر الى الغالب ومنها ما روي عن محمد انه قال السيل اذا كان في
 عينيه رمد ويسيل الدموع منها اي من عينيه احد فعلى ما ر
 من مقلود محمد بالوضوء لوقت كل صلاة اي كسائر اصحاب الغدا
 لا في اخاف ان يكون ما يسيل منه صديدا فيكون صاحب عذر
 ولا فرق بين ذلك وبين السيل والشاب الا انه ذكر السيل باعتبار
 الاكثر ولا فرق بين الرمد وغيره من الالوجاء بل كل ما يخرج من
 على مع وجع سواء كان من العين والاذن والستر واليدي
 ونحوها فانه ناقض على الاصح لانه صديد بخلاف ما اذا كان
 بدون وجع وفي الفم والى الغر في العين وهو يفتح العين الحجة
 وسكون الرأ خارج يخرج في ما منها منزلة الجرح الذي لا يرقا
 اي لا يجف ولا يسكن وهذا اذا انفجرت من جملته القروح
 واما صاحب الجرح الذي لا يرقا بالهزاي لا يسكن دمه
 عن النزف ومن به سلس البول عدم استمسكه والمستحاضة
 وكذا من به رعا فدايم وانفلات ربح او استطلاق بطن
 يتوضون لوقت كل صلاة فيصلون بذلك الوضوء في الوقت
 ما شاءوا من الفرايض والنوافل فاذا خرج الوقت بطل
 وضوئهم وفي بعض النسخ وكل عليهم استئذان الوضوء لمصلحة
 اخرى وهو لفظ القدر ويؤيد دفع تؤمن ان يبطل وضوئهم
 بالنظر في صلاة ولا يبطل بالنظر في صلاة اخرى وان توضا

المستحاضة حين تطلع الشمس تبقى طهارتها حتى يذهب وقت
 الظهر عند أبي حنيفة ومحمد خلافاً لأبي يوسف وزفر بن رباح وعلي
 أن وضوءهم ينتقض بخروج الوقت فقط عند أبي حنيفة
 ومحمد وبالأحوال فقط عند زفر وبأبيهما وعند أبي يوسف
 ففي الصورة المذكورة حصل دخول ولم يحصل خروج فينتقض
 عند أبي يوسف وزفر لا عند أبي حنيفة ومحمد وفيما إذا توفى
 قبل طلوع الشمس ثم طلعت وجد الخروج ولم يوجد الدخول
 فينتقض عند الثلاثة لا عند زفر وبابن أبي وجوه بالمخرج
 أن يربط جرحه ثقلياً لا نجاسة وإن لم يكن منعاً كلياً فإن الطهارة
 واجبة بقدر الإمكان وإن أصاب الثوب من ذلك الدم أكثر من
 قدر الدرهم لم يلزم غسله لأن نجاسة غليظة هذا إذا علم
 أو غلب ظنه أنه إذا غسله لا ينتجس ثانياً قبل أداء الصلاة
 ليكون الغسل معيداً ولو كان الثوب الذي أصابه ذلك الدم
 بحاله ينتجس قبل الفراغ من الصلاة ثانياً جازلاً لا بفضل
 هذا هو المختار للفتوي وقيل لا بد أن يغسله في وقت كل صلاة
 مرة وصاحب العذر إذا منع الدم ونحوه عن الخروج بعلاج يخرج
 من أن يكون صاحب عذر لا يملكه الصلاة مع الطهارة الكاملة
 لعدم المنافي ولهذا المعنى المقصود لا يكون صاحب عذر
 بخلاف الخلاء يرض إذا احتشئت ومنعت الدم عن الخروج حيث
 لا يخرج من أن تكون حائضاً لأن صفته الجبض إذا تقرر فلا يتوقف
 بقاؤها على حقيقة خروج الدم بخلاف العذر فإنه متعلق

طمس كسما قطع العرق
 معانته يقال فصد أي قطع
 عرقه وباب ضرب آخر

حقيقة

حقيقة الخروج الناقض ولم توجد رجل به جدر في خروج منها
 ماء وصد بدو سائل وقد صار بسببه صاحب عذر فتوفى
 منه ثم سأل المرحمة التي لم تكن سائلة نقض ذلك وضوءه
 لأن الجدر في خروج متعدده لا فرجة واحدة فصار بمنزلة
 جرحين في موضعين من البدن أحدهما لا يرقأ ولو توفى
 لأجله ثم سأل الآخر وعي هذا مسأله المخبرين إذا كان الدم
 يخرج من أحدهما وصل به صاحب عذر فتوفى ثم سأل الذي
 لم يكن يسيل ينتقض وضوءه لما قلنا وصاحب الحدث
 الذي لم ليس من ينقض به خروج الحدث من غير انقطاع بل هو
 من لا يمضي عليه وقت صلوة كامل إلا والحدث الذي
 ابتلي به يوجد منه فيه وهذا تعريف صاحب العذر
 في البقاء بعد تقرر كونه صاحب عذر فإدام يوجد
 منه في كل وقت صلوة ولو مرض فهو باق على كونه صاحب
 عذر لكن تقرر ابتداءه إذا لم يكن بان لا يمكنه أن يتوضأ
 ويصلي خالفاً عن العذر الذي ابتلي به من أول وقت صلاة
 الجاهري فيشترط في الثبوت استيعاب الوقت بالحدث
 عا هذه الصفة كما يشترط في الزوال استيعاب الوقت
 بالطهارة منه بأن يمضي الوقت ولا يوجد ذلك الحدث
 فيه وفيما بين ذلك يكفي البقاء وجود الحدث في كل
 وقت مرة وإذا توفى صاحب العذر بالحدث آخر غير
 الذي ابتلي به والدم ونحوه من الحدث الذي ابتلي به

منقطع ثم ساد فعليه الوضوء ذكره في احكام الفقه لان الوضوء
لم يقع لذلك العذر بل وقع لعينه وانما لا ينتقض به في
الوقت ما وقع له واذا انقطع الدم ونحوه من الاعذار وقتا
كاملا يخرج من ان يكون صاحب عذر بالنظر الى العذر
المنقطع فان كان قد توفى وصلي على الانقطاع ودام
لا تقطع لا يعيد لانه صحيح صلي بطهارة الاصحاء وكذا
لو كانا على السيلان وتم الانقطاع لانه معذور وصلي
بطهارة المعذورين وكذا الوضوء على الانقطاع وصلي
على السيلان لانه العذر انما اعتبر للاداء وهو قائم وقت
الاداء وان توفى على السيلان وصلي على الانقطاع وتم
الانقطاع يعني باستيعاب الوقت الثاني اعاد لانه
صلي صلاة ذوي الاعذار والعذر منقطع كذا في الكافي
رجل انتزاعي استخرج ما في النسخة بالنفس فسقطت
من نفه كتلة دم الكتلة بالضم الجملة المجمعة من نحو
التمر والطين والمراد به هنا قطعة مجمعة من الدم الجامد
لم ينتقض وضوءه لان الحلق وهو الدم المجد مجرأ هو
الطبيعة خرج عن الدمية والدم النجس هو المسفوح
اي المتسائل وان قطرت اي الدم فانه يترك ويؤثر التفتت
وضوءه للسيلان القراء وهو الكبار من الجنان اذا حص
العضوة واختلافها ان كان كبيراً بان كان ما حصة يكن
ان يسيل بنفسه لو خرج من العضوة انتقض به الوضوء وان

كان صغيراً بان كان ما حصة ذلك لا ينتقض اما الحلق اذا
مستت الواحدة منه العضوة حتى امتلأت وكانت بحيث
لو سقطت وشقت لسال منها الدم انتقض الوضوء وان
لم يحص ذلك القدر لا ينتقض واما الذباب والبعوض هو
والبراغيث ونحوها فانه اذا حص وامتلاء دمه لا ينتقض اما
الدم القليل الذي ليس له قوة السيلان والغني القليل الذي
لا يملأ الفم فلما لم يكن كل واحد منهما حدثاً لم يكن نجساً عند
ابي يوسف وهو الصحيح خلافاً للمحدث فاذا اصاب الثوب
لا يمنع جواز الصلاة به وان اي ولو فحش وزاد على ربع
الثوب وكذا اذا وقع في الماء القليل لا ينجسه لانه لو كان
نجساً لانتقض الطهارة وكذا اليوم ناقض الوضوء اذا كان
النائم مضطجعا اي واضعاً جنبه بالارض ومثك اي
معتمد على مرفقه او مستند الي شيء بحيث لو ازيل
ذلك الشيء لسقط النائم اي صار الاسترخاء بحال لولا
ذلك الشيء لسقط لقوله عليه السلام العينان وكاء
فمن نام فليمتوضاء وفي الكافي لو نام مستند الي شيء لو ازيل
لسقط لا ينتقض في ظاهر المذهب وعن الطحاوي انه
ينقض لانه اذا كان بهذه الصفة وجدز والى القياس من
كل وجد وقول الطحاوي هو مختار صاحب الهداية والغزالي
وعنه ما هو الصحيح ولو نام جالساً يتحايلاً بما يزيل
مقعده عن الارض وبما لا قال الخلو في ظاهر المذهب انه

ليس يحدث وقال الحلواني لا ذكر للنهاس مضطجها وانظروا
 انه ليس يحدث لانه يوم قليل وقال الدقاق ان كان لا يفهم
 عامة ما قيل عندهم كان حدثا وان كان يسوع عن حرف او
 حرفين فلا وان نام في الصلاة قائما او راكعا وقاعدا او ساجدا
 فلا وضوء عليه لقوله عليه السلام لا يجب الوضوء على من نام
 جالسا او قائما او ساجدا حتى يضع جنبه فانه اذا اضطلع
 استرخفت مفاصله وان كان الرجل خارج الصلاة فنام على
 هيئة الساجد فقيهه اختلاف بين المتأخرين فلا ابن شجاع انما
 لا يكون حدثا في هذه الصورة في المصنوع لما خارج الصلاة
 فيكون حدثا واليه حال المنصف حتى قال وظاهر المذهب
 انه يكون حدثا وهو المروي عن شمس الجماعة الحلواني وقال
 في الخلاصة في ظاهر المذهب لا فرق بين الصلاة وخارج
 الصلاة وفي البداية صحيح عدم الفرق والمعتد ان نام
 على الهيئة المستوية في السجود رافعا بطنه عن فخذه
 مجافيا حرقفيه عن جنبه لا يكون حدثا والافسوس حدث
 لوجود نهايته استرخاء المفاصل سواء في الصلاة وخارجها
 ونظام تحقيقه في الشرح وان نام قلعا مسترخيا وغير مترج
 من هيئات القعود وواضعا اليديه على عقبه حال كونه
 مستويا في الخاليتين وواضعا بطنه على فخذه لا ينتقض
 وضوءه ذكره محمد في صلوة الاثرو في الذخيرة لو نام قلعا
 ووضع اليديه على عقبه وصار شبه المنكب على وجهه قال

ابو يوسف

ابو يوسف عليه الوضوء كذا في المبسوط انتهى وهذا هو الاصل لانه
 اذا انكب على وجهه وجعل بطنه على فخذه ارتفع جانب الخلف
 من مقعدته وزال التمكن واقام الوجه اليديه على عقبه ولم
 يضع بطنه على فخذه فعدم النقص ظاهر وهذه الصورة
 هي المذكورة في فتاوى قاضي خان بخلاف صورة المنكب ولو
 نام محبسا بان جلس على اليديه ونصب ركبتيه وشدهما في
 الى نفسه يسمى يحيط من ظهره على مالا وضوء عليه
 تمكن المقعدة وعزم تمام الاسترخاء وكذا لو وضع في هذه
 الحالة راسه على ركبتيه لما قلنا وفي الخلاصة فان نام مجافيا
 لا ينتقض الوضوء وكذا لو نام مستورا كما هو وان يخرج قدميه
 من جانب ولا يصق اليديه بالارض وان سقط النائم نوما
 غير ناقض ينتظر ان انتبه بعد ما سقط على الارض فعليه
 الوضوء وعن ابي حنيفة ان انتبه عند اصابة الارض بلا
 فصل لا ينتقض وعن ابي يوسف انه ينتقض وان انتبه
 قبل السقوط فلا وضوء عليه وعن محمد انه ان راى مقعدا
 الارض قبل ان ينتبه انتقض وضوءه وان انتبه قبل ان
 يرايها فلا قال في الخلاصة والفتاوى رواية ابي حنيفة
 وان نام على دابة عربية ينتظر ان كان نوحه عليها حاله
 الصعود او حاله الاسود لا ينتقض وضوءه تمكن
 مقعدته وان كان حاله السقوط ينتقض لعدم
 تمكنه ولو كان راكبا في الاكاف او في السرج لا ينتقض وضوءه

في الحالين اي حال السوط وضوء من المتفرد ولا استواء وكذا
 الاغيار والجنون كل منهما ناقض للوضوء وان اي ولو قل كونهما
 فوق النوم لان النائم اذا نبتة انبته بخلافهما وكذا السكران
 ايضا وحده السكران علامته ان لا يعرف السكران الرجل من
 المرأة هذا احد عند لي حنفية في ايجاب الحد في نقض الوضوء
 والصحيح في حد في النقض ما قاله في المحيط انه اذا دخل في
 مستيقظه بكسر الهمزة لم يترك اي غير اختيار في وضوءه سكران
 بالا اتفاق بحكم بنقض وضوءه لزوال المسكة به وكذا القهقهة
 في كل صلاة ذات ركوع وسجود تنقض الوضوء والصلوة
 جميعا سواء كان القهقهة عامة عالما بانها في الصلاة او
 ناسيا ذلك لقوله عليه السلام من ضحك في الصلاة قهقهة
 فليعد الوضوء والصلاة وان قهقهة في صلوة الجنازة او سجدة
 التلاوة لا تنقض وضوءه لان الحديث ورد في صلوة مطلقة
 وهي الكاملة ذات الركوع والسجود وان نام في صلوته ثم
 قهقهة فسدت صلوته ولا ينقض وضوءه ذكره في الصلاة
 قال في الخلاصة هو المختار وقال في المحيط فسدت صلوته
 ووضوءه به اخذ عامة المشايخ المتأخرين وعن ابي حنيفة
 ينقض الوضوء ولا تنفس الصلوة والذي اختم فخر الاسلام
 في الاصول ومن بعده من الاصوليين ان قهقهة النائم لا
 الصلوة ولا الوضوء والمختار هو الاول الذي اختار صاحب
 الخلاصة وان قهقهة الصبي بصلوته لا ينقض وضوءه

كذا في القهقهة

لا تقدم

لا تقدم معني الجنابة واما التبتيم فلا ينقض الوضوء بالاجماع
 وكذا لا ينقض الصلوة كونه عزلة الكلام الغير المسموع وحده
 القهقهة قال بعضهم ما يظهر فيه القاف والها وحكركرتز
 وهذا القول غير مشهور لا تفاد في الوقوع والصحيح قوله
 ويكون مسموعا له ويجوز انه اي من عنده هو الذي حدها به
 جسمه العلماء سواء بدت بواجبه او لا وقال بعضهم وهو
 تنفس الريح الجلوي اذا بدت بواجبه ومنعه الضحك
 عن الغزاة فهو قهقهة والنواجذ بالان لا المعجذ هي الاضراس
 وقيل فضاها وقيل الانياب وقال بعضهم لا ينقض حتى
 يسمع صوته وحده التبتيم ما لا يكون مسموعا فضلا لانه
 ولا يجيرانه وذكر في الفتاوى الحاقاينة وغيرها التبتيم
 لا يبطل الوضوء ولا الصلوة والضحك بعينه الصلاة
 لانه عزلة الكلام المسموع لا يعسد الوضوء لان النص ورد
 في القهقهة والضحك دونها وحده الضحك بان يكون مسموعا
 له دون جيرانه وكذا المباشرة لفاحشة ناقضة للوضوء
 من الرجل والمرأة وان لم يخرج من عند لي حنفية والحيو
 خلافا لمحمد وهي ان يمس بطنه بطنها او ظهرها وفرجة
 عا فرجها من غير حائل من جهة القبلة والبرود ذلك لان
 هذه الحالة يغلب فيها خروج المذي الذي فاقم الشيب الغالب
 مقام المسبب واما مس الزكواكل شي مما حسنه الناس
 مباشرة كالشواء او حيايل كغيره فانه لا ينقض الوضوء عندنا

خلافا للشا فبي في مسر الذكر واما اكلاما مستساها النارا الشا في
 لم يخالفنا فيه ومالك واحمد يوافقان الشا في كراستين
 المرأة لا ينقض الوضوء عند ناسوا كان يشوق او بدو بها واما
 الشا في ينقض اذا لم تكن محرمة مطلقا وقال مالك واحمد
 ينقض ان كان يشوق والد لا ينقض مستوفاة في الشرح ولو
 حلق الشعر اي شعر راسه او خيته او شاربه او لم الانظار
 بعد ما توضع لا يجب عليه اعادة الوضوء ولا اعاد غسل
 ما تحت الشعر او الظفر ولا مسح لان الغسل والمسح في محله
 وقع طهارة حكمة للبدن كله من الحدث لا تختص بذلك المحل
 فلا يزول حكمه برؤاه وعلى هذا لو كان في بعض اعضائه
 بثر قد انتثر جلدها فوقع الغسل او المسح عليه ثم قس
 او قس بعض جلدها او غيرهما من الاعضاء بعد الوضوء
 او الغسل لا يبطل طهارته ما تحت ذلك لما قلنا ومن يتيقن
 في الوضوء اي بالوضوء وشك في الحدث فلا وضوء عليه
 لان التيقن لا يزول بالشك ومن شك في الوضوء ويتيقن
 في الحدث اي يتيقن انه احدث وشك هل توضع بعد
 ذلك ام لا فعليه الوضوء لما قلنا ومن شك في خلا الوضوء
 في غسل بعض اعضائه هل غسله ام لا فعليه غسله
 متيقنا فلا يزول بالشك فعليه غسل ما شك فيه وان
 شك في ذلك بعد تمام الوضوء فلا يلتفت الى الشك
 ولا يلزمه غسل ما شك فيه ما لم يتيقن بعدم غسله لان

التمام

التمام قرينة ترجح غسله وكذا من علم انه قد لبس وضوء وشك
 هل توضع ام لا فهو عيا وضوء ومن علم انه جلس لفضا الحاجة
 وشك هل قضاه ام لا فعليه الوضوء نظر الى القرينة ولو
 يتيقن انه لم يغسل عضوا من اعضاء الوضوء وشك في عضو
 هو ذكره مجموع النوازل انه يغسل الرجل اليسرى ومن داي
 بلا بعد الوضوء لا يعلم هل هو ماء او بول ان كان ولا عارض
 له اعادة الوضوء وان كان الشيطان يريبه كثيرا لا يلتفت
 اليه ليتيقنه بالطهارة وشك في الحدث وينبغي ان ينضح
 رجليه وسراويله بالماء اذا توضع قطعا للوضوء او يجني
 بالقطر **فصل** في بيان الخاسة الحقيقية الخاسة علي
 ضربين اي نوعين خاسة غليظة وخاسة خفيفة لما
 الخاسة الغليظة فهي كالعدنة وهي ربيع الانسان والبو
 ايجو لها لا يؤكل لحمه سوى الفرس والدم المستفوح والح
 ونحو الكلب اي ربيعه وكذا اسن ربيعا البهايم ولحم الخنزير
 وجميع اجزائه هذه الاشياء نجاسة بجميع اجزائها الا شعر
 فان فيه عن حمده انه لو وقع في الماء لا نجس به وكذا الحوم ما لا
 يؤكل لحمه اذا لم يكن مدبوحا بالسحمة حقيقة او حكما والذ
 مسلم او كفا في فان تلك الحوم نجسة نجاسة غليظة
 اما اذا ذبح ذلك الحيوان بالسحمة حقيقة او حكما كالشاة
 وكان الذاب مسلما او كتابيا وصلى احد مع لحمه او جلد
 قبل الذبحة فيجوز ما صلى عليه الذي ذكره هو اختيارنا

الخنزير

الهداية وطائفة والصحيح ان اللحم لا يظهر بالزكوة قاله الاسر
وعين وقد حققناه في التشرح الا الخنزير فانه لا يجوز الصلاة
مع لحمه اذا زاد على الدرهم وكذا جلد فانه اذا ذبح بالسمية
لا يظهر لحمه ولا جلد فانه نجس العين واما لو ذبح جلد
ففي ظاهر الرواية عن اصحابنا انه لا يظهر وعليه عامة النتائج
لما تقدم انه نجس العين وروي عن ابي يوسف في غير ظاهر
الرواية انه لا يظهر بالذباغ ويجوز بيعه والانتفاع به والصلوة
فيه وهو غير الصحيح اما الارواح جمع روث وهو رجميع ذي
الحافر والاختفاء جمع حنظل وهو رجميع نوع البقر والفيل فكلها
نجس نجاسة غليظة عند ابي حنيفة وعند مالك نجاسة لا يورث
والاخطأ سوى الفيل خفيفة وذكر في غنية الفقهاء وكذا في
غيرها بول الحمار وخرم الدجاج والبط وكذا خرد الاوتار والجم
وما استنبه ذلك مما يستحيل الي نتن وفساد نجس نجاسة
غليظة اجماعا واما النجاسة الخفيفة فهي بول ما يؤكل
لحمه وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف اما عند محمد فبول
ما يؤكل لحم طاهر ولو قول مالك وخرم ما لا يؤكل لحمه
من الطيور والخرم هو رجميع الطير وكون خرد ما يؤكل
لحمه نجاسة خفيفة انا هو في رواية الفقيه ابي جعفر
الكلبي عن ابي حنيفة وروي عنهما ان نجاسة غليظة
وروي الكلبي ان نجاسة غليظة عند محمد وعند مالك
هو طاهر وصححه شمس الامية الترمذي في مستدرج

وفي الجامع

وفي الجامع الصغير لقاضي خان انه مخففة عند مالك مغلظة
عند محمد وصححه صاحب الهداية وقول المصنف وقال
محمد كلاهما طاهر يعني بول ما يؤكل وخرم ما لا يؤكل
غير صحيح لما مر من تفصيل الخلاف ولم يذكر رواية
ان خرد ما لا يؤكل طاهر عند محمد واما بول ما يؤكل فمقسم
وقد ذكرناه واما بول الهر في ظاهر المذهب هو نجس
نجاسة غليظة وروي عن محمد في الذي يضاد البول ان بوله
طاهر للفرق وعموم البلوي لتعدد الامور عنه وقال
الفقيه ابو جعفر بن نجس الاناء ون الثوب وهو حسن
لان العادة تخير الاواني فلا ضرورة في غيرها بخلاف
الثياب واما خرد ما يؤكل لحمه من الطيور سوى
الدجاجة والبط والاوز ونحوها فطاهر عندنا وذلك
كالجمجمة والعصفور ونحوها لاجتماع علما فتنها في
المساجد مع الامر بنظيرها فلو كان خردا نجسا لما
تركوها فيها ولو وقع في الماء لا يفسد لكونه طاهرا وكذا
بعر الفأر اذا وقع في الماء لا يفسد اذا كان قليلا بحيث
لا يظهر طعمه لعموم البلوي وفيه نظر ذكرناه في التشرح
وفي قساوي هامتي خانا وبول الهر والفأر نجس في
ظاهر الروايات يفسد الماء والثوب ولو طعن بعرف الفأر
مع الحنطة ولم يظهر اثره يعني للضرورة البيضاء اذا
وقعت من الدجاجة في الماء او في المرقعة لا يفسد وكذا
سجدة اذا وقعت من اثم رطبة في الماء لا تفسد لان

الرطوبة التي عليها ليست بخسنة لكونها في محلها وكذا الأثمة
 بكسر الهمزة وفتح الفاء وقد تكسب وهي ما تكون في معدة
 الرضيع من اجزاء اللبن طارئة عند ابي حنيفة اذا خرجت
 من شاة ميتة سواء كانت جامدة او حايطة وعندهما
 الملاءمة بخسنة والجامدة من بخسنة نظير ما يغسل اما
 لو خرجت من مدكاة فلا خلاف في طهارتها والخلاف
 في لبن الميتة عا هذا اما الماء المستعمل فنجس بخسنة
 غليظة عند ابي حنيفة في رواية الحسن بن زياد عنه
 وعند ابي يوسف نجس بخسنة خفيفة وفي رواية
 عن ابي حنيفة ايضا وعند محمد وفي رواية عن ابي حنيفة
 ايضا طارئة غير طاهرة اي غير مطهرة وبه اخذ اكثر المشايخ
 وهو ظاهر الرواية وعليه الفتوى لانه لم يرد عن النبي
 صلى الله عليه وسلم والصحابة الخبز عنده فكان طاهرا
 ولم يرو عنهم انهم حملوه في الاسفار يستعملونه الا ما كان العدة
 الماء ولا ان بعضهم اخذ من عضوه غير واستعمله
 فدل على عدم كونه مطهرا ولا فرق في ذلك بين كونه
 مستعمل محذورا او غير محذور خلافا للفرق في غير المحذورات
 والماء المستعمل هو كل ما ازيل به حدث كما اذا استعمل
 من به حدث ولو بلا نية واستعمل في البدن عا وجدا لقوله
 اي العباد اي قصد باستعماله التقرب الى الله تعالى ولو
 كان مستعمل غير محذور كالوضوء على الوضوء فهو يصير
 مستعملا باحد هذين الامرين عند ابي حنيفة وابي يوسف

وقال

وقال محمد لا يصير مستعملا للقربة فلو نوضا او غسل
 وهو محدث بلا نية كتعليم الغير او التبريد لا يصير الماء
 مستعملا عنده لان كان قد ازيل به الحدث لعدم نية
 القربة انما يصير مستعملا اذا ازال عن البدن في الغسل
 او عن العضو الذي استعمل فيه في الوضوء لضرورة
 النظير وعند البعض لا يصير مستعملا متى يستعمل في
 مكان والمصحح انه كازيل العضو صار مستعملا لزال
 الضرورة وقوله اذا استعمل في البدن احتراز عما استعمل
 في غيره كالنوب مثلا فانه لا يصير به مستعملا ولو
 كان مع نية القربة ويدخل فيه ما لو غسل يديه قبل
 الطعام او بعد بنية اقامة السنة فانه يصير مستعملا
 وينفرد على ما ذكرنا امرأة غسلت القدم والقصاص
 او غسلت يدها من الوسخ والعجين لا يصير ذلك الماء
 مستعملا ان لم يكن على يدها حدث بالاتفاق لعدم وجود
 نية من الامرين والافعل قول محمد خاصة وفي فتاوى
 قاضي خان المحدث او الجنب اذا دخل يده في الماء لا يخرق
 وليس عليها نجاسة لا يفسد الماء يعني لا يصير مستعملا
 وكذا لو دخل يده في الحب الى المرفق لا يخرج الكثرة لا يصير
 مستعملا وكذا الجنب اذا دخل رجله في البئر في طلب
 الدلو لا يصير مستعملا للضرورة بخلاف ما لو دخل يده او رجله
 للتبريد ولو اخذ الجنب الماء بغيره لا يبريد المضمضة لا يصير

مستغلا عند محمد و قاله ابو يوسف لا يبق في طهر اقله قاضي
 خان هو الصحيح وان ادخل الجنب والمحدث يده في الاظفار
 الغسل ان ادخل الاصابع دون الكف لا يصير مستغلا
 وان ادخل الكف يصير مستغلا كذا في الخلاصة وفيها
 الطاهر اذا اغتسل في البئر بنية القرية افساه وان
 الخمس لطلب دلو ليس على بدنه نجاسة ولم يدلك فيه
 جسده لم يفسد عندهم جميعا اقول وكذا الود كذا لانه
 الوسخ ولو غسل المحدث غير اعضائه والوصله فلا يصح ان
 لا يصير مستغلا وكذا لو غسل ثوبا او انا طاهرا وان ادخل
 الصبي يده في الماء وعلم ان ليس بها نجاسة يجوز التوضوء
 به وان شك في طهارتها يستحب ان لا يتوضأ به وان توضأ
 به جاز هذا اذا لم يتوضأ به فان توضأ به نائيا اختلف فيه
 المتأخرون والخلاف ان يصير مستغلا اذا كان كائنا قل لانه
 نوي قربة معتبر وان انتضح من غسله الجنب في الماء
 لا يفسد الماء اما ان ساد فيه سيلانا فانه يفسد وعليه هذا
 حوض الحمام وعليه قول محمد وهو المختار لا يفسد ما لم يغلب
 عليه ويكسر شراب الماء المستعمل ويجوز الانتفاع به وبما في الخمس
 في تحويل الطين وسقي الدواب وكلها جديح فقد طهر لقوله
 عليه السلام ايتما اهاب دبح فقد طهر والا هاب اسم الجمل
 قبل الذبح واذا طهر جازت الصلاة معه وعليه ما يروى
 او مفر وشا ومجولا الاجاد الخنزير نجاسة عينه والادعي

لكرامة

لكرامته وذكر في الشرح اي شرح الاسيحي وفي بعض النسخ مخرج
 به كل حيوان اذا ذبح بالشمية طهر جلده ولحمه وشحمه وجميع
 اجزائه سوى الخنزير سواء كان مأكولا اللحم او غير مأكولا اللحم
 وقد تقدم الكلام في هذا مستوفي في اول الفصل جلد
 الادعي اذا وقع منه مقدار ظرف في الماء يفسد الماء لانه
 نجس وفي الخاقانية كل ما كان سورا نجسا لا يطهر لحمه
 وجلده بالذكابات وقد قدمنا الكلام عليه والاصح طهارة
 جلده دون لحمه وعن محمد جلد الكلب والذئب يطهر بالذبح
 وعصب الميتة وعظمها وفرنها وربشها وشعرها وصفوها
 وظلفها وكذا خافرها ومخيلها وكل ما لا تخله الحقيق منها
 طاهر اذا لم تكن عليها دسوسة لما روي عن عبيد الله بن
 كعب بن جابر قال قال انا حرمت رسول الله صلى الله عليه وسلم من الميتة
 لحمها فاحا الجلد والشعر والصوف فلا بأس به والكلام عليه
 مستوفي في الشرح واما جلد الغنم فيطهر بالذباغة
 كسائر السباع وعظمه طاهر يجوز بيعه ولا ينتفع به
 الا عند محمد فان عند الغنم جسد العين كخنزير ولا يجوز
 الانتفاع منه بشيء وروي عن محمد امرأة صلت وفي عنقها
 وولادته عليها سن اسير او ثعلب او كلب جازت صلواتها
 لطهارتها هذه الاشياء وكذلك من الارض سنان وعظمه طاهر
 في الصحيح فيجوز الصلاة معه مطلقا على طاهر المذهب
 وعن محمد انها لا تجوز اذا راد على الدرهم وذكر الشيخ

على
 بالسنة
 بالسنين
 فوشركه
 وحافظه
 لكرامة
 اختاره

ط
بالكسر ثين ديد كلوي جابر
اختر

الامام الاشيقي بكتي بكسر الهمزة واسكان السين الميملة بعدها
باء موحدة والفاء ثم ثون ساكنة وكاف مشوبة الياء ساكنة
قري من قري اسبيجا ج في شرحه السجاج اي فروع اذا
خرج من دار الحرب وعلم انه مدبوع بود كالميتة لا تجوز
الصلاة به ما لم يغسل لانه نجس بعد البلغة بالودك
فيظهر بالغسل ثلاثا مع العصر وان علم انه مدبوع بنسبي
ظاهر جازت الصلاة به وان لم يغسل وان شكه انه مدبوع
بنسبي نجس وبني ظاهر فالأفضل ان يغسل ليزول الشك
وان لم يغسل جاز بناء على ان الاصل الطهارة والبراءة
وهي ما يمنع النتن والفساد عن الجلد على ضربين حقيقة
وحكمية فالحقيقة ان يدبغ لبني طاهر من الادوية المعة
للدبغ كالعفص والسبعة وغيرهما والشب والملح والفرص
ونحوها ولو اصابها الماء بعد الدباغة الحقيقية فابطل لا يعود
نجسا واما الحكمية فان يخرج الجلد عن حكم الفساد وبزول
النتن عنه من غير استعمال شيء من الادوية بل انا بالتزيب
اي جعل التراب عليها وجعله في التراب او بالشمس اي وضعه
الشمس او بالقدية في الرخ فتزول رطوبة هذه الاشياء
ويصير مدبوعا طاهرا ولكن لو اصابه بعد البلغة الحكمية
ماء فعن اي حنفية يعود نجسا رواه ابنان في رواية
يعود نجسا لعود الرطوبة ورواية لا يعود نجسا لان
هذه رطوبة طاهرة غير تلك الرطوبة النجسة التي

كانت

كانت فيه وكذا حكم الثوب اذا اصابه شيء فغرت ثم اصابه
الماء وكذلك الارض اذا اصابها نجس وجفت ثم اصابها الماء
وكذا البئر اذا انجست ففاد ثم عاد ما وهب كل من هذه
المسايل رواه ابنان يعود لها نجسة ولا يخرج غير النجس
عدم العود وفي المني العود وقوله وفي فتاوي قاضي خان
ان الاظهر في البئر ان تعود نجسا غير صحيح بل المذكور فيها
في فصل البئر الصحيح انه طاهر ويكون ذلك بمنزلة النجس
وذكر في المحيط الاظهر ان لا يعود نجسا لان الزايل
لا يعود بلا سبب جديد **فصل في البئر** واذا وقع في البئر نجاسة
نزعحت اي اخرج ماؤها وكان نزع ما فيها من الماء طاهرة لها
فلا يحتاج الي غسلها او شيء اخر وان وقعت فيها فارة او صغير
او ما هو خروما في المقدار ينزع منها عشر وادلو الى ثلاثين
ماروي عن ابن ابي عمير انه قال يا فارة ماتت في البئر فاحرجت
من ساعتها والتلاتون بطريق الاستحباب والمحبير هو
الدلو الواسط وهو ما يسع صاعا من الحب المعتدل فانما
يتم حياصة او دجاجة او سنور وما قاربها في الجنة نزع
حما اسرعود دلوا وحسول كذا في الجامع الصغير قال في
الهداية وهو لا يظهر بجي ظاهر من قوله القدوري في سبيل
حديث اي سويد الخدي كانه قال في الدجاجة اذا ماتت في
البئر نزع منها اسرعود دلوا وهذا بيان الاستحباب
والحسول بطريق الاستحباب وانما تترك الدجاجة او كلب

شاة

مطلب بيان
في آيتين

Copyrighted material

اوادجي نرح جميع الماء لما روي عن ابن سيرين ان رجلا وقع
في زمزم يعني مات فامر به ابن عباس فاخرج واحرقها ان
تخرج وكذا ينرح جميع الماء ان استخرج الكلب والخنزير
حيًا ولا تهرأي ولو لم يصب فيه الماء لان الخنزير نجس العين
وكذا الكلب في رواية وفي رواية ليس نجس العين فلم يصب
فيه الماء لا يجب نرحه كلب سكرير السباع وقيل عندهما
نجس العين وعند ابي حنيفة لا وقد استوفيت ذكر الاختلافات
في الشرح وكل حيوان سوي الكلب والخنزير وما ذكره
اذا اخرج حيا وقد اصاب الماء فيه فانه ينظر ان كان سوي
طاهر ولم يعلم ان عليه نجاسة لا ينجس الماء ولكن لا يتوضا
منه احتياطًا لاحتماله ان كان عليه نجاسة او انه احدث
عند الوقوع ومع هذا ان توضا مجاز لان الاصل عدم ذلك
الا ما كان غالبًا كما قالوا في الفارة اذا هربت من الهرم فسط
في البئر نجسها الغلبة البول منها عند الخوف من الهرم وان كان
سور نجسًا ينرح كله لتنجسه بسور ولا ظهر وجوب
النرح فيما سواه نجس سواء اصاب فيه الماء او لم يصب على
ما اخبره قاضي خان وحققناه في الشرح وان كان سور
مكروهًا ينرح منها عشرة ادلة او نحوها استحبابًا كذا في
الاخصة احتياطًا وان كان سور مستهوكًا ينرح كله
ايضًا لذهب المشك كذا روي عن ابي يوسف في الفأري ولم
يذكر عن غيره خلافه وان اتفق فيها الحيوان الواقع والتفت

نرح

نرح جميع ما فيها من الماء صغر ذلك الحيوان او كبر بعد ان كان حيا
يفسد الماء وكذا الوقع فيها ذئب الفأري ونحوها لا تنجس الجا
في جميع الماء وان وجد فيها فأن مبيدة ولا يبرون انها مبي
وقعت ان لم تنفخ اعاد واصلوع يوم وليلة اذا كانوا توضوا
مبيدة ذلك اليوم والليله وغسلوا كل شيء اصابه ماؤها
في الزمان المذكور وان كانت انتفخت او نفست اعاد
صلوع ثلاثة ايام وليا لها وما اذوم بوضوهم منها في
الارض المذكور وغسلوا كل ما اصابه ماؤها فيه عند ابي
حنيفة وقال ليس عليهم اعاد تنقي ولا غسل شيء حتى
يتحققوا مبي وقعت لاحتمال انها وقعت تلك الساعة
فانت او كانت مبيدة منتفخة او متفسخة ثم وقعت
برنج وغيره ولا يبي حنيفة ان كونها في البئر سبب طاهر
لو انها فجعل عليها احتياطًا ولا تنفخ او التفتيح يدر
على طول المدف فقدر بالثلث باعتبار الغالب واذا
وقعت بئر او بئر فان في البئر من بعدة الابل والخنزير
قبل التفت لم ينجس البئر استحسننا دفع المخرج
لان ابادا القلوب ليس لها اعطية والموتى يبرحوا
والرياح تنهب فجعل القليل عقودون الكبر وان
اي البعير والبعرة فان في اللبن وقت الحلب فاخرجت
حين وقعت ولم يبق لها اثر لم تنجس اللبن ايضًا كما لم
تنجس البئر وهو روي عن علي رضي الله عنه وان وقعت

في غير زمان الحلب فهو كوقوعها في سائر الاواني فتجس
 في الاصح لان الضرورة اغاي زمان الحلب لان من عادتها
 ان يبر ذلك الوقت والاحتراز عنده عسر ولا كذلك غير
 وروي عن ابي حنيفة البصري اذا كانت ربا بسمة لم تفسد
 الماء اي ماء البير ما لم يستكثر الناس لعموم البلوي وفيه
 اشار الى ان الرطوبة ليست كذلك وفيه ان هذا الكثير ان
 يستكثر الناظر وهو الصحيح وقيل ان لا يخلو كل دلو من
 بعر او بعرتين وعن محمد بن ياحد ربح وجه الماء وفي الرطوبة
 والنكسر اليها بسمة اختلاف بين المشايخ بعضهم افي
 فيما بالنجس وبعضهم سوي اي بين الرطب واليابس
 والمنكسر والصحيح وهو مختار صاحب الهداية لتحقيق
 الضرورة في الجميع والارواك بمنزلة المنكسر للتحلل
 والرخاوة فيها وكذا الاختلاء واكثر المشايخ على انه تغير
 فيه الضرورة العاقبة والبلوي ان كان فيه ضرورة هو
 بتجسس الاحتراز ووقوع المخرج كإبار الفلوات الغير المحفوظة
 الكثير الطارق لا يحكم بالنجاسة وان كان الاحتراز غير
 متعسر كإبار البيوت والامان المحفوظة القليلة الطارق
 فهي بمنزلة الاناء لا ينفخ فيه القليل وهذا هو الذي
 ينبغي ان يعتمد عليه فان الجميع يستدلون بالضرورة
 فينظر الى ما هي فيه والروث اذا كان صلبا فهو بمنزلة
 البعر في الحكم وان وقع خر والحمار والعصفور في البير لم

يفسد

يفسد ما وها لانه طاهر وهذا مذهبنا خلافا للشافعي
 وان وقع خر والدجاج افسد وكذا خر والبط والاوز لانه
 نجس نجاسة غليظة وكذا ما شابهه وكذا خر والغفاس
 وبوله لا يفسد للضرورة وكذا ذرق ما لا يוכל لحم من
 الطيور فانه طاهر عند رواية خلافا لمحمد وهو
 يناقض قوله فيما تقدم وقال محمد كلاهما طاهر وقال بعضهم
 روي عن ابي حنيفة وابي يوسف ان ذرق سباع الطير
 نجس نجاسة مخففة لا يفسد الثوب الا اذا احتسرت فيه
 الماء وان قل كسائر النجاسات المخففة ولا يفسد الماء
 الكثير ما لم يغمر كسائر النجاسات ويفسد الاواني وان قل
 لا يمكن صونها عنه ولا يفسد ماء البير لتعد صونها عنه
 وان بادت سائة او بقر او غيرها مما يוכל لحمه في البير
 تنجس لان خفة النجاسة لا تظهر في الماء ويكن صوت
 البير عن ذلك الا عند محمد لانه طاهر عنده وان قطرت
 دم او خر في البير ولو قطرة واحدة يترج ماء البير كله
 للنجس وفي الذخيرة جنب ترج من البير دلوا فصب
 عيارسه ثم استسقي دلوا اخر فتقاطر من جسده في البير
 لا تنجس البير وان قدر ان الماء المستعمل نجس للضرورة اذ في
 التمر عنده هذه الحالة خرج وان وقع جنب او محدك
 في البير او دخل فيه لطلب الدلو ما لم ينوال الغسل او الوضوء
 قال ابو حنيفة في رواية الرجل جنب والماء نجس قالوا لانه

كذلك

مطلقا
 الرجل جنب واناء
 نجس

بأول ملاقات الماء صار مستحلاً والمستحل نجس فلا في بنية
 الأعضاء ولو نجس فلم يزل عنها الحدث فيبقى على جنابته
 وقال في رواية أخرى يخرج من الجنابة إذا غضمص واستسقى
 ثم أنه ينجس بنجاسة الماء المستحل فعلى هذه الرواية يجوز له
 أن يقرأ القرآن ثم وجد عن الجنابة قال في الهداية وعنه
 أن الرجل طاهر لأن الماء لا يعطى له حكم الاستعمال قبل الانقضاء
 للضروقة وهو أقوى الروايات عنه انتهى وهو الأصح وقال
 أبو يوسف الرجل جنب والماء طاهر لأن أبا يوسف يشترط
 الصب أو ما يقوم مقامه في طهره العضو ولم يوجد
 فلم يطهر الرجل وحيداً قال الماء لم يزل به حدث ولا
 استحل للفرقة فيبقى كما كان وقال محمد لا يطهر الرجل
 ثم وجد عن الحدث والماء لأنه لم يغم به فربما لعدم البنية
 هذا كله إذا لم يكن على بدنه أو ثوبه نجاسة حقيقية
 وإن كانت على بدنه أو ثوبه نجاسة حقيقية وكان
 مستنجياً بغير الماء ينجس الماء بالإجماع ولو وقعت
 المرأة بوضأن كان بعد انقطاع الحيض فهي كالجنب وإن كان
 قبل انقطاع الحيض فكان طاهراً غير المحدث ولو وقعت في
 البئر أكثر من فارة فقد روي عن أبي يوسف أنه قال
 إلى أربع ينزع عشر وثلاثون ثلاثون فحكم الأربعة حكم
 الواحد وإن كانت الفارات الواقعة جنباً ينزع الأربع
 دلوا وخسئون إلى تسع فحكم الراية على الأربع إلى التسع

حكم

حكم الدجاجة فإذا كانت الفيران عشر ينزع ماء البئر كله
 بمنزلة الكلب وعن محمد الفارسي أن إذا كانتا كهيئت الدجاجة
 ينزع أربعون وفي المهرتين ينزع كل الماء كذا في التبيين
 وهو أقبح من قوله أبي يوسف إلا أن يكون مراد الصغار
 إلى الخمس منها قدر الدجاجة ونحوها فلا خلاف حينئذ
 وإن كانت البئر معينة لا يمكن نزحها إلا بخرج عظيم
 أخرجه مقدار ما كان فيها من الماء وقت ابتداء النزح ثم
 أن المشايخ اختلفوا كيف يقدر ما كان فيها قال بعضهم
 تحفر حفرة مثل عمق الماء وطوله وعرضه وتخصص في نزع
 الماء حتى تلاءم الحفرة وهي مروية عن أبي حنيفة وأبي
 يوسف وقال بعضهم وهو عن أبي حنيفة أيضاً يحكم ذوا
 عدل من أهل البصرة بالماء فينزع منها بحكمها فإن قالوا
 أن ما فيها ذلك الوقت الف دلوم لا نزع ذلك وهذا
 أشبه بالنسبة قاله في الهداية وفي الكافي وهو الأصح وروي
 عن محمد أنه قال ينزع منها ما يتناول إلى ثلثيها دلوها والماء
 اجاب بذلك بناء على كثر الماء في أبار بعدد كذا في المبسوط
 والمروية عن أبي حنيفة أنه إذا نزع منها ما يتناول ولو يكفي ولو بناءً
 على أبار الكوفة لقله الماء فيها كذا في الكفاية وهذا لا يعتبر
 غالباً بأبار البلد ليس على الناس واعتبار قول العدلين
 الحوط وإذا نزع بوثوق الفان عشر وثلاثون ثلاثون

٩٥

طهر بالعلو والرشاء بالكس والمدة وهو الجبل وكذا انظر البكرة ونوا
ويد المسقى بغير الطهارة البيز وكذا في كل موضع نرج مقداراً واحداً
وبه وجوب نرج الكل اذا وصل الى حد لا يعلو نصف الدلو كان نرجها
للكل ويحكم بطهارة البيز ونوا بهما ذكره البزاري وذكر قاضي
خان انه اذا بقي مقدار ذراع او ذراعين بصير الماء طاهراً وطهراً
وهو واضح وذلك ما حوط ولو نرجوا بدلو متخرف فان كان هـ
يخرج فيه اكثر من نصفه فهو بغير نزلة الصحيح ذكره البزاري
ايضاً وموت ما ليس له دم سائل لا يتنجس الماء ولا غيره اذا
مات فيه كالبق والبعوض والذباب والدفاير بجميع انواعها
والغفارب والخنفساء والحلق وما شابه ذلك من الفراش وصفا
الحشرات وكذا موت ما يعيش في الماء اذا مات في الماء او وقع
حيثما فيه لا يتنجسه كالشماك والصفدر المائي والسرطان
والحيتة المائية وان مات في غير الماء من الاطعمة والاشربة
ففيه تفصيل اما السمك فان لا يتنجسه بخلاف واما الصفدر
اذا مات في العصير ونحوه فقد اختلف المأخرون في كونه
يعنده او لا قاله المصنف واكثرهم على انه يتنجس قاله الهادي
لانعدام المعدن وفيه وفي الكافي وقيل لا يفسده وهو لا يفسد
فيما لا يدمى ولا يعيش في الماء وفي الهداية الصفدر البحري
والبري سواء وقيل البري يفسد لوجود الدم وعدم المعدن ثم
الماء في ما يكون نواله ومثواه في الماء فطهر الماء يفسد الماء اذا

مات

سبحان مات فيه في الصحيح وكذا في غير الماء بالطريق الاولي وذكر الا
في شرحه ما يعيش في الماء مما لا يوجب نجاسة اذا مات في الماء
وتفتت فانه يكره شرب ذلك الماء وهو روي عن محمد بن عيسى
الاجزء المحرم اكلها بالماء واحتمال ابتلاعها معه وما يحتمل فيه
تناول الحرام يكره تناوله وفي التنجيس لو كان للصفدر في البري
دم سائل يفسد ايضاً ومثله لو مات حية بريّة لادم فيها
في الماء لا يتنجس وان كان فيها دم يتنجس وقوله المصنف وكذا الحية
المائية اذا كانت كبيرة لها دم سائل سبى في غير الماء
والاصح عدم التنجيس لانها فيها ليس بدم حقيقة اذا لم يمت
لا يعيش في الماء وعلى ما تقدم عن الهداية والكافي وكذا
الوزغة اذا كانت كبيرة اي بحيث يكون لها دم سائل
فانها تفسد الماء لما تقدم في الصفدر البري والحيتة البرية
ثم الصفدر المائي هو الذي يكون بين اصابعه سنن والبر
خلافه **فصل في الاشياء** جمع سور بالهمزة
والمراد به ما يبقى بعد شرب السارح وقد يطلق على بقية
الطعام سور الا في طاهر لا تفاق سواء كان مسلماً
او كافراً او حنبلياً او حراماً او حلالاً او طاهراً من جميع الا
اما لو تنجس فدم نجس او غيرهما فشر من قوره تنجس
سوره ولو بعد ما رد دريقته في فمه وذهب الامر
فلا يتنجس سور عند ان يصفى واي يوسف خلافا
لحمد وكذا سور ما يوجب نجاسة من الحيوان طاهر لا تفاق

سبحان ط

كلاب والبق والغنم لنفلا العاج من لحم طائر واما سور الفرس
فمن ابي حنيفة فيه اربع روايات ذكرها في المحيط الا ان
ما قاله المصنف انه في رواية بحسن ليس منها ولم انه لغير
المصنف بزي المحيط في رواية قاله احب الي ان يتوضا بغير
واي رواية التلحي عنه وفي رواية هو مشكوك كسور الجمار
وفي رواية وهو رواية الحسن عنه انه مكروم كلحمه والمراد
كرامة التحريم وفي رواية عنه او هي رواية كتاب الصلاة
انه طائر بلا كراهة وهو الصحيح من مذهبه لان كراهة
اكله بكرامة لا تحب فيه واما عند ما فهو طائر بلا شك
لانه ما كوله اللحم وبه اي يكونه طائر من غير كراهة لغير بعض
المشايخ بل كل المشايخين وسور الكلب والخنزير وسائر سباع
البهائم بحسن باتفاق علماء بنا لقوله من لحم بحسن خلا لما لاه
في الكلب والشاء وفي واحد غير الكلب والخنزير وسور سباع
الطيور كالصقر والباري والشاء هين ونحوها وسور ما يسكن
في البيوت من الحشرات وغيرها مثل الجبة والعقرب والور
والفأرة والدجاجة الخ لانه اي المطلقة غير المحبوسة
والهرة مكروم اي يكره التوفي به عند وجوده غير وكذا
شربه كراهة تنزيه وفي الدجاجة بالخلا حتى لو كانت
محبوسة بان كانت في مكان ورأسها وعلقها وماؤها
خارجة بحيث لا يصل منقارها الى ما تحت رجلها فلا
كراهة لسورها وقال يبيح الاسلام ان كانت لا تصل الى

بخاسة

بخاسة غيرها فلا كراهة في سورها وان كان يصل منقارها
الي ما تحت رجلها لا ينه لا يتناول في بخاسة نفسها وعن
ابي يوسف ان سور الهرة غير مكروم والدليل مستوف
في الشرح وان اكلت الهرة الفأرة ثم شربت الماء على الفور
من غير ان تمسك وتلمس فيها يتنجس الماء وان لم يمسك
ولم يمسك فيها فمكروم وليس بحسن عند ابي حنيفة والي يوسف
خلا فالحمد بنا على التطهير بخير الماء وسور الجمار والبغل
الذي يامته اثنان مشكوك فيه فيل السائمة طهارة وقيل
في ظهور بته وهو الاصح والا لوجب عليه غسل راسه
اذا وجد الماء الطاهر بعد التوضي بالمسكوك وتقييد
البغل بالذي يامته اثنان ذكر جماعة منهم السروجي في
شرح الهداية حتى لو كانت امة ركة فتسور كسور
الفرس لان العبر بالام وكذا ان كانت امة بقر وعرق
كل شيء معتبر بسور فما كان سور طائر فحرقه كذلك
وما كان سور بحسن فحرقه بحسن وما كان سور مكروم
فحرقه مكروم اي يكره ان يصلي وبدنه او ثوبه ملوث
به الا ان عرف الجمار وكذا البغل طائر بلا شك وان فرض
ان السائمة طهارة سور وقوله عند ابي حنيفة في
الروايات المشهورة انما يمولان الروايات عنه مختلفة
الا ان المشهورة هي رواية الطهارة لان الامامين يخالفان
كذا ذكره القدوري اي ذكر ان عرقه طاهر في الروايات

المشهور وفي بعض الروايات انه نجس غليظ لكنه جعل عفو
 في التوب والبدن للضرورة وفي بعضها نجاسة خفيفة والمشهور
 هي الصحيحة انه طاهر وبين الاثنان انه الحجة نجس في ظاهر
 الرواية عن اصحابنا الثلاثة وروي عن محمد بن النواذر
 انه طاهر ولكن لا يוכל وهو الصحيح لما تصححه لعبد
 المصنف بل الصحيح انه نجس على ما حققناه في الشرح وان
 اصاب التوب او البدن من السور المكروه لا يمنع جواز
 الصلاة وان فحش اي ولو كان بحيث يجده كثيرا فاحشا
 لانه طاهر الا انه تكره الصلاة معه كما يكره الوضوء به
 واكله وشربه وان يدع الهرة تلحس بدنه او ثوبه
 ثم يصلي به من غير غسل والاصح انها كراهة تنزيه
 عما احتار الكوفي وقيل تحريم عما احتار الطحاوي
 وان اصاب التوب او البدن شيء من السور المشكوك
 لا يمنع جواز الصلاة ايضا وان فحش وروي عن ابي يوسف
 انه قال يمنع ان فحش بشيء على انه نجس نجاسة خفيفة
 والصحيح ان الشك في ظهور ربة لا يفسد طهارته بل هو
 طاهر قطعاً وقد تقدم وان اصاب التوب او البدن
 شيء من السور النجس يمنع جواز الصلاة اذا زاد على
 قدر الدرهم والاصل فيه اي فيما يمنع جواز الصلاة
 ان النجاسة الغليظة اذا كانت قدر الدرهم او دونه فهو
 عفو لا تمنع جواز الصلاة عندنا وعند زفر والشافعي

منع

تمنع جواز الصلاة وان قلت وكذا عند مالك واحمد ولكن
 ينبغي ان يغسل وان كانت اي ولو كانت النجاسة اقل من قدر
 الدرهم عما تقدم في الاداب حتي ان التوب او البدن
 اذا اصابته من النجاسة الغليظة اقل من قدر الدرهم ولم
 يغسل ثم اصابه منها مقدار ما لو جمعت بتلك النجاسة
 اي مع تلك النجاسة التي اصابته او لا يصير المجموع اكثر من
 قدر الدرهم منعت تلك النجاسة جواز الصلاة
 بالاجماع وقد روي عن ابي حنيفة انه غسل ثوبه من
 قطرة دم اصابته لزيادة ورعه ومحافظة عبادات
 الشريعة ودقايق التقوي ثم الدرهم المقدّر به هو الدرهم
 الكبير التمهيلي بكسر الشين منسوب الى سهل بن اسم
 موضع وهو مثل عرض الكف اي مقدار الكف وهو دخل
 اصول الاصابع قال الفقهاء ابو جعفر السند والجب
 بقدر بالوزن اي بالدرهم الوزني وهو ما يمنع وزنه
 متقلاً في النجاسة المستحسنة ذات الحرم والجسد كالعبد
 ولم الميتة وخونها ويقدر بالبسط والعرض المذكور في
 النجاسة الرقيقة التي لا جرم لها كالبول والخمر والدم
 للريح ونحوها فالمعتبر في الكثيف وزنه ذات النجاسة
 وزنه الرقيق محلها وان اصابه اي التوب دهن نجس هو
 اقل من قدر الدرهم وقت الاصابة ثم ان يبسط بعد ذلك
 حتى يصاد اكثر من قدر الدرهم قاله بعضهم يعتبر وقت الاصابة

فلا يمنع جواز الصلاة وان زاد بعد ذلك وقال بعضهم يعتبر وقت
 الصلاة به وجبته في يدع الصلاة وبها اي بالقول الثاني يؤخذ
 لان مساحة الخفاصة وقت الصلاة اكثر من قدر الدم وما
 صلى به قبل الا ينسلط جاز بعد الفقد لما منع في ذلك الوقت
 وان اصاب الدهن الجسد ونشرب اي سري الدمان في
 الجلد او ادخل الرجل يده في السمن الجسد وغيره من لادها
 الجسدية او المرأة اغتصبت بالجماع الجسد او غير من الخضايا
 الجسدية او الثوب اذا صبغ بالصبيغ بالكس الجسد ثم غسل
 من الاشياء المذكورة ثلاث مرات طهر الجسد من الجسد
 المتشرب والثوب من الصبيغ الجسد واليد من الدمان الجسد
 والخضايا الجسد وان بقي اي ولو بقي اثر الدمان من الدمان
 في اليد والجسد واثر الصبيغ في الثوب واثر الخضايا في اليد
 لان الاثر الذي يستور واوله لا يضر بقاءه وما تشرب الجسد من
 الدمان فهو عفو ذلك وذكر في المحيط يطهر الثوب اي
 المصبوع بمشي الجسد بشرط ان يغسل حتى يصفو الماء ويسيل
 منه الماء ولا يفيض اي الخالص من لون الصبيغ وكذا اذا قاضي
 خان في خضايا اليد ينبغي ان لا يكون طاهرا اذ لم يخرج
 منه الماء الملون بدون الخفاء وان غسل اي ولو غسل الاشياء
 المذكورة بالماء بغير حرص ولا صابون وخوبها فانما تطهر
 اذ لم يبق في الماء لون الا يري الى ما روي عن ابو يوسف
 في تطهير الدمان الجسد اي المتجسس انه اذا جعل الدمان في اناء

فصب

الخفاصة وكذا ان خرج من انفه فلا وضوء عليه لما قلنا وان خرج
 من الفم فعليه الوضوء قيل لان ما يخرج من الفم اقل من ما يخرج
 الوصول الى الجوف وهو محل الخفاصة وان دخل ماء في اذنه
 عند الاغتسال لم يخرج من انفه فلا وضوء عليه وكذا ان
 عاد من اذنه وهذه المسألة بل وان كان محلها نواقض الوضوء
 لكن لما كان ما يوجب الوضوء يكون جسدنا ناسبا ذكرها في
 مباحث الخفاصة اما ما بعدها فليس الاستطراء او هو
 قوله القرحة اذا برأت ولا ترفع قشرها وهو الجلد الذي
 كان تحتها المادى ولكن اطراف القرحة موضوعة بالجلد المرتفع
 الا اطراف الذي كان يخرج منه القيح فانه منفذ غير متصل
 بالجم فتوضا صاحب القرحة فوق ذلك الجلد المرتفع حار
 وضوءه وان لم اي ولو لم يصل الماء حار الوضوء الى ما تحت
 اي الى ما تحت الجلد لان ما تحت باطن وهو ما مور يغسل
 الظاهر ولو توضا بالرجل ثم حلق راسه او لحيته او قاله
 ظفيرة لم يجب امرار الماء وعلى تلك الاعضاء عموما قد تقدم ذلك
 في محله الماء الذي يسيل من ثم النائم فهو طاهر سواء كان
 متخللا من الغم او مرتقيا من الجوف وذكر في المحيط انه ان
 وبقي له اثر اي لا ينجس اولون فهو نجس وقال في اللقطات
 طاهر الا اذا علم انه من الجوف وهو مناسب لما في المحيط
 وهو الا موط واما الخفاصة الخفيفة وهي كقول ما يوكل
 لحم فانها مقدرة في منع جواز الصلاة بالكثير الفا حش

الذي تستفحش الطباع السليمة أو طبيعة المبتلي به وروى
 عن أبي حنيفة أنه قد روي بشبهه في شارب هذا في جميع النسخ
 والصواب أن هذه الرواية عن أبي يوسف لا عن أبي حنيفة
 ورواية عن أبي يوسف أيضاً أنه قد روي بذكره في ذراع
 وروى عن محمد بن يعقوب بن ربيع وهو مروى عن أبي حنيفة
 أيضاً وصححه في الهداية والكافي لأن الربع اقيم مقام
 الكل في كثير من الأحكام ثم اختلف المشايخ في كيفية
 اعتبار الربع فقال بعضهم يعتبر ربيع جميع الثوب الذي
 أصابته تلك نجاسة وقال بعضهم يعتبر ربيع الموضع الذي
 أصابته إن كان ذلك الموضع ذيلاً فربح الذيل هو المعتبر
 في المنع وإن كان ذا حزيناً أو كافاً فربح ذلك وكان القائلين
 بهذا أرادوا به ربيع ثلث الثوب الشامل للبدن كله وقد
 بعضهم يربح ثوب تجوز به الصلاة وهو ما يستقر الحوق
 والقول الأول هو المختار وهو ربيع الثوب المصاب صغيراً
 كان أو كبيراً أما الشرط الثاني فهو الطهارة من النجاس
 هي جمع جنس بفتح الجيم نفس النجاسة وبكسرهما الشيء
 المحكوم بنجاسته والاول اخص فكل جنس بالفتح فهو
 جنس بالكسر من غير عكس يجب أي يفرض على المصلي
 أي من يدري أن يصلي قبل الشروع في الصلاة أن يزيل
 النجاسة لما نفعه عن بدنه وثوبه والمكان الذي يصلي فيه
 لقوله تعالى وثيابك فطهر وإذا أوجب تطهير الثوب

وجوب

وجوب تطهير البدن والمكان بالاولوية لأنهما الدم للصلاة منه
 إذا تنفك عنهما وقد تنفك عن الثوب إذا لم يوجد وكما يجوز
 أن الثوب أي النجاسة الحقيقية بالماء المطلق فكذلك يجوز أن الثوب أي
 المقتدر كذا البرد وماء البطيخ والخيار وبكل ما يبع طاهر يمكن
 أن الثوب به كالحل وخوص وكذا يجوز أن الثوب بالشارب أو بالتراب
 لأن المقصود قلع أثرها وذلك في مواضع منها إذا نطخ السكين
 وخوص بالدم أو نطخ رأس السداة مثلاً به ثم أدخل الشارب فاحترق
 الدم وزال أثره طهر الرأس والسكين بالشارب خصوص المقصود
 وكذا إذا أصاب السكين دم فمسح بالتراب يطهر لما قلنا وروى
 عن محمد أنه إذا أصاب يد المسافر نجاسة قال محمد يمسحها بالتراب
 تخصيص المسافر لأن الغالب عليه عدم ما يزيل به النجاسة من
 المايعات فينقلها بالتراب وليس المراد أنها تظهر حتى يجر ذلك
 مع وجود المايح وأنه لا يجب غسلها بعد ذلك إذا وجد وكذا
 إذا أصاب الحف أو خوص من النعل والجرموق وغيرهما نجاسة
 لها جرم كالعدزة والدوكة وخوصها عن أبي يوسف أنه قال إذا
 مسها بالتراب أو بالرجل على سبيل اللباغة يطهر وعليه أي
 على قول أبي يوسف فتوى مشايخنا ذكره في المحيط وعند
 أبي حنيفة أيضاً يطهر بالدم لأنه نكتة إذا جفت النجاسة لا إذا
 كانت رطبة وعند محمد لا يطهر إلا بالماء لعنسل وإن لم يكن لها
 أي للنجاسة التي أصابت الحف جرم كالبول والخر وخوصها
 فلا بد من الغسل بالاتفاق رطباً كان أو يابساً وكان القاصي

الامام ابو علي السفي يحيى عن الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
انه قال فحين اصاب نعله الخجاسة الرقيقة اذ امشي على التراب
او الرمل ولحق بعض التراب او الرمل بالنعل وجف ومسحه بالارض
يطهرها ايضا عند اي حنيفة وهكذا اي كروي ابن الفضل عن
ابي حنيفة روى الفقيه ابو جعفر الهند والي عنه قال شمس
الائمة السرخسي وهو الصحيح وعن ابي يوسف ايضا مثل ذلك
الذي روي عن ابي حنيفة الا انه اي ابا يوسف لا يشترط
الحفاف فيه كما اشترط ابو حنيفة بل بمجرد ما استجسد
من التراب او الرمل لو مسحه يطهر كما هو اصله في ذات الجرم
والحاصل ان المختار للفقوي ان الحف ونحوه يطهر بالماله سواء
كانت الخجاسة ذات جرم من نفسها او صارت ذات جرم
بخبرها كالرقيقة المستجسدة بالتراب ونحوه رطبة كانت
او يابسة فصول قلح ان لها بذلك بالكلية وكذا يجوز ان لها
اي ازالة الخجاسة في الجملة بالحكم بالظفر والحف بنحوه
او حجر والفرك اي ذلك بعضه ببعض اما الحكة والحف فانه
في الحف ونحوه متى اذ اصابته خجاسة لها جرم فيبست
يطهر بالجملة والحف عند ابي حنيفة واي يوسف خلافا
لمحمد فقلعها بكل منهما اذ لم يبق لها اثر وذكر في المحيطان محمد
رجح في قولهما في طهارة الحف ونحوه بذلك والحك والحف
بالرأي لما راي عموم البدوي والخرج في اصابته الاروا شقوقها
الحف والنعل وان تنضح البول على البدن او الثوب والكان

حال

حال كونه مثل روس لا يبر حيث لا يبر كما الطرف فذلك لا يتقار
ليس بشئ مغنير في الخجاسة وقد سئل ابن عباس عن ذلك فقال
انا رجوا من عفوانه تعلقا وسع من هذا ولو وقع الشئ الذي
انتضح عليه ذلك في ماء قليل فيل لا يجتسه وقيل يجتسه
وهو الامح لانه لا يخرج فيه والتصاح المعسلة في الانا ان
كان قليلا بان لا يظهر مواقع القطر في الماء لا يعسده وان
استبانت مواقع فهو كثير يعسده وعسالة الميت
في الماء الاول والثاني والثالث فاسد وما يصيب ثوب
الطاسل من ذلك مما لا يمكن الاحتراز عنه عفوا ذكره فاضي
خان واما الفرك فيزيل الخجاسة في المني فيطهر الثوب
من المني به اي بالفرك اذا يبر لقلع عار يستأرض الله عنها
كنت افرك المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا
كان يابسا واعلم ان المني خمس نجاسة مغلظة عندنا وعند
مالك واحمدية رواية خلافا لثنا في واحمدية رواية اخري
فانه طاهر عند مالكين يطهره يابسه عندنا بالفرك خلافا
لمالك وتحقيق الادلة في الشرح وتوباك ولم يستنج بالماء
فبذل لا يطهر المني الخارج بعد بالفرك ويتبر ان لم يجاوز البو
التقب يطهر به وكذا اذا جاوز ولكن خرج المني دفقا لانه
لم يصب المتجاوز وكذا يطهر العنق من المني اذا اصابه
بالحكة والفرك وقد روي عن ابي حنيفة ان البدن لا يطهر
بالفرك وذكر مثله في الاصل والظاهر من كلام صاحب

المداينة ترجيح هذه الرواية لا نه اخرها مع دليلها وعادته
ما خير ما هو الراجح مع دليله اذ لم يجب عنه وان كان ارجح
ولو كان التوب الذي اصابه المني ذلطا قين اي مبطنا فنقد
المني الى البطنة فانه يطهر بالفرك وهو المصحح وقيل
لا يطهر ما به البطانة بالفرك لرقته كقوله الفضلي في مني
المرأة لا يطهر بالفرك لانه رقيق وكذا يجوز ازالة النجاسة
في الجملة بالحنك اذا اصاب الحنك يد فالحسنة ثلاث مرات
تطهر يد برية كما يطهره برية خلافا لما في غير
واما اذا اصاب التوب نجاسة فاما ان يكون من رية او غير
مرية فان كانت مرية فطهارتها زوالا عنها الا ما يشق
بان يحتاج في زواله الى غير الماء كالمصابون ونحوه فان
بقا ذلك الاثر لا يضر واذا زالت العين ولو غسلت
واحدة طهر ولا يحتاج الى غسل بعد موالا موح وقيل
يعسل بعد ثلاثا وقيل مرتين وان لم تكن النجاسة
مرية يغسلها حتى يغلب على طهانه قد طهر وهذا اذ لم
يكن لها زخ فلا كان يجب العسل الى زواله الا ما يشق وهكذا
الطمع وفيه اذا غسل التوب من غير المرية مرة وعصره
بالماء طهر كما هو قول الشافعي وقيل ان يطهر ما لم
يعسل ثلاث مرات ويعصر في كل مرة والغتوي على الاول انه
يجتبر غلبة الطن لكن جعلوا الثلاث قايمة مقام غلبة الطن
فقطا للوسوسة فلهم اذ ذكروا الثلاث في التراب شرط

العصر

العصر كرامة موطاير الرواية وعن محمد انه يكفي بالعصر
المرح الا حيق وعن ابي يوسف ان العصر ليس بشرط والصحيح
ظاهر الرواية وينتجح في هذا الاختلاف من اشتراط غلبة
الطن من غير عصر والتثليث مع العصر كل من مسائل
ذكرت في المحيط والجامع الصغير للترمذي فيهما ما روي
عن ابي يوسف ان الجنب اذا تزرى في الحمام وصبت المساء
على جسده من حيث اي من جهة الظهر والبطن حتى خرج
من الحمام ثم صبت الماء على الارض يحكم بطهارة الارض وان لم
اي ولو لم يعصره وقال ابي يوسف في موضع اخر ان في هذا
اخرى ان صبت الماء على الارض وامر الماء بكفيه فوق الارض
فهو احسن واحوط ان لم يفعل اجزاة لصروته ستر الحوق
ولذا قال وفي المنتقى شرط العصر على قول ابي يوسف ايضا
وتقدم انه ظاهر المذهب عن الكل وفي المنتقى ايضا ولو
اصاب البول ثوبه فغسله مرة واحدة في نهر جار وعصره
يطهر وهذا قول ابي يوسف ايضا في غير طاهر الرواية
وذكر في الاصل وموطاير الرواية وقال ابي يوسف ايضا
يعسله ثلاث مرات ويعصر في كل مرة وعن محمد في غير طاهر
الرواية ايضا انه يغسلها الى النجاسة غير المرية ثلاث
مرات ويعصر في المرة الثالثة فقط فان التوب يطهر وقد
تقدم ان ذلك غير رواية الاصول ثم في كل موضع شرط
العصر فيمنعني اي يجب ان يبالغ في العصر حتى يصير التوب

ايضا

بخلاف لو عصم بعد ذلك لا يسيل منه الماء ولا يقطر ولكن يعثر
 في كل شخص قوته وطاقته حتى لو عصم صاحبه حتى صار
 بحيث لو عصم به ولا يقطر ولو عصم من هو اقوي منه
 يقطر فانه يظهر بالنسبة الى صاحبه دون الشخص الاقوي
 اذ كل مكلف عاجز وسعة ثم ذكر مسأله قد حكم بطلانها
 من غير عصم العصر العصر او تخذ فقال وفي فتاوي
 ابي الليث خف بطلان ساقه ذكر الساق اتفاني اي بطلان
 من الكرياس فدخل في جوفه اي بطلانته وفي نسخة الفتاوي
 وغيره في خروقه ماء تجس الخف وذلك باليد ثم ملأ الماء
 الخف ثلاثا واهرقه الا انه لم يتغير له عصر الكرياس فقد ظهر
 الخف بمجرد جريان الماء ظاهر او باطن من غير عصر لتسيرة
 وروي عن ابي القاسم القنبر انه قال في رجل يستنجي ويجري
 ماء استنجاء به تحت رجله من غير ان يستنجع تحتها وهو
 متخفف فيصيب ذلك الماء خفيه وليس بجفيه خرق
 اي فلم ينفذ ذلك الماء الى بطانة الخفين له ان يصل مع ذلك
 الخف لانه طاهر لان الماء الاخير من ماء الاستنجاء يظهر
 الخف كما يظهر موضع الاستنجاء تبعا لموضع الاستنجاء للصحة
 وعموم البلوي وفي المتن ان كان خفه اي خف المستنجي
 متخرقا واصاب الماء اي ماء الاستنجاء رجله ولما فتت
 رجوت سعة الامر فيه بان تظهر الرجل والفاقية تبعا
 لموضع الاستنجاء لا يبري ان السباط الخيل اذا جعل في نهر وترك

فصل

فيه

فيه يوما وليلة كذا في نسخ هذا الكتاب بالواو والاصح انه ما
 كذا في عامنا الكتب فانه اذا ترك يوما وليلة في النهر حتى جري
 الماء عليه يظهر من غير عصر ولا تخفيف لكن بشرط ان لا يبق
 للجحاسة فيه اثر من لون او ريح لان الاستدلال على المسألة
 السابقة به من المسألة وفيها سهما عليها فيها نظرا لا يخفى ولو كان
 عا يرمي بجحاسة رطبة واحدا بتلك اليد عروق القمح اي
 لا يريق من الجحاس كلما صبت الماء فاذا غسل يده التي ياخذ
 بها العروق ثلاثا ظهرت اليد وظهرت العروق تبعا لليد
 والكل مفيد بان لا يبق للجحاسة اثر غير شاف المحصر من
 قصب اذا اصابته جحاسة فحفت بذلك حتى تحت الجحاسة
 ثم يغسل ثلاثا متواليا من غير احتياج الى تخفيف لانه
 صلب لا ينشرب الجحاسة وان كانت الجحاسة رطبة يغسل
 ثلاثا ولا يحتاج الى شيء اخر هذا اذا كان من قصب او ما
 ذلك من الصقالة كالحصير المسمى بالسامان وان كان الحصير
 من بردي يغسل ثلاثا ويجففه في كل مرة بان يتركه حتى
 ينقطع التقاطر منه لانه ينشرب الجحاسة لرخاوته
 فانه حينئذ يظهر عند ابي يوسف بنا على مكان يظهر
 ما لا ينعم عنده وعليه الفتوي خلافا لمحمد وفي النوار
 اذا اصاب الخرف او الاجر غير المفروث بجحاسة
 ان كان ذلك الخرف او الاجر قد عا اي مستحلا يظهر
 بالغسل ثلاثا سواء جفف او لم يجفف لانه لا يشرب

الجاسسة وان كان حد يثا غير مستعمل بحيث ينشرب الجاسسة
 فلا بد ان يحقق كل من حقي ينقطع التقاطر وذكر في المحيط
 بعسله اي الحزق والاجر المستعمل مقدار ما يقع الكبر الرب
 انه قد ظهر وقد تقدم ان الثلاث قايمة مقام الكبر الرب هـ
 واسترط صاحب المحيط مع ذلك ان لا يوجد منه طعم الجاسسة
 ولا لونها ولا ريحها وان اشتراط حقيقة الكبر الرب لا يخرج
 الى هذا الاشتراط لان الكبر الرب لا يحصل مع وجود شيء
 من ذلك الا ان يصل الى حد المسقة وحينئذ يحكم بالظهور
 مع وجوده وان وجد احد هذه الاشياء المذكورة لا يحكم
 بظهوره الا ان يصل الى حد المسقة وعليه اكثر المناج
 بالادبجي ان يكون فيه خلاف ولو سوية الحد يدري ما يهل
 من الحد يد من الالات كالسكين ونحوها بالماء والنفس بمو
 بالماء الطاهر ثلاث مرات فيظهر عند ابي يوسف خلافا
 لمحمد وانما تظهر فائدة الخلاف في الجملة الصلوة اما في حق
 الاستعمال بان قطع به بطيخا وغيره فلا خلاف انه
 لا ينجس ذلك المقطوع وفي المحيط عن تيمسلا بجملة السري
 الارض اذا جفت بعد صلبة الجاسسة ولم يبين ان
 الجاسسة فيها تظهر سواء وقع عليها الشمس ولم تقع
 وقد تقدم مستوفي في التيمس وواريد تطهيرها عما جلا
 فطريقه ان يصب الماء عليها ثلاث مرات ويخفف
 في كل مرة بخفة طاهرة وكذا الوصية الماء عليها بكثر حتى

لا يظهر

لا يظهر اثر الجاسسة وان كبسها بنزاج الفلاة عليها فلم ي
 زرع الجاسسة جازت الصلاة عليها ايضا وكذا الحصى اذا
 نجست فحقت الجاسسة وذهب اثرها نظرها ايضا اذا
 كان متداخلا في الارض غير منفصل عنها فانه حينئذ
 مثلها في الحكم وكذا النبل بكسر اللام المثلية وهو النبل
 والحشيش وهو الكلا واليابس وكذا اسائر ما ينبت في الارض
 ما دام هذا المذكور قائما على الارض لم ينفصل عنها فانه
 يظهر بالجفاف مطلقا سواء جف بالشمس وبدونها اذا
 ذهب اثر الجاسسة ذكر الزن وبسقي وغيره لان ما انفصل
 بالارض فحكمه حكمها في ذلك وذكر عن ابي بكر محمد بن الفضل
 انه قال الحمار اذا بابه في المثلية اي المكاب النابت فيه النبل
 ووقع عليها اي على المثلية الطراي الذي ثلاث مرات ووقع
 عليها الشمس فحقت ثلاث مرات فقد طهر النبل الذي
 فيها وهذا بخلاف ما قبله من الاطلاق حيث شرط فيه
 وقوع الذي ثم الجفاف ثلاث مرات والجمهور على الاول
 وعليه الفتوي وكذا الحجر والاجر اذا كان مفروشا اي
 اي مثبتا في الارض يظهر بالجفاف ونهاج الاثر لما فيه
 بالارض ولما اذا كان الحجر والاجر موصولة على الارض
 وضعا بحيث تنقل وتحوّل من مكان الى مكان فينبغي له
 في طهرته ما يغسل ولا يظهر بالجفاف لعدم تبعيتها
 بالارض وكذا اللبنة اذا كانت مفروشة ونجست جازا

الصلاة عليها بعد الجفاف وذهب الاثر كالارض وذكر في موضع
 اخر من فتاوي قاضي خان بعد ذكر هذه المسائل باسط ان
 ما كانت الحجارة التي تنقل وتحوّل تشتت الجحاسة كحجر الرمي
 تظهر بالجفاف وذهب الاثر كالارض وان كانت الحجارة التي
 ما تشتت الجحاسة كالترخامة لا تظهر الا بالغسل ثلاثا
 والجفيف كل مرة اما بالمسح او بالمشك الى ان ينقطع النقط
 الماء والتراب اذا خلط وكان احدهما نجسا فالطين الحاصل
 منهما نجس لان اختلاط النجس بالطاهر ينجسه وهذا هو الصحيح
 وقيل العبرة للماء وقيل للتراب وقيل للغالب وقيل العبرة
 للطاهر فانهما كانا طاهرا فالطين طاهر ونسب الى محمد
 وبعض من افني به وفيه نظر ذكر في الشرح والطين النجس
 اذا جعل منه الكعز والقدر او غيرهما فطبخ يكون طاهرا
 لزوال الجحاسة بالثأر وهذا اذا لم يكن اثر الجحاسة ظاهرا
 فيه بعد الطبخ ولو احترقت العذرة والروث فصارت كلها
 رمادا او ماتت الحمار في الملحمة وكذا ان وقع فيها بعد موته
 وكذا الخلب والخزير لو وقع فيها فصارت كلها او وقع الروث
 ونحوه في البئر فصارت كلها زالت نجاسته وطهر عند محمد
 خلا فالا في يوسف حتى لو اكل الملع او صبي على ذلك الرماد
 جاز فان عذره الحرق لا يظهر العين النجاسة بل يبقى الرماد
 نجسا والفتوي على قول محمد لنبت تلك العين بالكلية
 وضرب وزنها حقيقة اخرى كالحجر اذا صار حلا ولكن قال

المصنف

المصنف ولو وقع ذلك الرماد في الماء الصحيح انه ينجس وهو
 ليس بمصحح الا على قوله في يوسف صرح به في التنجيس وكذا
 الاجزاء المنفصل عن الارض اذا تنجس بطهر بالغسل ثلاثا والجفاف
 كل مرة لكن الماء يطهر ظاهر لا باطنه حتى لو وقعت قطعة منه
 بعد ذلك في الماء ينجس ذلك الماء وكذا ذكر في المحيط لانه
 تشرح الجحاسة الى باطنه فاذا زال النجس ظاهره بالغسل في
 حايه بطنه وعيا هذا الوجه المصلحة لا يجوز صلواته لكونه حادلا
 للجحاسة حاربا في الماء فيخرج منه رشاش فاصاب من ذلك
 الرثس ثوب انسان لا يمنع ذلك جواز الصلاة حتى يستيقن
 انه ازال ذلك الرثس بوله وكذا اذا رميت العذرة في الماء فخرج
 منها رشاش فاصاب ثوبا ان ظهر فيه اثرها تنجس والا فلا
 هذا هو المختار به اخذ الفقهاء بواليت سواء كان الماء
 جاريا او راكدا وفي فتاوى قاضي خان فرق بين الجاري
 وغيره في بول الحمار فقال اذا ابل في ماء راكدا فاصاب
 الرثس اكثر من درهم انه ينجس الثوب ويمنع جواز الصلاة
 به وذكر عن محمد بن الفضل عكس اختيار الفقهاء في الجاري والركد
 وهو انه اذا كان في رجل الفرس نجاسة نحو السرقين اي الروث
 فشي في الماء فخرج منه رشاش فاصاب ثوب راكدا تنجس
 اي موضع الاصابة من الثوب نجسا سواء كان ذلك الماء
 راكدا او جاريا وان لم يكن في رجله نجاسة فلا يضره ولا يصح
 بولاه لانه اليقين لا يزول بالشك وقد سئل ابو نصر

فتاوى

نصر

الدباس عن من يغسل الدابة فيصيبه من ذلك الماء الذي يسيل
 منها شيء أو يصيبه من عرقها شيء قال لا يضره قتل له وإن
 كانت أجرة ولو كانت قد عرقت في بولها وروثها قال إذا
 جف وتناثر وذهب عينه لا يضره أيضاً وذكر في الرخيم
 إذا القي الحجر المثلث بالعدو في الماء الجاري فارتفعت قطرات
 فاصاب ثوب انسان أكثر من قدر الدرهم قال أبو بكر يعني
 الرائي لا يجب غسله إلا أن يظهر فيه شيء في الثوب يكون
 نجاسة وقال نصير يعني ابن جبي عليه غسله ولا يصح قول
 أبي بكر ما تقدم ولو صلى أحد ومعه شعر انسان أكثر من قدر
 الدرهم حازت الصلاة لأنه طاهر وبه أخذ الفقهاء أبو
 جعفر المعتمداني وأبو القاسم لصفار وغيرهما من المشايخ
 وهو الصحيح وروي عن أبي حنيفة رواية شاذة أنه لا تجزئ
 الصلاة به لأنه نجس وبه أخذ نصير ابن جبي وليس بصحيح
 لأن شعر الميتة إذا لم يكن نجساً فكيف يكون لشعر الانسان
 المكرم نجساً جرة البعير كسرقينه لا تصالها بحمل النجاسة
 كالقبي والجدة بكسر الجيم وقد تفتح ما يعديه البعير بعد
 الأبتلاع فيمضغه والشرقيين والشرجيين بكسر واو هما
 الذئب مطلقاً وكذا جرة كل حيوان يجزئ كالبقر والغنم
 والظبي حكمها حكم زبد مرارة كل حيوان كموله لأنها من
 صفراء وهي نجسة لكونها من الفضلات إذا وقع جلد
 انسان في الماء القليل إذا كان مقدار ظرف أصغر من خمسة

لأن

لأن ما أبين من الحي فهو كمينته وإن كان أقل من الظفر فهو عفو
 دفعاً للمخرج فإن التخرج عن وقوم القليل متعسر وفي انسان
 الأدي اختلاف المشايخ والصحيح الذي هو ظاهر الرواية أنها
 طاهرة وذكر في فتاوي البقائي قطعة جلد كلب أي غير مدبو
 ولا مدني التزق بجراحة في الراس أي جعل لزقة فوق الجرح
 بعد ما صلى به أي بذلك الجلد إذا كان أكثر من قدر الدرهم
 ومعه أو بانضمام نجاسة أخرى وإن صلى ومعه يستور
 أو حجباً وخوفاً ما ليس سؤك نجساً يجوز صلواته مطلقاً
 أن يجلس بنفسه وأما أن يحمله فإن لم يكن على طاهر نجاسة
 حادثة فكذلك ولا يجوز صلواته كما لو حمل صبيًا هره
 لا يستمسكه بنفسه وفي ثيابه أو بدنه نجاسة حادثة بخلاف
 المستمسكه لأن المصلي ليس حاملاً للنجاسة التي عليه بخلاف
 جزو الكلب ونحوه مما سؤك نجساً إذا حمله المصلي فإنه
 لا يجوز صلواته لأنه حامل للنجاسة التي يلبسها إذا جلس
 عليه بنفسه ولم يحمله فعلى رواية أنه نجس العين كذلك لأنه
 حامله وبه نجاسة وأما على الرواية الصحيحة فينبغي أن تجزئ
 صلواته لأنه غير حامل للنجاسة وإذا احتست المرأة كف رجل
 أو موضع الخرم من بدنه يكره له أن يدعها تفعل ذلك لأن ريقها
 مكروه والتدويم بالمكروه مكروه وكذا يكره أن ياكل أو يشرب
 ما بقي منها مما أصابه لعابها وذكر في موضع آخر أنها إن احتست
 عضو انسان فضلى قبل أن يغسل ذلك العضو حاز فعله

للمصلاة والاولى ان يغسله وهذا لا يخالف ما قبله لان الكراهة
لا تنافي في الجوار والمكروه تسقط ازالة وفعل المسحوت اولى
من تركه وذكر في الذخيرة اذا كانت الجاسة في موضع الاستنجاء
الترس قد ادرى فاستنجى اي استنجى بثلاثة اجزاء واتقاء
اي موضع الاستنجاء ولم يغسله بالماء وقال الفقيه ابو الليث
في فتاويه يجزيه من غير كراهة وان كان الغسل افضل وبه
اي بالاجزاء نأخذ بل لا خلاف فيه الرجل اذا استنجى بالماء وهو
وخرج منه بعد ذلك رزح قبل ان يمس موضع الاستنجاء
هل يتنجس من البنية الموضع الذي غتر به الرزح ام لا اختلف
فيه المشايخ لاصح انه اي الموضع الذي غتر به الرزح لا يتنجس
خلافا لما اختلف في غسل الجعة المحلواني انه يتنجس وكذلك
ترتف الرزح على نجاسة واصابت ثوبا مبلولا لا يتنجس
خلافا له وذكر في موضع اخر ان عليه ان يعيد الاستنجاء لان
الرزح نجسه بل لا نه لما خرج منه الرزح بعد الاستنجاء خرج
منها الماء الذي دخل وقت الاستنجاء فانه نجس لكونه
دخل الى محل النجاسة ثم خرج والاصح انه لا يعيد ما لم
يتحقق ذلك او يطلب على طئه وكذا اذا كان قد لبس سراويله
مبتلة فخرج منها الرزح حيث لا يتنجس سراويله على
الاصح خلافا للمحلواني واذا ارتفع جدار الكنيضا الى الحلاء
ونجا لم يربط اي المكان الذي تربط فيه الرواق كالاصطبل
فاستجد ذلك الجدار في جدي الكوفة التي في السقف او

الجرار

الجرار واستجد في الباب ثم ذاب الجمد وقطر على احد قضبان
توبط او بدنه فانه يتنجس لان ذلك الجمد اجتمع من اجزاء
النجاسة والمذكور في فتاوى قاضي خان وغيره ما ان يتنجس قبا
والاستنجاء ان لا يتنجس الضرورة وعسر العجز وكذا الحكم في
نجار الحمام ونحو ذلك مما فيه النجاسات كلب مشي على طين
يرطب فوضع رجل قدمه على ذلك الطين في موضع رجل الكلب
يتنجس قدمه لانتجس ذلك الموضع بانصال رجل الكلب به
وكذا الحكم اذا مشى الكلب على اللبن والتاب رطب وهذا كله بناء
على انه الكلب نجس العين والاصح خلافه ذكر ابن الدمام وان كان
التاب الذي مشى عليه الكلب جامدا ليس فيه رطوبة فهو طاهر
لان اتصال النجس الجاف بالظاهر الجاف فلا يتنجس الكلب اذا
احد عصوا انسانا او ثوبه لم يتنجس لم يظهر فيه البلال
لانهم لا يتنجس بالسلك سواء كان ذلك الكلب راضيا وحالا
اللاعيب او كان غضبان ذكره في الملتقط هو المختار خلافا
لما قبله في حاله اللاعب بنجس لسيلان لعابه وفي حال
الغضب لا نجفاه الكلب اذا اكل بعض عنقود العنب
يغسل ما اصابه منه لانه لا يتنجس بالعابه كما يغسل
الاناء من ولوعه ثلاثا وكذا يفعل بعد لبس الخنق
وهذا عندنا واما عند الثلاثة فانه يغسل من ولوع
الكلب وما اصابه لعابه سبعاً احد من الثلاث لكن
استحبنا ما عندنا لك وجوباً عند السافعي واحداً وتحتق

ع

الدليل في الشرح ولعمري رجل العنب فادجي حبله اي خرج
 منها الدم وسال ذلك الدم عا العصير والعصير يسيل ولا
 يظهر اثر الدم فيه لا يتنجس وهذا القول قول ابي حنيفة
 وابي يوسف كما في الماء الجاري ذكره في المحيط وفهم منه انه
 لو لم يكن العصير سائلا وقت لادما او ظهر اثر الدم فيه
 يكون نجسا ولا يمكن تطهيره حتى لو صار خراثم تخلل به
 فاختار انه لا يظهر قال في الخلاصة ان وقعت الفاق في
 دن خمر فصارت خللا تظهر اذا ارسلها في قبل التخلل وان
 نفسحت الفاق لا يباح ولو وقعت الفاق في العصير لم
 تحرم ثم تخلل لا يكون بمنزلة ما لو وقعت في الخمر او المختار
 وكذا لو وقع الكلب في العصير ثم تحرم ثم تخلل في الخلافيات
 لعلاء العالم انه لا يظهر ان يفي فعلم ان العصير اذا انجس
 غرسا رخصا ثم تخلل لا يظهر وان توضع الرجل بالماء المشكوك
 او بالماء المكروه ثم وجد ما خالصا من الشك والكراهة فييد
 ليس عليه غسل ما اصاب به الماء المشكوك او المكروه لانها
 طاهران الا انه يستحب لانه الكراهة ما لرق من الدم
 السائل بالدم فهو نجس وما بقي في اللحم والعروق من الدم
 غير السائل وليس نجس لان النجس على الدم المسفوح
 في اختيار الجمهور وفي الايضاح الدم الباقي في العروق طاهر
 وعن ابي يوسف يعني في الاكل دون الشرب وروي ان
 عارة بيته كان يري في بر من ماء صفرة لجم العنق كذا في القصة

وفيها

وفيها اصابة دم القلب بنجس وذكر صاحب المحيط في المحيط
 قاله ورايت في بعض الكتب الطحال اذا شق وخرج منه
 دم ليس بشيء بل فليس بشيء اي ليس بشيء معتبر في النجس
 وفي الخلاصة الدم الذي يخرج من الكبدان لم يكن من غيره
 متمكنا فيه فهو طاهر وكذا الدم الممزول اذا قطع فالذي
 فيه من الدم ليس بنجس وكذا اطلق الدم انتهى وقال في المتن
 لو صلى وهو حامل رجل شهيد وعليه اي على الشهيد دما او
 تجاوز صلاته لان دم الشهيد طاهر كما دام متصلا به
 ولذا لم يجب غسله عنه اما اذا انفصل عنه فهو نجس كسائر
 الدماء وقال صاحب المتن في موضع اخر امرأة صلت
 وهي حائض صبي وثوب الصبي نجس جازت صلاتها وقد
 قلنا ان هذا فيما اذا كان الصبي يسقمسك بنفسه لا
 اذا كان لا يسقمسك فان غير السقمسك بمنزلة الجاهل فكأنها
 حلت استغفارة نجس اذا اصاب مصار بن شاة ميتة
 بان زال عنها النتن والفساد بعلاج فضع بها اي معها جاز
 صلاته لانها صارت كالجسد المدبوع قال قاضي خان وكذا
 لو اصاب النثانة ودفعها وجعل فيها اللبن او السمك وكذا
 الكرش ولو صلى ومعه فاق مسك يعني النافذة جازت
 صلاته لانها مدبوعة قد زال عنها النتن والفساد ولو
 حلال يؤكل ويجعل في الادوية ذكره قاضي خان امرأة
 صلت ومعه صبي ميت فان كان لم يمتل عند ولادته

ا والكبد
 ا والقلب

اي لا يصوت والمراد انه لم تعلم حياته عند الولاء فصلاتها
 فاستسوا غسل اوله يغسل لانه نجس على كل حال ولذا
 لا يصلي عليه وكذلك الحكم ان استهل بان علمت حيوته بصوت
 او حركة ولكن لم يغسل فان الميت قبل الغسل نجس واقا
 ان كان قد استهل وغسل فصلاتها حينئذ ناسية الحكم
 بطهارته ذكره في العيون وهذا في المسلم اذ الكافر
 فانه لا يطهر بالغسل حتى يوصلي مع حمله ميتا كافر بعد
 ما غسل فصلاته فاستسوا لانه نجس على كل حال كسائر الميتات
 وذكر في نوادر ابي الوفاء قال يعقوب يعني ابا يوسف يوصلي
 في جلد من مذبوح جائز وقد استسوا وقال ابو حنيفة
 ومحمد لا يجوز صلاته فيه ولا يطهر به بدابة وهذا موطن
 الرواية عن ابي يوسف ايضا وهو الصحيح ولو وصلي معه
 بيضة قد صار تحتها بالحاء المذمومة اي صفارها كما يجوز
 صلواته لان النجاسة ما دامت في معدتها لا يعطي له حكم
 النجاسة ولو وصلي معه فارور في فيها بول لا يجوز صلاته
 لانها نجاسة انفصلت عن معدتها ارجل صلي في ثوب
 محسوس فلما اخرج خشوة وجد فيه فانه ميتة باسسه
 ينظر ان كان في ذلك الثوب ثقب او حرق يعيد صلاته
 ثلاث ايام وليا لها عند ابي حنيفة خلافا لما كان في الوجوه
 في البئر والا يوان لم يكن في الثوب ثقب ولا حرق او
 كان ولكن في موضع اخر ليس بينها وبينه منفذ يعيد جميع

ما صلي

ما صلي بذلك التوب لظهور انها فيه من قبل ان يخاطب وهذا
 بالاتفاق ومن لم يجد ما يزيل به النجاسة صلي معها لان
 التكليف بقدر الوسع ولم يجد وهذا بخلاف ما اذا لم يجد
 ما يتوضأ به ولا ما يتيتم به حيث لا يصلي عند ابي حنيفة
 وعند ما يصلي تنبها ثم يعيد يعني بهذه المسألة اذا كان
 على نجاسة نجاسة وهو مسافر فريد به باعتبار الغلبة
 فلا فرق بين المسافر وغيره وليس معه ماء او ما ينجح من زيل
 او كان معه ماء وهو يخاف العطش في الحال او فيما يستقبل
 عا نفسه او من تلزمه مؤنته فانه لا يلزمه ازالة تلك
 النجاسة ويجوز له ان يصلي بها وان كانت النجاسة بالنو
 وليس له ما يستعونه غير ينظر ان كان اقل من ربع النوى
 طاهرا فهو باختيار عند ابي حنيفة وابي يوسف ان شأ
 صلي به وان شأ صلي عربا وان كان رجه طاهرا
 وثلاثة اربعة نجسا لم تجز الصلاة عربا لان الربع يقر
 مقام الكل بد يصلي به بلا خلاف وعند محمد يصلي به
 في الوجهين ولا يجوز له ان يصلي عربا ولو كان جميع
 الثوب نجسا وبه قال زفر والائمة الثلاثة والدليل
 من الطرفين مقرر في الشرح وان صلي عربا لعدم الثوب
 او نجاسة يصلي فاعدا يومي بالركوع والسجود ايماء
 برأسه ويجعل سجوده اخفض من ركوعه كناية المريض
 العاجز عن الركوع والسجود كذا لوي عن ابن عباس وابن عمر

مطلب

رضى الله عنهما وان كانوا جماعة يصلون وحدا ما متباينين
 فان صلوا جماعة يتوسطهم الامام ثم اذا صلى العاري كذلك
 فكيف يقعد قال بعضهم يقعد كما يقعد في الصلوة فبأنه
 على قعود المريد وقال في الذخيرة يقعد ويعد عليه الي
 القبلة ويضع يديه على عورته الغليظة اي على ما يرى من
 ذكره وهذه الكيفية اولى لزيادة السر فيها سواء صلى بمسك
 او بلبه مظلمة او في البيت الخالي او في الصلوة وحده هو
 الصحيح خلافاً لما قال القعود والجماعة انما هو في النهار اما
 في الظلمة فيصلي بركوع وسجود وذلك انه لا اعتبار بستر
 الظلمة وان صلى قائماً اجزأه سواء ركع وسجد او اي بهما
 وكذا الركوع وسجد القاعد يجوز له في كل فعل حرية وخلافاً
 من وجد في تخير الاول وهو الاجماع وقاعدة الفضل لما فيه
 من ستر ولوقام على شيء نجس وصلي لا يجوز له طهارة المكان
 شرط والمراد اذا كان النجس قدراً ما نكحاً ولو صلى على شيء مبطل
 في باطنه قدره بطلانته نجاسة ما غلبه ينظر ان كان ذلك
 المبطل محيطاً اي مضرراً لا يجوز صلواته اذا كانت النجاسة
 تحت موضع قيامه لانه لو لم يكن مبطل لم يكن محيطاً لاجاز
 صلواته لانه يحكم بكونه مبطل لكن بشرط ان تكون الطهارة بحيث
 لا يظهر منها لون النجاسة ولا ريحها كما في البسط على الارض
 النجسة ولو سجد على شيء نجس نجاسة ما غلبه نفس صلواته
 سواء اعاد سجوداً على شيء طاهر او لم يعد عند اي نجاسة

ومحمد

ومحمد وقال ابو يوسف ان اعاد سجوداً حين علم انه سجد على
 النجس عايناً طاهر لا تقصد صلواته وان كان موضع قدميه ورأسه
 طاهراً وموضع جبهته وانفه نجساً فقد روي عن ابي حنيفة
 انه قال يستعد عايناً وفيه ويجوز صلواته لان موضع الانف اقل
 من قدر الركوع خلافاً لما قاله فان عندنا لا يجوز الاقتصار
 على الانف في السجود بل اعذر في الجبهة وفي رواية عن ابي
 حنيفة ايضا انه لا يجوز لان السجود لما يقع الاعلى
 النجاسة صار كعدم السجود وهذه الرواية هي الاصح وان كان
 موضع انفه نجساً وسائر المواضع اي باقياً طاهراً ارجح صلواته
 بلا خلاف لان الاقتصار على الجبهة في السجود جائز بالانف
 فكما انه اقتصار عليها ولم يضع الانف وموضع الانف اقل من
 قدر الركوع فلم يضرب اتصاله به وذكر بعض الامعة الشريفة
 انه اذا كانت النجاسة في موضع الكفين والركبتين جازت
 صلواته لانه وضع اليدين والركبتين في السجود ليس بقرض
 بل هو سنة محمدية ولا يشترط طهارة موضعها وكان وضعها
 على النجاسة كجذبه وهو غير مفسد وذلك في الغيوب هذه
 يعني رواية جواز الصلاة مع نجاسة موضع الكفين والركبتين
 رواية شاذة لا يحسن شهوراً وانكرها الفقهاء ابو الليث
 والصحيح ان يقال ان كان يعني النجس في موضع الركبتين
 لا يجوز صلواته ولم يذكر المصنف ما اذا كان النجس في
 موضع اليدين والصحيح ان الحكم في موضع اليدين ايضا

كذلك والحاصل ان وضع اليدين والركبتين في السجود ليس
بفرض لكنه لو وضع شيئا منها على الخجاسة لا يعفى بل يمنع
جواز الصلاة ان كان قدرا مانعا وحده او متصلا بالغير
وان كان موضع احدي قدميه جنبنا لا يجوز صلوته اذا كان
قد وضعه اما اذا لم يضعها فانه يجوز صلوته لان الفرض
وضع احدي القدمين لا كليهما وان كان تحت كل قدم اقل
من الدرهم فلو جمع يصير اكثر من قدر الدرهم يمنع وهو يوجب
ما قد تمنا في اليدين والركبتين وهو مذكور في فتاوي
قاضي خان كما يمنع النجس اذا كان في ثوب ذي طاقين في
كل طاق اقل من قدر الدرهم ولو جمع زاد على الدرهم فانه يمنع
اذا كان ملبوسا او محمولا او كان ذلك تحت قدميه والثوب
مضرب وان افتح الصلاة في مكان طاهر ثم نقل قدميه
فجعلهما على شيء نجس وقام اي مكث عليه ان لم يمكث مقدار
ما يؤدي ركنه اي مقدار اداء ركن جازت صلوته اتفاقا
ولا اي وان لم يكن لم يمكث بل مكث مقدار ما يؤدي ركنه فلا
اي فلا يجوز صلوته وهذا عند ابى يوسف وقال محمد بن مسلم
يؤدر ركنه على ذلك الحال وكذا ان رفع اي حمل عليه في الصلاة
وعليه ما قد مر ما نزع اذ في معهما ركنه فسد صلوته اتفاقا
وان لم يؤد فانه لم يمكث مقدار ما يؤدي ركنه لا يفسد اتفاقا
وان مكث قدر ما يؤدي ركنه فسد عنه اي يوسف لا عند
محمد والخيار قول ابى يوسف في الجميع لانه احوط وقال

فتاوي

فتاوي ابى يوسف قد لو كان اعصى بحيث اذا سجد يقع شيئا على يديه
نجس جازت صلوته اذا كانت تلك الخجاسة رابسة لم يحصل منها
تلوث بقدر ما نزع ولم يوصل بها شيء من العشاء وسجود وفي
اختلاف زفر في الكتاب المستقي باختلاف زفر ويعقوب
اذا كانت الخجاسة على باطن البنية او الاجرة وهو على ظاهرهما
قام بصلي لم يفسد صلوته وكذا الحجر ومثلهما في مثل الحكم المذكور
وهو عدم العشاء اذا حلت الخجاسة جنبية فقلها وصلحها
الوجه الطاهر فان كان غليظ الخشبة بحيث يقبل القطع
اي يمكن ان ينشر فيما بين الوجه الذي فيه الخجاسة والوجه الذي
يجوز الصلاة عليها والا فلا لأنها بمنزلة البنية في الوجه الاول
وبمنزلة الثوب في الوجه الثاني واذا اصابته الارض نجاسة
رطبة او رابسة ففرشها بطين او حصص فصلح عليه جاز
لانه حاله صلب كاللوح وليس هذا كالثوب لانه لو فرش
على نجاسة رطبة لا يجوز الصلوة عليه ولو فرشها بالتراب
ولم يطين فانه ان كان التراب قليلا اي رقيقا بحيث لو اشتهت
احد يجر راحة الخجاسة لا يجوز الصلوة عليه ولا اي وان لم
يكن قليلا بل كان كثيرا حجه كيف بحيث لا توجد راحة
الخجاسة تجوز صلوته عليه وكذا الثوب اذا فرش
على الخجاسة رابسة فان كان رقيقا يشف ما تحته
او توجد منه راحة الخجاسة على تقدير ان لها راحة
لا تجوز الصلاة عليه والاجازة ولو كان على اليد بكسر

في

الام وسكون الباء نجاسة فقلوب وصلي على الوجه الثاني الذي
 الذي ليس عليه نجاسة يجوز صلواته هذا اذا كان غليظا
 يمكن ان يقسم جرمه نصفين لانه بمنزلة اللبنة وقال ابو
 يوسف لا يجوز وان كان غليظا وبه اخذ بعض المشايخ
 ومنهم من قال لا يمانع منه في فانه فلا لا يجوز الا ان يتبين فيجعل
 الطرف الطاهر فوق النجس وهذا المذكور من الجواز في اليد
 كذا من ذهب محمد وهو المذكور في المحيط والمختار وقوله ابي
 يوسف لانه بمنزلة المضرب ولو بسط المصلي اي السجدة
 على ثوبي نجس رطبا وجلس على ارض نجسة رطبة او على الثوب
 اليابس الطاهر في ثوب نجس رطب فانزلت الرطوبة
 النجسة في ثوبه او في مصلاة ينظر ان كان تأثير الرطوبة
 حال لعصر التوبة والمصلي يتقاطر منه شيء يتنجس ولا
 اي وان لم يكن التاثير كذلك فلا يتنجس وقد تقدم الكلام
 عليه في فصل الاسرار وقال شمس الائمة الحلواني لو كان
 تاثير الرطوبة بحاله لو وضع الانسان يده عليه يبتل يده
 يصير الثوب والمصلي نجسا ولا فلا وهذا الذي ذكره
 الحلواني قريب في المعنى من القول الاول لانه اذا كان بحاله
 لعصر لقطر يبتل اليد عند الوضع عليه ولا فلا **فروع**
شقي من تعلق النجاسات لم يذكرها المصنف اذ لعصر التوبة
 الذي غسله في الثالثة حتى لا يتقاطر منه شيء لعصر
 فاليد طاهرة واللبا الذي بقي فيه طاهر وان كان يقطر

شمس الائمة

لوعصر

لوعصر فانه يقطر نجس وكذا اليد ولا يشترط الصب في تطهير
 العضو كالم يشترط في تطهير الثوب وقال ابو يوسف يشترط
 الصب في تطهير العضو وما يقوم مقام الصب كالجريان
 حتي لو دخل العضو النجس في تلك اجانات نجس الحميم
 ولا يظهر ما لم يغسل في ماء جار او يصب عليه ولو غسل
 النجس بشيء نجس كما اذا غسل الدم ببول الشاة قيل يزول
 حكم النجاسة الاولى ويثبت حكم الثانية وقال الشافعي
 الاصح ان التطهير بالبول لا يكون وفي عبارة الهداية
 ما يشير اليه حيث قال وبكل ما يعطى طاهر ففهم ان المائع
 النجس لا يزيل النجاسة بتجس طرف من الثوب فتسبه
 فغسل طرفا منه بتجرا او بدون تجر طهره لكن ان علم
 بعد ذلك ان النجس لم يغسل اعاد ما صلي مع ذلك
 الثوب وفي الظاهر انه اذا شغل الطرف المتنجس يغسل
 الثوب كله وهو الا حوط ولو بالثوب المجر على الحنطة
 حال الدوس فذهب بعض الحنطة فالباب في طاهر وكذا
 اذا صب ابنا يثر بالوعده جعلت يثر ما ان حفرت
 قد صارت وصل اليها النجاسة طهرها وها لا جوابها
 فان وسعت فوق ذلك طهرها كذلك الطلقة ويذهب يقيد
 بما اذا زاد ولا يحذف في الصورة الاولى وبما اذا لم يظهر اثره
 النجاسة في الما في كلتا الصورتين والجد بين يثر
 بالالوعة ويثر الماء قيل يذهب ان يكون خمسة اذرع وقيل

رجل

سبعة وللختار قدر ما يظهر أثر الجاسة من لونا وطعم اور
توضاء ومنبني على الواح مشرعة بعد منبني من برجله
قدرا يحكم بجاسة رجله ما لم يعلم انه وضع رجله على
موضعه للضروقة ومثله المشي في ماء الحمام لا تجس
ما لم يعلم انه غسله نجس جلد الحية يمنع جواز الصلاة
اذا زاد على ذلك وان ذكيت لانه لا يحتمل التباعدة
واما فنيصها فالاصح انه طاهر اذا وجد الشعر في جلد الابل
والغنم يغسل ويؤكل لا الذي يوجد في الخبيث لانه لا يصلح
فيه وهذا التغليل يفيد انه اذا وجد في الدروك فان
كان صلبا يغسل ويؤكل والا فلا مشي في الطين او اصابه
وصلي ولم يغسل جازت ما لم يظهر فيه اثر الجاسة هو الاصح
للضروقة فارة ما نت في دبره ان كان جامدا قويا حولها
والباقي طاهر وان كان ذائبا فكله نجس والله من الخبير
ان يستصح به في غير المسجد ويدخ به الجدة قال بعض
المتأخرين تكره الصلاة في ثياب الفسقة وقال صاحب
الهداية في التجنيس الاصح انها لا تكره لانه لم يكن من ثياب
الادمة الا التبر ويل مع استحلالهم الحرف هذا اولى ولا
يجوز الصلاة في الدباج الذي يشبه ابل فارس لانهم يسمونه
يستعملون فيه البول للرياء في بريقه كذا ذكره ابن المظفر
في شرح الهداية وذكر في القنية عن صلوة الاثر عفران
ذكر في انا الصبيغ فقال فيه صبي يصبح به التوب ثم يغسل

ثلاثا

ثلاثا فيطهر وقد قدسنا في فصل الاشارة الى اولى في مثله
ان يغسل حتى يصفوا الماء وعلي هذا لو كان الدباج المذكور
وتحوله لا ينقض ولا يهلون به الماء فهو طاهر وان كان ابيض
يطهر ما يغسل والعصر ثلاثا وفي القنية ان كبريحت المبروح
بد من الخبز اذا غسل يطهر ولا يضر بقاء الاثر والجلود
التي تدبغ ولا يغسل مدحجها ولا تنو في الجاسات في
دبغها ويلقونها على الارض نجسة ولا يغسلونها بعد
غسل الدبغ فهي طاهرة تجوز اتخاذ الخفاف والمكاعب
وعلاف الكتب والدلاء ومنها رطبا ويا بسا اذا وقع في قدر
الحم حاد الغليان نجاسة تغلي ثلاثا فيباه فيطهر وقيل
لا يطهر وفي غير حالة الغليان يغسل ثلاثا والمرقة
لا خير فيها الا ان تكون تلك الجاسة خمرافا اذا صبت
فيها خل حتى صارت كاخل حامضة طهرت ولو طبخت
الحسنة في الخمر قال ابو يوسف تطبخ ثلاثا بالماء وتجفف
كل مرة وكذا اللحم وقال ابو حنيفة لا تطهر ابراق في التجنيس
وبه يعني ولو القيت دجاجة حالة الغليان في الماء وتنف
قبل ان تنظف او كرس قبل ان يغسل لا يطهر ابراق الا على
قول ابي يوسف على قانون ما تقدم في اللحم وان كان
الماء لم يصل الى حدة الغليان عند الاكفا وفيه او كان
ولكن سكن عند القياها ولم تنترك حتى يغلي عليها تطهر
بالغسل ثلاثا تطبخ شاة بغير قيتها فحلبها

سما حلبة
م
خ

مطل

م

بيد رطبة في نجاسة اللبن روايتان وفي الغنية حيوان البحر
 طاهر وان لم يؤكل حتى خنزير البحر ولو كان ميتة قال واختلف
 الناس وهم اهل زماننا في الدين الزكلاي الذي يجلب من
 البحر البلغاري وكن ما ذكره في الخزيذ وشرح القدر في
 وصلاة الجلاي نص على طهارته وفيها عن الحسن في بكرة
 وقعت في وقت حنطة فطخت لم يؤكل وقال ابن قنابل
 تؤكل ما لم يتغير طعمها وكذا الدبس والبن اتي على طرف
 ثوب او بساط ونحوه وطرفه الاخر نجس جازت سوا
 تحرك احد طرفيه بحركة الاخر ولا هو الصحيح بخلاف
 ما اذا كان لا بسد وحامله والفي الطرف النجس على الارض
 وصلى فانه اذا تحرك بحركته لا يجوز ولا جازت وتوصل على
 الدابة وفي سرجها او ركبها نجاسة مانعة فجماعة على انه
 لا يجوز قال في المبسوط واكثر مشايخنا جوازهم ولو قام
 على النجاسة وفي رجله خفاة او جورب او غلالة لا يجوز
 صلواته الا ان يخلعها ويقوم عليها وكذا الوستر النجاسة
 بكنه وسجد عليها لا يجوز الا ان يكون منزوعا وكذا لو كان
 اسفل بخلية نجسا وصلى بهما لا يجوز وان نزعها وقام
 عليها جاز وجد ثوب ديباج وثوب نجسا نجاسة مانعة
 ولا مطهر صلى في الديباج **اما الشرط الثالث فدم**
سائر العورة اي ما يفترض ستره في الصلوة ولا يجوز
 النظر اليه العورة من الرجل ما تحت السرة منه الى الركبة

وعلم

وعلم بهذا ان السرة ليست بعورة والركبة عورة ايضا لقوله عليه
 السلام الركبة من العورة لكن العورة المذكورة انما هي عورة من غير
 لامن نفسه هو المختار وقد روي محمد بن شعاع عن ابي حنيفة في
 نصاي نصيحا بالقول انهما قالوا اذا كان اي المصلي محلول
 الجيب فنظر الى عورته اي عورة نفسه لا تفسد صلواته وهذا
 هو الذي مشي عليه قاضي خاني في الفتاوي وبعض المشايخ
 جعل ستر العورة من نفسه ايضا شرطا وفي رواية هشام
 عن محمد بن يحيى قالوا اي البعض المذكور وان كان المصلي محلول
 الجيب ككيف الحية بحيث تسوعب لحية جبهة بالستر
 يجوز صلواته وان كان خفيف الحية لا تغطي لحية جبهة
 متى لو فرض ان لا تظفر في جبهه راي عورته وصلواته فاسد
 وبه اي بهذا القول يفتي بعض المشايخ وفي الخلاصة جعل
 هذا قول محمد والاول قولهما كما مر وتوصل الى الانسان عريا
 في بيت في ليلة مظلمة وله ثوب طاهر كله او بعد وقوف
 قادر على لبس لا يجوز صلواته بالاجماع وهذا يرجح
 الذي اتي به بعض المشايخ اذ لو كان وجوب الستر خوفا
 روية العورة بخارج الصلوة في هذه الصور ونحوها فعلم
 انه وجب للصلوة نفسها لكن يمكن ان يجاب بان العورة مستورة
 في مسألة الخلاف والروية بعد الستر بتكليف النظر من
 فوق او من اسفل لا يضرب بذلك المرأة الحرة كلها عورة

يوسف

ت
بالاجماع

لقوله عليه السلام المرأة عورة الا وجهها وكفيها فانها ما
ليسا بعورة الاية حق الصلاة ولاية حق نظر الاجنبي والا قد رويها
ولكن في القدمين اختلاف المشايخ وذكر في المحيط ان الاصح
انها ليسا بعورة قال الحاجة الى المشي في الطرقات وظهور
قدمها خصوصا الفقيرات منهن وقال في الخاقانية الصحيح
ان انكشاف ربع القدم يمنع اي جوار الصلاة كسيار الاعضاء
التي هي عورة وقال في الاختيار الصحيح انها ليسا بعورة في
الصلاة وعورة خارجة عن الصلاة انتهى واختار صاحب الهداية
والكافي ما في المحيط ولا فرق بين ظهر الكف وبطنه خلافا
لما قيل ان بطنه ليس بعورة وظهور عورة وذراعاها عورة
كظهورها ظاهر الرواية عن اصحابنا الثلاثة وروي في غير
ظاهر الرواية عن ابي يوسف انه روي عن ابي حنيفة انه
ذراعاها ليسا بعورة واختار في الاختيار وصح بعضهم
انه عورة في الصلاة لا خارجها والقول الاول وهو ظاهر
الرواية وهو الصحيح لعدم الضرورة في ادراجه اما الشعر
المستتر سئل ابي السار عن راسها فقد قال الفقيه ابو الليث
ان انكشاف ربع المستتر سئل فسدت صلاتها لانه عورة
وهو المذكور في عامة الكتب وهو الصحيح وقال في القنوي
الخاقانية المعبر في فساد الصلاة انكشاف ما فوق الاذن
من الشعر لاما نزل عنهما قال هو الصحيح وهو اختيار القدر

كذا في أثر القنوي

الشهيد

مطهر
الشيخ
الشيخ

الشهيد والذي صححه صاحب الهداية وغيره هو ان المستتر سئل
عورة والدليل محقق في الشرح اما المحضين مع الذكر فقييل
بمجموعهما عضو واحد وقال بعضهم يعتبر كل واحد منهما عضوا
حدا وهو الصحيح حتى ان كشف ربع الذكر وحده او ربح اثنين
بفردهما يمنع جوار الصلاة وكذا اختلفوا في اركبة مع الفخذ
فقييل كل منهما عضوا حدا وقال بعضهم الركبة مع الفخذ
كلام لعضو واحد واختار في الخلاصة وصححه ابن البها
في شرح الهداية وعلى هذا الوصل الرجل وركبته مكشوفان
والفخذ معطى جازت صلاته لان الركبتين لا يبلغان
قدر ربح الفخذ مع الركبة وكذلك كعب المرأة تتبع لساقها
لا عضو مستقل فانكشافه غير ما نزع امرأة صلت وربع
ساقها مكشوف تعيد صلاتها عند ابي حنيفة ومحمد
وان كان المكشوف من ساقها اقل من ذلك اي من الاربعة
لا تعيد اتفاقا لان القليل عفو بخلاف الكثير والاربعة
كثير لقيامه مقام الكثرة كثير من الاحكام بخلاف ما دونه
وقال ابو يوسف انكشاف ما دون النصف لا يمنع جوار
الصلاة وعنه في انكشاف النصف روايتان في رواية
لا يمنع لانه ليس بكثير وفي رواية يمنع لانه ليس بقليل
فيعفى والحكم في الشعر المستتر سئل من المرأة الحرة والبطن
والظهر من المرأة مطلقا والفخذ من المرأة والرجل كالحكم
في الساق فاي عضو من هذه انكشف ربحه يمنع عندها

خلا فلا يبي يوسف واما حكم العورة الغليظة وهي القبل والدير
فهو على هذا الخلاف المذكور في الساق يعني اذا انكشف
من احد هما رجع منع عند هذا خلا فلا يبي يوسف فانه
لا يمنع عنده ما لم يكن نصفه واكثر وهذا الخلاف المذكور في
الزيادات وكذا في غيرها وذكرنا في كتابنا المانع من العورة
الغليظة ما زاد على قدر الدرهم والا وله سوا الاصح لان حلقه
الدير عضو مفرد لها وكلها لا تزيد على قدر الدرهم فلو كان
كما قاله مجاز في الصلاة مع انكشاف جميعها وفيه فتح وقيل
الحلقه مع الاثنين عضو واحد فعلى هذا ينبغي قول اكثر
وكنه في غير الاصح بل كل اليه عضو والدير كالتماثلي
المرأة فان كانت مراهقة اي لم يكسر ثدييها وهو المحتر
دون المراهقة فهو اي الثديي تتبع الصدر فلا يمنع الا انكشاف
ربع المجموع من الصدر والتدبين وان كانت كبيرة قد انكسر
ثدييها فالثدي حينئذ اصل بنفسه حتى لو انكشف رابعه
منفردا كان مانعا وكذا كل اذن عضو مستقل غير الراس
وكذا ما بين السرة والعانة عضو على حدة واما الجنب فتتبع
البطن وفي شرح شمس الامة السر حسني اذا كان الثوب
رفيفا بحيث يصف ما تحته اي لون البشرة لا يحصل به
ستر العورة وهو ظاهر ولو كان غليظا الا انه التصق
بالعضو وتشكل بشكله ينبغي ان لا يمنع حصول السر
ومن صلى بغير ستر عليه غيره فلو قدر انه نظر انسان

من تحته

من تحته راي عورته فهذا الحاله ليس بشيء معتبر في منع جوار
الصلوة لحصول السر المأمور به وذكر في الزيادات لو انك
صلت وهي تقدر على الثوب الجدي الذي ليس فيه خرق
فاحسن فلبست ثوبا خلت فيه خرق فاحسن فانكشف من
ثدييها شيء ومن فخذها شيء ومن ساقها شيء وكان المنكشف
بحيث لو جمع جميعه يبلغ ربع الساق لا يجوز صلاحها فكانه
بناءه بناء على ان الساق اصغرها وهو اخفها والبعض لا يعتبر
في جمع المتفرق بل هو المجموع ربع اصغر الاعضاء المنكشفة
حتى لو انكشف من الاذن تسعها ومن الفخذ تسعها يمنع
لان المجموع ربع الاذن واكثر والمختار الجمع بالاجزاء فلا
يمنع ما لم يكن من الاذن ثمنها ومن الفخذ ثمنها او من الاذن
ثلث ربعها ومن الفخذ ثلث ربعها اما الصورة من الامة
فما هي عورة من الرجل اي من تحت السرة الى تحت الركبة
وبطنها وظهرها عورة ايضا وما عدا ذلك وهو من اعلى
البطن فما فوق ومن اسفل الركبة فما تحت فليس يجوز
باجماع الامة لانها محل الخدمة والامتهان لا يبالي بانكشاف
ذلك منها وللدبر والولد والمكاتب بمنزلة الامة في
الحكم المذكور لبقاء الدرق فيمن ولو اعتقت وهي الصلاة
مكشوفة الراس وخوف فسترته بعمل قليل قبل اذ ركن
جاءت لا لو بعد كثير او بعد ركن وان انكشف عضو من
هو عورة في الصلوة فستر من غير لبث لا يضره ذلك

انسان

لا تكشاف وان ادي معه اي مع لا تكشاف ركنها كالتقيا
 ان كان فيه او الركوع او غيرها يفسد خاله لا تكشاف فصوله
 وان لم يؤد مع لا تكشاف ركنها ولكن مكث مقدار ما يؤدى
 فيه ركنها بسنة وذلك مقدار ثلث شبرجات فلم يستتر
 ذلك العضو فسدت صلواته عند اي يوسف خلافا للمحمد
 وكذا وقع الرجل المصلي للرحمة في صف النساء ووقع امام اي
 فقام الامام او رفع نجاسة ثم القى اي تلك النجاسة فبقي
 هذا الخلاف المذكوران مكث قدر ركن من غير ان يؤدى به تفسد
 عند اي يوسف خلافا للمحمد والاختار قوله اي يوسف وهذا
 كانه اذا حصل شيء من ذلك بغير صلوة فان كان يصنع فسدت
 في الحال اتفاقا ومن لم يجد ما يستتر به العورة صلى فاعدا اياما
 كما ذكرنا في بحث النجاسة ولو وجد ما يستتر به العورة
 وجب استجماله وان قل يهدم في الستر ما يواظظ كالسوي
 ثم الفخذ ثم الركبة وفي المراكاة بعد الفخذ البطن والظهر ثم
 الركبة ثم الباقي على السواد ولو كان ما يستتر به من الحشيش
 ونحوه وجب الستر به وفي القنينة عريان قدر على طين
 يدطخه بعورته ان علم انه يبقى عليه يعني ان تمام الصلاة
 لم يجز الا ذلك كما لو قدر ان يخطف عليه ورق الشجر
فروع مع رفيقه ثوب وعنه ان يعطيه اذا فرغ من
 صلاته ينتظر وان خاف فوت الوقت وعن اي حنيفة
 انه ينتظر ما لم يخف فوت الوقت وهو قوله اي يوسف

اذا

صلاته

وهو

وهو لا يظهر وان كان يرحوا وجود الثوب يؤخر ما لم يخف فوت
 الوقت كطهارة المكان وفي القنينة صبيحة صلت مكشوفة
 الراس لا تؤمر بالعادة ولو صلت مكشوفة العورة يعني
 الفخذ ونحوه تؤمر بالعادة وكذا بغير وضوء ان يبي
 والمستحب ان يصلي الرجل في ثلاثة الثوب فيص وازار
 وعمامة ولو صلى في ثوب واحد متوشحاه كما يفعل
 القصار في حال عمله جازت من غير كراهة ولو صلى في
 سراويل فقط او في ازار من غير عذر كره وفي الخلاصة
 امرأة خرجت من البحر عريانة ومعها ثوب لو صلت فيه
 فإريته ينكشف شيء من فخذها او من ساقيها ما يمنع جواز
 الصلاة ولو صلت قاعده لا ينكشف فاتها نصلي قاعده
 ولو كان الثوب يغطي جسدها ويربع راسها فتزكك
 تغطي الراس لا تجوز صلاتها ولو كان يغطي اقل من الربع
 لا يضرها ترك التعطية **فاما الشرط الرابع وهو استقبالة**
 القبلة فمن كان بحضرة الكعبة ادخل الفاء في فن لان
 اما مقدرة يجب عليه اي يفرض عليه اصابه عينها اي ان
 يكون وجهه مقابلا لعين الكعبة حتى لو صلى بكعبة في
 بيت حبان يكون بحيث لو ازيلت الجدران ونحوها
 يقع استقباله على حرم من الكعبة كذا في الكافي وفي الدراية
 من كان بينه وبين الكعبة حائل الاصح انه كالتأنيب فعلى هذا

ن

يراد من الكعبة في كلام المصنف حقيقةً وعلى الأول مكة
 ومن كان غائباً عنها ففرصته جهة الكعبة أي أن يتوجه
 إلى الجهة التي هي فيها قال في الهداية هو الصحيح واحترز
 به عن قول الجرجاني أن فرض الفاء يجب أيضاً أصابة عينها
 وعنه هذا الخلاف تظهر في سائر النية وعدمه للفاي
 وكان الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن حامد لا يشترط على الفاء
 نية الكعبة مع استقبال القبلة بناءً على ما هو الصحيح
 وقال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل يشترط ذلك
 بناءً على اعتبار الجرجاني وبعض المشايخ فيقول أن كان
 المصلي يصلي إلى المزار فكذا قال الحامدي وابن حامد
 لأن المزاريب وضعت غالباً بالتحريم وإجماع الأراء فكأن
 كافيته عن النية وإن كان يصلي في الصحراء فكذا قال الفضلي
 أي ابن الفضل بعد اجتماع الآراء فيها غالباً وقبله ابن
 المشرف هي جهة المغرب عندنا من غير احتياج إلى إخراج
 أصل بلدان بعض المشرك وفيه إشكال إلى الخلاف فإن
 عند الشافعي لا بد من إخراج من يظن أنه ليس بمسلم
 لها خرم وذكره إمامي الفتاوى في عدة القبلة في بلادنا يعني
 بها سمي قندين هما بين المغرب وبين مغرب الشتاء ومغرب
 الصيف فإن سمي قندين معتدلة بين مشرق في الشتاء والصيف
 فقبلتها بين مغربيهما فإن توجه إلى جهة خارجة من

حز

حد المغربين لا يصح والبلد المائل إلى مشرق الصيف فقبلته
 حائلة إلى مغرب الشتاء بحسب ذلك وبالعكس وإن كان
 المصلي حريصاً مرضاً لا يقدر معه على التوجه إلى القبلة
 وليس معه أحد يوجهه إليها أو كان صحيحاً يقدر على التوجه
 إلا أنه يخاف أن توجه من غير أو سبيع ما يئد من جهة أخرى
 يضربه في حاله أو بدنه وكذا لو كان على حشيشة في البحر يخاف
 الغرق أن توجه فإنه لا يلزمه التوجه إلى القبلة في هذه الأحوال
 بل يصلي إلى أي جهة قدر على التوجه إليها لأن التكليف
 بقدر الوسع وكذا إذا صلى الفريضة بالعدس على الدابة بأن
 كان لا يقدر على النزول وإذا نزل لا يقدر على الركوب أو خاف
 من عدو أو سبيع فإنه يصلي إلى حيث قدر ولو كان يصلي عليها
 لأجل الطين فإنه يستقبل بها القبلة واقفة إن لم يخف هو
 الانقطاع عن الرفقة وكذا ينبغي في كل موضع جاز له صلاة
 الفريضة راكباً من خوف النزول وخوف وإذا لم يكن الطين مما
 يعوق فيه الوجود لكن الأرض مبللة للزم النزول ذكره
 في الخلاصة أو الشافعية معطوف على الفريضة أي إذا كان
 يصلي الشافعية على الدابة بغير عذر أيضاً فإنه لا يصلي إلى أي
 جهة توجه وهذا إذا كان خارجاً للمصلي في المصلاي يجوز
 عند أبي حنيفة ويجوز عند محمد وتكره وعند أبي يوسف لا تكرر
 وأختلف في مقدار الخروج فقيل قدر فرسخين وقيل قدر
 ميل والاصح قدر ما يئدي فيه المسافر القص ولو افتقده

حارح للمصنف ثم دخل قيل يقربها ركبا ولا كثر على انه يتنزل بهم
 على الارض واستقبله القبلة عند السجود لمن يتنفل على
 الدابة ليس بواجب خلافا للسأفي وان اشبهت عليه
 القبلة وليس حضرته من اهل ذلك لكان من يسأله عنها
 اجتهاد في ذلك جهده وطاقته في طلبها بما يغلب عليه طمعه
 من الامارات والدلائل والتحري اي طلب ما هو الاصح منه
 والابق من الدليل والامانة عليها وصلي الى الجهة التي اذاه
 اجتنابه وتحريمه اليها هي القبلة وذلك بالاجماع لقوله
 تعالى فليما يقولوا فمهم وجد الله جهة التي امر بالوجه
 اليها نزلت عندما اشبهت القبلة بما جاعته من المصالح
 وصلوا الى جهات مختلفة وفي قوله ليس بحضرته اشارة
 الى انه لا يجب عليه طلب من يسأله ولا ان يستخرج الناس
 من منازلهم للسؤال عنها بخلاف ما اذا كان عنده او بالقرب
 منه حوله فانه يجب عليه ان يسأله عنها فان علم انه
 اخطأ بعدما صلي فلا اعاد عليه لانه اني بما هو الواجب
 عليه بالنظر الي وسعد وقد رتبته وان علم ذلك اخطأ وما
 في الصلاة استدار الى القبلة وبني عليها ما بقي منها ما روي ان
 اهل مسجد قبا كانوا في الصلاة متوجهين الى بيت المقدس
 في صلوات الفجر فاجبروا بتحول القبلة فاستداروا الى الكعبة
 واقامهم النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك وسوا الشبهة
 القبلة في الفناء او في المصروع سوا كان ذلك في ليلة مظلمة او

في المصراع

في منها لان الله لم يفصل وان تحري ووقع تحريمه على جهة
 فتركها وصلي الى غير جهة التحري بعيدا وان اصاب
 اي ولو علم انه اصاب القبلة عند اي حنيفة ومحمد وعن
 اي حنيفة انه يحشي عليه الكفر وقال ابو يوسف ان اصاب
 لا بعيدا لانه بعيدا الى الجهة التي صلى اليها فلا فائدة
 في العادة ولما ان فرضه جهة تحريمه وقد تركها ولو
 اشبهت عليه القبلة ولم يتحرر فشرع في الصلوة وصيا
 بلا تحرك لا يجوز صلواته لان التحري فرض عليه وقد تركه وان
 علم في خلال الصلاة انه اصاب القبلة استقبل عند اي
 حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف يهني لما تقدم له من الدليل
 ولما ان حاله بعد العلم اقوي منها قبله وبنا والقوي
 على الضعيف لا يجوز وان علم بالاصابة بعد الفراغ فلا
 فلا اعاد عليه اتفاقا والفرق مذکور في الشرح ولو تحري
 فلم يقع تحريمه على شيء قيل يؤخر وقيل يصلي اربع مرات
 في اربع جهات وموالا حوط ولو اشبهت عليه القبلة
 وكان بحضرته من يسأله عنها من اهل ذلك المكان فلم يسأله
 فتحرى وصلي فاد اصاب القبلة جاز صلواته لحصول المقصود
 والا فلا يجوز صلواته لترك العمل باقوي الدليلين وهو
 السؤال من الامل وكذا الاعمى اذا توجه الى جهة وعنه
 من يسأله ان اصاب القبلة جازت الصلوة والا فلا ولو كان
 من حضرته ليس من اهل ذلك المكان لا يأخذ بقوله ان لم يوا

م

تحريره لانه مجتهد مثله ولا يجوز المجتهد تقليد مجتهد ولو ساء
 من حضرته من اهل ذلك المكان فلم يجزه حتى تحري وصلي
 ثم اخبره ان القبلة غير الجهة التي توجه اليها لا بعد ما صل
 لانه لم يقصر حيث ساء ولو شك في القبلة فتحري وصلي
 ركعة في جهة وقع عليها تحريه ثم شك وهو في الصلاة
 وتحري فوقع تحريه في جهة اخرى فصلي اليها ركعة ثم وثم
 حتى انه اذا صلى اربع ركعات في اربع جهات بالتحري جاز
 كذا في الفتاوى الخاقانية لان الاجتهاد للمجتهد ولا يسخم حكم
 ما قبله في حق ما مضى واختلف المتأخرون فيما اذا تحول
 رايه في الثالثة او الرابعة الى جهة الاولي منهم من قال يتم
 الصلاة ونهم من قال يستقبل كذا في الخلاصة والاول
 اوجد وهذا كله اذا استبهرت عليه القبلة وشك فيها اما لو
 شرع في الصلوة من غير ان يشك ولا تحري ثم شك بعد ذلك
 فهو عيا الجوار حتى يعلم فساده بيقين فيعيد وان علم بعد
 الغرغرة انه اخطأ او كان اكبر رايه تغلبه الاعادة وذكر في
 اما في الفتاوى ان يعلم المصلي ان قبلته الكعبة ولم يتوها وقت
 الشروع جاز لعدم اشتراط بيته الكعبة وذكر في الخاقانية ان
 نوي المصلي يعني وقت الشروع ان قبلته حجاب مسجده
 لا يجوز لانه علامة على جهة القبلة وليس بقبلة فيكون معرضا
 عن القبلة بل منه ان توجه الى الركن اليماني ما ويا الصلوة
 الى بيت المقدس فان بيته القبلة وان لم تشترط لكن عدم نيته

الاعراض

الاعراض عنها شرط ولو حول صدره عن القبلة بغير عذر فسدت
 صلواته اتفاقا في الصحيح ولو حول وجهه عنها كان عليه واجبا
 ان يستقبل القبلة من ساعته ولا تقصد صلواته بذلك القول
 ولكن يمكن استدراكه بقوله عليه السلام حين سالتك
 عايشة عن الالتفات في الصلوة هو خلسة يختلسه
 الشيطان من صلوة العبد وقوله عليه السلام لا تنس انك
 والالتفات في الصلوة فان الالتفات في الصلاة هلكة ولو
 ظن المصلي انه احدث فتحوّل عن القبلة للوضوء ثم علم انه
 لم يحدث قبل ان يخرج من المسجد لم تقصد صلواته عند
 الي حنيفه لان استدراكه لم يكن للرفض بل لقصدا لاصلا
 وان علم انه لم يحدث بعد الخروج من المسجد فسدت
 صلواته بالاتفاق لان اختلاف المكان يبطله الا بعد
 والمسجد مكان واحد فادام فيه لم يختلف مكانه بخلاف
 خروجه منه وهذا اذا لم يكن اما ما واستخلف مكانه
 فان كان اما ما واستخلف لم يعلم انه لم يحدث فسدت
 وان لم يخرج لان الاستخلاف في غير محله مناف كالمخرج
 من المسجد وكذا لو ظن انه افتتح بلا وضوء فانصرف ثم
 علم انه كان متوضعا تقصد صلواته وان لم يخرج من
 المسجد وكذا لو رأى المتيمم سرايا قطبته ما فانصرف
 ثم علم انه سرايا او ظن الماسح عما الحف ان سدة تحت
 فانصرف لم يعلم انه لم يتم تقصد الصلاة وان لم يخرج

من المسجد لان انصرافه على قصد الرقص لا على قصد البناء بخلاف
 الذي ظن انه احدث وان صلى في الصحراء جماعة فكان الصفوف
 له حكم المسجد حتى لو علم قبل مجاوزتها في ظن سبق الحدث
 لم يفسد وان علم بعد مجاوزتها تفسد هذا ان ذهب الي
 خلف وان توجه قد اتمه فالمعبر مجاوزة ستر الامام هـ
 وعدمها ان كان له ستر ولا فمقدار ما لو تأخر مجاوزة
 الصفوف وان كان منفردا اعتبر مجاوزة قدر موضع
 سجوده وعدمها **فروع** في مخرج الطحاوي الكعبة اسم
 للعرصة فان المحيطان لو وصفت في موضع اخر فصلي
 اليها لا يجوز ولو صلى في جوف الكعبة او على سطحها جاز
 ولو صلى في المحيط وحده لا يجوز ومن صلى في السفينة
 فلا بد له من الاستقبال اذا كان قادرا ولا يجوز ان يصلي
 حيث توجهت ويلزمه ان يستدبر الى القبلة كلما
 دارت ولو صلى جماعة بالتحرري متخالفين في الجهات
 ان صلوا منفردين جازت صلوات كل وان صلوا جماعة
 لم يجز صلوة من خالف امامه عالمها حال الصلاة
 وجازت صلاة غيره ان لم يعلم ان امامه خلفه قوم
 صلوا متحررين جماعة وفيهم مسبوق ولا حق فلا سلم
 الامام قاسما للقضاء فظهر لهما ان القبلة غير الجهة التي
 صلى اليها الامام امكن المسبوق اصلاح صلواته بان
 يستدبره لانه منفرد فيما يقصده بخلاف اللاحق فانه

مقدّر

مقدّر والمقدّر اذا ظهر له وهو ورأى الامام ان القبلة جهة
 اخرى لا يمكنه اصلاح صلواته لانه ان استدار خلف امامه
 والا كان سقما صلواته الى غير ما روى القبلة عنده وكل من كان
 مفسدا فكذا اللاحق رجل تحرري في محله فاقدي به
 آخر بلا غير ان اصاب الامام جازت صلواتها والاحزاب
 صلوات الامام فقط ولو صلى الا على ركعة الى غير القبلة فجاز
 رجل فادار اليها واقدي به ان وجد الا على وقت السجود
 من يسأله فلم يسأله لم يجز صلواتها والاحزاب صلاة
 الا على دون المقدّر **والشرط الخامس** من الشروط الستة
 هو الوقت اول وقت صلاة الفجر اطلع الفجر الثاني وهو
 اي الفجر الثاني البياض اي النور المستطير اي المنتشر في الافق
 اي نواحي السماء واطرافها في طلوع الفجر الاول المسمى
 بالفجر الكاذب وهو البياض المستطير اي الذي يبدو طول امتداد
 الى جهة الفوق غير اخذ في عرض الافق ثم تعقبه الظلمة
 لا يخرج وقت العشاء ولا يدخل وقت صلوة الفجر لانه من
 حكم الليل حتى لا يجرم على الصائم فيه الاكل لقوله عليه السلام
 لا يمنعكم من سحورك اذان بلال ولا الفجر المستطير ولكن الفجر
 المستطير في الافق وقاله في المحيط اما الفجر الكاذب وهو
 ان يرتفع البياض في ناحية واحدة ثم يتلا نيمي يصير
 الاشمي فلا يخرج به وقت العشاء ولا يجرم الاكل على الصائم

ثنا واخر وقتها قبل طلوع الشمس
اي الجزء الذي يعقبه طلوع
الشمس من الزمان وهذا
ايضا باجماع الامة واول
وقت صلوة الظهر وال
الشمس اي الجزء الذي
يعقب زوال الشمس
من الزمان وهذا
ايضا بالاجماع

ثنا اذا صار ظل كل شيء مثليه
سوى في الزوال على قولهما

وهذا امر مجمع عليه واخر وقتها عند اي حنيفة اذا صار ظل
كل شيء مثليه سوى في الزوال اي سوى الفتي الذي يكون
للاسياء عند الزوال وقالا اي ابو يوسف ومحمد وهو
قول الامية الثلاثة اذا صار ظل كل شيء مثله سوى في
الزوال وعن اي حنيفة من روايه اسد بن عمر واذا صار
ظل كل شيء مثله سوى الفتي يخرج وقت الظهر ولا يدخل
وقت العصر المتولين قال الشافعي ينبغي ان لا يصلي
العصر حتى يبلغ المتولين ولا يؤخر الظهر الى ان يبلغ المتولين
يخرج من الخلاف فيما ولدليل من الجانبين مذكور
في الشرح واول وقت صلاة العصر اذا خرج وقت الظهر
على القولين فغلي قوله اذا صار مثله سواء واخر وقتها
مالم تغرب الشمس اي الجزء الذي يعقبه غروب
الشمس وهذا اجماعي واول وقت المغرب اذا غربت
الشمس بالاجماع واخر وقتها مالم يغرب الشفق اي الجزء
الذي يعقبه غيبوبة الشفق وهو اي الشفق المذكور اي
الذي في الافق الكواكب بعد الحرة التي تكون في الافق
عند اي حنيفة وقالا اي ابو يوسف ومحمد وهو قول
الائمة الثلاثة ورواية اسد بن عمر وعن اي حنيفة
ايضا الشفق المذكور هو المحرقة نفسها لا البياض الذي
بعدها والتدليل في الشرح ومن المتأخرين من افتي برواية

اسد

اسد بن عمر والموافقة لقولهما قال ابن الممام ولا تساعده روا
ولادراية وغامر هذا في الشرح ايضا واول وقت صلوة
العشاء اذا غاب الشفق على القولين كما مر واخر ما لم
يطلع الفجر اي الجزء الذي يعقبه طلوع الفجر الثاني وقت
صلوة النوتر اي الوقت الذي هو وقت العشاء هذا
عند اي حنيفة رحمه الله وعندهما وقتها بعد صلوة العشاء
لان الله اي المصلي ما هو بتقديم العشاء عليه اي على النوتر
عند اي حنيفة لوجوب الترتيب لقوله عليه السلام
ان الله تعالى امركم بمصلاة هي خير لكم من حمر النعم وهي
النوتر فجعلها لكم بين العشاء الى طلوع الفجر فغلي هذا
لوصلي النوتر قبل العشاء قصد الا يصح كما لو صلى الوقتية
قبل الفايضة اكرأ وموصيا حب ترتيب اما لو وقع ذلك
بلا قصد صح عند من لو صلى العشاء بثوب ثم نزع
وصلي النوتر بثوب اخر ثم طهر الى الثوب الذي صلى العشاء
به كان خبيثا فانه يعيد العشاء ودون النوتر عند اي
حنيفة خلافا لهما واعلم ان الوقت كما هو شرط لاداء
الصلوة فهو سبب لوجوبها فلا يجب بدونه كما في
المسألة التي وردت فتوي في زمن الصدر برهان لايه
انما لا تجز وقت العشاء في بلد تناهل عليها صلواته
فكتب ليس عليكم صلوة العشاء وبه افتي ظهير الدين
المرغيناني ووردت هذه الفتوي ايضا من بلد بخارا

ان الرجل

فان الفجر يطلع منها قبل غيبوبة الشفق في اقصر ليالي السنة
 على شمس لا يحد الحلواني فافتي بقضاء العشاء ثم وردت
 نحو الزمرعي الشيخ الكبير سيف السنة الباقي فافتي
 بعدم الوجوب فبلغ جوابه الحلواني فارسل من يساله
 في عامته بجامع خوارزم ما تقول فمن اسقط من
 الصلوات الخمس واحدة هل يكفر فسال واحسن الشيخ فقال
 ما تقول فمن قطع يداه مع المرفقين او جلاه مع الكعبين
 كم فرايض وضوئه قال ثلث لغوات محل الرابع قال
 فكذلك الصلاة الخامسة فبلغ الحلواني جوابه فاستحسنه
 ووافقه فيه ولابن الهمام عليه اعتراض قد اجبت عنه
 في الشرح وليستحبت في صلوة الفجر الاسفار بها بان تضلي
 في وقت ظهور النور وانكشف الظلمة والغلس بحيث يري
 الراي موقع نيله عندنا خلافا للثلاثة لقوله عليه
 السلام اسفروا بالهجر فانه اعظم الاجر وقد قالوا في حد
 الاسفار ايضا ان يبدؤا في وقت يمكنه ان يصلحها فيه
 غيا وجه السنة ويبقى من الوقت بعد سلاحه ما لو طهر
 انه كان على غير طهر لا يمكنه ان يتوضا ويعيدها على
 وجه السنة قبل خروجه ثم استجاب الاسفار عندنا
 عامرة الازمنة كلها الا في صلوة الفجر يوم الخميس
 فان المسحوب فيها التظليل اجامعا توسعا الوقت الوقوف
 وليستحبت عندنا ايضا الا براء بالظهور في التصف لقله

عليه

عليه السلام اذا اشتد الحر فابردوا بالصلاة فان شدة الحر
 من ينجيهم وليستحبت تقدمها في السنة وليستحبت ايضا
 عندنا تاخير العصر في كل الازمنة الا يوم الغيم حالم تتغير
 الشمس ويكره ان تؤخر الى ان يتغير فرض الشمس لانه عليه
 السلام كان يصلي العصر والشمس مرتفعة بيضاء نقية فالغير
 لتغير الفرض لا لتغير الضوء فانه يحصل بعد الزوال فتي صا
 الفرض بحيث لا تخار فيه العين قد تغيرت والا فلا كذا في
 الكافي وليستحبت ايضا تعجيل المغرب في كل الازمنة الا يوم
 الغيم لقول رافع بن خديج كنا نصل في المغرب مع النبي صلى الله
 عليه وسلم فينصرف احدا وانه يبصر موافق نبله وعن
 ابن عمر انه احدها حتى بدا نجم فاعتق رقبة وهو يدعى كذا
 تاخيرها الى ظهور النجم وفي القتيبة يكره تاخير المغرب عند
 محمد بن زوايته حتى ابي حنيفة ولا يكره في رواية الحسن
 عنه مالم يغيب الشفق والاصح انه يكره الا من عذر
 والكون على الاكل ونحوها او يكون التأخير قليلا وفي التأخير
 بطول القراءة خلاف انتهى وتأخير صلوة العشاء الى ما قبل
 ثلث الليل مستحبت لقوله عليه السلام لو ان اشدق علي
 امتي لا مرتهم ان يؤخر والعشاء الى ثلث الليل او نصفه
 وتأخيرها الى ما بعده اي بعد ثلث الليل الى نصف الليل
 مباح لما بيناه في الشرح وتأخيرها الى ما بعده اي بعد
 نصف الليل الى طلوع الفجر مكره اذا كان بغیر عذر

لأنه يؤدي إلى تقليل الجماعة أما إذا كان بعد فلا يكون وأما
 التأخير في الوتر فلا يصل فيه أن لا فضل له أن كان لا يتيقن
 بالانتباه أو تر قبل النوم وإن كان يتيقن بالانتباه فتأخيرهم
 إلى آخر الليل أفضل لقوله عليه السلام من خاف أن لا يقوم
 من آخر الليل فليوتر أوله ومن طمأن أن يقوم آخره فليوتر
 آخر الليل فإن صلوة آخر الليل مشهورة وذلك فضل
 وإن كان اليوم يوم غيم فالمسحبت في الفجر والظهر
 والمغرب تأخيرها يعني بالتأخير عدم التجميل في أول الوقت
 لا بالتأخير المسدود الذي يشك بسببه في بقا الوقت قال
 في المحيط للبراد من تأخير المغرب قدر ما يحصل اليقين بالغرب
 والمسحبت في يوم الغيم في كل من العصر والعشاء تعجيلها
 المراد بتجميل العصر قدر ما يقع عندها لا تقع حال تغير
 الشمس وتجميل العشاء والتجميل قبله على الوقت المعتاد
 كدأ المحيط لئلا تقل الجماعة لحوف المطر وروي الحسن عن
 أبي حنيفة التأخير في الجميع يوم الغيم لأنه أقرب إلى الاحتياط
 أن تقع قبل الوقت أما الأوقات التي تذكر فيها الصلاة
 فخمسة المراد من الكراهة ما يعتم عدم الجواز أيضا فكل صلاة
 فهو مكروه ثلاثة أي ثلاثة أوقات من تلك الخمسة يكره
 فيها الفرض والظهور فالكراهة في الفرض كالقوايت تمنع
 الصحة لوجوبه بسبب كماله وكذلك الواجبات القابلة
 كسجدة ثلاث وحيث بدلا في وقت غير مكروه وبطلان

حضرت

حضرت فيه والوتر لأنها وجبت كاملة فلا تؤدي ناقصة والكره
 في الطلوع لا يمنع الصحة ونكرها كراهة حرام وحقيقته إلى
 في السرح وذلك المذكور من الكراهة كإين عند طلوع الشمس
 وعند غروبها العصر يومه ووقت الزوال تنبيه عليه
 السلام عن الصلوة في هذه الأوقات واستثنى عصر يومه
 لأنه يصح عند الغروب لأنه وجب ناقضا فلا دأه كما وجب
 بخلاف عصر يوم آخر وغيره من القوايت على ما حقق في
 السرح وفي كتب الأصول وروى عن أبي يوسف وفي الزوا
 المشهورة عنه أنه جواز الطلوع وقت الزوال يوم الجمعة
 أي من غير كراهة ودليله وجوبه في السرح ولا يصلي فيها
 أي في الأوقات الثلاثة المذكورة صلوة جنائز ولا يسجد
 ثلاثا إذا كانت حضرت أو تليت في وقت غير مكروه
 لما تقدم ولا يسجد فيها سهولا لأنه من أجزاء الصلوة ولو
 قصي فيها فرضا أي صلوة مفروضة يعيدها عدم صحتها
 عما قد سألنا وإن تلا فيها أي في وقت من الأوقات الثلاثة
 أية سجدة فلا فضل أن لا يسجد بها فيه ولا في غير من
 الثلاثة فإن سجدها في ذلك الوقت لا يعيدها لأنه
 إذا تلاها وجبت وكذا أن يسجد بها في غير وقت تلاوتها
 من الأوقات الثلاثة تصح عندنا خلافا لغيره وكذا إذا
 حضرت الجنائز في وقت من الأوقات الثلاثة فصلي بها

فيه نضح ولا فضل ان يصلي ولا تؤخر وقت التجيل فيها
مطلوب مطلقا الا لما نَحْضَرُها في وقت غير مكره
واما الوقتان الاخران من الخمسة فانه يكره فيهما التطوع
فقط ولا يكره فيهما الفرض ولا الوجوب لنفسه يعني
العوائيت وصلوة الجنائز وسجدة التلاوة بخلاف المندور
والارام بالسجود وركعتي الطواف فانها تكرر لوجوبها
غيرها وبما اي الوقتان المذكوران ما بعد طلوع الفجر الى
ان تطلع الشمس فانه يكره في هذا الوقت الوافل كلها
الا سنة الفجر لقوله عليه السلام لا صلوة بعد الفجر الا سجدة
يعني ركعتين وما بعد صلوة العصر الى غروب الشمس لانه صلي
الله عليه وسلم نهي عن الصلوة بعد العصر حتى تشرق الشمس
وبعد العصر حتى تغرب وما بعد غروب الشمس قبل صلوة
المغرب ايضا التطوع فيه مكره لانه بل لتأخير المغرب
بسببه مع استعجاب تجيلها وتقدم ذكر كراهة التأخير
وكذلك يكره التطوع اذا خرج الامام اي صعد على المنبر
للخطبة يوم الجمعة لما روي عن ابي بصير الصحابة رضوان الله
عليهم اجمعين كالحلفاء الراشدين ونحوهم انهم كانوا يكرهون
الصلوة والكلام بعد خروج الامام وكذا يكره التطوع عند
الاقامة اي يوم الجمعة كذا احتج قاضي خان وصاحب
الخلاصة وغيرهما واما غير الجمعة فلا يكره بحدوث
في الاقامة ما لم يشرع الامام في الصلوة وبعد شروعه

ايضا

ايضا لا يكره سنة الفجر علم انه يدرك الركعة الثانية او
على ما فيه من الخلاف وكذا لا يكره بقية السنن اذا علم انه
يدركه قبل الركوع في الركعة الاولى كذا ذكره الشرحي وعزا
الى التحفة بل يكره في جميع ذلك ان يصلي في طل الصنف
او خلف الصنف من غير طيل بل يصلي في المسجد الصنفي
ان كان الامام في الاستسقاء بالعكس وخلفا استطوانة فان
كان قد شرع في صلوة التطوع قبل خروج الامام للخطبة
ثم خرج الامام لا يقطعها بل يتمها ركعتين ان كانت حجة
المسجد او نغلا مطلقا وان كانت سنة الجمعة قيل يقطع
عباراس الركعتين وقيل يتمها اربعاً قال الشرحي نافي
الصحيح وهو اختيار حسام الدين الشهيد وذكر في النوادر
انه يسلم على راس الركعتين وان كان قائما الى الثالثة وقيل
بالسجدة اضافة اليها الرابعة وسكت وخفف في القراءة
وهي عن القاضي الامام ابي علي الشافعي انه رجح اليه
بعد ما كان يفتي بالاول واليه مال الشرحي والبقالي
وقال الشيخ كمال الدين بن الامام انه لا وجه ولم يذكر
في النوادر ما اذا قام الى الثالثة ولم يقمدها بالسجدة
واختلف فيه فقيل يعود الى القعود ويسلم وقيل يتم
ويخفف وهو الوجه على ما حققنا في الشرح ثم اذا سلم
عباراس الركعتين قيل لا يلزمه قضاء شيء وقيل يقضي
ركعتين وقال ابو بكر محمد بن الفضل يقضي الاجل في اي حال

قطعها لأنها غير صالحة واحدة وكذا يكره أيضا التطوع
 قبل صلوة العيدين وعند خطبتها وكذا بعد خطبتها
 في الصلوة على الأصح ولا يكره بعد رجوعه منه وكذا يكره
 التطوع عند خطبة الكسوف وعند خطبة الاستسقاء
 وكذا عند الخطب في الحج للاخلال بالاستسقاء والاضافات
 في الكل ولو شرع في صلوة التطوع في الأوقات الثلاثة
 فلا فضل أن يقطعها ثم يقضيها في وقت غير مكره
 خلافا عن الكراهة ولو لم يقطع بل تم شفعها فقد أساء
 وأثر مخالفة النبي ومع هذا لا شيء عليه أي ليس عليه إعادة
 ما صلى لأنه إلى بها كما وجبت عليه ولو شرع في الصلاة
 في الوقتين أي بعد طلوع الفجر إلى طلوع الشمس وبعد صلوة
 العصر إلى تعيرها ثم أفسدها لزمه القضاء وقد علم هذا
 من قوله سابقا ثم يقضيها لأنه إذا لزم قضاء ما شرع
 فيه في الأوقات الثلاثة وأفسدهم مع أن كراهتها أشد فالزم
 ما شرع فيه في الوقتين أو في الواقتين الثالثة في وقت مستحب
 غير مكره ثم أفسدها أو فسدت لا يقضيها فيما بعد العصر
 قبل الغروب أو بعد طلوع الفجر قبل ارتفاع الشمس أي يكره
 أن يقضيها ولو قضاهما صحت مع الكراهة وسقط عنه
 وكذا سائر أوقات الكراهة ما عدا الثلاثة فإنها لا تسقط
 عنه بقضائها في وقت منها ولو أفسد سنة الفجر يقضيها
 بعد ما صلى الفجر ما حرم من كراهة قضاء ما لزم بالشرع

الوقت

الوقتين ولا يلتفت إلى ما ذكره للحيطة عن بعض المشايخ أنه
 أن خاف أن لا يدرك الفرض لو صلى السنة فلا حسن أن يشرع
 في السنة ويكرهها ثم يكره أخرى للفريضة فيخرج من السنة
 ويصير شاعرا في الفريضة ولا يصير مفسدا بل يصير مجاونا
 من عمل إلى عمل لعدم القابلية في ذلك لانه وان سلم أنه لا يصير
 مفسدا لكن كراهة قضائها بعد صلوة الفجر باقية اللهم
 إلا أن يفعل ذلك ليقضيها بعد ارتفاع الشمس وعلى كل حال
 فهو غير آت بالسنة كما سنت فلا قابلية في هذا التكليف
 وقيل يقضيها بعد صلوة الفجر وهو غير صحيح لما تقدم
 من أن الكراهة موجودة فيه ولو شرع في أربع ركعات
 قبل طلوع الفجر فلما صلى ركعتين منها طلع الفجر ثم قام بعد
 طلوعه وصلى ركعتين من غير أن يسلم تنوب صلوة
 هاتين الركعتين عن ركعتي الفجر عند ما ي عند أبي يوسف
 ومحمد وهو أي قولهما أحادي الروايتين عن أبي حنيفة
 وهي ظاهر الرواية بناء على أن السنة تؤدي بطلان سنة
 الصلوة وهو الصحيح وروي الحسن عنها أنها لا تنوب وذكر
 في الأخير ولو صلى ركعتين على ظن أنهما في الشتاء لم يطلعه
 الفجر وقد ثبت أي بعد ذلك لانه أي الشتاء كان قبل طلوع الفجر
 فعند المأخوذين بحرية تلك الركعتين عن ركعتي الفجر
 وهذا أيضا هو ظاهر الرواية ولو شاء عند صلوة تلك
 الركعتين بطلوع الفجر واستمر شكلا بحرية عن ركعتي

الفجر بالانقاف وهو ما اذا طلعت الشمس حتى ارتفعت
 قدر رجبين او قدر رجب تباع الصلوة اي تحل هذا هو المذكور
 في الاصل وقيل ما دام الارض تسان بقدرها النظر الى قرص
 الشمس لا تباع الصلوة فاذا عجز عن النظر اليه تباع وقيل
 يدعي ذلك عاصم ويظهر فان لم ير القرص حلت الصلاة
 وان نظرم فلا وهذا ليس الا قول ولو طلعت الشمس ولم
 يخلل اي في انشاء صلوة الفجر تفسد صلوة الفجر لغيره
 النقصان عما واجب بالسبب الكامل ولو غربت الشمس
 ومور خلال صلاة العصر لا تفسد لغيره وضو الكمال عما واجب
 بالسبب الناقص وقد حققناه في الشرح **الشرط السادس**
النية وهي قصد كون الفعل لما شرع له ففي العبادات
 قصد كونها لله تعالى خالصا قال الله تعالى وما امر الا
 بعبادة الله مخلصين له الدين المصلي اذا كان متنفلا
 بكيفية نية الصلاة ولا يشترط تعيين كون ذلك الفعل
 سنة مؤكدة او غيرها ولكن في التراويح اختلاف في خلاف
 بعض المشايخ المتقدمين فانهم قالوا لا يصح انه اي فعل التراويح
 لا يجوز بطلان النية بل لا بد من تعيينها والمذكور في قفاوي
 قاضي خان ان الاختلاف في التراويح وفي السنن المؤكدة
 وصحح انه لا يجوز بطلان نية الصلاة لاجل التراويح ولا
 في السنن وذكر المأخوذ ان التراويح وسائر السنن
 انما هي بطلان النية وهو اختيار صاحب الهداية

ومن تابعه وهو الصحيح على ما حققناه في الشرح والمصنف تبع
 قاضي خان حيث قال ولا يصح انه اي التراويح لا يجوز بطلان
 النية ثم قال بناء على ذلك والاحتياط في نية التراويح ان
 ينوي التراويح نفسها او ينوي سنة الوقت فانها هي
 السنة في ذلك الوقت او ينوي قيام الليل ليكون خارجا
 من الخلاف عما قالوا والاحتياط للخروج من الخلاف في
 السنة ان ينوي السنة نفسها او ينوي الصلوة فتابعة
 للنبي صلى الله عليه وسلم ولو نوي في صلوة التراويح في
 صلوة الجمعة او في صلوة العيد فانه ينوي صلوة التراويح
 فيعيثها وكذا ينوي صلاة الجمعة وصلوة العيد اي ينوي
 التعيين اتفاقا ولا يكفي مطلق النية وكذا جميع الفرائض
 والواجبات من المندور وقضاء ما لم يشرع وغيرها
 وفي صلوة الجنائز ينوي الصلوة لله تعالى والدعاء للميت
 اذ هذا لا يميز عن غيرها والمفترض المنفرد لا يكفي نية
 مطلق الفرض ما لم يقبل في نيته الظاهر والعمر مثلا
 لتمييز ما شرع فيه عن غيره من المفروض ولا فرق في ذلك
 بين المنفرد وغيره فان نوي فرض الوقت ولم يعين انه
 ظهر او غيره ولم يكن الوقت قد خرج اجزائه ذلك الاحتياط
 الجمعة لان فرض الوقت عندنا الظاهر لا الجمعة الا انه امر
 بالجمعة لا سقاط الظاهر وذكر قاضي خان لو كانت عنده ان
 فرض الوقت الجمعة جائز ولا يشترط نية اعداد الركعات

اجماعاً لكونها معينة معلومة ولو نوي الفرض والتطوع بها
 جاز ما صلا به تلك النية عن الفرض عند اي يوسف ه
 لقوم الفرض فلا يزارحه الضعيف خلافاً لما قد لا يجوز
 عن الفرض عنده ولا عن التطوع ولو افتتح المكتوبة اي بولها
 ثم ظن انها تطوع فصلى على نية التطوع حتى فرغ من صلاته
 فهي اي صلاته هي تلك المكتوبة التي شرعنا وبها اذا لا
 يشترط استصحاب النية اي آخر المعلوم ولو كثر ينوي
 التطوع ثم كثر ينوي الفرض يصير شارعاً في الفرض ه
 وبطل نية التطوع ولو صلى ركعة من الظهر ثم افتتح نائياً
 العصر او التطوع بتكبيره يتعلّق بافتتح فقد نقص الظهر
 وصح شرعه فيما كثرنا وبقائه وكذا اذا شرع في المكتوبة
 اي مكتوبة كانت ثم كثر ينوي الشرع في النافلة اي نافلة
 كانت يصير نافلة المكتوبة وشارعاً في النافلة او كان
 من شرع في المكتوبة منفرداً فكثير ينوي الا قد ادب الامام
 فانه يصير شارعاً فيما كثرنا وبالله من الصلاة مقتدياً
 لافضل الصلاة منفرداً المغايرة بينهما من حيث الصفة
 وان صلى ركعة من الظهر ثم كثر ينوي الظهر فهي هي لعدم
 مغايرة ما شرع فيه لما كان فيه فيكون مقترناً وهذا
 اذا نوي بقلبه اما اذا قال بلسانه نويت ان اصلي الظهر
 بطلت تلك الركعة كذا في الخلاصة ويجوز اي يكفي
 تلك الركعة لعدم بطلانها ويجزى عليها باقي الظهر حتى الله

لو كان معيماً وصلى اربعاً اخرى بعد ذلك التكبير على ظن ه
 ان الركعة الاولى قد انقضت ولم يقعد على راس الركعة
 الرابعة من صلاته التي هي ثالثة بعد ذلك التكبير فيسبغ
 صلواته لتركة فرضاً وهو القعدة الاخيرة ولو نوي مكتوبين
 معاً احدهما دخل وقتاً والاخرى لم يدخل وقتاً بان نوي
 في وقت الظهر ظهر هذا اليوم وعصره معاً في اي النية
 التي اي المكتوبة التي دخل وقتاً لانه التي لم يدخل وقتاً
 لا تراحمها ولو نوي فارتبعتين معاً في اي النية للاولى منهما
 لترجمتها بالسبق وان لم يكن صاحب ترتيب وكولوي ه
 فائبة وو قتيبة معاً بان فائته الظهر فنوي في وقت العصر
 الظهر والعصر معاً في اي النية للفائبة اذا كان في الوقت
 ساعة كذا ذكر في الخلاصة عن المنتقى وذكر عن الجامع
 الكبير انه لا يصير شارعاً في واحد منهما والمصنف اختار
 ما في المنتقى فلذا قاله الا ان يكون في اخر وقت الوقتية
 فينبغي ان يكون النية للوقتية لترجمتها وفيما سأل الى كون
 المصلي صاحب ترتيب فان لم يكن صاحب ترتيب ينبغي
 ان لا تصح واحدة منهما اذا كان في الوقت ساعة لترأخه
 ولا يحتاج الامر في صحة الاقتداء به في نية الامامة ه
 حتى لو شرع على نية الانفراد فاقتدي به بجوارحه هو
 جواراً اقتداءاً بالبشارف اقتداءً به لا يجوز ما لم
 ينوي ان يكون اماماً لهم او ان تبعه عموماً خلافاً لغير

هو اما مقتدي فينوي لا اقتداء ايضا ولا يكفيه في صحة
 الاقتداء بنية الفرض والتعيين اي تعيين الفرض بل يحتاج
 الي نيتين نية الصلوة ونية المتابعة وان نوي الاقتداء
 بالامام ولم يعين الصلوة يجزيه ذلك وهذا قوله البعض
 وذكر قاضي خان انه لا يجوز وهو المختار لان الاقتداء كما
 يكون في الفرض يكون في النفل فلا يعين احدهما بدون
 التعيين وكذا الحكم اذا قال نويت ان اصلي مع الامام
 قال بعضهم يجوز والمختار عدم الجواز وان نوي ان يصلي
 صلوة الامام ولم ينو الاقتداء لم يجز له شرطية نية
 الاقتداء في صحته وقال بعضهم اذا انتظر تكبير الامام
 ثم كبر بعده يصح شروعه في صلوة الامام وان لم يحضر
 نية الاقتداء لقيام الانتظار مقام النية وان نوي الشروع
 في صلوة الامام فقد اختلف المشايخ فيه قال بعضهم
 لا يجزيه ذلك في صحة الاقتداء والاصح انه يجزيه قال
 قاضي خان وقال ظهير الدين ينبغي ان يزيد فيقول نويت
 الشروع في صلوة الامام واقتديت به وذلك للاختصاص
 في الخروج من خلاف ذلك البعض وكذا ان لم يعلم الامام
 في اي صلوة هو فنوي صلاة الامام والاقتداء به يجوز
 ولو عين صلوة والامام في غيرهما لا يجوز وان نوي ان
 يصلي صلاة الجمعة ولم ينو الاقتداء بالامام جازر عند
 البعض وهو المختار لان الجمعة لا تكون الا مع الامام فينيتها

مسئله

مسئله لا اقتداء وان نوي لا اقتداء بالامام ولكن لم يحظر
 بانه من هو ازيد امره وصح الاقتداء بالاطلاق وكذا
 ان نوي الاقتداء بالامام وهو يظن انه اي الامام زيد
 فاذا هو على وجه الاقتداء ايضا اذ ليس في نيته تفهيد
 الا اذا قيد نيته وقال اقتديت بزيدا ونوي الاقتداء
 بزيدا فاذا هو على وجه التفهيد لا يصح لكول نيته مفهيد يستحق
 ليس هو الامام وفي الاول نوي الاقتداء بالامام والا فضل
 ان ينوي الاقتداء بعدما قال الامام الله اكبر ليصير مقتدا
 بمصل كذا ذكر في المحيط وموقولهما وعند البعض
 افضل مقارنة تكبير المقتدي لتكبير الامام ولو نوي
 الاقتدار حين وقف الامام موقف الامامة جازر عند
 اكثر المشايخ وان لم يحضر النية عند الشروع ولو نوي
 الشروع في صلوة الامام وكبر على ظن انه اي الامام
 قد شرع قبل شروعه وهو اي والحال ان الامام لم
 يشرع بعد لم يجز شروعه في صلوة الامام لانه قصد
 الشروع في الحال في صلوة من ليس بمصل ومن صلي
 سنين ولم يعرف النافذة من الفريضة وانما يفعل كما
 يفعل الناس ان ظن ان الكل اي كل شيء يصلي فريضة
 جاز فعله وسقط عنه الفرض وان لم يعلم ان فيها فريضة
 او علم ان بعضها فرض وبعضها سنة ولم يميز ولم ينو الفريضة
 لا يجوز عليه قضاء تلك السنن ثم فيما اذا ظن ان الكل

فريضة لو اقتدي به احدان كان في صلوة لاسنة قبلها ه
كالعرب صحت صلاة المقدي وان كان في صلوة قبلها
سنة مثلها كالبحر والظهر لا تصح صلوة المقدي وان
كان الرجل شاكاً في بقائه وقت الظهر مثلاً فنوي ظهر
الوقت فاداً الوقت كان قد خرج يجوز الظهر بناءً
على ان فعل القضاء بنية الاداء وفعل الاداء بنية
القضاء كما اذا قال وهو في الوقت نويت قضاء ظهر
اليوم يجوز وهذا هو المختار كما ذكره في المحيط اما جواز
القضاء بنية الاداء وعكسه فمجمع عليه عندنا واما
نية ظهر الوقت بعد خروج الوقت فالصحيح انها لا تجز
صرح به في فتاوي قاضي خان وغيرها وليس من القضاء
بنية الاداء اما القضاء بنية الاداء فيما اذا نوي ظهر اليوم
وهو يظن ان الوقت لم يخرج وقد خرج وما ذكره بقوله
ولو نوي فرض اليوم يجوز بلا خلاف وان لم يعلم بخروج
الوقت هذا سهواً ايضاً لان فرض اليوم محتمل للوقتيّة
والفارة بنية والصواب ان يقال ولو نوي ظهر اليوم
ومن صلى الظهر اي ظهر اليوم الذي هو فيه او ظهر لا
مثلاً ولو كان هذا من ظهر يوم الثلاثاء اي ظن ان ذلك
اليوم يوم الثلاثاء وان الظهر منه فبين ان ذلك الظهر
من يوم الاربعاء اي بين ان ذلك اليوم يوم الاربع والظهر
منه جائز ظهر والغلط انما هو في تعيين الوقت اي اليوم

الذي

الذي الظهر منه وذلك لا يصح اذا حصل تعيين الفرض ولو
شرع في صلوة ما اي صلاة من الصلوات هي عليه يظن انها
سبئية اي من صلوات يوم السبت فاذا هي اي ظهر ان
تلك الصلوة التي شرع فيها انما هي احدى اي من صلوات
يوم الاحد بان كان عليه ظهر مثلاً فظنه ظهر يوم
السبت فصلاة بئلك النية فظهر انه لم يكن عليه الا ظهر
يوم الاحد لا تصح تلك الصلوة ولا تجزي عن ظهر يوم
الاحد التي هي عليه لانه صلاتها قبل وقتها بنية حيث
نوي اضافتها الي يوم قبل وجوبها ولو كان بالعكس بان
شرع في صلوة عليه على ظن انها احدى فاذا هي سبئية
لصح لانه اضافتها الي وقت بعد وقت وجوبها والمستحب
في النية ان ينوي ويقصد بالقلب ويتكلم باللسان
بان يقول اصلي صلاة كذا قال نية بالقلب هي الشرط الازم
والتكلم باللسان مستحب هذا هو المختار اخذ صاحب
الهداية وغيره وقيل ان التكلم باللسان بدعة ولو نوي
بالقلب ولم يتكلم باللسان جائز بلا خلاف بين الاعنة
الثلاثة لان النية عمل القلب دون اللسان وفي شرح
الفصل ان يشغل قلبه بالنية واللسان بالذكر يعني
التكبير ويد بالرفع والاحوط في النية من حيث الزمان
ان ينوي حال كونه متقارناً بالتكبير ومخالطاً له اي ان
تكون النية موجودة زمن التكبير كما هو مذهب الشافعي

فان وجود النية ضمن التكبير شرط عند فكد اهل الاموط عند
المخرج من الخلاف وذكرنا طريقي في الاجناسات من خرج
من منزله برى بالفرض بالجماعة فلما انتهى الى الامام كبر
ولم يخصه النبي في تلك الساعة ان كان بحال لو قيل
لداي صلوة تصلي امكته ان يجيب من غير تأمل بخوض
صلوته والا فلا اي وان لم يكن بحال لا يمكنه ان يجيب
من غير تأمل لا يجوز صلوته وهذا هو المراد بما روي عن
محمد انه لو نوي عند الوضوء انه يصلي الظهر او العصر
مع الامام ولم يتأمل بعد النية بما ليس من جنس الصلاة
يعني سوي المني الا انه لما انتهى الى مكان الصلوة لم يحضر
النية جازت صلوته بتلك النية ومثله عن ابي حنيفة
وابي يوسف فعلم بهذا جواز الصلوة بالنية المتقدمة
اذا لم يفصل بينهما وبين التكبير عمل ليس للصلوة وان
فاخرت النية ونوي بعد التكبير لا تصح الصلوة بالنية
المأخوذة في ظاهر الرواية خلافا لكرخي فان عنه يجوز بالنية
المأخوذة قيل الى الشاء وقيل الى التعود وقيل الى الركوع
وقيل الى الرفع منه وهو في غاية البعد **واما فرائض الصلاة**
اي اركانها التي توجد ما هييتها بجموعها فتملك فرائض
خمس است فرائض على الوفاق بين ائمتنا ومنها ثلثان
على الخلاف بينهم وهي ابي الفرائض الست المتفق عليها تكبير
الاقتراح وبني وان عدت مع الاركان في جميع الكتب فلما

ذلك

ذلك لشدة اتصالها بها لانهما ركن بل هي شرط باجماع ائمتنا
خلافا للثلاثة حتى لو كان عاملا للجاسسة عند ابتداء
التكبير او مكشوف العورة او مسترخيا او قبل دخول الوقت
فالقائها واستثنى بعمل يسير واستقبل ودخل الوقت مع
انتهائه جازا ومع شروعه عند فاكلا فالهم في القيام
والقراءة والركوع والسجود والقعدة الاخيرة مقدار قراءة
الشهد لاجماع الامة عيا ذلك ولان النبي صلى الله عليه وسلم
لم يترك القعدة الاخيرة قط كسائر الاركان فكانت ركنا
خلافا لما لك فانها سنة عند انا المخرج من الصلاة
بصغره اي بالفعل الثاني عن المصلي ففرض عند ابي حنيفة
خلافا لهما وتظهر فائدة في المسألة الاثني عشرية
عامة سياي ان شاء الله تعالى ودليل فرضيتها انه هو
لا يتوصل الى فرض اخر لابه وما لا يتوصل الا به يكون
فرضا وتعديل الاركان وهو الطمأنينة وزوال ما اضطرب
الاعضاء واقله قدر تشبيحة فرض عند ابي يوسف
والامة الثلاثة الحديث بن مسعود انه قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تجزي صلاة لا يقيم
الرجل فيها ظهرا ولا ركوع ولا سجود وفي المتن صلته
مكان ظهره وهو من الرواية بالمعني والجواب انه ظني
لا يثبت به الفرضية وتحقيقه في الشرح لم شرع
المصنف في تفصيل الفرائض بعد ذكرها اجماعا فقال

عن القبلة

اي الفرض

ولا دخول في الصلوة الا بتكبير لا افتتاح لاجماع الامة على ذلك
وهي قوله اي قول العبد لله اكبر ولا خلاف فيه والله الاكبر
وخالف فيه مالك واحمد والله الكبير والله كبير وخالف فيهما
الشافعي ايضا ثم عند اي يوسف ان كان يحسن التكبير باحد
هذه اللفاظ لا يجوز ابداله بغيره وقال ابو حنيفة ومحمد
ان قال بدل عن التكبير لله اجل واعظم او الرحمن اكبر والله
الا الله او تبارك اسما وغيره اي غير المذكور من اسماء الله تعالى
وصفاته التي لا يشترك فيها كالرحمن والخالق والرازق وعالم
الغيب والشهادة وعالم الخفيات والقادر على كل شيء والرحيم
بعباده اجزاه ذلك عن التكبير لان المقصود به التعظيم وهو
حاصل بما ذكره لقوله تعالى وذكر اسم ربه فصدي ولو افتتح
الصلوة بالمحضر اي بقوله اللهم من غير زيادة اوقال يا الله
يصح افتتاحه كذلك ندوة تعالى يراد به التعظيم والتضرع
وخالف الكوفيون في اللهم لان معناه عندهم يا الله اجنا
بغير فكان سؤال الله مثل اللهم اغفر لي والصحيح مذهب
البصريين ان معناه يا الله فقط واليمين المسددة
عن حرف النداء ولو قال بدل التكبير اللهم اغفر لي اللهم
ارزقني اوقال استغفر الله واعوذ بالله ولا حول ولا
قوة الا بالله وما شاء الله لا يصح شرعه لان المقصود
بهم الاذكار ليس بحض التعظيم لما يشوبه من السؤال
من الحائضين وكذا لو قال بسم الله لا يصح شرعه

وكذا

وكذا لو ذكر اسما بوصف به غيره كالرحيم والحكيم والكريم الا ان
يسوي به ذاته تعالى وفي الكفاية لا يظهر الاصح ان السروع
يحصل بكل اسم من اسماء الله تعالى كذا ذكره الكوفي واقتى به
المرغيناني انتهى ولو قال الله من غير زيادة شئ يصير شرا
عنه اي حنيفه فقط بزيادة الحسنة عنه وفي ظاهر الرواية
لا يصير شرا كذا ذكره في الخلاصة عن البحر يد وذكر فيه
خلاف محمد وفي الكافي ان قال الله صار شرا كذا عندنا لانه
تعظيم خالص انتهى وان قال الله اكبر اباد خالف بين
الباء والراء لا يصير شرا عما وان قال ذلك في خلال الصلاة
تفسد صلوته قيل لانه اسم من اسماء الشيطان وقيل
لانه جمع كبر بالتحريك وهو الطبل وقيل يصير شرا عما
ولا تفسد صلوته لانه اسماء ولا اوله ولا اخره ولو قال الله
اكبر بالكاف الضعيف اي الرخوة كما ينطق بعض البدوي
اختلف فيه البصريون والكوفيون والاصح انه يصير
به شرا كذا الخلاف بين البصريين والكوفيين انما هو
في قوله اللهم علي ما قدمناه واتما الكاف الرخوة فلا
خلاف في انه يصير شرا كذا بها ذكره في المحيط الا انه
ذكر مسألة اللهم عقيب ذكر الكاف الرخوة مع
ذكر الخلاف فطن المصنف ان الخلاف فيها ولو ادخل
الله في اللف لفظه الله كما يدخل في قوله تعالى الله
اذن لكم وشيعة تفسد صلوته ان حصل في التلوة بها

عند أكثر الشياخ ولا يصير شارعا ابتداء بها ويكفر لو
 تعدد لأنه استغناء ومقتضاه السكوت وقاله محمد بن
 مقاتل إن كان لا يميز بينهما أي بين المد وعدمه لا نفسه
 صلوته ولا استغناءه يحتمل أن يكون التقدير ولكن الأول
 أصح لأن مثل هذا الجمل لا يصلح عذرا ولا سببا لا يصلح
 إلا بقدر نفسه ولو اقتبح أي كثر مع الإمام وفرغ من
 قوله الله قبل فراغ الإمام من قوله الله لا يصير شارعا
 في أظهر الروايات وأدق قوله أكبر بعد قول الإمام
 أكبر ولو قال الله مع قوله الإمام الله وأبعد ولكن فرغ
 من قوله أكبر قبل فراغ الإمام من قوله أكبر فالأصح أنه
 لا يجوز شروعه أيضا لأنه لا يصير شارعا بالكلية أي مجموع
 الله أكبر لا بقوله الله فقط أو أكبر فقط فيقع الكل فرضا
 وكذا لو أدرك الإمام ركعا فقال الله في خلال القيام ولم
 يفرغ من قوله أكبر لا وهو في الركوع لا يصح شروعه
 لأن الشرط وقوع التحريمة في محض القيام ولو كثر قبل
 الإمام حال كونه مقديا به لا يصير شارعا في صلاة
 الإمام اتفاقا كما مر وكذا لا يصير شارعا في صلوة نفسه
 يروا به الروايات وقيل يصير شارعا في صلاة نفسه
 وإليه أشار في الأصل وقيل هذا قول أبي يوسف والأول
 قول محمد ولو أنه أي الذي كثر قبل الإمام كثر بعد ما كثر
 الإمام يعني كثر ثانيا ونوي بهذا التكبير الشروع

فصل

في صلوة الإمام والأقضية يصير شارعا في صلوة الإمام
 وقاطعا لما كان شرع فيه أي تقدير أنه صح شرعه في صلوة
 نفسه والأفضل أن تكون تكبيره المقدي مع تكبيره
 الإمام لا بعده عند أبي حنيفة لأن فيه مسارعة
 إلى العبادة وفيه مشقة وقاله يكثر أي الأفضل أن يكبر
 بعد تكبير الإمام ليزول الاشتباه بالكلية وحتى يكبر قبل
 فراغ الإمام من الفأخة أدرك ثواب تكبيره الافتتاح وإذا
 شك المقدي أنه هل كثر مع الإمام وقبله أو بعده يحكم
 بأكثر رأيه أي يغالب ظنه فإن استوي الظن أي لا مرئ
 اللذان وقع فيهما السكوت فإنه أي التكبير والشروع يجزئ
 حالا لا مرعى الصواب والأفضل أن يكبر ثانيا ليزول
 الشك **والثانية** من الفرائض القيام ولو صلى الفريضة
 قاعدا مع القدرة على القيام لا يجوز صلوته بخلاف الفأخة
 وأما محج المريض عن القيام حقيقة أو حكما بأن كان يقدر
 عليه إلا أنه يخاف أن يزاد مرضه أو يبطئ برئيه
 أو يجد لما شديدا يصلح قاعدا أبرك ويسجد لقوله عليه
 السلام صل قائما فإن لم تستطع فقاعدا فإن لم تستطع
 فعلى جنب فإن لم تستطع فستلقيا ولو كان لا يحقه سبب
 القيام نوع مستفاد من غير أن شديدا وخوف لا يجوز له
 ترك القيام ولو قدر عليه سببا على عصا أو خادم قال
 الحلواني الصحيح أنه بالزبد القيام ولو قدر على بعض القيام

لا كله لزمه ذلك حتى لو كان لا يقدر الا على قدر التمرعية فوجه
ان يتكبر قارئاً ثم يقعد فانه لم تستطع الركوع والسجود
قاعداً اوي براسه لهما ايماء وجعل السجود اخفض من الركوع
ولا يرفع الي وجهه شيئاً ليسجد عليه من وسادة او غيرها
لقوله عليه السلام لمريض عاده فراه بصليها وسادة فاخذها
فركبها وقال عليه السلام صل على الارض ان استطعت والا
فاوم ايماء واجعل سجودك اخفض من ركوعك ورواية
المصنف وقعت بالمعنى وبقي قوله اذا قدر ان يتكبر على
الارض فاسجد والا فاموم براسك ولورفع شيئاً فسجد
عليه فاذ كان يحفض راسه صح وتكون صلاته بالايما
ولو كانت الوسادة على الارض فسجد عليها جازاً ايضاً لكن
ان كان يجد قوة الارض تكون صلواته بالركوع والسجود
ولا يراه بالايما ايضاً وفي الحديث فان لم يستطع التمر
استلقى على ظهره وجعل رجليه الى القبلة فاموي بهما اي بالركوع
والسجود ويجعل تحت كتفيه وسادة يمكنه الايماء به
بالراس وان قدر على القعود مستنداً الرضه ذلك ولا يجوز
الاستلقاء وان استلقى على جنبه الا يمن ووجهه متوجه
الى القبلة وامي جاز ايضاً والاستلقاء افضل عند القدرة
فان لم يستطع الايماء براسه صلا اخرت الصلوة عنه
رواية ولم تستطع اذا كان يعقل وفي رواية سقطت عنه
بالكسبة وان كان يعقل اذا اراد سجدة على يوم وليه ولا

مطلب
منقذ

يومي

ولا يوي بعينه ولا يقبله ولا عاجبه وهذا هو ظاهر الرواية
وعن ابي يوسف انه يوي بعينه وجانبه لا يقبله وعنه
يوي بقلبه ايضاً وكذا عند الشافعي ثم اذا اراد اي زال عجزه
عن الايماء بالراس وقدر عليه نظراً كان يعقل الصلوة حاله
المرض والعجز عن الايماء بالراس فانه يلزمه القضاء على الرواية
الاوي وهي قوله اخرت عنه ولا تسقط والا اي وان لم يكن
يعقل الصلوة فلا يلزمه القضاء وصار كما لم يغي عليه فانه ان كان
الايماء اقل من يوم وليه فضي ما فانه من الايماء وان كان
الايماء اكثر من يوم وليه سقطت عنه الصلاة بالكلية ولم
يلزمه قضاء شيء فكذا المريض العاجز عن الايماء بالراس ان كان
لا يعقل الصلوة اكثر من يوم وليه سقطت وان كان يعقل
لا تسقط وان كثرت بل تؤخر الى من القدرة قاله صاحب
الهداية وصاحب المناهج وموالصحيح وعلى الرواية الثانية
وبقي انها تسقط عنه اذا اراد عجزه على يوم وليه ولو كان
يعقل الصلوة لا يلزمه القضاء اذا اراد وصححه قاضي
خان وصاحب المحيط واختار شيخ الاسلام ونحو الاسلام
وما صححه صاحب الهداية اصح والدليل في الترحيم
الزيادة على يوم وليه من حيث الساعات عند اي حنيفة
فاذا اراد على الدوام سبعة سقطت القضاء وعند محمد من حيث
الاقوات فاذا زادت الفوايت على خمس سقطت والا فلا صح
في المسوط والذهبية قول محمد بعد ذكر الحلاف بينه وبين

إلى يوسف أيضا ولا شك أنه لم يوطئ بيانه فيمن اعني عليه عند
 الروايات فاستمر إلى بعد الروايات من الغد يسقط عنه القضاء عند
 ولا يسقط عند محمد ما لم يخرج وقت الظهر وهذا إذا لم يفتق
 في المدة فإنه كان يفتق ولا فاقته وقت معلوم كان يخفف
 مرضه عند الصبح فيفتق قليلا ثم يعود الاغما فهو فاقته
 معتبر بتطل ما قبلها من حكم الاغما وان لم يكن لها وقت
 معلوم لكنه يفتق بعنته ثم يعي عليه فلا اعتبار بهذه الاغما
 ولو زال عقله بالبلح الكثر من يوم وليلة يلزمه القضاء عند
 أبي حنيفة وعند محمد لا يلزمه وان قدر المريض على القيام
 دون الركوع والسجود أي كان بحيث لو قام لا يفقد الركوع
 ويسجد لم يلزمه القيام عندنا بل يجوز ان يوي قاعدا أو هو
 افضل خلا فالزفر والثلاثة فان عندهم يلزمه ان يوي
 قاعدا وذكر في الذخيرة انه ان قدر على القيام والركوع دون
 السجود يعني يقدر ان يقوم واذا قام يقدر ان يركع ولكن
 لا يقدر ان يسجد لم يلزمه القيام وعليه ان يصلي قاعدا بالآلة
 قوله عليه يفهم منه انه يلزمه التعود وليس كذلك بل يجزئ ان
 شأ أو ي قاعدا وان شأ قاعدا فلو قال وله ان يصلي قاعدا
 بالآلة كان اصوب والاعمال افضل لقربها من السجود
 وذكر الزاهد في انه يوي للركوع قاعدا والسجود جالسا
 ولو عكس لا يصح رجلا في حلقه جراحة تسيل اذا صلى بالركوع
 والسجود لا يصلي بهما بل يصلي قاعدا بالآلة وهو افضل

أو قاعدا

أو قاعدا كما مر وذلك لاجل الصلاة بالآلة وهو من الصلاة مع
 الحدث شيخ كبير اذا قام في الصلوة سلس اي نزل بوله او كان
 به جراحة تسيل وان جلس اي صلى جالسا بركوع وسجود
 لا تسيل الجراحة ولا يسلس البول فإنه يصلي جالسا بركوع
 ويسجد لا يجزئه غير ذلك وكذا لو كان بحيث لو سجد
 سال بوله او انفلت رجه فإنه يصلي قاعدا بالآلة عا لما
 قلنا واما لو كان بحال لو صلى قاعدا يسجد بوله او جرحه
 وغروره ولو صلى مستلقيا لا يسيل منه شيء فإنه يصلي
 قاعدا بركوع وسجود لان الصلوة بالاستلقاء لا تجوز بلا عذر
 كالصلوة مع الحدث فينزع ما فيه الاثيان بالحركان وعن محمد
 في النوادر انه يصلي مضطجعا وبدن العورة بمنزلة الحدث في جميع
 ما ذكر من التقصيل ولو كان بحال لو صلى قاعدا ضعف عن القراءة ولو
 صلى قاعدا قدر عليها يصلي قاعدا بقراءة لان الصلوة بلا قراءة
 كالصلوة مع الحدث لا تجوز بلا عذر بخلاف الصلوة مع العتوت
 يعني بالذي يضعف عن القراءة الشيخ الفاني الذي لا يقدر على القراءة
 بالقيام أصلا اما الذي يقدر على بعض القراءة اذا قام فإنه يلزمه
 ان يقرأ مقدار قدرته قاعدا وابا في قاعدا والتعبد بالشيخ الفاني
 انفا في ذلك فرق بين الشيخ وغيره من اصحاب الضعف ولو كان
 حاله لو صلى منفردا يقدر على القيام ولو صلى مع الامام لا يقدر
 عليه بشرع قاعدا ثم يقعد فاذا ان اي قرب وقت الركوع
 يقوم ويركع ان قدر على ذلك ولا فيصلي منفردا او قيل يصلي مع الامام
 ويترك القيام ولا اعاد فيه شيء مما تقدم اجماعا للمريض يقعد

في الصلوة من اولها الى اخرها كما يقعد في التشهد ان استطاع
 وهو قول زفر وعليه الفتوى كما لا يخفى في الصلوة وفي رواية
 محمد بن ابي حنيفة يقعد كيف شاء وقيل يقعد فيما عدا
 حاله التشهد كيف شاء وفي التشهد كسائر الصلوات والظاهر
 الاول وعند الضرورة يقعد استطاعته وفي المذخبة امرأة
 خرج راس ولدها وخافت فوت الوقت فوضأته ان قدر
 والابنممت وجعلت راس ولدها في قدر او حفيره وصلت قاعد
 في ركوع وسجود فان لم تستطعها تومي ايما راي نصلي حسب
 طاقتها ولا تفوت الصلوة لان الصلوة لا تسقط عنها ما لم يخرج
 كثر الولد ويخرج الدم فتصير نفسها رجل شئت اي بدست يراه
 وليس معه احد يوضئه او يمسح فانه يسح وجهه وذراعيه
 على الحائط بنية التيمم ويصلي ولا يجوز له ترك الصلوة ولا يغير
 عن وقتها ان قدر على الوضوء والتيمم بوجهه ما فالحاصل انه لا
 في ترك الصلوة مع الامكان باي وجه كان فانظر ايها العاقل وتنا
 في هذه المسائل التي يتشها الاجتهاد رحم الله هل تجد فيها عذرا
 غير العجز انما تركها خير الصلوة عن وقتها فضلا عن تركها هم
 واوبلاء هي كلمة تفجع قيل معناها الفضيحة استعملها على طريق
 التذبة وقوله لتاركها اي لتارك الصلوة التفجع وادعوا الفضيحة
 لما يلزمه بسبب تركها من الاثم العظيم الموجب للعذاب لا يمتنع
 الله تعالى فحلف من بعدهم خلف اضاعوا الصلوة قبل لم يعقد
 وجوبها وقيل تركوها ولم يجازفوا عليها وعن جماعة ان معناها

مطلب
 اضاعوا الصلوة

اخرها

اخرها عن مواقيتها والتبعوا الشبهوات فسوف يلقون غيا قيل اي ضلالا
 وقال الحسن عدا طويلا وقال ابن عباس شرا وقيل هو واد في النار انشدها
 حزوا بعد ما قعدا فيه بئر يقاد له العجيب وقيل ابار في جهنم يسيل
 اليها المتديون والقيح كذا في لباب التفسير وعن النبي صلى الله عليه وسلم
 انه ذكر الصلوة يوما فقال من حافظ عليها كانت له نور وبرها ثوابا
 ونجاة يوم القيامة ومن لم يحافظ عليها لم يكن له نور ولا برها
 ولا نجاة وكان يوم القيامة مع فاروق وفرعون وهامان وابي
 ابن خلف والاحاديث في ذلك كثيرة ذكرنا طر فامنا في الشرح
 وان صلى الصحيح بعض صلواته قائما فحدث به في انسابها
 مرض وعدا آخر يبرح له القعود يتمها قاعدا يركع ويسعد
 ان قدر على الركوع والسجود او يوي قاعدا ان لم يستطعها او
 او على جنبه ان لم يستطع القعود فيتمها بحسب قدرته وان كان
 قد صلى اول صلاته قاعدا يركع ويسعد لمرض ثم صح من ذلك
 المرض في الثانيها وقدر على القيام بغير عاصولته وانما قاعدا
 عند ما اي عند اي حنيفة واي يونسف وقال محمد يستقبل
 الصلوة لان اقتدا القاييم بالقاعد لا يجوز عنده وعند ما يجوز
 فكذلك البناء القيام على القعود وان صلى بعض صلواته بايما ولم
 قدر على الركوع والسجود قاعدا او قاعدا بما يستأنف الصلوة
 بالاتفاق لان اقتداء من يركع ويسجد بالموي غير جائز فكذا بناءها
 على الائمة لا يجوز ويجوز التطوع قاعدا بغير عذر عليه اجماع
 الائمة وقد فعله النبي صلى الله عليه وسلم ويسمى من خلفه سنة

الفجر فانه لا تنصح قاعدا بلا عذر وبعضهم استثنى التراويح ايضا
والصحيح جواز التراويح قلعا بلا عذر لكن يكره وصفه القعود
ما حرم في الموضع وان افتتح الطلوع قايما ثم اعرج الى تعجب فلا بد
له ان يتوكل اي يعتمد على عصا او على حمار يوطأ ويخوض الكاوي
لا نه عذر فيجوز اتفاقا ولا يكره اما لو انك وبغير عذر فانه يكره
اتفاقا اما القعود بغير عذر بعد الا فتتاح قايما فيجوز مع التراخي
عند اي حنيقة واختيار فخر الاسلام انه يجوز عنده بلا كراهية
وهو الاصح وعندنا لا يجوز هذا ان قعد في الركعة الاولى والثانية
اما لو قعد في الشفع الثاني فينبغي ان يجوز عنده ايضا في
غير سنة الظهر والجمعة ولو افتتحه قاعدا ثم قام جاز بلا
خلاف لجواز قعداء القائم بالقلع في التوافل اتفاقا وتجوز
صلوة الطلوع في الدابة اجماعا للمشافر بالاتفاق والمقيم عند
اي حنيقة صلوة الطلوع في الدابة بالاجماع الى اي جهة توجبت
جايز لمن كان خارج المصر ليس بين ابنته سواء كان مسافرا
او غير مسافر عند جمهور العلماء غير ذلك فانه شرط كونه
مسافرا وذكر في الخبر عن محمد وليس مشهورا عنه وعن
ابي يوسف انها تجوز في المصر ايضا بلا كراهية وعن محمد تجوز
معها ولا تجوز عند اي حنيقة في المصر اصلا فاذا ذكر المصنف
غير سديد وتعام بيانه في الشرح ولو افتتحه خارج المصر
ثم دخله قبل الفراج قيل يثبت بالاجماع على الدابة وقيل يثبتها
بالنزول على الارض وعليه الاكثر ولو نزل بعد ما افتتحها لا يكاد قيل

الفراج

الفراج يثبت بركوع وسجود ولو صلى بعضها نازلا ثم ركب
لا يبيح وعن ابي يوسف يستقبل فيها وكذا عن محمد وعن زرارة
يبيح فيها اما صلوة الفراج في الدابة فيجوز ايضا كذا لا عدا
التي ذكرناها في فصل التيمم من خوف المرض والعدو والتسبيح او
الطين فاذا اخاف على نفسه او دابة من سبيح او صلوا وكان في طين
يعيب الوجه فيه ولا يجزئ مكانا جافا او كانا خمر ايضا يحصل له
بالنزول والركوب زيادة مرض وبطو برئيه جاز له الاجماع بالمرض
في الدابة واقفة مستقبل القبلة اذا امكنه والا فيقعد الا ان
وكذا التيمم ركب دابة ولم يقدر على النزول وكذا جئت لو نزل
لا يقدر على الركوب وامرأة ليس معها محرم ولا تستطيع النزول
والركوب بنفسها فانها يصلي على اي شيء في الدابة وكذا
لو كانت الدابة جموحا او نزل لا يمكنه ركوبها الا بعناء ولا يلزم
الاعادة عندئذ عند زوال العذر في جميع ذلك والمصلي على الدابة
يومي بالركوع والسجود ويجعل السجود اخفض من الركوع كالركوع
المصلي قاعدا بالاجماع لا تقدم ولو سجد على شيء وضع عنده
في ظهر الدابة او سجد على سرجه لا يجوز ذلك السجود ولا يكون
سجودا بل ايماء ولو كانت على سرجه بحاسة كثر في اوفى كعبه
فانه لا تمنع جواز الصلوة عما قول الاكثر وقيل تمنع والا
بوظاهر الرواية **فروع** ركب الدابة المتوجهة الى القبلة
الخوف من دابة غيرها وهو في الصلوة لا تجوز صلوة ذكره الحلواني
بجواز ذلك الاخراف قدر ركعتي ما تقدم من الخلاف ولو صلى

دني بوزو
و بنات الواعد
بر نودر قاب
صوفد بر ستا
جميع عجل
افز

مطلب
في التفتيش
قاعدا

في شق حمل والداية واقفة جازان ذكر تحته حشبه كالصلى على
العجلة للوضوء على الارض واقفة فيكون كالصلى على السرير
وان لم يكن تحت الحمل حشبه او كانت الداية شهرا في صلي
على الداية كما اذا كانت العجلة سالين فلا يجوز الفرض الا بعد الزواجر
من لو تر والمندور وما لزم بالشرع وصلى الجنازة وسجدت الصلاة
التي تليت حال النزول كلها بمنزلة الفرض كما السنين الرواتب
فكسار الوافل وعن ابي حنيفة انه ينزل السنة الفجر ولا يصلي
على الداية بلا عذر لئلا تدها ولو صلى لفرض في التسفينة قاعدا
من غير عذر يجوز عند ابي حنيفة وقالا لا يجوز الا من عذر
بان يحصل له دوران الراس بالقيام او غير من الاعذار لان
القيام ركن فلا يترك الا بعد ذلك وله ان دوران الراس فيها غالب
والغالب كالحقوق والقيام افضل عنده وكذا الخرج والصلى
على الارض افضل ان لم يكن والخلاف في السارية ومثلها الربوطة
في النجاسة ان كانت تضطرب شديد فان لم يكن الاضطراب شديدا
او كانت مربوطة بالنسطة فقبل هو على خلاف ايضا والصحيح
عدم الجواز اتفاقا وفي الاصل ان كانت موقوفة في النسطة
وهي على قرار الارض فصلي جاز لان حكمها حكم الارض ولا فلا يجوز
لا حكمه الخرج لانها اذا لم تستقر فهي كالدابة التي والناس
عن هذه المسألة غافلون لم المصلي في التسفينة يدرمه استيقنا
لقبلته عند الافتتاح وكذا اذا رخصت لانها بمنزلة البيت في حقه
حتى لا يطوع فيها مومنا مع قدرته على الركوع والسجود

والثالثة

والثالثة من الفرائض القراءة وهي تصحيح الحروف بلسانه بحيث
يسمع نفسه فان صحح الحروف من غير ان يسمع نفسه لا يكون
ذلك قراءة اختيارا كالحند واي والفضلي وقيل اذا صحح الحروف
بجهر وان لم يسمع نفسه وهو اختيار الكرخي وفي المحيط الا
قوله الشيخين وفي كل في قاته تسمى لائمة الحلواني الا صانه
لا يجوز له ما لم يسمع اذ ناله ويسمع من يقرئه انتهى وفي هذا
كلما يتعلق بالنطق كالطلاق والعق والاستتابة والشمية
على الذبيحة والبيع وجوب السجدة بتلاوته ونحو ذلك لا يصح
عند الشيخين ما لم يسمع نفسه ومن يقرئه والقراءة فرض
في جميع ركعات النفل وكذا في جميع ركعات التركان له شهرا
بالسنة وكذا ان فرض القراءة في كل الفرض يذو واذا الركعتين
كالنفل والمجعة ونحوهما اتم في ذوات الاربع كظهر المغرب وعصر
وعشره به وكذا في ذوات الثلاث كالغرب ففرض القراءة
اظهاره في الركعتين من كل منهما حال كون الركعتين بعينهما
اي سواء كانت في الاوليين والاخيريين او الاولى والثالثة
او الاولى والرابعة والثانية والثالثة او الثانية والرابعة
وعند الشافعي القراءة فرض في جميع ركعات الفرض وعند
مالك في الاكثر وعندهم فرض ركعة واحدة وعند البعض
ليست بفرض بل هي مستحبة والدلالة بغير الشرح والافضل
الافراعي الاوليين كذا ذكره الفذوري في شرح مختصر
الكرخي وهو يفيد انه لو لم يقرأ فيها لا يكره والتصحيح انه يكره

ان كان عامدا ويسجد للسموات كان ساهيا لان تعيين القراءة
 في الاوليين واجب واذا قرأ في الاوليين فهو في الاخيريين
 محترز ان شاء فراء وان شاء سبغ ثلاث تسبيحات وان شاء
 سكت مقدار ثلاث تسبيحات وقيل مقدار تسبيحة والقراءة
 افضل ثم التسبيح افضل من السكوت وقراءة الفاتحة وهذا
 سنه وقيل مستنبطه وروي الحسن عن ابي حنيفة انها واجبة
 في الاخيريين بحسب سجدة التوبة بركتها ساهيا ورجحه
 ابن المماز في شرح الهداية مع هذا انكره الا قتصا على التسبيح
 او السكوت ثم لم يبين محل الفرض من القراءة شرعا في بيان
 مقدار فقال واما التقدير في بيان ما هو فرض من مقدار
 القراءة فالفرض قراءة آية واحدة في كل ركعة فرضت
 فيها القراءة وان اي ولو كانت تلك الآيت قصير نحو قوله
 تعالى ثم نظر وهذا عند ابي حنيفة في اظهر الروايات
 عنه وفي رواية ما يطلق عليه اسم القرآن ولم يشهد قط
 احد فعلى هذه الرواية لا تجزئ نحو ثم نظر وعند ما نفي
 رواية عنه ايضا ثلاث آيات قصار نحو ثم نظر ثم عيس
 ويسر ثم ادبر واستكبرا وآية طويلة مقدار ثلاث آيات
 قصار وذكر في الاشراف ما قاله احنافا واما اذا قرأ آية
 هي كلمة واحدة نحو قوله تعالى مد لها من اوجها واحدا
 نحو ق ومن وث فان كل حرف منها آية عند بعض القراء
 فقد اختلف المتأخرين فيه اي في كونه مجزيا عن الفرض والاهم

انه لا يجوز له ان لا يسجد قاريا به وان قرأ آية طويلة نحو آية الكرسي
 وآية الحمد آية وفي قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا نداء اليكم
 من بين ارجاءها فقرأوا لبعضها في النصف من الركعة والبعض
 الاخر في الركعة الاخرى فقد اختلفوا فيها ايضا قال بعضهم
 لا يجوز له دون آية ولا يصح ان لا يجوز على قول ابي حنيفة
 وكذا في قوله لا انه يزيد على ثلاث آيات قصار والذي لا يحسن
 ان يقرأ الا آية واحدة لا بد منه التكرار اي تكرار تلك الآيت
 عنه اي عند ابي حنيفة وعند ما يكررها التكرار ثلاث
 مرات واما القادر على قراءة آية لو كثر بعضها من اثنين او اكثر
 فلا يجوز عنده والقادر على ثلاث آيات لو كثر لا يجوز عندهما
والرابعة من الفرائض الركوع وهو اي الركوع المفروض طاعة
 الراس اي خفضه لكل مع الحناء والظهر لانه هو المفهوم
 من موضوع اللغة ولذا قاله واطاطا راسه قليلا اي قدرا
 قليلا ولم يعتد له اي ولم يصل اليه لا اعتداله من الركوع
 ان كان الى الركوع الكمال فرب منه الى القيام جاء ركوعه
 لان ما قرب من النبي اعطي حكمة وان كان الى القيام اقرب
 بان لم يحسن ظهره بل طاطا راسه مع ميلان في منكبته
 لا يجوز ركوعه لانه لا يعتد له كعبا بل قائما رجلا انتهى الى الاما
 وهو الركع فكبر ذلك الرجل ووقع تكبيره وهو اي والحمد
 انه الى الركوع اقرب منه الى القيام فصلا لانه فاسدة
 لعدم صحة شروعه لان الشرط وقوع تكبيره الاحرام

الحاق اي شير وباش الشفة
 اي يدك يقال طاء راسه اي
 خفض والخني والطاء طاء
 نهيط من الارض اخترى

في محض القيام ولم يوجد رجل واحد بلغ حد وبته الركوع
 يحفظ راسه في الركوع تحفظ الانتقاد من القيام الى الركوع
 وذكر في عيون الفتاوى اذا دارك الرجل الامام واقترى به
 في ركعة بعد ما سجد الامام لتلك الركعة سجدة فركع المقتدي
 وسجد سجدتين لنفسه صلواته لانه انفرد بصلاة ركعة
 كاملة في موضع فرض عليه الاقتران ولو انه ادركه الامام
 بعد ما ركع وهو بعد في السجدة الاولى فركع وحده وسجد
 لتسجدتين مع الامام لا تفسد صلواته وان كانت لا تحسب
 له تلك الركعة لان زيادة ما دون الركعة غير مفسدة للصلوة
 واذا ركع المقتدي قبل ركوع الامام رفع راسه قبل ان يركع
 الامام لم يجز ذلك الركوع حتى لو لم يعد عند ركوع الامام
 ومضى بصلواته مع الامام فسد صلواته وان ادركه الامام
 وهو في الركوع بعد اجزائه اي اجزاء المقتدي ذلك الركوع عندنا
 خلافا لغيره واذا انتهى الى الامام وهو في الركوع فركع المقتدي
 تكبيره لا فتحة ووقف حتى رفع الامام راسه من الركوع
 لا يصير المقتدي مدركا لتلك الركعة بل يكون مسوقا بها
 وكذا لو لم يقف بعد التكبير بل ركع لكن وقع ركوعه مع رفع
 الامام راسه الى حد مولى القيام اقرب وقال زفر يصير
 مدركا لتلك الركعة ثم اعلم ان مدركه الامام في الركوع لا يختص
 الى تكبيرتين خلافا لبعض ولو نوي بتلك التكبيرتين لولاحد
 الركوع لا الا فتحة جاز ولغت نيته بشرط وقوعه في حال

القيام

القيام كما تقدم وركنيتها الركوع متعلقة بادني ما يطلق عليه
 اسم الركوع لغة عند لي حنيفة ومحمد خلافا لمن شرط الطمينة
 عليها بيمناه وذكر في الشرح اي شرح الاسيبجا بي انه اذا لم يقل
 ثلاث تسبيحات اولم يمكث مقدار ذلك لا يجوز ركوعه
 وهذا قول شاذ كقول ابن مطيع البجلي بفر منية التسبيحات
 الثلاث في الركوع والسجود حتى لو نقص واحد لا يجوز ركوعه
 ولا سجوده وكذلك ركنية السجود متعلقة بادني ما يطلق
 عليه اسم السجود وهو وضع الجبهة على الارض وذكر في زاد
 الفقهاء وكذا في غيرهم ان ادني تسبيحات الركوع والسجود
 الثلاث وان الاوسط خمس مرات والاكمل سبع مرات لقوله
 عليه السلام اذا ركع احدكم فليقل ثلاث مرات سبحان ربي
 العظيم وذلك اذ ناله واذا سجد فليقل سبحان ربي الاعلى
 ثلاث مرات وذلك اذ ناله والمراد ادني ما يحصل به التسنة
 ولذا كره النقص عن الثلاث واذا كانت الثلاث ادني والمستحب
 الا يتاخرنا سبب ان تكون الاوسط خمسا والكمال سبعا ونزول
 المنفرد ما شاء مع الايتار اما الامام فلا يزيدها الثلاث الا
 برضى الجماعة **والخامسة** من الفرائض السجدة وهي في بيضة
 تنادي بوضع الجبهة على الارض وما يتصل بها بشرط الانحناء
 الذي يدعى نهاية الركوع مع الخروج عن حد القيام والكمال
 فيه وضع الجبهة والانف والقديمين واليديين واليكبيتين لقوله
 عليه السلام امرضان امجد على سبعة اعظم على الجبهة واليديين

والركبتين واطراف القدمين والانف داخلية الجبهة لان
عظمها واحد وان وضع جبهته دون انقذ جاز سجوده
بلاجماع ولكن ان كان ذلك من غير عذر يكره ذكره
في المزير والمفيد وذكر في الخفة والبدائع لا يكره
ولا وله اظهر ما روي انه عليه السلام كان اذا سجد يمكن
انفقه وجهرته من الارض وان وضع انفه دون جبهته
فذلك يجوز سجوده ولكن يكره ان كان بغير عذر عند
اي حنيفة وقال لا يجوز السجود بالانف وحده الا اذا
كان بحسنة عذر وهو رواية اسدين عمر وعن ابي حنيفة
وفي الزاهد يذکر الانف وهو اسم لما صلب دليل على انه
لا يجوز السجود على الارنبه فان عليه ان يكن ما صلب منه
وفي كفاية المجالس عن ابي حنيفة اذا وضع ارنبة انفه لا يجوز
وانما يجوز اذا وضع عظم انفه ولو وضع حذو السجود او
دونه وهو ملحق بالحيين من الحناك لا يجوز سجوده بالاجام
وان اي ولو كان ذلك من عذر مانع من لزوم السجود على الجبهة
او الانف بل اذا عرض العذر المانع يومي بالسجود ايماء ولا
يسجد على حذو ولا دونه لسقوط السجود عنه بوجود
العذر في محله وهو الجبهة والانف ووضع اليدين
والركبتين في السجود ليس بواجب اي بفرض بل هو سنة
عندنا خلافا لفرق الشافعي فان ذلك فرض عندنا
لو سجد رافعا يديه او ركبتيه لا يجوز سجوده عندنا

عند الامام

عند الامام احمد الحديث المتقدم ولنا ان السجود يتحقق بدو
وتمام تحقيقه في الشرح ولو سجد ولم يضع قدميه واحدا
على الارض لا يجوز سجوده ولو وضع احدهما جاز كما لو قام
على قدم واحدة وقيل فيه روايتان وذكر القرطبي ان
اليدين والقدمين سواء في عدم الفرضية وذكر الاكل انه
الحق وهو بعيد عنه عما قررنا في الشرح والمراد من
وضع القدم وضع اصابعها وان وضع اصبعها واحدة او وضع
ظهر القدم بلا اصابع ان وضع مع ذلك لحد ي قدميه صح
والا فلا وفهم منه ان المراد بوضع الاصابع توجيهها نحو
القبلة ليكون الاعتماد عليها والا فهو وضع ظهر القدم
وقد جعلوه غير معتبر وهذا مما يجب التنبيه له فاكثر الناس
عنه غافلون ولو سجد بسبب الزحام على فخذ جاز وكذا
لو كان بمعدر ينفقه عن السجود على غير الفخذ يجوز سجوده
على فخذ في المختار ولا يجوز بلا عذر على المختار كذا في الخلاصة
ولو وضع كف بالارض وسجد عليها يجوز على الصحيح ولو
بلا عذر الا انه يكره وهو اي السجود على الفخذ قول ابي حنيفة
ولم يرو عن الاماميين مخالفته وان سجد على ركبتيه لا يجوز
سجوده سواء كان بعدزا وبغير عذر بل هو ايماء وفي الزاهد
عن الحسن لا يصح انما اذا سجد على فخذيه او ركبتيه بعد زجاء
والا فلا وان سجد على ظهر رجل وهو اي ذلك الرجل للسجود
على ظهره في الصلوة التي يصلحها السجود سجوده

مكتوب
في حقه

وان سجد على ظهر رجل ليس في الصلوة التي هو فيها لا يجوز سجود
 لان الصلوة انما تتحقق عند الاشارة في الصلوة لا عند غيره
 والجواز مخصوص بعد الارحام فلا يجوز بدونه ولو كان موضع
 السجود ارفع اي اعلى من موضع القدمين ان كان ارتفاعه
 مقدار ارتفاع لبنتين منصوبتين بغير جواز السجود عليه والا
 اي وان لم يكن ارتفاعه ذلك القدر بل كان ازيد فلا يجوز السجود
 عليه واراد باللبنة في قوله مقدار لبنتين لبنة بجاري وهي
 ربع ذراع عرض ست اصابع فمقدار ارتفاع البنتين للنص
 نصف ذراع طول ثلثي عشرة اصبعاً وفي الزهري لو سجد
 المريض على مكانه ونصراً يجوز كما لصحيحه والا فربما ذكر
 المصنف ولو سجد على كور مما حنطه وموز وراهما يقال كالا العامة
 وكورهما اذا دارها ولفها وهذه العامة عشرة اكواري عشرة
 ادواراً وسجد على فضل ثوب ياي الذي هو لا يسد اذا وضع كور
 العامة او فضل الثوب على ثياب طاهر جاز سجود عبد الله
 خلافاً للنشافعي واحمد فان عندهما لا يجوز والدليل في الشرح
 ويشترط في صحة السجود على كور العامة كونها مسجدة عليه
 منها متصلاً بالجهة فهو سجد على ما اتصل بما فوق الجبهة
 لا يجوز ولا بد ان يجده سجود عليها جميع الارض كما في السجود
 على القطن ونحوه ومع هذا كله يكره اذا كان بلا عذر ولو بسط
 كذا في يد ياي ثيابي خشن فسجد عليه لا يجوز سجود
 الاصم وقيل في رواية يجوز وصححه المرعشي في وليس بشيء

وان اعاد

واذا اعاد السجود في هذه الصورة على مكان طاهر صححت بالانفا
 ولو وضع كفيه وبسط خرقة على ثياب طاهر الحرام والبرحان
 للتراجم وسجد على ذلك جاز والكلام انما هو في الكراهة اما في
 الكفين فيكره بلا عذر واما الخدقة ونحوها فالصحيح عدم
 الكراهة وعن ابي حنيفة انه صلى في المسجد الحرام على خرقة
 فيها رجل فقال له الامام من اين انت فقال من خوارزم
 فقال الامام جازاً النكير من ورائي اي تتعللون منا ثم تعلمونا
 هل تصلون على البردي في بلادكم قال نعم قاله يجوز الصلاة
 على الخشن ليس ولا يجوزها على الخرقة فالحاصل انه لا كراهة
 في السجود على ثيابي هما فرش على الارض خلافاً لما كرهه فيما ليس
 من اجتناب الارض كما جدد والسجح والتمسوج من قطن او قماش
 فان عندهم يكره السجود على ذلك والتقيد بالطاهر انما هو لازم
 في وضع الكف كما مر اما غير الكف فانه لو بسطه على خشن بحيث
 يمنع وصول اثر الخساسة من الارض والقون يجوز على ما مر في
 فصل الخساسة ثم البسط لدفع الحر والبرد لا كراهة فيه
 واما دفع التراب فان كان لا دفعه عن عاصمته وثوبه
 لا يكره وان كان لا دفعه عن وجهه وجبهته مع عدم الضرر
 فانه يكره ومن صلى على الغناء ونحوه يجعل موضع الكف
 تحت رجله ويسجد على ذلك لا تضره الى التواضع وان
 سجد على التراب فانه ان لم يلبس به بان يكسسه حتى يتدخل
 ويلتصق بعض اجزائه ببعض وكان التراب بحيث يغيب

ط
 باكثر بالاسم يجمع مسح كلور اخرية
 بفتح والسبب وبكره ما بهن طويحق
 موضع ودني بويونك كور
 ارسله منبج دير لراخري

وجهه اي وجه الساجد فيه ولا يجد جهة اي صلاة جريه
 لم يجز سجود عليه لعدم استقرار جهته على الارض او ما
 بها وان لم يجز سجود عليه وعيا هذا اذا التقى الخشيش
 رطبا او يابس فمسجد عليه ان لم يجد حتى لا يستقل بالخشيش
 جاز ولا فلا وكذا الحكم اذا اسجد على التبن او القطن المخلوج
 او الصوف والخوص ان لم يستقر جهته بتمام النفس لا يجز
 سجود وكذا اكل خشب كالفرش والوسائد وكذا الكواحل
 ما لم يكسبه حتى يفرغ من تسفله ويجز الصلاة لا يجز
 سجود ولو سجد على الارض او على الجاورش وهو نوح من
 الدخن او على الذرة لا يجز سجود بها ملاسها ولا زلتها
 لا يستقر بعضها على بعض فلا يمكن انتهاء التسفل فيها ولو
 على الحنطة او الشعير يجوز لان حباتها تستقر بعضها
 على بعض خشونة ورخاوة في اجسامها اما الارض والخوص
 من الحبوب او المخلوج وشبهه من المنقوش اذا كان شئ فيها
 في الجوالق جاز السجود عليه ان كان غير متخالل في الجوالق
 بحيث لا يستقل بالكنس وسيل نصير مما يجبي عن يضع
 يضع جهته على حجر صغير هل يجز سجود ام لا قال
 ان وضع اكثر جهته على الارض اي مع ذلك الحجر لانه من
 جملة الارض يجوز ولا فلا كذا في المحيط وفي الخشيش ايضا وحده
 الجسطة طول من الصديق الى الصديق وعرضا من اسفل الى حين
 الى طرف الخف وان لم يضع ركبته في السجدة على الارض

يجز

يجوز سجود وهو المختار لما تقدم ان وضعها ليس بفرض
 من الفرائض الفقرة الاخيرة التي تكون في آخر الصلوة سواء
 تقدمت فقرة او لا وقد رافض في الفقرة هو القعود
 مقدار ادنى قراوة الشاهد وهو اسرع ما يكون مع تصحيح
 اللفظ لقوله عليه السلام اذا قلت هذا او فعلت هذا فقد
 تمت صلواتك علق التمام بأحد الشيتين اما بقوله الحق
 الى آخره واما بالقعود فذكر ذلك لقوله والمراد من الشاهد
 التيمات التي بعده ورسوله لا ما زعم البعض انه لفظه
 الشهادتين فقط وتظهر فرضيتها اي مرة فرضية القعود
 في هذه المسألة ويل وي رجل صلى الظهر وخوها خمسا
 بان قيد الخامسة بالسجدة ولم يقعد على الارض الرابعة
 بطلت فرضيتها اي فرضية صلاته وخولت صلاته فلا
 عندي حنيفة واي يوسف اما عند محمد فبطل اصل صلوة
 وخرجت من كونها صلوة وكذا لو لم يقعد على الثالثة المغرب
 او ثمانية الفجر حتى قيدر ركعة اخرى بالسجدة والثانية
 من المسائل المسألة اذا اقتدى بالمقيم في صلوة فائتته
 لا يصح اقتداؤه لان الفقرة الاولى فرض في حق المسافر
 دون المقيم فيكون اقتداؤه به اقتداء المفترض بالمنفصل
 وهو غير جائز عندنا قيد بالفايتة لانه لو اقتدى به في
 الوقتية يصح لان صلاته نصير ارجا فقتداؤه به في الوقت
 لا بعد الوقت والثالثة من المسائل ان تذكر المصلي بعد تمام

بأن
ق

الصلوة والقعود قدر التشهد سجدة التلاوة فعاد اليها اي الي
 التلاوة وان سجدها لا تقف اي زالت القعدة حتى انه لو لم
 يفقد قدر التشهد بعد ما سجد للتلاوة فسدت صلاته
 لانعدام فرض منها وهي القعدة لاخير والارابعة من المسائل
 اذا نام المصلي في القعدة الاخيرة كلها فلما انتبه اي
 فوفت انتباهه يفرض عليها ان يفقد قدر التشهد وان لم
 يفقد فسدت صلاته لان الاقامة في الصلوة حاله
 النوم لا تحسب ولا تعتبر لصدرها عن اختيارها
 وجودها كعدمها كما اذا فرغ الصلوة نائما او قام او ركع
 او سجد نائما وهذا في القيام والقراءة والركوع والسجود
 مقرر واما القعدة ففيل تعتبر من النائم والاصح انها لا تعتبر
 لانها من اجزاء العبادة فلا تتأدي بلا اختيار وهذه المسألة
 وهي وقوع بعض افعال الصلوة حاله النوم يكثر وقوعها
 لا سيما في التراويح خصوصاً في ليالي الصيف والناس عن
 هذه المسألة غافلون **والسابعة** من الفرائض وهي احدي
 المسائل بين المختلفين فيها وهي الخروج من الصلوة بصنيع
 المصلي فانه فرض عند اي حنيقة خلافاً لما عايناه في
 ابو سعيد البرقي حتى ان المصلي اذا احدث عدا بعد ما
 قدر التشهد او تكلم او عمل على ان ينافي الصلوة كالاكل والشرب
 وغير ذلك تحت صلوته بالاتفاق لتمام جميع فرائضها
 والاسبقه لحدوث من غير تعمد في هذه الحالة فكذلك

تحت صلوته عند ما ولم يبق عليه الا شيء واجب وبوالسلام
 وقال ابو حنيفة يتوضأ ويخرج عن الصلوة بفعله قصداً
 لكونه فرضاً بقي عليها من فرائضها حتى لو لم يتوضأ ويخرج
 بصنيعه تبطل صلوته ويبتدى عايناه في الاصل وهو كونه
 الخروج بفعل المصلي فرضاً عند ما عايناه في المسائل تلقت
 بالاثني عشرية وهي المتيمم اذا اراد في الماد وقد روي الاستحالة
 بعدما فقد قدر التشهد وكذا المتقدم بالمتيمم اذا اراد
 المارة هذه الحالة وعند ابي امامة قال روي الاستحالة او
 كان المصلي ما سجد على الخفة فانتقصت مدة سجدة بعد
 ما فقد الثاني قدر التشهد او خلع حفيه واحداً ما حنيقة
 او حتماً بعمل يسير بحيثان من رآه لا يظنه خارج الصلاة
 قيده لانه لو خلع بعد كثير لا يتأني الخلاف لوجود
 الخروج بصنيعه وكان المصلي متيمماً فتعلم سورة بعد
 القعود قدر التشهد بان تذكرها او رآها مكتوبة ففهمها
 من غير تكلف حتى لو تعلمها من غير لا يتأني في خلاف خروج
 بصنيعه حينئذ او كان المصلي عارياً فوجد ثوباً قد
 عايناه بعد ما فقد قدر التشهد او كان المصلي مومياً
 غير قادر على الركوع والسجود فقد روي الركوع والسجود
 بعد القعود قدر التشهد او تذكر المصلي في هذه الحالة ان عليه
 صلاة قبل هذه الصلوة وهو صاحب ترتيبها واحداث الامام
 الملا في هذه الحالة فاستخاف احياً او طلعت عليه

أي على المصلي الشمس وسوى صلوة الفجر في هذه الحالة أو دخل وقت العصر وسوى صلوة الجمعة في هذه الحالة أو كان المصلي حائضاً على الجنبين فسقطت عن برء في هذه الحالة أو كان صاحب عذر فأنقطع عذرهم في هذه الحالة واستمر الانقطاع حتى استوعب وقت الصلوة بان انقطع وسوى هذه الحالة من صلاة الظهر واستمر الانقطاع حتى خرج وقت العصر وفي هذه المسائل لا تأتي عسرية فسد صلوة عند الحنفية لخرج وجه من الصلوة بأمر آخر غير صنعه وقالوا نعت صلوة بنا على الأصل المذكور ونظام بحته وتحقيقه في الشرح وقد زيد على هذه المسائل ما لو صلى بأخطائه لفقد ما يزيلها ثم بعد ما فقد قدر التشهد قد روي أن الله ما إذا دخل وقت من الثلاثة في قضاء فائتة في هذه الحالة وماذا اعتق ويصلي بغير قناع في هذه الحالة فلم تستر على الفور **والثامنة** من الفرق بين ربي الثانية من المختلف فيما تعدل الأركان فإنه عند أبي يوسف فرض ما ذكرنا من الحديث أي حديث بن مسعود المتقدم في أول ذكر الفرق أيضاً وعند ما تعدل الأركان من الواجب خلاف من الفرق أيضاً وسئل محمد عن ترك الاعتدال في الركوع والسجود فقال في خلاف الاجتزاء صلوته وكذا عن أبي حنيفة وعن الشرحي من ترك الاعتدال يلزمه أن يجيد الصلاة بالاعتدال وحسب المشايخ من قال يلزمه ويكون الغرض هو الثاني والمختار أن الغرض هو الأول والثاني

جبر الخلل الواقع فيه بترك الواجب وكذا كل صلوة أدت مع الكرامة التبرعية يجب إعادتها والفرض هو الأول والثاني جبر قال ابن الإمام في شرح الهداية وكذا القومة من الركوع والجلوس بين السجدين والطمأنينة فيما كثرها فإيض عند أبي يوسف وعند ما هي سنن جماعة ذكر في الهداية وقال ابن الإمام في شرحه ينبغي أن تكون القومة والجلوس واجبتين لو اطمأن عليه السلام عليهما وقوله عليه السلام لا تجزي صلاة لا يقم الرجل فيها ظهره في الركوع والسجود وبذلك عليه ما ذكرنا في خلافه فيما يجب التمسك والمصلي إذا ركع ولم يرفع رأسه من الركوع حتى خسر ساهياً تجزئ صلوة عند أبي حنيفة ومحمد وعليه السهو والفتنة وقد شدّد القاضي الصمد في شرحه في تعديل الأركان جميعها تشديداً بالباطح فقال والحالة كل ركن واجب عند أبي حنيفة ومحمد وأبي يوسف والشافعي فريضة فيما كنت في الركوع والسجود وفي القومة بينهما حتى يطعن كل عضو هذا هو الواجب عند أبي حنيفة ومحمد حتى لو تركها أو شيئاً منها ساهياً يلزمه السهو ولو تركها عمداً يكره استدراكها ويلزم الإعادة الصلاة وتكون معتبة في حق سقوط الترتيب ونحوه لكن طواف جنباً يلزمه الإعادة والمعتبر هو الأول كذا هذا انتهى وما سؤالا أي وما عدا تعديل الأركان من الواجبات من جملة أمثالهما تعين قراءة الفاتحة فإن قرأتهما واجبة عندنا وعند الأئمة الثلاثة فرض وهما تخيير القراءاة

المفروضة في الصلاة في الركعتين الأولى والثانية وفيها الاقتصار
 فيهما أي في الركعتين الأولى والثانية على مرة واحدة في كل واحدة
 أي يجب أن تكون الفاتحة في كل ركعة من الأولى والثانية واحدة
 حتى لو تكررت ركعة كان عمدا ووجب سجود السهو
 لو سبى المخالفة المتوارث وفقد بالاوليين لأن الاقتصار
 فيها عام في الأخيرين ليس بواجب حتى لا يلزم سجود
 السهو بتكرار الفاتحة فيهما ولو تعدد لا يكسر ما لم يؤد
 إلى التطويل على الجملة أو طأله الركعة عما قبلها ومن
 الواجبات تقديمها أي تقديم الفاتحة على السورة الواجبة
 وفيها ضم السورة أو ما يفهم مقامها من الآيات التي تعدل
 سورة البقرة إلى الفاتحة في الأولى والباقيين للمواظبة أيضا وهو
 سنة عند الأئمة الثلاثة ومن الواجبات الجهر في القراءة
 فيما يجهر فيه بها كالنحر والجمعة وخوضها وفيها المخافة
 بالقراءة فيها خافت فيه بها كالنظر وخوضها وفيها قراءة
 القنوت في الوتر وفيها قراءة التشهد في القعدة بين الأولى
 والأخيرة وموظاها الرواية وفي رواية قراءة التشهد
 واجبة في القعدة الأخيرة فقط وفي الأولى سنة والاصح
 ظاهر الرواية أنها واجبة في القعدة بين ومن الواجبات
 القعدة الأولى ومنها سجدة التلاوة فانها مع كونها واجبة
 في نفسها فهي من واجبات الصلوة أيضا إذ ثبت فيها حتى
 لو أخرها عن محلها سهو يجب سجود السهو وفيها سجدة

السهو

السهول منها جبرها وقع من الخلط في الصلوة كالألها وهو واجب
 ومنها تكبيرات صلوة العيدين للمواظبة من غير ترك أيضا
 والمراد التكبيرات الزايدة وما تكبيرة الاحرام ففرض
 وتكبير الركوع والسجود سنة لا ركوع الركعة الثانية
 فان تكبير واجب لا اتصاله بالواجب وهي الزايدة ومنها
 الانتقال من الفرض الذي هو فيه إلى الفرض الذي بعده فانه
 واجب حتى لو اخل به كما إذا ركع ركوعين يجب سجود
 السهول انتقاله من الفرض إلى غير الفرض الذي بعده وهو
 السجود وكذا إذا سجد ثلاث سجودات أو قعد عن الضم
 إلى الثانية أو الرابعة ثم قام وخوذلك مما يتخلل فيه بين
 الفرضين شيء ليس بفرض وكذا رعاية الترتيب فيما شرع
 مكررا من الأفعال في كل الصلوة أو في كل ركعة على ما يتناه
 في الشرح والحذو من الصلوة بدفط السلام واجبات أيضا
 ولم يذكرها المصنف **ولما** بيان صفة الصلاة من ابتداء
 إلى انتهائها بها أي الترتيب فهو أنه إذا أراد الرجل أن يدخل
 في الصلاة نوى ونوى شرط كما مر وأخرج يديه من كفيه
 عند التكبير وموادب وليس بفرض في شيء من الصلاة
 خلافا لما لا علم له بالفقهاء من المصنفين فيسأل على ما يتناه في
 الشرح ثم إذا نوى كبر تكبيرة الاحرام ورفع يديه وهو سنة
 ولا فضل كون الرفع مع التكبير ابتداء أو مع انتهاء أي
 وانتهاء به عند انتهائه وذكر في الهداية أنه يرفع يديه

فيها مطلب

أولاً ثم يكبر فانه قال ولا يصح انه يرفع أولاً ثم يكبر انتهى والمعية
 اختيار شيخ الاسلام وصاحب الحنفية وقاضي خان واخرين
 وذكر الزاهد عن النفاي انه قال هذا قول اصحابنا جميعاً
 وقيل يكبر أولاً ثم يرفع ايدين ولو ترك الرفع اعماس غير
 عذر يا ثم لا اذا تركه احياناً والسنة ان يرفع الرجل حتى
 يحاذي اي يقابل بابها مبه شحني اذنيه وفي قنوي
 قاضي خان يمس طرفا مبه شحني اذنيه وعند الامية
 الثلاثة يرفع يديه الي منكبيه ولا تتكلم يديه اذا اراد
 ختم الكفان فاذا كان احداً منكبيه يكون طرفا مبه
 هذا شحني اذنيه ويفرج اصابعه حال الرفع لكن لا يفرج
 كل المفرج كما انه لا يضم كل الضم بل يتركهما على العادة
 ويوجه حاله الرفع بطن كفيه نحو القبلة كما لا لاقبال عليها
 وقال بعضهم يجعل بطن كل كف الى الكف الاخرى اما المرأة
 فانها ترفع يديها عند التكبير حذاً او تدبهما بحيث تكون
 راس اصابعها حذاً او منكبيه لانه استرلها وقيل هذا في حق
 الحرة اما الامه فكالرجل وفي رواية الحسن عن اي حنيفة
 ان المرأة كالرجل والصحيح الاول والمقتدي يكبر تكبيرا
 مفازنا بتكبير الامام عند اي حنيفة وعند ما يكبر بعد
 تكبير الامام والخلاف انما هو في الافضلية لاي الجوان
 وقد تقدم ولا يترك رفع اليدين ولو اعتاد يا ثم يرفع
 يمينه عايساً بعد التكبير ولا يرسل يمينه خلفاً فالله

عند

طاروي

طاروي انه عليه السلام كان ياخذ شماله بيمينه ويقتض يديه
 اليه راسخ يده اليسرى اي السنة ان يجمع بين الوضع والقبض
 جميعاً وكيفية ان يضع كف اليه على كف اليسرى ويحلق
 الاصابع والخنصر على الرسغ ويبسط الاصابع الثلاثة
 على الذراع ويضعها الرجل تحت الشرة وعند الشافعي
 على الصدر وفي رواية عن مالك واحد والمرأة تضعهما
 تحت ثدييهما بالاتفاق لانه استرلها ثم الوضع سنة
 لكل قيام فيه ذكر مسنون عند اي حنيفة واي يوسف
 وعند محمد سنة لكل قيام فيه قنوة فيضع يده حال الشاء
 والقنوت وصلوة الجناة عند ما لا عنده ويرسل
 في القنوة بين الركوع والسجود وبين تكبيرات العبد
 اتفاقاً ثم يقول سبحانك اللهم وبحمدك الى اخره اي وتبارك
 اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك كذا روي عن النبي
 صلى الله عليه وسلم والخبز الصلابة وان زاد بعد قوله
 وتعالى جدك وجدتنا وك لا يمنع من زيادته وان سكت
 عنه لا يؤمر به لانه لم يذكر في الاحاديث المشهورة والا
 تركه الا في صلوة الجناة ويقول ايضاً بعد الشاء وقبله
 اي وجهت وجهي الذي فطر السموات والارض خنيها
 واسمى المشركين الى اخره عند اي يوسف وتحمه ثلاث
 صلوات ونسكى وحياي ومحامي ثم رب العالمين لا شريك
 له وبذلك امرت وانما اوله المسلمين وعند الشافعي يقتصر

Copyright University

عليه ثم يقرأ الآية عن أبي يوسف يقول التوجه قبل التكبير
والنية ويراد به بعد التكبير وعندهما يقول التوجه ان شاء
فقبل الاقتراح ولما كان ظاهر كلامه انه يأتي به قبل التكبير
عندهما لانه المتبادر من الاقتراح قال يعني قبل النية
ولا يقول ذلك بعد النية قبل التكبير بالاجماع هو الصحيح
كيلا يفصل بين النية والتكبير وعلم بفيد الاجماع ان مراد
في قوله قبل التكبير اي قبل التكبير والنية ايضا كما فيدنا
به ثم بعد الاستفتاح يتعوذ لقوله تعالى فاذا قرأ القرآن
الاية وقد تكلمنا عليها في الشرح ثم المختار في لفظه عند
صاحب الهداية استقيذ بالله الى اخر وهو اختيار الفقهاء
اي جعفر وعند غيره يعود بالله ومحمد وآله الصلوة والوسيلة
حتى في الفاتحة لا يتعوذ كراية الخلاصة وفيهم من انه لو ذكر
قبل الاية يتعوذ ويحيى في ان يستألفها التعمود
فتبع للثنا عند أبي يوسف فكل من يأتي بالثنا يأتي به سواء
كان يقدا ولا لانه لا دفع الوسوسة والكل محتاجون اليه
حتى انه يأتي به المقتدي كما يأتي به الامام والمنفرد وفي العهد
بأنه قبل التكبير بعد الثناء لانه تبع له وعند أبي حنيفة
ومحمد التعمود تبع للقرآن فكل من يقرأ يأتي به لان شرعية
لها بالاية فلا يأتي به المقتدي لانه لا يقر بخلاف الامام
والمنفرد ويؤخر عن تكبيرات العبد لان القرآنة
بعدها واما المسبوق فلا يأتي به عندهما الا بعد مفارقة

الامام

الامام لانه محل قرآنة وعند أبي حنيفة ياتي به مرتين مرتين
كما قال المصنف والمسبوق يأتي بالثناء اذا ادرك الامام حاله
المخافة ثم اذا قام الى قضا وما سبق به يأتي به ايضا كما
ذكر في التلخيص لان القيام الى قضا ما سبق كتحريمه اخري
لتغير الحال وما ذكرنا من انه يتعوذ مرتين اختيارا للخلاصة
وفي غيرهما ان المسبوق يتعوذ عند أبي يوسف عند الشروع
فقط ولم يذكر المصنف قوله اي حنيفة ومحمد بل اقتصر
على قوله اي يوسف كانه هو الاصح عندنا بناء على الصلابة
لكن المختار هو قوله ما عدا المختار فاضي خان والهداية هـ
وشروحا والكافي واكثر الكتب واذا ادرك في الشارع في الصلاة
عند شروعه الامام وهو يجهر بالقراءة لا يأتي بالثناء بل
يسمع وينصت لاية وقال بعضهم يأتي بالثناء عند سجد
الامام كلمة كلمة او كلمتين بحسب ما يمكنه لانه امكنه لانه
بالسنة مع مراعات الامر وعن الفقيه أبي جعفر العندواني
انه قال اذا ادرك الامام في الفاتحة يأتي بالثناء وان
ادركه في السورة يأتي عند أبي يوسف لا عند محمد ذكره في
الخير وهو بعيد لمخالفة ظاهر الامام في الجمعة والحد
فيد بهما بناء على الغالب ان البعد عن الامام يقع فيهما اذا
كان المقتدي خالا الجهر بعيدا عن الامام بحيث لا يسمع صوته
فقد اختلف المتأخرون فيه كما اختلفوا في وجوب الانصات
على البعيد خلا الخطبة قال بعضهم يجوز القراءة والذكر

مجلس العلماء الرازي

للبعيد والاصح انه يجب الانصات عليه فكذا ينبغي ان يكون
 هنا وان ادرك الامام في الركوع فانه يتخير في الاثنان بالشاء
 ان كان اكبر رايه انه لو اتي به اي بالشاء يدركه الامام في شيء
 من الركوع ياتي به فاما ثم يركع لخبره الفضيلتين ومحل
 الشاء هو القيام والا اي وان لم يكن غالب طمأنينة رايه شيء
 من الركوع لو اتي بالشاء يركع ويتابع الامام ويترك الشاء لان
 ادراك فضيلة الجماعة في تلك الركعة اولى وكذا الحكم اذا ادرك
 الامام في السجدة الاولى ان غلب عاظمه ادراكها اذا اتى بشيء
 ولا يترك الشاء ويسجد لا حذر في فضيلة السجدة من قدر
 بالاولى لانه لو ادركه في الثانية فانه لا يتي تكميل المشاركة
 لقلة ما بقي من الركعة ولا ياتي بالركوع فيما اذا ادركه الامام بعد
 الركوع لانه لا يحسن به فيكون الشاء باعرا ابدليس من
 الصلاة ولا يكون مدركا لتلك الركعة فاما مشاركة الامام في الركوع
 كله وفي مقدار سببها منه لقوله عليه السلام اذا جئتم الى
 الصلوة ونحن ساجدون فاسجدوا ولا تعذروا بها شيئا ومن ادركه
 الركعة فقد ادرك الصلوة وفي الخبر قال وان سوي ظهرك
 في الركوع يعني حال كون الامام راكعا صار مدركا اي لتلك الركعة
 فذكر على الصحيح ولم يقدري لا بشرط المشاركة قدر السببية
 وهذا هو الاصح لان الشرط المشاركة في جرح الركن وان
 قل وادنا ان ينهي الى حد الركوع قبل ان يخرج الامام من
 حد الركوع وان ادركه الامام وهو في الاولى او الاخرى فلا

بعضهم

بعضهم يكبر ويقعد من غير شاء وقال بعضهم ياتي بالشاء ثم
 يقعد والاول اولى لخصيل رايه المشاركة في القعود ولا يقعد
 الا بعد الشاء لانه المتوارث وان كبر وتعود ونسي الشاء لا
 وكذا ان كبر وبدء بالقراءة ونسي الشاء والتعود والسمعة لقوا
 محلها ولا سهو عليه لانها سنن ولا سهو بتركها بل يتركه الواجب
 ثم بعد التعود يسمى اي يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم فيأتي بها
 اي بالسمعة في اول كل ركعة يقترن فيها وهي سنة وذكر الزيلعي
 في شرح الكنز ان الاصح انها واجبة وكذا في الزاهد وغيره
 ياتي عليه وجوب سجود السهو بتركها سواء في آية من
 القرآن انزلت للفصل بين السور ليست جزاء من الفاتحة
 ولا من سورة سواها الا سورة الفل خلافا للشافعي فانها
 غفيرة هي آية من الفاتحة ومن كل سورة ايضا في قول الشافعي
 ثم روي عن ابي حنيفة انه ياتي بها في اول كل ركعة من
 الصلوة والصحيح انه ياتي بها في اول كل ركعة يقترن فيها
 احتياطاً لانه اكثر المشايخ على هذا ذكره في النهاية عن
 الحسن وبيناه في الشرح ويخفي عندنا وعند احمد خلافا
 للشافعي فان عند جبرس بها في الجبرية وتحقيق الادلة
 في الشرح وانما الامام اذا جهر فلا ياتي بها اي لا ياتي بها
 جهر بل ياتي بها سرا واذا خافت ياتي بها خافتة والمنفرد
 مثل الامام في ذلك كله وانما السمت عند بدء كل سورة بعد
 الفاتحة فانه عند اتي حنيفة لا ياتي بها الا في حال الجهر ولا في حال

مطل

المخافة وكذا عند اي يوسف وعند محمد بن يحيى بها في اول السورة
 اذا خافت بالقرآن الا اذا جهر بها بالجمع بين الجهر والمخافة
 في ركعة واحدة نزل بعد التسمية بقراءة الفاتحة واذا قال الامام
 في اخرها ولا الضالين يقول اي الامام امين والمؤمن ايضا يقول
 والتأمين ستة لقوله عليه السلام اذا امن الامام فامنوا فانه
 من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه ويغفر
 اي الامام والمفتدون يخفون امين خلافا للنسابة في دعائها
 والاصل فيه الاخفاء لقوله تعالى ادعوا ربكم تضرعا وخفية
 ثم يضم الي الفاتحة سورة او ثلاث ايات فصار قرا قصر
 سورة وجوبا فان قراء مع الفاتحة اية قصيرة او اثنتين قصيرتين
 لم يخرج عن حد الكراهة في كراهة التحريم لتركه الواجب وان
 قراء ثلاث ايات فصارا وكانت الآية اول ايتان فعدت ثلاث
 ايات فصار خرج عن حد الكراهة المذكورة ولم يدخل في حد
 الاستحباب فيكون فيه كراهة تنزيه والراد من الاستحباب
 السنة كما في اكثر الكتب لانا الواجب هو ضم السورة والايات
 اليها اي الي الفاتحة في الاوليين والمستحب اي السنة على ثلاثة
 اوجه احدها ان يقرأ في السفر حالة الضرورة من خوف او عجلة
 لهم بفاتحة الكتاب واي سورة كانت فشاء او مقدار قصر سورة
 مما اتي محل تيسر وتاينها ان يكون في السفر حالة الاختيار
 وعدم الضرورة فينبئذ يقرأ في الظهر كذلك صلاة الفجر مع
 الفاتحة سورة البروج وخوها ويقرأ في الظهر كذلك وفي

العصر

العصر والعشاء دون ذلك نحو الطارق والشمس وضحاها وفي
 المغرب يقرأ بالفصار جدا كالعصر والكوتر وثالثها ان يكون
 في الحضر وحينئذ اذا خاف فوزه الوقت يقرأ قدر ما لا تقوته
 الصلوة كما في السفر حالة الضرورة وان لم يخف فوزه الوقت
 يقرأ في صلوة الفجر في الركعتين باربعين آية وهواد في السنة
 او خمسين او ستين آية وهولا وسط والاعلى الزيادة على
 الستين الى المائة فقد روي ان النبي صلى الله عليه وسلم كان
 يصلي في الفجر بقاف وانه كان يصلي في الفجر بالصادات وانه
 كان يصلي فيها بالستين الى المائة على ما بينت في الشرح وذكر
 في الهداية انه يقرأ بالاربعين مائة وبالكسلي اربعين وبالاو
 ما بين خمسين الى ستين وقيل ان كان القلي في فصل اربعين
 وان كان طولا فاية وما بينهما ما بينهما وقيل ينظر الى طول
 الذي وقصرها ونوسطها ويقرأ في الظهر مثله اي مثل ما يقرأ
 في الفجر ويقرأ فيها دون ما يقرأ في الفجر كذا في الاصل
 وهو المعمول به وفي الاختيار يقرأ في الظهر ثلاثين آية يعني
 في الركعتين وفي العصر عشرين آية انتهى ويقرأ في العصر
 والعشاء كذلك اي دون ما يقرأ في الفجر رواية واحدة وعن
 النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يقرأ في العشاء والبين والزيوت
 وقال القدوري يقرأ في الفجر في كل ركعة اي بطول المفصل
 اي بسورة من طوله المفصل وفي الظهر والعصر والعشاء
 باوسط المفصل وفي المغرب بقصار المفصل المروي عن عمر

روي عنه انه كتب الي ابي موسى الاشعري ان اذ كان في المغرب بقصر
 المفصل وفي العشاء باوساط المفصل وفي الصبح بطوال
 المفصل اما الطوال اي طوال المفصل فمن سورة الحجرات الي
 سورة البروج ولما الاوساط فمن سورة البروج الي سورة
 لم يكن واما القصار فمن سورة لم يكن الي اخر القرآن هذا الذي
 عليه الجمهور وقيل طواله من قاف وقيل من الفتح وقيل من
 القتال وقيل من الجانية وقيل من الحجرات الي عيسى والاساط
 الي الضحي والباقي الي اخر القصار والمنفرد كالامام في جميع
 ذلك ويطيل الامام في صلوة الفجر الركعة الاولى على الركعة
 الثانية وهذه الاطالة ستة اجماعا اعانة على ادراك الركعة
 الاولى ثلاث وقتها وقت نوم وغفلة وقد الاطالة قراءة
 ثلثي القدر والمسنون فيها في الاولى وثلاثة في الثانية وهو
 معتبر من حيث الاي ان تقارب طولا وقصرا فان تفاوتت
 فمن حيث الكلمات والحروف وقيل يقرا في الاولى ثلاثين وفي
 الثانية عشرة وعشرين ولو قرأ في الاولى اربعين وفي الثانية
 ثلاث ايات لبا س به وذا كنه انما هو بيان الاولوية
 وركعتا الظهر وركعتا ما سواها اي سوي الظهر من بقية
 الصلوات وفي بعض النسخ وما سواها اي وركعتا سوي الفجر
 والظهر سواها اي قد لا قراءة المسنونة لاسنن اطالة الاولى
 في غير الفجر عند ابي حنيفة واي يوسف بل تكبر وقال حميد
 احب الي ان يطيل الاولى على الثانية في الصلوات كلها عا

عبارك

عبادراك الركعة الاولى كما في الفجر فان الوقت فيما سواها ايضا
 وقت الاشتغال بالكتب كما انها وقت اشتغال بالنوم ولما اطالة
 الركعة الثانية على الركعة الاولى فكروا بالاجماع ان كانت
 تلك الاطالة بثلاث ايات او بما فوقها وان كانت آية او اثنتين
 لا تكبر لانه عليه السلام صلى بالعمودتين وثلاثين طولا بآية
 وفي القنينة قرأ في الاولى العصر وفي الثانية السجدة بكونه في
 الاولى ثلاث ايات والثانية تسع وتكره الزيادة الكثيرة
 ولما مروى انه عليه السلام قرأ في الاولى من الجمعة سبع
 اسم ربك الاعلى وفي الثانية هاتيك حديث الغاشية
 فزاد الثانية على الاولى بسبع لكن السبع في السور الطوال
 يسير دون القصار لان الست هنا ضعف الاصل ^{للسبع}
 ثمة اقل من نصفه انتهى فعلم منه ان الاطالة المذكورة
 انما تكبر اذا كانت فاحشة الطول من غير نظر الي عدد
 الايات وفي شرح الجمع ان خلاف محذية اطالة الاولى في
 على الثانية فيما سوى الجمعة والعبد من اما في الجمعة والعبد
 فيستوي بين الركعتين اتفاقا لما في السنن وسائر النوافل
 فيستوي بين الركعتين ولا يطيل احد منهما على الاخرى لطالة
 بينهما نظرا لا اذا كان ما يقرأ بينهما مرويا عن النبي صلى
 الله عليه وسلم او ما تفرع عن المعابة فانه جليل يصلي كما
 جاء في الرواية والاثار وسند ذكره في فضل ما يكون اذا شأ الله
 تعالى فلما اي محسن فرغ من القراءة بخبر كما وهذا يفيد

مطلوب



ان يدعى خاتمة القراءة بالركوع من غير تراخ وعن ابي يوسف
انه قال رجا وصلت وربما تركت وقوله يكبر تكبيرا يدل
على جعل التكبير مقارنا بالركوع ثم صرح به في قوله وينبغي
ان يكون ابتداء تكبير عند اول الخوض ويكون الفراغ منه
عند الاستواء راجعا وقيل يكبر قائما ثم يركع وبعضهم اي بعض
المشايخ قالوا اذا اتمم القراءة طأه الخوض والباس به بعد ان
يكون ما بين من القراءة حرفا واحدا او كلمة واحدة لا اكثر
من ذلك ويلزم من هذا القول وقوع التكبير بعد الركوع
والقول الاول هو الاصح لانه النبي صلى الله عليه وسلم كان
يكبر حين يركع ويضع يديه في الركوع على ركبتيه معتدلا
بهما ويفترج اصابعه كل التفريج ولا يندب في التفريج
الا في هذه الحالة ولا يضم لاحاطة السجود وفيما سواها وهو
حالة الرفع عند التحريمة والوضع في التشهد يترك على ما ياتي
عليه العادة من غير تكلف ضم ولا تفريج ويبسط ظهره ويسو
راسه بحجرة ولا يرفع راسه ولا ينكس لما روي عن النبي
صلى الله عليه وسلم كان اذا ركع سوي ظهره حتى لو صب
الماء عليه لاستقر وان كان اذا ركع لا يصوب راسه ولا
يقنع ويسن ايضا انصاف الكعبين واستقبال الاصابع
القبلة وهذا كله في حق الرجال اما المرأة فتتخفى في الركوع
قليلا ولا تعمد ولا تفترج اصابعها بل تضمرها وتضع
يديها على ركبتيها وضعا ولا تخفي ركبتيها ولا تخافي

عضديها

عضديها لان ذلك استلزام ذكر الزاهدي ويقول في ركوعه
سبحان ربّي العظيم ثلثا وذلك لانه لقوله عليه السلام
اذا ركع احدكم فليقل ثلاث مرات سبحان ربّي العظيم وذلك
لانه واذا سجد فليقل سبحان ربّي الاعلى ثلاث مرات
وذلك لانه وان زاد على الثلاث فهو اي الفعل الذي هو
الزيادة افضل من تركه لقوله عليه السلام وذلك لانه
اي اذ في المسنون ولا شك ان الزيادة على الاذني افضل
ولذا زاد في السنة انه يجتمعا وتكرار الله وترجى الوتر
وان اقتصر في التشبيح على مرة واحدة او تركا التشبيح
بالكيفية جازت صلواته لعدم فرضيته ولكن يكره ذلك
الترك او الاقتصار على المرة وكذا على مرتين للاختلاف
وروي عن ابي مطيع النخعي ان تشبيح الركوع والسجود
ركن لو تركه لا تجوز صلواته وفي قول شاذ ولا ينبغي الا
ان يطيل التشبيحا وغيره مما وجد على يد القوم بعد الاثنان
بقدر السنة لانه ايجال تطويل المذكر سبب التغير عن
الجماعة وانه اي التغير عن الجماعة مكره ولا نه يؤدي الي
حرمان ثواب الجماعة الزايد على صلوة الفرد بسبع وعشرين
درجة وان رضى القوم بالزيادة لا تكرر ولا ينبغي ان ينقص
عن قدر السنة في القراءة والتشبيح للمسلم لا يترك
غير سعد وروى فيه ولو اطال الامام الركوع لادرك الصلوة
تلك الركعة لا تقربا الي ليس لاجل التقرب بالركوع لله تعالى

فهو يولي فعله ذلك مكره كراهة مخترع ويحشي عليه منه
 امر عظيم ولكن لا يكفر بسبب ذلك لانه لم يتوهم عبادة
 لغير الله تعالى وقيل ان كان لا يعرف الجائي فلا بأس ان يطيل
 قدر ما لا يتقل على القوم وكذلك اطال القراءة لاجل ادراك
 الناس الركعة والاصح ان تركه اولى واما لو اطال الركوع عند
 محي الجائي تقربا منه تعالى من غير ان يحتاج الى قلبه شيء
 سوى التقرب فلا بأس به اي بفعله الاطالة ولا تشك ان
 مثل هذا الحالة في غلظ اندرته وهذه المسألة تلحق بمسألة
 الزيادة فيها ينبغي التحرز والاحتياط فيها وقال بعضهم اذا
 احسن بالجائي يطيل التشييط بالثاني في اللفظ بعد من غير
 ان يزيد في عددها ولا فرق بين هذا وبين ذلك ثم بعد ان ختم
 الركوع يرفع راسه حتى يستوي قائما ويقول الامام حال
 الرفع سمع الله من حمده وان كان للمصلي مقتديا ياتي بالتحميد
 بان يقول اللهم ربنا ولك الحمد والحمد لله ربنا لك الحمد وربنا لك
 الحمد وربنا لك الحمد وافضليتها على تزييدها كذا في الكافي
 ولا ياتي بالمقدي بالتشبيح عندنا خلافا للشافعي لقوله
 عليه السلام اذا قال الامام سمع الله من حمده فقولوا اللهم
 ربنا لك الحمد وان كان للمصلي مقتديا ياتي بهما في الاصح كونه
 في الهداية وقيل ياتي بالتشبيح فقط عند ابي حنيفة
 وصح في المحيط عنه انه ياتي بالتحميد لا غير وتصح في الهداية
 اولى اما الامام فيأتي بعد التشبيح بالتحميد ايضا على قولهما

اي قول

اي قول ابي يوسف ومحمد وبورواية الحسن عن ابي حنيفة وفي
 ظاهر الرواية عندهما ياتي بالتحميد واختار كثير من المتأخرين
 قولهما وقد بيناه في المخرج وقول المصنف وفي رواية يقول
 اللهم ربنا لك الحمد ولا يزيد على هذا يوم ان المشروع في حق
 الامام ذكره في رواية عنهما وهو غير صحيح اذ ليس في شيء من
 الروايات لا عنهما ولا عن ابي حنيفة ان الامام يكفي بالتحميد
 وكأنه تقديم فاما غير رفع من الكاتب سهوا وموضعه قبل
 قوله اما الامام الجائز فيكون الضمير عايدا الى المنفرد اي ان كان
 المصلي منفردا ياتي بهما في رواية وفي رواية يقول اللهم ربنا
 لك الحمد ولا يزيد ويرسل اليدين في القنوت بعد الرفع من
 الركوع اتفاقا كذا قاله الصدر الشهيد حسام الدين في
 واقفاته وموقوفات اكثر العلماء وذكر السيد الامام في المحقق
 انه يلخذ اليدين اليسرى باليمين في تلك القنوتة ويقول
 غريب وفي صلوة الجنان من اولها الى آخرها ووقت قراءة
 التنازع في الصلوات ووقت قراءة القنوت في الوتر
 ياخذ اليد باليد على قوله اكثر المشايخ لفتيا رافهم لقول
 ابي حنيفة واي يوسف وعند ابي حفص الفضلي يرسل
 في جميع ذلك لفتيا رافهم لقوله محمد وفي تكبيرات العبد بين
 اي بين تكبيراتها يرسل يده اتفاقا لعدم الذكر المستوف
 بينهما عندنا فاذا اطال بعد رفع راسه من الركوع قائما
 وسكن اضطراب اعضائه بالحاصل من الرفع كبر تكبيرا متصلا

بالخروج والباء يعني مع ما يكون ابتدأ مع ابتدأ الخروج
وانتهى به مع انتهى به وسجد وقوله يضع ركبتيه اولاً ثم يديه
ثم وجهه بين كفيه على الارض في بعض النسخ يعني وانفسير
لسجد وفي بعضها ويضع بالواو وهو عطف تفسير بيان
لكيفية السجود على وجه السنة لما روي له النبي صلى الله
عليه وسلم كان اذا سجد وضع ركبتيه قبل يديه واذا
نهض رفع يديه قبل ركبتيه ووضع وجهه بين كفيه
ويأتي اي يظهر ضبعيه اي عضديه لقوله عليه
السلام اذا سجدت فضع كفيك وارفع رجليك ويجافي
اي يباعد بطنه عن فخذه هذا في حق الرجل وامه المرأة
فانها تنخفض اي تستفل في السجود وتلوي بطنها بفخذها
وهذا تفسير الانخفاض لانها تستر لها ويقول في سجود
سبحان ذي الالهي ثلاثاً وذلك ادناه وان زاد فهو افضل
ويتركه على وتر كاية الركوع ثم يرفع راسه من السجدة
لاولي حكيماً ويقعد مستوياً ويضع يديه على فخذه
فاذا اطمأن قاعداً وسكن اضطراب اعضائه كثر وسجد
ثانياً ومعني التكبير عند الالتفات انه سبحانه اكبر
من ان يؤذي حقه بهذا القدر بل حقه اعلى كما قالت
الملائكة ما عبدناك حق عبادتك وان رفع راسه عن الارض
من السجدة الاولي رفعا قليلاً ولم يستوقف قائماً ثم سجد
الثانية نظراً كان الى حال السجود اقرب منه الى حال

القعود

القعود لا يجزيه ذلك الرفع ولا ذلك السجود الثاني وذكر في
المسقط انه يجزيه وذكر في الهداية ان الاول اصح وكذا
في المحيط لانه اذا كان الى السجود اقرب بعد ساجداً فكل
سجدة واحدة وقيل اذا رفع قدس من الزخ يعتبر وهو النفا
وصححه شيخ الاسلام وهو الظاهر لكن الاقتصار عليه بكونه
اشد الكراهة لمخالفة ما اوجب عليه النبي صلى الله
عليه وسلم من حيائه فاذا فرغ من السجدة الثانية
ينفض قائماً على صدره وقدميه ولا يقعد ولا يعتمد يديه
على الارض عند النهوض الا من عذر به يعتمد على ركبتيه عند
النشأ في واحد تسن جليسة الاستراحة لما روي انه
عليه السلام كان يفعل كذلك ولما روي انه عليه السلام
كان ينفض في الصلوة على صدره وقدميه ولم يجلس وغامه
في الشرح ويفعل في الركعة الثانية مثل ما فعل في الركعة
الاولى من الاقوال والافعال الا انه لا يستفتح فيها اي
لا يقرأ دعاء الاستفتاح ولا يتعوذ لان محله اول الصلاة
او اول القراءة ولا يرفع يديه في شيء من صلواته الا في التكبير
الاولي وفي فتوات التواتر تكبيرات العيدين وعند الشافعي
ورواه عن مالك واحد يرفع عند الركوع وعنه الرفع منه
والدليل من الجاهلين في الشرح والرفع مستحب عند
استلام الحجر للرفع في الصلوة وعند الدعاء يجعل بطن
كفيه نحو السماء في كل موطن من الصلوة والمروءة وعرفات

ومردفة وغيرهما فاذا رفع المصلي راسه من السجدة الثانية
 في الركعة الثانية اقرن رجليه اليسرى وجلس عليها ونصب
 رجليه اليمنى نصبا ويوجد اصابعها باصابع رجليه اليمنى
 نحو القبلة هذه كيفية الجلوس المستوي للرجل في القعدة
 عندها وعند مالك يتورك فيها وعند الشافعي واجده
 الاولي كقولنا وفي الاجنب كمالك وبضع يده حاد الشهد
 على مخذبه ويفرج اصابعه مبسوطة لا كلالا للفرج هذا
 عندها وعند الشافعي ببسط اصابع اليسرى ويقبض اصابع
 اليمنى لا المستحبة وهل يشير بالمسبحة عند الشهادة عندها فيه
 خلاف صحيح في الخلاصة والبرازي انه لا يشير وصح بل شرح
 الهداية انه يشير وكذا في المنقذ وغيره وصفه ان يخلق من
 يده اليمنى عند الشهادة الابهام والوسطى ويقبض البصر والخنصر
 ويشير بالمسبحة او بقعدة ثلاثة وخمس ان يقبض الوسطى
 والبصر والخنصر ويضع راس ايمانه على حرف المفصل الوسطى
 الاوسط ويرفع الاصبع عند النفي ويضعها عند الاثني
 ويكون ان يشير بكلمة مسبوقة ثم اذا قعد على الصفة
 المذكورة يتشهد اي يقرأ الذكر الذي فيه الشهد ويقول
 عطف تفسير ليتشهد التحيات لله والصلوات والطيبات
 الي قولنا اياي ان يقول عبده ورسوله وهو السلام عليك
 ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد
 الله الصالحين شهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده

يتنزل الصلاة في الركعة
 مطبوع

ورسوله والمراد بالتحيات هنا جميع العبادات القولية وبالصلوة
 العبادات البدنية وبالطيبات العبادات المالية وهذه
 الصفة هي التي رواها عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله
 عليه وسلم وهي أصح الروايات في الشهد على ما حققنا
 في الشرح ولا يربح هذا القدر من الشهد في القعدة
 الاولي لما روي انه عليه السلام كان ينفض حين يفرغ
 من الشهد في وسط الصلوة فان زاد على قدر الشهد
 قال بعض المشايخ ان قال اللهم صل على محمد وعلى آل محمد
 يجب عليه سجدة الشهود وعن ابي حنيفة فيماروا الا
 عنه ان زاد حرفا واحدا فعليه سجدة الشهود قال المصنف
 واكثر المشايخ عا هذا وفي الخلاصة المختار انه يلزمه الشهود
 ان قال اللهم صل على محمد وآل محمد والاول وهو زيادة وعلى آل
 محمد والذين عليه الاكثر وهو الامح فاذا قام بعد الشهد
 الاولي الى الركعة الثالثة لا يعتمد بيده على الارض لما روي انه
 عليه السلام نهى ان يعتمد الرجل على يده اذا نهض في الصلاة
 وان اعتمد لا بأس به ومقتضى الحديث انه يكون اذا لم يكن
 عنده ويكثر عند هذا النوض ذكره في الاختيار وصرح به
 في الحديث الصحيح وان كانت تلك الصلوة فريضة ثلاثية
 او رباعية فهو خير فيما بعد لا وليس اذا كان قد قرأ فيها
 بين ان يقرأ وبين ان يستحب وبين ان يسكت والمقالة
 افضل وقد مر الكلام في ذلك عند ذكر الفريضة الثالثة

وان قرأ يقرأ الفاتحة فحسب يسكون السنين مبنية على الضم
 يعني فقط ولا يزد عليها لانه المتوارث من فعله عليه السلام
 فان ضم السورة الى الفاتحة يجب عليه سجدة السهو في
 قول عن ابي يوسف لنا خير لو كنوع عن تحله وفيما ظهر الروايات
 لا يجب عليه سجود السهو لان القراءة بينهما مشروطة
 من غير تقدير بدو ولا اقتصار على الفاتحة مستنون لا واجب
 اذا كانت تلك الصلوة سنة من سنن الروايات او نفلا
 غير الروايات فيبتدئ في القيام من التشهد كما ابتدأ
 في الركعة الاولى يعني انه ياتي بالتثنية والتعوذ احترار
 به عن رفع اليدين فانه لا يفعل ذلك لا شفع من النفل
 صلاة واحدة وذلك قالوا يصلي عن النبي صلى الله عليه وسلم
 في القعدة الاولى لكن هذا في غير سنة الظهر والجمعة لان كل صلاة
 منها صلاة واحدة وقد صرح في شرح الهداية السروحي
 بانه لا يصلي فيها في التشهد الاول ولا يستفتح اذا قام الى
 الثالثة وكذا في القنينة وفيما انه لو صلى في القعدة الاولى
 من سنة الظهر ناسيا ففي وجوب سجود السهو وقولان
 وتحقيق هذا البحث المذكور في الشرح ويقعد في القعدة
 الاخيرة مثل ما قعد في القعدة الاولى عندنا من غير فرق
 وقد تقدم والمادة تقعد على اليدين اليسرى في القعدة
 وتخرج كلتا رجليها من الجانب الاخرى الايمن لان ذلك
 استزلهما وتتمه فاذا اتم التشهد في القعدة الاخيرة

يصلي

يصلي عن النبي صلى الله عليه وسلم وهي سنة في الصلوة عندنا
 الجمهور وقال الشافعي فرض فيها ولا خلاف انها تفرض في العمر
 مرة وقال الطحاوي يجب كلما ذكر وقال الكوفي لا يجب وقول
 الطحاوي صحيح وهو المختار لقوله عليه السلام رغم انفسكم
 ذكره عنده فلم يصدر عني وقوله عليه السلام من ذكره عنده
 فليصلي علي والاحاديث في ذلك كثيرة جدا ولو تكررت
 عليه السلام في مجلس واحد قال في الكافي لم يدره الا حرق
 واحدة في الصحيح لكن يندب التكرار بخلاف سجود التلاوة
 فانه لا يندب تكراره بتكرار التلاوة في مجلس واحد
 والتسمية كالصلوة وقيل يجب في كل مرة التلاوة ولو تكررت
 اسم الله تعالى في مجلس واحد وفي مجالس يجب كل مجلس
 تبارك وتعالى ولو تكررت يفتي بخلاف الصلوة عن النبي صلى
 الله عليه وسلم لانه لا يخلو عن تجديد نعم الله تعالى الموحية
 للتسبيح فلا يخلص وقت للقضا بخلاف الصلوة عن النبي صلى
 عليه وسلم والمختار في صفة الصلوة بعد التشهد ان يقول
 اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل
 ابراهيم انك حميد مجيد وبارك على محمد وعلى آل محمد كما
 باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد ويستغفر
 بعد الصلوة عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يطلب المغفرة
 لنفسه ولو اريد ان كانا مؤمنين ومجيب المؤمنين والمؤمنات
 فيقول ربنا اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين يوم يقوم

ونحو ذلك ويدعو بالدعوات المأثورة أي المنقولة عن النبي
صلى الله عليه وسلم نحو اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت
وما أسررت وما أعلنت وما أسرفت وما أنت أعلم به
معي أنت المقدم وأنت المؤخر لا اله الا انت وانت علي
كل شيء قدير اللهم اني ظلمت نفسي ظلما كثيرا ولا يغفر
الذنوب الا انت فاعف عني مغفرة من عندك وارحمي انك
انت الغفور الرحيم ويدعو بما يشبه الفاظ القرآن كما تقدم
وكقوله تعالى ربنا انت في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة
وقنا عذاب النار ربنا لا تزعج قلوبنا بعد اذ هديتنا
ولما من لدنك رحمة انك انت الوهاب ونحو ذلك فانه يقصده
به الدعاء القراءه فهي تشبه الفاظ القرآن وليست بقرآن
حتى جاز الدعاء بهام الجناية والجبض ولا يدعوا بما يشبه
كلام الناس ولو ما لا يستعمل طلبه منهم نحو قوله اللهم اكسني
او اللهم زوجني فلانة او اعطني مالا ونحو ذلك حتى لو قال
خلاتي في وسط الصلوة تفسد صلواته اما بعد الفهود الاخيرة
فانه لا تفسد لكن تكون ناقصة لتترك السلام الذي هو واجب
وخروجه فيها بدونه كما لو تكلم او عمل عملا آخر مما ينهانا
وعند الشافعي يجوز الدعاء بما هو الدين ايضا ولو قال اللهم
ارزقني جعله في الهداية مما يشبه كلام الناس وصححه
في الكافي ولو قال ارزقني الخ فليس من كلام الناس وروي
عن بعض المشايخ انه قال لا يقول في الصلوة على النبي

صلى الله

صلى الله عليه وسلم وارحم محمد فانه يوم التقصير في حقه عليه
السلام واكثر المشايخ عيا انه يقول للتوارف فيه على ما روي
في الحديث انه صلى الله عليه وسلم قال اذا تشهد احدكم في
الصلوة فليقل اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وبارك على محمد
وعلى آل محمد وارحم محمدًا وآل محمد كما صليت وباركت وبركت
وعلى ابراهيم وعلى آل ابراهيم نلك حميد حميد قال البر سنفعي
ويكون معني قوله وارحم محمدًا وارحم أمته محمد فالتقصير
راجع الى الاممة ويقول اذا التي بهذه الصفة من الصلوة ورت
ولا يقول وترحمته لانه قال اولًا وارحم ولم يقل وترحم عيا
محمد لكن هذا مخالف لرواية الحديث واما ان قال وترحمت
باسكان الداء فهو خطأ ولو قال بعد قوله وترحمت
بالتشديد اي بتشديد الحاء يجوز لان له معني صحيحا في
اللغة ولا يقول بعد قوله في العالمين ربنا انك حميد حميد
لعدم ورود في الحديث ولو قال ذلك لابس به لا يكره
وان كان تركه اولى ويشتبه بالتسبيح اذا انتهى الى اول التشهاد
وقال في الواقعات لا يثبت والاول المختار على ما قدمنا لا
فاذا اشار بعقداي بضم الخضر والبصر ويجلق الوسطي
بالا بهام اي يجعلها حلقة وقد ذكرنا عند ذكر التشهد
فاذا فرغ من الادعية بعد التشهد يسلم عن يمينه ويقول
السلام عليكم ورحمة الله ولا يقول في هذا السلام اي في سلام
الخروج من الصلوة سواء كان عن اليمين او اليسار وبركاته

كذا ذكره المحيطة بخلاف السلام الذي في التشهد فانه يقول السلام
 عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته وينوي في خطابه بعليكم
 بالسلامة الاولى من موطن يمينه من الملائكة والمؤمنين
 المشركين له في صلواته ودينهم ويفعل في السلام عن
 يساره مثل ذلك اي يقول السلام عليكم ورحمة الله وينوي
 به من عن يساره من الملائكة والمؤمنين والسلامة الاولى
 للجنة والخروج من الصلوة والثانية للتسوية بين القوم
 في النية ثم قيل ان الثانية سنة والاصح انها واجبة
 كالا في ويجوز لفظ السلام يخرج ولا يتوقف وقال بعضهم
 اي بعض العلماء ينوي من الملائكة الحفظة الذين وكلوا بحفظه
 خاصة ولا يعم النية وقال بعضهم ينوي جميع من معه من
 الملائكة ليعم الحفظة وغيرهم لانه اي انسان قد اختلف
 الاخبار في عدد لم قيل ان مع كل مؤمن حسنا كذا وقع في
 النسخ وصواب خمسة من الملائكة بالثنا والخمسة ولحد عن
 يمينه يكتب الحسنات وولحد عن يساره يكتب السيئات
 وولحد واحد بلقنة الخيرات وولحد واحد لا يدفع عنه الكار
 وواحد عند ما صيته يكتب ما يصلي على النبي ويبلغه آياته
 وقيل مع كل مؤمن ستون ملكا وقيل مائة وستون
 وقيل ملكان وقيل غير ذلك فلذا ينوي من معه عموما
 من غير تعيين عدد وينوي المقدي امامه في السلامة
 الاولى مع من نوى فيها ان كان الامام عن يمينه او جده

اي اذا كان الامام جده آية ينوي في السلامة الاولى ايضا وهذا
 عند اي يوسف وعند محمد ورواية عند اي حنيفة ينوي
 في السلامة وينوي في السلامة الاخرى اي الثانية
 ان كان عن يساره والامام ايضا ينوي القوم مع الحفظة
 في السلامة هو الصحيح وقيل لا ينويهم اصلا وقيل
 بالسلامة الاولى فقط واما المنفرد فلا ينوي سوى الحفظة
 وينبغي للمصلي من طريق الادب ان يكون حذو يمينه
 في حال قيامه الى موضع سجوده ولا يجاوزه في حال
 الركوع الى طرف قدميه وفي حال سجود الجارية ان يرفع
 اي طرفه وفي حال قعوده الى حجره وهو ما على مجمع فحذوه
 من ثوبه وذلك كله مقتضى الخشوع لان الخاشع لا يتكلم
 بعينه اذ يدعى تقضيه اصل الخلقة واذا تركت العين على
 اصلها خلقت عليه لارتجاء ونظرها في الخلقة المذكورة
 غير المواضع المذكورة وينبغي ان يكون بين قدميه حال
 القيام قدما ربيع اصابع مضمومة والسنة للامام في السلام
 ان تكون السلامة الثانية اخفض من السلامة الاولى
 في الصوت فان الجهل لاجل الاعلام بالانتقالات والمو
 محتاج اليه في السلامة الاولى دون الثانية لانه لا يترك
 عليها لانها تعقبها غالبا ومن المشايخ من قاله بحفض الثانية
 كذا في بعض النسخ ولعل مراده انه يخفيها ولا يجهر بها اصلا
 وفي بعضها يحفض الاولى من الثانية اي يحفض الاولى ازيد من

الثانية وهذا غير صحيح ولا يقول به أحد والاصح الاول انه
 يجزى من الثانية ذلك الجهر بالاولي لان المعتدلين ينتظرون
 فيها لاحتمال ان عليه سهوا يسجد له قبلها فاذا اغتصلا
 الامام فهو محير ان يشاء ان يحرف عن يساره وجعل القبلة عن
 يمينه وان شاء ان يحرف عن يمينه وجعل القبلة عن يساره وهذا
 ولي وكثيرا ما جاز لقول ابن مسعود لا يجعل احدكم للشيطان
 شيئا من صلاته يري ان حقا عليه ان لا ينصرف الا عن يمينه
 لقد رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم كثير ان ينصرف عن يساره
 وان شاء ذهب الى حوايجهم لانه لم يبق عليه شيء وان شاء
 استقبل الناس بوجهه لان النبي صلى الله عليه وسلم روي عنه
 انه كان اذا صلى اقبل على الصحابة بوجهه وروي انه عليه السلام
 كان لا يقوم من صلاة الذي يصلي فيها الجرح حتى تطلع الشمس
 كانوا يتحدثون فيها خذون في امر الجاهلية فيضحكون ويتبسمون
 وهذا اذا لم يكن جدارا بينه وبينه اي في مقامه الامام حصل فان كان
 فانه لا يستقبل بل يحرف عنه او يسره وسواء كان ذلك المصل
 في الصف الاول قريبا من الامام او في الصف الاخير بعيدا
 عنه اذا لم يكن بينهما حائل ولا استقبال الى وجه المصل مكررا
 مطلقا وهذا الاستقبال او الاحراف كما نرى مطلقا لا يفضل
 فيه بين عدد وعدد خلافا لما قاله بعض الجاهل انه اذا لم يكن
 الجماع عشرة لا يحرف وقد بينا في الشرح هذا الذي ذكرنا
 من التحير اذا لم يكن بعد المصلاة المكتوبة التي انما تطوع

كالنجر

كالنجر والعصر قال في الخلاصة وفي الصلاة التي لا تطوع
 بعدها كالنجر والعصر يكن المكث قاعدا في مكانه مستقبل
 القبلة فان كان بعدها اي بعد المكتوبة تطوع يقوم الى التطوع
 بلا فصل الا مقدار ما يقول اللهم انت السلام ومنك السلام
 تباركت يا ذا الجلال والاكرام ويمكن تاخير السنة عن حال اداء
 الفريضة باكثر من نحو ذلك القدر لما روي انه عليه السلام
 كان اذا سلم لم يقعد الا مقدار ما يقول اللهم انت السلام ومنك
 السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام فاذ اقام الامام الى التطوع
 لا يتطوع في مكانه الذي صلى فيه الفريضة بل يتقدم او يتأخر
 او يصرف يمينا او شمالا لا يقول عليه السلام لا يصلي الا في
 الموضع الذي يصلي فيه حتى يتحول ويذهب الى بيته فيستوي
 غطاء فيفرك يمينه في بيته لانه عليه السلام ان كان يصلي
 التسبيح في بيته والافضل في النقل جميعه ان يصلي في البيت
 ان لم يشغله شغل ومن المشايخ من حاشوا الاحراف عينا
 وقالوا ان كان المصلي اماما يتطوع عن يساره المحارب ويساره
 المحارب لا يصلي ترجحا للتيامن وقال بعضهم لا ياتي
 الخواشي هذا يعني ما ذكرنا اذا كان بعد الصلاة تطوع
 يقوم اليه من غير تاخير الى اخره اذا لم يكن من قصده الاستغفار
 بالسعاء بان لم يكن له ورد معتادا يقرا عقب المكتوبة
 فانه كان له ورد وقد اعتاد انه يقضيه اي يأتي به بعد
 المكتوبة فانه يقوم عن صلاة اخرى ان كان الذي

صلي فيه فيقضي وردد قراها وان شئت جلس في ناحية من نواحي
المسجد فيقضي وردد ثم يقوم الى التطوع كلاهما اي كل من قرا
الورد قرا وما من قرا تده جالس في ناحية المسجد ويحضر الصلاة
رضي الله عنهم وما ذكر في ابتداء المسألة من انه يكن تأخير السنة
عن ادائها لفريضة دليل على كراهة تأخير السن عن المكتوبات
وما ذكره شمس الائمة الخواشي دليل على الجواز في جواز تأخيرها
من غير كراهة ذكره في كلام المتقدم في المحيط واذا اريد
بالكراهة كراهة التزويد قريب من كلام شمس الائمة فان المشهور
عنده انه قال لا بأس بان يقرب بين الفريضة والسنة الا واد ولقط
لا بأس بدفعه الى ان لا يفرغ وان فعل لا تسقط السنة وقالوا لو
نكلم بعد الفريضة لا تسقط السنة لكن ثوابها اقل وقيل تسقط
والاولا ولي ما روي عن عروة بن رضى الله عنه انها قالت كان النبي
صلى الله عليه وسلم اذا صلى ركعتي الفجر فان كنت مستيقظا فركعتي
والا اضطجع حتى يؤذن بالصلوة ولو احر السنة بعد الفرض الى
آخر الوقت قيل لا تكون سنة وقيل تكون سنة هذه الاحكام
المذكورة كلها في حق الامام اما المعتدي والمفرد فانها
ان كانتا مكانهما الذي صليا فيه المكتوبة جاز وان قاما
الى التطوع في مكانهما ذلك جاز ايضا والاحسن ان يتطوعا
في مكان اخر غير مكان المكتوبة بان تقدموا او يتأخرا او يتخولا
بمنه او يسمن ويسقط الجملة كسر الصفوف لئلا يظن
الدخول انهم في الفرض **فصل** في بيان ما يثنى الذي يكن
فعله في الصلوة وبيان ما لا يكن فعله فيها قال يكن المصلي

الذي يعطي

ان يعطي فاه او انفه ذكره قاضي خان لا عند التثاؤب فانه
لا يكن تعظيما له لم يستطع كظلمة الا اذا جسد التثاؤب
ان يكظمه اي عيسكه ويمسكه عن الافتتاح ان قدر على ذلك
لقوله عليه السلام اذا انتأوب احدكم في الصلوة فليكظم
ما استطاع فان الشيطان يدخل في فمه وان لم يقدر فلا بأس
بان يضع يده او كفه على فيه كما روي عنه عليه السلام وكذا
يكن المصلي لانه دليل الغفلة والكسل ويكره للرجال
الاعتجار وموان يلف بعض العمامة على راسه ويجعل طرفا
اي من الثوب الذي لفته بعضه عمامة اي يترك بعض العمامة
شبه العجرا لكين للنساء يلف حوله وجهه المعجبون من
منبر ثوب تلفه المرأة على راسها وقال بعضهم الاعتجار ان يشد
حوله اي دابر راسه بالمنديل ويخوم ويبدى اي يظهرها
اي اعلى راسه وهذا هو المذكور في فتاوي قاضي خان
وغيرها وهو الموافق لاعتجار المرأة وكراهة التثنية
بها ويكره العقص اي عقد الشعر وهو موضح وقوله وارا
به في الجامع ان يجعل شعرة على حاجته ويشده بصمغ وان
يلف ذوا بنية ثنية ذوا بية بضم الذال المجمة وبعدها
هزة معدودة ثوبا موحدة قاله في القاموس هي النامية
والمراد هنا خصلتنا شعر حول راسه كما يفعله النساء في
بعض الاوقات وان يجمع الشعر كله من قبل اي من جهة
اللفا ويمسكه اي يشده بخيط او خرقه كيلا يصيب الارض

اذا سجد وجميع ذلك مكروه اذا فعله قبل الصلوة وصلى بعده على ذلك
 الحبيبة اما لو فعل شيئا من ذلك وهو في الصلوة فسد فعله
 عمل كثير ووجه الكراهة منه عليه السلام ان يصلي الرجل ورا
 معقوض ويكره وضع اليد على الارض قبل وضع الركبة اذا
 سجد ورفعها اي رفع الركبة قبلها اي قبل رفع اليد اذا قام
 من السجود لمخالفة السنة الا اذا فعل ذلك من عذر فانه لا يكره
 ويكره ان يتفر المصلي في سجوده تغير الديك اي كثر الديك في
 السجدة طافيه من تركه الطمانينة ويكره ان يقعي في جلوسه
 اقعاء الكلب اي كفاها الكلب وهو ان يضع اليدين على الارض
 وينصب فخذه وساقه نصبا وقيل هو ان ينصب يديه
 نصبا وقيل هو الاول اصح قال في المستصفى اقعاء الكلب
 في نصب اليدين واقعاء الايدي في نصب الركبتين الى صدره
 ويكره ان يفتش ذراعيه في السجود فتراش اي كفا تراش
 الثعلب وهذه الاشياء الثلاثة ذكرها المصنف بلفظ الحديث
 فانه عليه السلام نهى عن تفر كثر الديك واقعاء كفا الكلب
 واقتراش الثعلب ويكره ان يرفع يديه عند الركوع وعند
 رفع الرأس من الركوع لانه فعل زائد ويكره لا يفسد به الصلاة
 في الصحيح لانه من جهتها فلا حاروا ولا مكحول عن ابي حنيفة
 انها تفسد له ويكره ان يسدل ثوبه اي يرسله من غير
 ان يلبسه وهو اي السدل ان يضعه اي الثوب على كتفه
 ويرسل اطرافه على عنقه او صدره وفي القدر في شرح

مختصر

مختصر الكرخي هو ان يجعله على راسه وكتفه ويرسل اطرافه من
 جوانبه وفي فتاوى قاضي خال هو ان يجعل الثوب على راسه
 او على عاتقه ويرسل جانبيه احده على صدره والكل سد
 فان السدل في اللعنة الارحاء والارسال وفي الشرع
 الارسال بدون التمس المغنادر وكراهته نهى النبي صلى الله
 عليه وسلم عنه ولو صلى في فناء او محطوف بضم الميم وفتح
 الدال ثوب مربع من خزله اعلام او باراني اي محطوف على
 وزن منبر وهو ما يلبس للمطر ينخل به يدخل يديه في كفيه
 قيل لا يكره واختاره صاحب الخلاصة والبراري واختاره قاضي خال
 وغيره انه يكره وهو الصحيح لانه يصدق عليه حد السدل وعن
 الفقيه ابي جعفر الهندواني انه كان يقول اذا صلى مع الفناء
 وهو غير مشد ودالوسط فهو مسي يعني ولو دخل يديه
 في كفيه وينبغي ان يقيد بما اذا لم يزرار له لانه يشبه السدل
 حينئذ لما اذا زرها فقد صار كغيره من الثياب في اللبس والحد
 لا قيمة الرومية التي يجعلها كماها خرقة عند ابي العاصم
 اذا اخرج المصلي يده من الخرق وارسل الكم فانه يكره ايضا لانه
 السدل عليه ولان فيه شغل القلب ولانه فعل المتكبرين
 اذ لا تكاد نفوسهم الى الدنيا تسبح بتركه ولو ادخل الكم تحت
 منطقتهم زالت الكراهة لرواه اسبابها المذكورة ويكره
 ان يكف ثوبه وهو في الصلوة بجل قليل بان يرفعه من بين
 يديه او من خلفه عند السجود او يدخل فيها وهو مكفوف

روى عن ابي عبد الله القاسمي في النسخة عن ابي الحسن
 روى عن ابي عبد الله القاسمي في النسخة عن ابي الحسن

كما اذا دخل وهو مستتر فيكم او الذليل او ان يرفع يده كيلا يترتب
 ويكره للمصلي كل ما يلهو عن اخلاق الجليلية عموما لان الصلاة
 مقام التواضع والندل والخشوع فالتكبر والتجبر فيها
 ويكره ان يصلي في ازار واحد او في السراويل فقط لقوله عليه
 السلام لا يصلي احدكم في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه
 ثوب الا من عذر بان لا يجد غيره ويكره ان يصلي حاسرا
 اي كاشفا راسه تكاسلا اي لاجل الكسل بان استنقل
 تغطيته او ثوبا وان لم يرها العراة في الصلاة فلا بأس
 عليه اذا فعله اي كشف الرأس تديلا وخشوعا لانه المقصود
 في الصلوة وفي قوله لا بأس ان لا يفيعله
 لان فيه ترك اخذ الزينة المأمور بها مطلقا في الصلوة
 وكذلك يكره ان يصلي في ثياب البذلة بكسر الباء وبالذال المعجمة
 وهو ما لا يصفى ولا يحفظ من الرئس ونحوه او في ثياب المنيعة
 اي الخدمة والعمل طاعة ذلك ايضا من ترك اخذ الزينة المستحب
 ان يصلي الرجل في ثلاثة اواب ازار وقيصر وعماحة ولو
 صلى في ثوب واحد متوشحا به جميع بدنه كما يفعل النصارى
 في المقصر حارس غير كراهية لكن فيه تركه لا استحباب
 وروي عن ابي حنيفة انه كان يلبس لحيص ثيابه في الصلاة
 والمرأة تصلي في ثلاثة اواب ايضا قيصر وعماحة ومقنعة
 وفي الخلاصة قيصر وازار ومقنعة وهو الاولي لانه لا ازار
 فيه زينة السر والمقنعة تسد مسد الخمار وهي بكسر الميم

نوج

ثوب يوضع على الرأس ويربط تحت الحنك والقناع اوسع منها
 بحيث يعطف من تحت الحنك ويربط من الوراء والخمار اكبر
 منها بحيث يعطي الرأس وترسل اطرافه على الظهر والصدر
 ويكره ايضا للمصلي ان يرفع راسه او ينكسه وهو في الركوع
 لمخالفة الهيئة المستنونة فيه ويكره ان يعينته بتلوينه او
 بشيء من حسنة العبث فعلة فيه غرض من غير محرم
 والسفهاء لا غرض فيه اصلا كالكس الكردري وقيل العبث
 لقب لا لانه فيه والعب هو الذي فيه لانه ويكره ان يفرقع
 اصابعه بان يمدّها او يفرقها حتى يصوت لنيته عليه السلام
 عنه وقيل انه من عمل قوم لوط وعلى هذا فيكرة خارج الصلاة
 ايضا او يشبه بين اصابعه لنيته عليه السلام عند ان يعقل
 في المسجد ففي الصلوة او في بالية ويكره ان يجعل يده على
 خصره لنيته عليه السلام عن الخصر في الصلاة وهو
 مفسر بذلك على الاصح ويكره ان يعقب الحصى بكل حال لا
 حاله ان لا يمكنه الحصى من السجود عليه بان يختلف ارتفاعه
 وانخفاضه كثيرا فلا يستقر عليه قدرا لغرض من الجهة فيستوي
 ح مرق او مرتين لان فيه روايتين في روايته يسويهما وفي
 رواية مرتين وفي اظهر الروايتين انه يسويهما مرة لا يزيد عليها
 لقوله عليه السلام لا تشيع الحصى وانت تصلي فان كنت لا بد
 فعلا فواحدة ويكره ان يترجع في جلوسه الا من عذر لمخالفة
 الجلوس المستنون ولا يكره خارج الصلوة في الاصح لانه عليه

السلام كان جل فقود في غير الصلوة مع اصحابه التريح وكذا
 عن عمرو ان كان الجلوس على الركبتين اولى لانه اقرب الى التواضع
 ويكره ان يغض عيبيه لئلا يهين عليه السلام عنه في الصلوة
 ويكره ان يلبث في بوجهه عيبا او ثوبا لا لقوله عليه السلام
 حين سئل عنه ما اختلاس تحتك من الشيطان من صلاة العبد
 ولو التفت بصدرك تفسد وان كان يعوق عيبيه فلا يكره
 ويكره ان يسجد على كور عمامته وقد تقدم في بحث السجود
 وان يتخير في قصد ابعي بقوله قصد اختيار ابعي غير ضروري
 وهذا اذا كان التخير صوتا فقط لا حرف له اي لانه الصوت
 وكذا لو كان له حرف واحد بخلاف ما اذا كان له حرفان فاكثر
 فانه يكون مفسدا على ما بين ان شاء الله تعالى اما السعال
 المدفوع اليه المضطر اليه فلا يكره وكذا التخير اذا كان عن
 ضرورة كما اذا منعه البلغم عن القراءة او عن الجهر وهو لما
 فانه لا يكره ولا احسن ان يدفع سعاله ان قدر على دفعه
 من غير ضرر بلحقه رعاية للادب اما اذا كان يحصل له
 ضرر او شغل قلب بدفعه فلا ولي عدمه ويكره ايضا ان
 يرد المصلي السلام بالاشارة بيده او راسه لانه جواب
 معني ولو حصل حقيقة بفسد كما اذا ردى بلسانه فيكره
 اذا كان معني فقط ولو صاح بنية السلام فسدت ويكره ايضا
 ان يجمل الصبي او غيره مما يستغله وهو في صلواته لقوله
 عليه السلام ان في الصلوة لتغلا ويكره ايضا ان يتخير اي

الخروج

يخرج النخامة من حلقه بالنفس الشد يد قصد اي غير عذر
 وحكمه كالتيخرج في تفصيله ويكره ان يضع في فيه دراهم
 او دنانير او غيرها من ثلوي ونحوه هذا اذا كان بحيث
 لا يمنع عن القراءة لما فيه من الشغل بلا فائدة وان منع ذلك
 عن ادراك الحروف ولم يقرأ بغيره افسد ما تجوز به الصلوة بان سكت
 او تلفظ بما ليس بقراءة افسد ما ترك ترك الغرض ويكره ان
 يتخير وهو في الصلوة يعني بالتخير المذكور فخلا لا يسمع
 صوته المبين له حرفان او اكثر فان سمع له صوتا مشابها
 غير حرفين او اكثر فسدت والآ فلا بل يكره ايضا ولا يبتلع
 المصلي ما بين اسنانه اي يكره له ذلك ان كان قليلا دون
 قدر الحمصة وان كان كثيرا رايد ايقاد الحمصة فان صلاته
 تفسد وكذا اذا كان قدر الحمصة في الصحيح ويكره للمصلي
 ايضا ان يجهر بالتسبيح والتسليم وكذا التثنية والتعود
 لمخالفة السنة ويكره ان يتم الفرائض الركوع لانه ليس
 محلها ويكره ان يعد الاي بعد الحمد اسم جنس واحد
 آية اي ان يعد الايات والتسبيح وان يعد السورة اذا
 كثرها في الصلوة يعني بالعدد المذكور بالاصابع وهذا
 عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد لا بأس به اي
 بالعدد لانه يحتاج اليه في إعادة تسنن القراءة في بعض
 المواضع ولما انه ليس من اعمال الصلوة وفيه ترك الوضوء
 المستنون ثم من مشايخنا من قال لا خلاف في التطوع انه لا يكره

العدة فيه ومنهم من قال بالخلاف لما هو في التطوع ولا خلاف
 في المكتوبة بل يكون ذلك فيها اتفاقا وقال ابو جعفر الهندواني
 الخلاف فيما ابي في المكتوبة والتطوع وفي الفتاوى الخاقانية
 ان عمر بن رويس الاصابع يعني وهي موضوعة كلها على العبيبة
 المسنونة لا بكرة وذكر في موضع اخر من الخاقانية انه لو احتاج
 اليها في غير ذلك يعني التسيحات كلها فلو كان التسيح عندها
 انشأ في من حيث الاشياء او يقلبه ان يحفظها ويضبطها
 بقلبه من غير انشاء بالاصابع ويكره ايضا للمصلي ان يتكلم
 وهو في الصلوة عيا حار يبط او على عصي تكاء الا من عذر كما كنا
 من غير عذر اما لو كان من عذر فلا يكون كما تقدم في بحث القيام
 ويكره ايضا ان يخطو خطوات في غير عذر اما اذا كان بعد رفا
 يكون كما اذا سبقه الحدث فشيئ الموضوعة وكما لو حشي لقتل الحية
 والعقرب جميعا قول الشيخ في هذا اي الكراهة المذكورة اذا وقف
 بعد كل خطوة او بعد كل خطوتين وان لم يقف بل خطا ثلاث
 متواليات تفسد صلوته لانه عمل كثير اذا كان ذلك في غير عذر
 اما اذا كان بعذر ولا تفسد فالخلاص ان المسئى اذا كان بعذر
 لا تفسد ولا يكره وان كان في غير عذر فان كان تلك خطوات
 متواليات تفسد والا يكره ولا تفسد ويكره ايضا التمايل
 في الصلوة عيا يناه حرة وعلمه بسره اخرى لانه من العبث
 المنارة للمختلوع ويكره لخذ القملة او البوقوف في الصلوة
 وقتله او دفنه وفي الخلاصة قال ابو حنيفة لا يقتل القملة في

الصلوة

الصلوة ويدفنها تحت الحصى وقال محمد قتلها احب الي من
 دفنها وكلاهما لا بأس به وظاهر ابو يوسف يكره كليهما انتهى
 ولاخذ بقول محمد ابي اذا فرغ من الصلاة يذهب خشوعه بالمها
 ويجعل ما عن الي حنيفة واليه يوسف عيا الاخذ من غير
 عذر القرص ولا بأس بقتل الحية والعقرب في الصلوة لقوله
 عليه السلام اقتلوا الاسودين في الصلوة الحية والعقرب
 قالوا اي المشايخ اي قال بعض المشايخ في هذا المبحث في النبي
 الكثير كثرات خطوات متواليات ولا في المعاجزة اكثر من
 كثرات ضربات متواليات فاما اذا احتاج الي ذلك في شي
 وعالج تفسد صلوته كما لو قال في صلوته لانه عمل كثير
 ذكره الشيخ حنفي في المبسوط ثم قال والاظهر انه لا تفصيل
 فيه لانه رخصه كالسبي في سبق الحدث ويؤيد اطلاق
 الحديث والاصح ما لو تفسد الا انه يباح له افسادها هـ
 لقتلها كما يباح لاغاثته المذمومة وتخليص احده من سبب
 هلاكه كسقوط من سطح او غرق او حرق ونحوه وكذا اذا هـ
 خاف ضياع ما ييمه درهم له او غيره وعما هذا البحث
 في السراج ويكره ترك الطلعة في الركوع والسجود لانه
 تركه واجب وهكذا في القومة والجلوس لانه تركه واجب
 او سنة مؤكدة والكل مكروه ويكره تكرار قراءة السورة في
 الفرض في ركعة وكذا في ركعتين اذا كان قادرا على قراءة
 سورة اخرى اما اذا لم يقدر على قراءة غيرها فلا يكره تكرارها

بيان
ما هو

في الركعة الثانية للمفروق وهذا اذا كان عن قصد اما ان وقع
عن غير قصد كما اذا قرأ في الاولى قبل ان يركع الثانية فانها
لا يكون ان يكرر هاء الثانية ولا يكون تكرار السورة في ركعة
او ركعتين في التطوع ويكره تطويل الركعة الاولى في الركعة
الثانية من كل شفع في التطوع الا اذا كان التطويل مرويا
عن النبي صلى الله عليه وسلم قوله او ما تورا او منقول عنه
عليه السلام فعلا كما روي من قرأ بسم الله الرحمن الرحيم في
الاولى من التوراة قل يا ايها الكافرون في الثانية وفي قماوي
قاضي خان لو طوّل الاولى على الثانية في التراويح لا بأس به
بل المختار ذلك عند محمد وعند أبي حنيفة وأبي يوسف السوية
بين الركعتين كناية في الظهور والعصر عند ما فاعلم انهما فاعلمنا
فيه خلاف محمد وتطويل الركعة الثانية على الركعة
الاولى في جميع الصلوات الفرض والنفل مكروه وقيل انه
غير مكروه في النفل والاوصح واما طائلة الثالثة منه
عيا ما قبلها فلا يكره لانه شفع اخر ويكره ايضا في الصلوات
تزع القيص وفخره والقلنسوة بفتح القاف واللام وضمة
السين وبني ما يلبس في الراس وكذا يكره لبسها اذا كان النزاع
واللبس بعد لبسها وان كان بعد كثير تفسد الصلوة ويكره
ان يلبس بفتح السين هو الفصيح اي ينشق طيبا بكسر
الطاء اي اذا راحه طيبه هذا اذا قصد اما اذا دخلت الراحه
انفسه غير قصد فلا ويرى بزرقه البزاق بوزن غراب

ما الفم

ما الفم اذا خرج منه وما دام فيه فهو ريق او يري بفتح
بضم النون وهو البلم الذي يتفد الى الحلق بالنفس العنيف
اما من الخيشوم او الصدر وانما يكره ذلك اذا لم يضطر
اليه لما اذا اضطر بان يخرج بسعاله او تخنخ ضروري
فلا يكره الرمي تحت قدمه اليسرى اذا لم يكن في المسجد
والا ولي ان يلخذه بطرف ثوبه ويكره ان يروح اي يجلب
الريح بفتح الراء وهو نسيم الريح والراحه بثوبه او يمر
بكسالميم وفتح الواو وهذا اذا روي من او مرتين فاذا روي
ثلاث مرات متواليات تفسد صلوته لانه عمل كثير
ويكره ايضا ان يرفع كفه او يثقله الى المرفقين وكذلك
المرفقين عند ظهور الكفين وهذا اذا شتم في الصلاة
وشتم فيها وهو كذلك اما لو شتم في الصلوة تفسد لانه
عمل كثير ويكره ايضا ان لا يضع يده حال القيام او الركوع
او السجود او التشهد في موضعها المستوفى المذكور في
صفة الصلاة الا ان لم يضع من عذر يمنع عن الوضع
ويكره ايضا المصلي ان يقرأ القرآن في غير حالة القيام
من ركوع او سجود او قعود وان يترك التسيبات في
الركوع والسجود وان ينقص من ثلاث تسيبات في الركوع
والسجود لمخالفة السنة في ذلك كله وان ياتى بالاذكار
المشروعة في الانتقالات متعلقا بالمشروعة بعد تمام
الانتقال متعلق بيا في بان يكثر للركوع بعد الانتهاء الى الحد

الروح

الركوع ويقول سمح الله لمن جرح بعد تمام القيام وتعود له
 لأن السنة ابتدأوا الركوع عند ابتداء الانتقال وانتهى عند
 الانتفاة وفيه اي في الاثنان للذكر كراهتان احدهما
 تركها اي ترك الركوع في موضع اي في موضع الذكر والآخر
 تحصيلها اي تحصيل الركوع في غير موضع اي في غير
 موضع الذكر ويكره ايضا ان يسبح قدامه يسبح التراب
 من جهته في انكار الصلاة او في فعود التمسك قبل السلام
 لانه عمل لا فائدة فيه حتى لو كان فيه فائدة بان كان لا يعرف
 دخل عليه فيولمها وتعود له لا يكون لحصول الفائدة
 ويبيد فتح شغل القلب واما بعد السلام فلا يكره لما روي انه
 عليه السلام كان اذا قضى صلوته مسح بيمينه اليمنى
 ثم قال اشهد ان لا اله الا الله الرحمن الرحيم اللهم اغفر لي
 والحرز ولا بأس بالخطوة المتقدمة ان يتعوذ بالله من الناس
 عند ذكرها وان يسأله الله الرحمة عند ذكر آية الرحمة من
 الجنة والنوع النجم وان يستغفر اي يطلب المغفرة عند
 ذكر العفو والمغفرة وما شئت ذلك وان كان المصلي المنفرد في الف
 يكره له ذلك خلافا للشافعي واما الامام والمفتدي فلا يفعل
 ذلك المذكور من السؤالات ونحوه لا في الفرض ولا في المنفرد
 بالجماعة كالنراونج ولا بأس بان يصلي متوجها الى ظهر رجل
 قاعد او قائم بخلافه اذا لم يحصل في حديثه لفظ يخاف
 الغلط ويكره ان يصلي الى وجه انسان الا اذا كان بينهما ثلث

ظهرة

ظهرة الي وجه المصلي لا تنفاز سبب الكراهة وهو التشبه
 بعبادة الصولة او يصلي الي ولا بأس بان يصلي وبين يديه
 اي قدامة مصحف معلق او سيف معلق لا تنفاز لم يعبد
 احدا وعلى بساط فيه نصا ويراي صور والحال انه لا يسجد
 على النصا وير وقيل يكره وان لم يسجد عليها وهذا انما
 صورة ذي روح اما ان كانت صورة غير ذي الروح كاشجار
 ونحوه فلا تنفاز لا تكرر وان سجد عليها ويكره ان يسجد
 عليها اي على النصا وير ذي الروح التشبه بعبادتها ويكره
 ايضا ان يكون فوق راسه اي راس المصلي في السجدة او بين
 يديه اي قدامة قريبا منه او بعدائه اي في مقابله وان لم
 يكن قريبا نصا وير مسومة في جدار او غير او صورة
 موضوعة او معلقة لان فيها تعظيمها بخلافها اذا كانت
 خلفه لانه اهانة لها وهذا اذا كانت الصورة تكبر في غير
 مقطوعة الرأس ولما ان كانت مقطوعة الرأس يعني به
 اذ لم يكن له اي لشخص الصورة راسا او كان له راس فحما
 يحيط بسجدة عليه حتى طمس هيئته او كانت الصورة
 صغير جدا بحيث لا يبدوا اي لا تظهر للناس اذا كان قائما
 وهي على الارض اي لا تبين تفاصيل اعضائها فلا يكره حينئذ
 ان يكون بين يدي المصلي او فوق راسه وتعود له لانها
 لا تعبد فانتهى التشبه بعبادة الصور **فروغ** لو سجد وجهه للصورة
 فمقطوع راسها بخلاف قطع يديها او رجلها والخط على

على ركوعه او ليق
 اسكنه الله
 ومحوه لازم ومتعدي
 ومحوه يقال طمس الشيء
 ومحوته وطمس الشيء
 نفسه اي اختفى

وفي المقبر قما من الحديث ولان هذه المواضع مواضع النجاسة
ويكره ايضا على سطح الكعبة الحديث المتقدم وذكر قاضي خان
في الفتاوى انه اذا غسرت موضعاً من الحمام ليس فيه مثالب
اي صورة وصلى فيه لا بأس به والاوي الى الايصلي فيه لا يضر
كخوف الموت وخو لا طلاق الحديث واحا الصلوة في موضع
جلوس الحامي فقال قاضي خال لا بأس به لانه نجاسة فيها
وكذا قال في الفتاوى لا بأس بالصلوة في المقبر اذا كان فيها
موضع لعد الصلوة وليس فيه قبر نكح كلام الفتاوى ويكره
ان يقرأ كلمة او كلمتين من سورة ثم يتركه تلك السورة من
غير عذر ويبدأ القراءة من سورة اخرى وكذا لو انتقل الى
اية اخرى من تلك السورة وترك بينهما شيئا واحا ان حصد
عما بعد تلك الاية قبل ان يتم سنة القراءة فلا يكره الانتقال
الى اية اخرى من تلك السورة او من سورة اخرى لعذر هذا
ان انتقل قصدا فان انتقل من غير قصد ثم تذكر بين يدي يقرأ
وذكره في القنية وان لم يجد فلا كراهة ايضا لعدم القصد
ويكره للامام ان يؤم قوما وهم له كاديسون بحصيلة اي
بسبب حصة نوجب كراهة اولان فيهم من هو اولى منه
بالاحاطة اما ان كانت كراهة لم غير سبب يقتضيها فلا تكره
اما منه لانها كراهة غير مشروعة فلا تعتبر ويكره ايضا الاما
ان ينتقل على اي حال المقوم بالتطويل الزايد على حد السنة في
القراءة وسأذكر الاذكار ويكره ان يحمله عن حال السنة

في شياخات

في شياخات الركوع والسجود وقراءة الشاهد ويكره ان يلجهم اي
يجوزهم الحافض عليه في القراءة يعني اذا ربح عليه في القراءة
ينبغي ان يركع ان كان قد قرأ المقدار المسنون او ينتقل الى آية اخرى
ان لم يكن قراءة ولا يجوز القوم ان يغتوا عليه ويجب عليه اي
على الامام ان يقرأ كما تيسر عليه قرأته من القرآن دون ما هو
عسر عليه لم يحكم حفظه وان عرض له نبي من الحصر انتقل الى آية اخرى
ويكره ان كان قد قرأ ما يكفيه وهو قدر السنة وقيل قدس
ما يجوز به الصلوة وقيل قدر الواجب ويكره المصلي ان يركع
في مكانه الذي صلى فيه وفيه اشارة الى انه لو قام عن مكانه فقد
ورده قبل الاجلاس في ناحية للسجدة يكره كما هو قول الحلواني
بعد ما سلم في صلاة بعدها سنة كالظهر والمجدة والمغرب
والعشاء لا قدر ما يقول اي قدر قوله اللهم انت السلام منك
السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام به اي بعدم المكث الا هذا
القدر ورد الاثر عنه عليه السلام عا ما تقدم ويكره تقديم العبد
للامام قبل ان يغالب عليه الجمل عني لو علم انه عالم لا يكره وتقديم
الاخر اي لما قلنا في العبد وهو مستنوب الى الامراب وهم
سكان البادية من الحرب ويحق بهم سكانها من غيرهم
كالتركمان والاكراد ونحوهم وتقديم الاخر لانه لا يمكنه الاخر
عن النجاسة ولا تحقيق استقبالات القبلة كما ينبغي وتقديم
القاسق لنساء هذه في الامور الدينية وتقديم ولد الزنا بائنا على
الغالب فيه الجمل اذ ليس له من يحمله على التعليم على لو حقق

سان
قائما

منه عدم الجهر لا يكون تقدمة كالعبد والاعداي وان تقدموا
 جازر يعني جازت الصلوات ورائهم مع الكراهة ولا تفسد
 خلافا لما ذكره في الفاسق اذ لا يحد بقوله يكون تقدمة الاعداي
 بلا عداي الجاهل دون العالم بما قدرنا ويكون النفل قبل
 صلوة العبد مطلقا وكذا يكون بعدها في الجبانة اي الصبح او
 وللاذنه فناء المصل للعد للصلوة العبد والجمعة ولا فرق في
 هذا الحكم بين الجبانة والجامع ويتنفل في غير الجبانة اما في
 مسجد اي مسجد محلة او غير محلة ويكون ان يدخل في الصلاة
 وقد اخذ غاريطا وبول لقوله عليه السلام لا صلوة بحضرة
 طعام ولا وريو يدافعه الا خبثا وان كان الاهتمام بالبول
 والغاريط يشغل اي يشتغل قلبه عن الصلوة وينذهب
 خشوعه يقطعها اي يقطع الصلوة ليؤدبها على وجه التحاد
 هذا اذا كان في الوقت سعة ولا فلا يقطع لانه تقويت
 عن الوقت حرام وان مضى عليها اي على الصلوة فيما اذا كان
 الاهتمام يشغل اجزاه اي كفاه فعلها وقد اساء وكان انما
 لا ذر به اياها مع الكراهة التحريمية وكذا الحكم ان اخذ بالبول
 او الغاريط بعد الافتتاح ولم يكن موجودا عند الافتتاح
 فانه يقطعها وان لم يقطع اجزاه مع الاساءة ويكره ان
 تكون قبله المسجد الى المخرج اي الخلا والى الحمام والى قبر
 وفي الخلاصة هذا اذا لم يكن بين المصلي وهذه المواضع حال
 كالحاريط وان كان الحاريط لا يكون وان صلى في بيته الى الحمام

فلان

فلان سرلان الكراهة في المسجد لاحترامه لا لكونه الصلوة عند
 النجاسة لان جدار الحمام حاريل بخلاف ما لو كانت النجاسة
 بين يديه فانه يكون ولو في بيته ويكون المرو بين يدي
 المصلي لقوله عليه السلام لو يعلم المار بين يدي المصلي اذا
 عليه لكانا يقفان بعين خيال من ان يمر بين يديه
 وفي رواية اربعين خريفا وهذا اذا لم يكن عنده اي عند المصلي
 حاريل يجوز بينه وبين المار نحو السقاية اي لعصا المكونة في
 احامه والاسطوانة بضم الهجزة والطرحة وبني احمد ونحوها
 من شجرة او اديج او دابة او غير ذلك فانه لا يكون المرو
 من وراء الحاريل وانما يكون المرو عند عدم الحاريل اذ امر
 في موضع سجوده هو الامح وفي النهاية الاصح انه لو صلى صلاة
 الخامسة بان يكون بصره حال قيامه الى موضع سجوده
 لا يقع بصره المار لا يكون والاول اختيارا للترجيح ما في النهاية
 فاختار نحل الاسلام وان كان يصلي على الركبان فان خاض العضاد
 المار لعضد المصلي يكون على ما في الهداية وغيرها وهذا
 في الصلوة اما ان صلى في المسجد فان كان المسجد صغيرا كرم
 المرو مطلقا وان كان كبيرا فقبل سوكا لصغير لا يمر بينه
 وبين حاريط القبلة وقبل كالعصا او يمر فيما وراء موضع
 سجوده وقبل يمر فيما وراء حنسيه فاما وقيل قدم ما بين
 الصف الاول وحاريط القبلة ورجح ابن الهمام ما ذكره
 في النهاية من غير تفصيل بين المسجد وغيره وينبغي للمصلي

في الصلاة ان يتخذ سرق قد رذاع في غلظ اصبع ويقرب منها
 ويجعلها قبالة احداهما جبهة لا بين عينيته وانما القامع بين
 يديه ولم يحررها وخط خطا قيل يجوز بين السرة وقبلة وعلى
 قوله المجوز قيل يحط خطا كما لم يحط وقيل من جهة يمينه
 الى شماله واما الوضع ففي الكفاية يضع طولا لا عرضا يكون
 على مثال الخنزير ويد المراد ان يترك في موضع سجود
 او بينه وبين السترة بالاشارة او التسبيح لا بما حيا وستر
 الامام ستر للقوم ويجوز ترك السترة في موضع يامن المروء
 فيه وفي القنية قام في آخر الصف من المسجد وبينه وبين
 الصفوف مواضع خالية فلا يدخل ان يترين يديه ليصل اليه
 الصفوف لانه اسقط حرمة نفسه فلا ينام المار بين يديه
فروع يكره ايضا رفع البصر الى السماء في الصلوة وتكره الصلاة
 كصنة الطعام ويكره رفع الداس ووضع قدمه قبل الامام وان
 يصلي ويصلي يديه تتواروكانون موقفة بخلاف السمع والسمع
 والتفكير وفي فتاوى الحجة الاولى عدم جواز جهة السراج
 ويكره ان يحرف اصابع يديه او رجله عن القبلة في السجود
 وكذا كل ما كان فيه مخالفة المستأ والواجب وفي خزانة
 الفقهاء ومن الذي العرو والهرولة للصلوة ومن المكروه تجاوز
 اليدين عن الاذنين ورفع اليدين تحت المنكبين وسجدة
 الشمو قبل السلام وقالوا يكره ستر القدمين في السجود
 وفيه نظر ولا تكرر الصلوة مشدود الوسط وقيل يكره والمخا

الاول

الاول واما موثقه الم فقول يكره لانه كفايا ثوب وقيل لا
 قال صاحب القنية وهو الا حوط ولعل مراده قدر ما ينكشف
 الكفان لا الرفع الى الساعد والمرفق فانه مكروه على ما مر ذكره
 الصلوة في ارض الغير بلا اذن وقيل ان كانت مسلم ولم تكن مزروعة
 فلا يلزم بين الصلوة في ارض الغير وفي الطريق فان
 كانت مزروعة او كافر فالطريق اولى والا فلهي ولا يجب
 في الصلوة احد ابويه اذا اذا الا ان استغاث به لمهم
 فيقطعها كما يقطع لحوق سقوط اجنبي من سطح ونحو
 او غرة او حرقه او سرقته ما قيمته درهم له او اجبره
فصل في السنن الماد بها في هذا الموضع ما يسبق
 في الصلوة من قولها وعلى ولا جعلها من غير افعالها اولها
 اي اول السنن الاذان وهو سنة مؤكدة للصلوة الخمسة
 والجمعة دون الواجبات كصلوة العبد ودون التوافل
 كصلوة الكسوف اذا صليت جماعة سواء كانت في
 وقتها او فائتة فان صلواتها متعديرة في جماعة
 اذن لا ياتي منها واقيم وفي البواقي ان شاء اذن واقام
 وان شاء اقتصر على الاقامة اذا صليت متواليه وسبب
 الاذان والاقامة لمن صلى وحده في بيته والمسافر الا
 يكره الترك للمسافر فقط كما يكره الترك للجماعة والجماعة
 النساء وحدهن وجماعة المعذورين في المصروف والجمعة
 فان الاذان والاقامة مكروهان لهما تكرهه صلاتهم جماعة

وصفة الاذان مشهورة ولا ترجيح فيه عندنا خلافا للثلاثة
وسواء يخفض صوته أو لا بالشهادتين ثم يرجع نية بهما
صوته ويزيد في اذان الفجر بعد الفلاح الصلوة الصلاة
خير من النوم مرتين ولا قامة مثل الاذان عندنا خلافا
لثلاثة فلن عندنا مفرادي لا لفظ الاقامة عند النشأ في
واحد ويستحب كون المؤذن على باب السنة نفيا فيكرة
اذان الحامل والفاسق لقوله عليه السلام ليؤذن لكم خياركم
ويكره اذان الصبي وان كان عاقلا ويكره التلميح بالاذان
لانه ليس من افعال الاخيار وكذا في القراءة وتحسين الصوت
مطلوب والتلميح ان يخرج الحرف عما جرد له في الاداء
ويستقبل القبلة بالاذان والاقامة لانه المتوارث
فيك تركه ويجوز وجوبه يميناً عند تحيى الصلاة ونشأ
عند تحيى الفلاح في الاذان والاقامة ويستدبر في
المنارة اذ لم يحصل تمام الفايده بتحويل الوجه مع ثبات
القدمين ويجعل اصبعه في اذنيه لانه عليه السلام
بلا لابه وقال انه ارفع لصوته وان لم يفعل فلا كرامة
ويكره له التكلم وهو يؤذن او يقيم ويستأنف لو تكلم
في انشائه لانه ذكر واحد ولا يرد السلام لو سلم عليه
فيه ولا ينتمى الحاطس ويكره ان يؤذن قاعداً
الا ان اذن لنفسه ويكره راكبا في ظاهر الرواية لانه
للمسافر وينزل للاقامة ويجوز للمسافر ان يؤذن متوجهاً

حيث

حيث توجهت به دأبه ويكره ان يؤذن جنباً رواية واحدة
ومحمد ثانياً يكره في احدى الروايتين وفي الاعادة بسبب
الجنابة روايتان لا تشبه ان يعاد الاذان الا قامة لان
تكرار مشروع في يوم الجمعة دون تكرارها كذا في الهداية
وتكره الاقامة بلا وضوء في المشهور وقيل لا ويستحب الاعادة
اذان المراكاة ويجب اعادة اذان التكرار والمجنون والصبي
غير العاقل وانما خيرة النساء والاذان والاقامة يجب
الاستيناف وكذا ان جعل أو اعني عليه وسبقه الحدث
فذهب وتوضأ وحضر ولم يلقه احد اخر سقائه
يجب ان يستقبل الاذان والاقامة هو او غيره ولو قدم
فيه مؤخر ايعود الى الترتيب ولا يستأنف ولا يكره اذان
العبد والاعرابي والاعمى وولد الزنا ولكن غيرهم اولى بذكر
التلميح عند الاذان والاقامة الا من عذر كتحصيل
الصوت او تحسينه ولا يمشي في الاذان ولا في الاقامة
فان مشي الى مكان الصلوة عند قد قامة الصلاة فلا بأس
به ان كان رسولاً اماماً وقيل مطلقاً وينزل في الاذان
بان يفصل بين كلمته بالتكوت ويجوز في الاقامة
بان يتابع كلمتها ويكره مخالفة ذلك حتى لوطن الاقامة
اذنا فترسل فيها ثم علم فانه يستقبلها من اولها في الاصح
قاله قاضي خان وينبغي للمؤذن ان ينتظر الناس وان
علم بضعيف يستعمل اقام له ولا ينتظر ربيعه المحلة

فانه فيه رياء وايداء ويكره ان يؤذن في مسجدين شخص
 واحد واستحسن المتأخرون التثويب وهو العود الى
 الاعلام بعد الاعلام بحسب ما عارفه كل قوم وخص
 به ابو يوسف حمله زيادة اشتغال بالاحكام العامة كالمير
 والفاضي واللفي وينبغي ان يفصل بين الاذان والاقامة
 ويكره وصلهما والفصل في غير المغرب مقدار ركعتين
 او اربع في كل ركعة واذة اثنتي عشرة راية ونحوها واما في
 المغرب فعند لي حنفية يفصل بسكتة قدر ثلاث ايات
 فصاروا راية طويلة وقيل قدر خطوتين ثلاث خطوات
 وعندنا مجلسه خفيفة ولا يكره عنده ما قاله ولا عندنا
 ما قاله اغا الخلاف في الافضلية ولا يجوز الاذان للصلاة
 قبل دخول وقتها وجوز ابو يوسف والثلاثة في الفجر
 وتجب الاعادة لو اذن قبله لانه لم يحصل به الفايده
 المقصود منه وهي الاعاءام بدخول الوقت والسابع
 الاذان ينبغي ان يجيب اي يقوله مثل ما يقول للوقت
 وعند حجة الصلاة وحجة الفلاح يقول لا حول ولا
 قوة الا بالله وعند الصلاة حين من النوم يقول صدقت
 وبررت فالاجابة على هذا الوجه قيل واجبة وقيل
 الواجب الاجابة بالقدم واما بالسكان فسكتة وهو
 الاظهر وفي الاقامة مستحبة اجماعا وفي التجنيس
 لا يكره الكلام عند الاذان بالاجماع وان سمع الاذان

غير من

غير من يجب الاول سواء كان مؤذنا في مسجد او غير
 وفي العيون قارى سمع النداء فلا فضل ان يسكت وسبع
 وقاله المستفتي بمضي في قرأته اذا كان في المسجد ولذا
 ان كان في بيته ان لم يكن اذان مسجد وينبغي ان يقول
 عقيب الاذان ما ورد عنه عليه السلام انه قال عز قال
 حين يسمع النداء اقول اللهم رب هذه الدعوة النعمة والصلاة
 الفارة عنة آت محمد الوسيلة والفضيلة وابعثه مقاماً
 محموداً الذي وعدته انك لا تخلف الميعاد حدث له
 شفعلي وثاني المتن رفع اليدين عند تكبير الاقامة
 مع التكبير وتقدم الكلام عليه في صفة الصلاة وثالثها
 نشر الاصابع عند التكبير بدو تكلف ضم ولا تفرج
 ورابعها جهر الاحكام بالتكبير وكذا بالتسليم والسماع وها
 الثناء اي قراءة سبحانك اللهم الى اخره وسادسها التقوى
 وسابعها التسمية وثمانها التسليم وتاسعها الاحفاء
 ومن اي بالاربعة المذكورة من التثنية وما بعد احكاما كان
 المصلي او مقننهما او منفردا او عاشرها وضع اليدين من
 اليدين على الشمالين وحادي عشره كونه ذلك الوضع
 تحت السرة للرجل وكونه على الصدر للمراة وثاني عشرها
 التكبيرات التي يوفي بها في خلال الصلوة عند الركوع
 والسجود والرفع منه والنسوة من السجود او القعود
 اليه القيام وكذا التسليم ونحوه وثالث عشرها تسبيح الركوع

ورابع عشرها تسبيحات السجود وخامس عشرها اخذ
 الركبتين باليدين في الركوع حالة كونه مفرجا اصابعه
 وهي سادس عشرها وسابع عشرها افتراش الرجل اليسرى
 والسجود عليها ونصب الرجل اليمنى موجهة اصابعها
 نحو القبلة في القعدتين والتوركيز فيما المراءاة وثامن
 عشرها الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الشهادتين
 القعدة الاخيرى وناسع عشرها الدعاء في آخر الصلوة بما
 يشبه الفاظ القرآن والادعية المأثورة وقام العشر بين
 الاشياء المستحبة عند ذكر الشهادتين في بعض الروايات
 كما ذكرنا في صفة الصلوة وقد قيل قراءة الفاتحة في الاخرى
 في الفرائض ايضا سنة وهو ظاهر الرواية وقيل واجب وقيل
 مستحب وقيل الخروج من الصلوة بلفظ السلام سنة
 ايضا والصحيح انه واجب وقيل السلام عن يمينه ويساره
 سنة والاصح ان كليهما واجب وقيل بعض هذه الافعال
 التي ذكرنا انها سنة انما هو واجب والاصح ان جميعها سنة
 سوى ما يتنازعان وجوبه وما ذكرنا يعني في صفة
 الصلاة مما سوى ذلك المذكور هنا من السنن فهو واجب
 ومراده ان ما لم ينص على انه فرض او واجب ولم يذكر هنا
 مما هو مذكور في صفة الصلوة فهو واجب كما خرج الكفين
 من الكفين عند التكبير ونحوه وفيه نظر فليكن من جملة ذلك
 وضع اليدين والركبتين في السجود وهو سنة وكذلك البعد

الضبيعين

الضبيعين ومجاافت البطن عن الخدين وتوجيه الاصابع
 نحو القبلة فانها سنة ايضا **فصل في النوافل** جمع نافلة
 وهي في اللغة الزيادة وفي الشرع العبادات التي ليست بفرض
 ولا واجب فتتم السنة والمسحبت والتطوع الغير الموقت
 اعلم ان السنة قبل الفجر اي صلوة الفجر ركعتان وهي أقوى
 التسنن للموكة حتى روي عن ابي حنيفة انها لا تجوز مع القعود
 لغير عذر لقوله عليه السلام صلوا بها ولو طردتكم الخيل
 ثم الاكد بعدها قيل ركعتا المغرب ثم التي بعد الظهر ثم التي
 بعد العشاء ثم التي قبل الظهر والاصح ان التي قبل الظهر الاكد
 بعد سنة الفجر ثم الباقي في عا السواء واربع قبل الظهر
 وركعتان بعدها لما روي عنه عليه السلام انه كان يصلي
 كذلك واربع قبل العصر وان شاء ركعتين وسنة العصر
 مستحبة لا موكة وركعتان بعد المغرب لقوله عليه السلام
 من صلى في يوم وليلة اثنتي عشرة ركعة سوى المكتوبة
 بني له بيت في الجنة اربع قبل الظهر وركعتين بعدها
 وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء وركعتين قبل
 الفجر واربع قبل العشاء وهي مستحبة واربع بعدها
 كذلك وان شاء ركعتين وبما الموكدة الحديث المتفق
 انما وما ذكر من السنة قبل العصر والعشاء وذلك مستحب
 كما ذكرنا وكذا الاربع بعد العشاء ويستحب الاربع ايضا
 بعد الظهر لقوله عليه السلام من حافظ علي اربع ركعات

بتختين اراق اتمك وسور
 رد اتمك يقال طرده اي بعده
 من باب نصر اخترى

قبل الظهر واربع بعدها حرمه الله على النار وجوزية الاربع
بعد الظهر كونها بتسليمه واحدة او بتسليمتين لكن بتسليمه
واحدة افضل اتفاقا وفي التي بعد العشاء كونها بتسليمه
واحدة افضل عند ابي حنيفة وعند ابيهما بتسليمتين وسنجد
الست بعد المغرب لقوله عليه السلام من صلى بعد المغرب
ست ركعات كتب من الاوابين وتبي انه كان لاوابين
غفورا واختلف في الاربع بعد الظهر والعشاء والست
بعد المغرب يسوي الموكدة ومعها والظاهر الثاني انه يصدق
عليه انه صلى بعد الظهر والعشاء اربعاً وبعد المغرب ستاً
والركعتان في ضمن ذلك وذكر في المحيط ان تطوع قبل
العصر باربع وقبل العشاء باربع محسن لان النبي صلى الله
عليه وسلم لم يواظب عليهما فلا تكونا موكدة نين والسنة
قبل الجمعة اربع لانه عليه السلام واظب على الاربع بعد الزوال
في جميع الايام وبعدها اي بعد الجمعة اربع لقوله عليه
السلام اذا صلى احدكم الجمعة فليصل بعدها اربعاً وعن ابي
يوسف السنة بعد الجمعة ست وهو روي عن علي رضي
الله عنه ولا فضل ان يصلي اربعاً ثم ركعتين للمخروج من
الخلاف **فروع** لو ترك سنة الفجر وغيرها من الموكدة
قبل يا نعم والاصح انه لا يا نعم ولكن تغوته الدرجات والثواب
ويستحق الملاحقة هذا ان راها حقاً ولم يستغفبها والا
يكفي ولما بسنة الصبي اي صلاة الصبي فقد وردت لاحتياط

فيها

فيها اي في قدرها من الركعتين الي ثلثي عشر ركعة وهي مستحبة
روي عن ابي ذر انه قالما وصني يا رسول الله قال اذا صليت
الصبح ركعتين لم تكب من الغافلين وان صليتهما اربعاً
كتب من العابدين واذا صليتهما ستاً لم يتبعك ذلالي اليوم
ذنب وان صليتهما ثمانية كتبت من القانتين وان صليتهما
عشر بني الله لك بيتاً في الجنة وروي انه عليه السلام
قال من صلى الصبح ثلثي عشر ركعة بجا لله قصر من
ذهب في الجنة ووقت صلاة الصبح من ارتفاع الشمس
الي ما قبل الزوال ووقتها المختار اذا مضى ربع النهار ثم
الافضل في صلوة الليل والنهار من التطوع المطلق اربع
ركعات بتحريرة واحدة وسلام واحد عنده اي عند ابي
حنيفة وقال اي ابو يوسف ومحمد لا فضل في صلاة
الليل ركعتان بتحريرة وعند الشافعي لا فضل في الليل
والنهار الركعتان بتحريرة والدلالة مستوفاة الشرح
والزيادة على ثمان ركعات بتسليمه واحدة ليلاً وعلي
اربع ركعات بتسليمه واحدة نهاراً كروية بالاجماع
من ايتمت لعدم ورود الاثر به ومن شري في صلوة التطوع
او في صوم التطوع ثم افسده فعليه فضا وها عندنا عند
ماله وهو قوط اي بكر الصديق وابي عباس وكثير من
الصحابه والتابعين خلافاً للشافعي واحمد وتحققه
في الشرح وان تسرع في التطوع بنية الاربع اي بنية

ان يصلي اربع ركعات ثم قطع اي افسد ما شرع فيه قبل ان يمام
 شفع لا يلزمه الا شفع اي الا قضاء شفع عند اي حنيفة
 ومحمد خلافا لابي يوسف فان عنده يلزمه قضاء اربع ركعات
 ولو افسد بعد ان يمام شفع فان كان قبل القيام الى الثالثة
 يلزمه شفع واحد عنده وعندهما لا يلزمه شيء وان كان
 بعد القيام اليها يلزمه قضاء شفع اتفاقا قالوا هذا الحكم
 المذكور وهو لزوم الشفع فقط بلا فساد بعد الشروع بنية
 الاربع في غير السنن الرواتب كسنة العصر والعشاء اما اذا
 شرع في الاربع المراتبة التي قبل الظهر او قبل الجمعة وبعد
 ثم قطع في الشفع الاول او الثاني يلزمه الاربع اي قضاؤها
 بالاتفاق لانها لم تشرع الا بتسليمه واحده ولا يصلي
 فيها على النبي صلى الله عليه وسلم في القعدة الاولى ولا يستفتح
 عند القيام الى الثالثة منها عزلة صلوة واحدة وان شرع
 في الاربع من الطلوع سنة كانت او غيرها ولم يقعد في
 الركعة الثانية اي ترك القعدة الاولى فسدت صلواته
 تلك عند محمد وزفر لترك فرض وهي القعدة الاولى فانها
 فرض عندهما في النقل بناء على ان كل ركعتين منه صلاة
 واحدة ويقضي الركعتين الاولىين عندهما وذلك لآخرين
 لصحتهما وقال اي ابو حنيفة وابو يوسف لا يفسد
 صلواته في الصورة المذكورة ولا يلزمه قضاء شيء وكل
 ركعتين من النفل اذا افسد ما فعله قضاء وما فسد

دون قضاءها قبلها وما بعد بما محتمل يفسد ما تقدم ان كل
 شفع صلوة على واحدة الا ما تقدم عن ابي يوسف فيما اذا نوي
 الاربع وشرع اذا افسد ما قبل القعدة الاولى حيث يلزمه
 قضاء اربع عنده واما المسألة الملقبة بالثمانية وهي ما اذا
 صلى اربع ركعات وترك القراءة في كلها او بعضها فالخلاص
 الواقع فيها بين ائمتنا حنبلي على قاعدة اخرى مختلفة بينهم
 وهي ان ترك القراءة في كل ركعة النفل او في احد يوجب
 بطلان التحية عند محمد فلا يصح شروعه في الشفع
 الثاني فلا يلزمه قضاء في ما فسد ولا يوجب عنده اي
 يوسف واما يوجب فساد الاداء فيصحب شروعه في
 الشفع الثاني فاذا افسد لزمه قضاء في ايضا وقول
 الامام كالا في الاول وكالثاني في الثاني ثم المسألة
 المذكورة وان ذكرت في الهداية وغيرها على ثمانية اوجه
 بلغتها نداخل بعض صورها في بعض فانه انتهى الى ست
 عشر صورة واحدة منها لا يلزمه فيها قضاء شيء وهي ما اذا
 قرا في الجميع والباقي المبني على القول المذكور خمسة
 عشر صورة وهي ترك القراءة في الجميع يقضي ركعتين
 وعند ابي يوسف اربع ركعات في الاولى فقط يقضي اربعاً
 وعند محمد ثنتين قرا في الثانية فقط كذلك تركها في
 الثالثة فقط يقضي ركعتين اتفاقاً تركها في الرابعة
 فقط كذلك تركها في الاولى والثانية كذلك تركها في الاولى

بعد

والثالثة يقضي ربعاً وعند محمد ركعتين تركها في الاولى والا
كذلك تركها في الثانية والثالثة كذلك تركها في الثالثة
والرابعة كذلك تركها في الثالثة والرابعة يقضي ركعتين
اتفاقاً تركها في الاولى والثانية والثالثة يقضي ركعتين
وعند أبي يوسف ربعاً تركها في الاولى والثانية والرابعة
كذلك تركها في الاولى والثالثة والرابعة يقضي ربعاً وعند
محمد ركعتين تركها في الثانية والثالثة والرابعة كذلك
ومن احكم القواعد لم يجسر عليها التحريج ولو افتتح الطوع
قائماً ثم قعد من غير عزيمية للفقهاء في النفل جاز فحودهم
وصحت صلواتهم عند أبي حنيفة خلافاً لها وان نذر ان يصلي
صلاة ولم يفعل في نذر ان يصلي قايماً او قاعداً يلزمه اذاؤها
قايماً صراً لا لطلاق الكمال وان صلى قاعداً قبل جهر وبسقط
عنه قياساً على عدم النذر وذكر في الكافي ان الصحيح انه
لا يلزمه القيام الا بالتخصيص عليه وطول القيام افضل
من كثرة عدد الركعات يعني اذا شغل مقدار من الزمان
بصلاة فاطالة القيام مع تقليل عدد الركعات افضل
من عكسه فصلوة ركعتين في ذلك المقدار حثلاً افضل
من صلوة اربع فيه لا طول القيام مشتمل على كثرة التمرة
وكثرة الركوع والسجود مشتمل على كثرة الذكر والتسبيح ثم السنة
الموكدة التي يكون خلافاً فيها في سنة الفجر وكذا في سائر السنن
بل وان لا يأتي بها مخالطاً المصنف بعد شروع القوم في التيممة

ولا خلف

ولا خلف المصنف من غير حارة بل وان يأتي بها احداً بركعة
وهو الافضل او عند باب المسجد ان احسن بان كان هنا
موضع لا يتيقن للصلوة فان لم يمكنه ذلك ففي المسجد الحار
ان كان يصلو في الداخل وبالعكس ان كان هنا مسجدان
صغيرين وشقوي وان كان المسجد واحداً فمختلف اسطوانة
وتخوذ لك كالمعبد والشجرة وما اشبهها في كونه حارة
او لا يتبين بها خلف المصنف من غير حارة بل مكروه ومخا
للمصنف اشتد كراهة هذا الحكم المذكور اذا كان اثباته
بما بعد الشرع اي شروع الجماعة في الفريضة لمخالفة
ايامهم واما قبل شروعهم في الفريضة فيأتي بها في اي
موضع شاء لا تنتظر العلة المذكورة وانما قيد المصنف
بسنة الفجر لان غيرها لا تؤدي بعد شروع الجماعة في
الفريضة بخلاف سنة الفجر فانه يجوز ادائها اذا علم
انه يدركه الامام في التشهد وان لم يعلم انه يدركه فيه
ينزكها ويتقدي ولا يقضيها اذا فاتت وحدها اصلاً
لا قبل طلوع الشمس كراهة النفل فيه ولا بعد الاضطرار
القضاء مخارج الوقت بالواجبات الاما ورد به الشرع
وبما ورد في قضاء ركعتي الفجر عند فوتها مع الفرض
قبل الزوال ولم يرد في قضاءها اذا فاتت وحدها ولا
اذا فاتت مع الفرض بعد الزوال وقال محمد احب الختان
يقضيها اذا فاتت وحدها بعد طلوع الشمس قبل الزوال

ولا خلاف في غير سنة الحج انما لا تقضي بعد الوقت ان قات
وحدها وكذا ان قات مع الفرض في الاصح وتقضي التي
قبل الظهر في الوقت في الصحيح وتقدم على الركعتين
وقيل تؤخر عنهما وعام هذا في الشرح ويستحب في سنة
الحج التحفيف وان يقرأ في اولها مع الفاتحة قل يا ايها
الكا فرون وفي الثانية الاخلاص لانه المروي عن النبي صلى
الله عليه وسلم واختلف هل الا فضل ما خير بها الي
قريب الفرض او تقديهما اول الوقت والاحاديث
تريح الثاني واما السنن التي بعد الفريضة فانه ان تطوع
بها في المسجد محسن وتطوع به في البيت افضل وهذا
غير مختص بما بعد الفريضة بل جميع التواقل بعد التراويح
وتحبة المسجد الا فضل فيها المنزلة لما روي عن النبي صلى الله
عليه وسلم انه كان يصلي جميع السنن والوتر في البيت وقال
عليه السلام صلاة المروي في بيته افضل من صلاة في مسجد
هذا الا المكثوبة وكن بعض المشايخ سنة المغرب في المسجد
وقال البعض بان سنة المغرب في المسجد ودعا سواها
وقال البعض التطوع في المسجد حسن وفي البيت احسن
كما قال المصنف وبه في الفقيه ابو جعفر قال الا ان يحسب
ان يستغل عنها اذ ارجع فان لم يحف فلا فضل البيت
ومن السنن الموكلة التراويح جمع تروية سميت بها
كل اربع ركعات فيها الاستراحة بعدها وهي سنة مؤكدة

في الصحيح

في الصحيح واظب عليها الخلفاء الراشدون والنبي صلى الله
عليه وسلم يتي العذر في تركه المواظبة وقال عليه السلام
عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي
وقال عليه السلام ان الله فرض عليكم صيام رمضان وسنة
قيامه واقامها بالجماعة سنة ايضا وعن ابي يوسف
ان امكنا ادا وهما في بيته مع جماعة سننهما فهو افضل
الا ان يكون فقيرا يقتدي به والاصح ان الجماعة فيها افضل
وعليه الجمهور ولكن سنة عا سبيل الكفاية حتى لو ترك اهل
محلة كلهم الجماعة وصلوا في بيوتهم فقد تركوا السنة
وقد اساءوا في ذلك وانما في التراويح في المسجد بالجماعة
وتخلف عنها رجل من افراد الناس وصلي في بيته فقد ترك
الفضيلة لا السنة فلم يات في قوله من افراد الناس شارة
اليها تقدم انه ان كان من يقتدي به لا ينبغي له ان يتخلف
وان صلى في بيته بالجماعة حصل لهم ثوابها وفضلها
ولكن لم ينالوا فضل الجماعة التي تكون في المسجد لزيادة
فضيلة المسجد واظهار شرفه بالسلام وهكذا المكتوبة
اي التراويح لو صلي جماعة في البيت على هيئة الجماعة في
المسجد نالوا فضيلة الجماعة وهي المضاعفة بسبع وخمسين
درجة لكن لم ينالوا فضيلة الجماعة الواقعة في المسجد
فالحاصل ان كل ما شرع فيه الجماعة فالمسجد فيه افضل
ولا حنيط في السنة فيما ان يولي التراويح او يولي

قيام الليل او ينوي سنة الوقت او قيام رمضان لان المشايخ
قد اختلفوا في جواز اداء السنة بنية مطلق الفعل وطلق
الصلوة وقال بعض المتقدمين لا يجوز ذلك وهو قول ابي
حنيفة وقال بعض المتأخرين بل عاظمهم يجوز لكن صلي
ركعتين بنية صلاة الليل ثم يتبين اي طهرانه كان اي السنة
قد طلع الفجر قال بعضهم وهو اكثر المتأخرين يومه ذلك
الذي صلاة عن سنة الفجر وهو قولهما اي قوله ابو يوسف
ومحمد بن هوطا من الرواية عنهما كلهم وتلك الرواية
عن ابي حنيفة شاذة غير ظاهرة وان شك بعد ما صلي الركعتين
بنية صلاة الليل في طلوع الفجر لا ينوب ما صلاة عن سنة
الفجر بالاتفق لان اليقين لا يسقط بالشك وان نوي
النزاهة في صلاة مطلقه فحسب اي من غير ان يعين صفة
من الصفات المذكورة قالوا اي بعض المشايخ الاضحة لا يجوز
وهو اختيار قاضي خان خلاف ما اختاره صاحب الهداية وقد
تقدم في بحث النية ووقته اي وقت النزاهة في ذكره باغنيا
الفعل والفعل المذكور بعد العشاء لا يجوز قبلها سواء كانت
بعد الوتر او قبله وهو المختار لانها نافذة شرعت بعد
العشاء فكانت بتعالها كسنتها وقيل وقتها الليل كله
ولو قبل العشاء وقيل ما بين العشاء والوتر فلا يجوز
بعد الوتر والصحيح ما تقدم ويثبت عليه انه لو صلي
العشاء باهام وصلي النزاهة باهام اخر ثم علم ان الامام

الاول

الاول كان قد صلي العشاء على غير وضوء او علم فسادها
بوجه من الوجوه يعيد العشاء والنزاهة بتعالها كما يعيد
سنتها ولا يلزمه عادة في مثل هذه الصورة عن ابي حنيفة
ان كان صلاها مع النزاهة لعدم بتعبته للعشاء عند
وانما يلزم تقديم العشاء للترتيب وعند ما يدرمه عادة
ايضا لانه تتبع له عند ما ويثبت على انه يجوز بعد الوتر
ام لا انه ان فات مع الامام نزوحا او تزويجا ان او اكثر
هل يقضيها قبل الوتر او يوتر ثم يقضيها ذكر في الخبرين قال
اختلف مشايخ زماننا قال بعضهم يوتر مع الامام ثم يقضي
ما فات من النزاهة وقال بعضهم يصلي النزاهة المنزوعة
ثم يوتر ولا شك ان تاخير الوتر ابي وكذلك الانفراد به
واما الاستراحة في الشار النزاهة في مجلس بين كل تزويج
مقدار تزويج اي بعد كل اربع ركعات قدر اربع ركعات
وكذا بين الاخرة والوتر والمراد لا تتظار وهو خير فيه
ان نشأ مجلس ساكنا وان شأ كهلا وسبحا او فراه او صلي
نافذة منفردا وهذا لا تتظار مستحب لعادة اهل الحرمين
فان عادة اهل مكة ان يطوفوا بعد كل اربع اسبوعا ويصلوا
ركعتي الطواف وعادة اهل المدينة ان يصلوا اربع ركعات
وان استراح على خمس تسليمات عقيب عشر ركعات
قال بعضهم لا بأس به اي لا يكره وقال اكثر المشايخ لا يستحب
ذلك اي يكره تنزه لان ادخال ما ليس بعبادة في العبادة

مكروه ومن المكروه ما يفعله بعض الجهال من صلاة ركعتين منفردا بعد كل ركعتين لا ينهيا بدعة مع مخالفة الامام ^{نصف} والافضل للامام تعديل القراءة اي تقدير ما يقرا في الركعتين على سبيل المساواة والعدل لئلا تكون احديهما اطول من الاخرى ولوم يفعل بهاس به وانما كان الافضل كونه التقدير بين التسليمات لئلا يشغل قلبه بالفكر في ذلك وهو في الصلوة ولو صلى التراويح كلها بتسليم واحدة وقدر على راس كل ركعتين قدر الشهد جاز ذلك عن التراويح وهو الصحيح من مذهب ابي حنيفة وعند البعض يجوز الكل عن تسليم واحدة وفي ظاهر الرواية يجوز عن اربع تسليمات وقول المصنف ولا يكره لانه اكل مخالف لما ذكره في الخلاصة وغيرها انه يكره والحال لا يحصل بمجرد المشقة ما لم يكن فيها اتباع سنة ولوم يفعله راس كل ركعتين قدر الشهد لم يجز الا عن تسليم واحدة عن ابي حنيفة ^{نصف} وابي يوسف واما عند محمد فلا يجوز عن تسليم ايضا بل تقصدوا اذا شكوا اي الامام والقوم في انهم هل صلوا تسع تسليمات ثمانية عشر ركعة او عشر تسليمات ففيه اي حكم هذا الشك اختلاف بين المشايخ قال بعضهم يصلون بتسليم اخرى جماعة وقال بعضهم يؤثرون ولا يصلون بتسليم اخرى احترازا عن الزيادة على التراويح بالجماعة والصحيح انهم يصلون بتسليم اخرى اي يخلطون بها فرادى للاختياط اذ فيه

الحال التراويح بيقين ولا احتراز عن التنفل الذي يدعيها بالجماعة وذكر في الملتقط انه يقرأ التراويح مقدار صلاة يؤدي الي تغيير القوم عنها فقال بعضهم يقرأ كما يقرأ في المغرب لانه اخف الفرائض وقال بعضهم يقرأ كما يقرأ في العشاء لانهما يتبع لهما وقال في الفتاوى تقلا عن بعضهم يقرأ في كل ركعة ثلاثين اية حتى يقع به الختم ثلاثين وقال بعضهم وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة يقرأ في كل ركعة عشر ايات وهو الصحيح لان فيه تخفيفا وبه يحصل الستة وهو الختم مرة واحدة لان عدم حمله ركعات التراويح ستمائة وايات الفان ست الاف وثني وفي الهداية وغيرها الستة فيها الختم فلا ينزك لكسل القوم واذ كان امام مسجد حيد لا يختم فله ان يتركه الى غيره ومنهم من استحب الختم ليلة السابع والعشرين ثم اذا ختم قبل اخره قيل لا يكره له ترك التراويح فيما بقي لانهما شرعت لاجل الختم مرة وقيل يصليهما ويقرأ فيهما ما شاء وسئل ابو بكر الاسكاف اجعل للامام الفريضة قراءة على حدة او يخلط فيجعل البعض في الفريضة والبعض في التراويح قال يميل الى ما هو اخف على القوم وسئل ايضا عن الامام اذا فرغ من الشهد في التراويح ايزيد عليه ام يقتصر قال لا أعلم انه لا يتنفل على القوم بزيد من الصلوة وهو ولا يستغفار وان علم انه يتنفل على القوم لا يزيد وبالنسبة

في كل شفع وفي شرح الهداية انه لا يترك الصلوة على النبي
 صلى الله عليه وسلم في التشهد واذا غلط وترك سورة اوايه
 وقراء ما بعدها فالمسقط ان يقرأ المتروكة ثم يعيد المقروء
 ليكون على الترتيب ولا ينبغي ان يقدم في التراويح الجوشن
 بل يقدم الدرستخون فان الامام اذا كان حسن الصوت
 يشغل عن الخشوع والتدبر والتفكير ولو كان الامام كحائفا
 باس ان يترك سجدة وكذا لو كان غيره اخف فراءة وحسن
 الكثرة قاضي خان ولو امر رجل في التراويح ثم اقتدي
 بما حر في تراويح تلك الليلة لا يكره له ذلك كما لو صلى المكتوبة
 اماما ثم اقتدي فيها ختفلا وهذا لان صلوة النفل غير
 التراويح بالجماعة انما يكره اذا كان الامام والمقتدي معا
 منتقلين وكان على سبيل التداخي بان يجتمع جمع كثير فوق
 الثلاثة حتى لو اقتدي واحدا واثان لا يكره وفي الثلاثة
 اختلاف وفي الاربعة يكره اتفاقا ذكره في الكافي وغيره ولو
 ام في التراويح في مسجد واحد مرتين او صلاتها موقرا
 مسجد واحد مرتين كره وان كان في مسجدين اختلف
 فيه واذا بلغ الصبي عشر سنين فامر بالاعتناء في التراويح يجوز
 في قوله نصير بن يحيى وذكر في بعض كتب الفتاوى انه يجوز
 وهو المختار وقال شمس الائمة السرخسي هو الصحيح لان فيه
 بناء الفوي على الضعيف لان نفل البالغ اقوي لان شروعه
 ملزم بخلاف الصبي وان صلى اربع ركعات بسليمة واحدة

ولم ينفذ

ولم ينفذ على ركعتين منها قدر التشهد تجزي الاربع عن سلة
 واحدة اي عن ركعتين عند ابي حنيفة وابي يوسف وهو المختار
 والصحيح وقيل تنوي عن تسليمين وان قدر على ركعتين
 جاز عن تسليمين بالاتفاق واذا فرغ من قراءة التشهد
 ينظر فكره ان علم انه ان زاد عليه يتقل على القوم لا يزيد
 الدعوات الماثورة وفيه اشارة الى انه يزيده الصلوة على
 ما قدمناه الا انه يقتصر فيها على قوله اللهم صل على محمد
 وعلى آل محمد لا نه المفروض عند الشافعي وفيه تنادي السنة
 عندنا ولو تذكروا تسليمة كانوا قد سهوا عنها فتذكروها
 بعد ما صلوا صلوة التواضع خلف المشايخ في انهم هل يصلون
 تلك التسليمة جماعة او منفردين قال الشيخ الامام ابو بكر
 محمد بن الفضل لا يصلون تلك التسليمة جماعة لانها
 فانت عن محلها وقال الصدر الشهيد يجوز ان يقال يصلي
 تلك التسليمة جماعة لكن وقتها باق وقوله يجوز ان يقال
 اشارة الى انه لا رواية فيها عن الائمة وقوله الصدر الشهيد
 اظهر ولو سلم الامام على راس ركعة ساهيا في الشفع الاول
 من التراويح ثم صلى ما بقي منها على وجهها قبل ان يعبد
 ذلك الشفع قال مشايخ بخاري يقضي الشفع الاول
 لا غير لان فيها تلاوتها فيما بعده وقال مشايخ سمر
 قند عليه قضاء الكلاي كل التراويح لان سلاحه وقع سهوا
 في جميع الاشفع فلم يخرج منه من حرمته الصلوة وقد

ترك القعدة عيارا من كل من الاستفاح وقعد في واسطها ه
فروع فائته تزويجة او تزويجان وطاق الامام الي الوتر
يوتر مع الامام ثم يقضي ما فاتته واذ لم يصل الفرض مع
الامام قيل لا يتبعه في التراويح ولا في الوتر وكذا اذا لم
يصل معه التراويح لا يتبعه في الوتر والصحيح انه يجوز
ان يتبعه في ذلك كله حتى لو دخل بعد ما صلى الامام
الفرض وشرع في التراويح فانه يصلي الفرض او لا وحده ثم
يتابع في التراويح وفي القنينة لو تركوا الجماعة في الفرض
ليس لهم ان يصلوا التراويح جماعة تام المقدي في القنوة
ثم استيقظ بعد سلام الامام ولم يدرك ما فاتته ه
يتشهد ويسلم ويتابع فيما بقي وليس عليه قضاء شيء
ما لم يعلم يموت ولو صلى التراويح قلعة الا عند قيل
لا يصح والصحيح الجواز مع الكراهة ولو قعد الامام واقتد
به فيما ما الصحيح الجواز عند الكل وقيل فيه خلاف محمد
ويكفي للمقدي ان يقعد في التراويح حتى اذا اراد الامام الركوع
قام وكذا ايكون ان يصلي مع غلبة النوم عليه بل ينصرف
حتى يستيقظ ولو اقتدي على طر ان الامام يصلي التراويح
فاذا روي في الوتر ثم قعد ويضم رابعة ولو افسدها
لا شيء عليه والوتر ثلاث ركعات بسلام واحد عندنا
يقرا الفاتحة والسورة في جميع ركعاتها ويستحب قراءة
سورة في الاولى وقليلا منها الكافرون في الثانية والاحلا

في الثالثة

في الثالثة لما روي ابو حنيفة في مسنده عن عائشة قالت
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر بثلاث يقرأ
في الاولى بسم الله اسم ربك الاعلى وفي الثانية قل يا ايها الكافر
وفي الثالثة قل هو الله احد ويقت في الثالثة قيل
الركوع في جميع السنة خلافا للشافعي فان عنده القنوة
بعد الركوع وليس في جميع السنة بل في النصف الاخير
من رمضان فقط والدليل المذكور في الشرح والدعاء
المشهور في القنوت اللهم انا نستعينك ونستغفرك
ونشركد بك ونؤمن بك ونوكل عليك ونلتجى عليك
الحيز كله نشركك ولا نكفر بك ونخلع ونترك من يفجر بك
اللهم اياك نعبد ولك نصلي ونسجد واليك نسعي ونخفد
نرجو رحمتك ونخشى عذابك ان عذابك الجد بحق
بالكفار ملحق ويضم اليه قنوت الحسن بن علي رضي
عنه الله اهديني فيمن هديت وعافني فيمن عافيت
وتولي فيمن توليت وبارك لي فيما اعطيت وفي
شئ ما قضيت فانك تقضي ولا يقضي عليك انه
لا يدرك من البيت ولا يعز من عاديته تباركت ربنا
وتعاليت ويزيد ان ثنا الله وصلى الله على سيدنا النبي
واله وصحبه وسلم ومن لا يحسن القنوت يقول ربنا
اتل في الدنيا حسنة وفي الاخرة حسنة وقنع عذاب
النار ويقول اللهم اغفر لي بكرها ثلاثا وقيل يقول

يارب ويكررها ثلاثا **غيبية** لا يفتت في صلاة غير الوتر
 عندنا وقاد مالك والشافعي يفتت في الفجر ويجوز عندنا
 ان وقعت فتنة او بديلان يفتت في الفجر قاله الطحاوي ولا
 يصلي اي الوتر جماعة الا في شهر رمضان والمراد انه يكره
 بالجماعة خارج رمضان لانه لا يجوز وفي رمضان قيل
 الا فضل الانفراد والصحيح ان الجماعة فيه افضل لان
 سنيتها ليست كسنية جماعة التراويح والمسبوق في
 الوتر يفتت مع الامام بناء على انه المقترن يفتت وهو
 الصحيح واذا فتت مع الامام لا يفتت بعدها اي الركعة
 التي فتت فيها مع الامام لانه فتت في موضع القنوت
 يفتن وان شك انه في الركعة الثالثة من الوتر ام في
 الركعة الثانية منه ولم يترجح احد الامرين يفتت في
 الاقل يصلي الركعة التي هو فيها ويقعد ثم يصلي اخري
 ويقتت مرتين اي يفتت في كل من الركعتين المذكورتين
 لانه تكرار القنوت في موضعه مكروه كما في المسألة
 الاولى وفي المسألة الثانية لم يقع احدهما في موضعه
 كذا في بعض النسخ وفي بعضهما لم يقع احدهما في موضعه
 وهو المناسب والقصود وكذا الحكم لو شك انه في الاولى
 او الثانية يفتت في كل ركعة يحمل اثباتا لثبته وذكر
 في الاخيرة انه ان فتت في الاولى او الثانية ساهيا لم
 يفتت في الثالثة وهو مخالف لمسألة الشك وكين

بينما

بينهما فرق وهو ان السابقي فتت على انه موضع القنوت
 فلا يتكرر بخلاف الشك في وفي الخلاصة عن الصدر الشهيد
 ان السابقي ايضا يفتت ثانيا وهو الاوجه وقد حققناه
 في الشرح وهل يصلي في اخر القنوت على النبي صلى الله عليه
 وسلم ام قال في الفقيه ابو الليث يصلي لانها من سنن
 الدعاء وقد تقدمت الرواية بها في حديث فتوت
 الحسن وذكر في بعض الفتاوي لا بأس بان يصلي فظاهر
 هذا ان الاولى تركها وكلام ظاهر ابي الليث يدل ان الاولى
 الايمان بها وقيل ان يصلي في القنوت لا يصلي بعد
 التشهد وكذا ان يصلي في التشهد الاولى سهل ولا يصلي
 في الاخيرة وموقوف لا يدل عليه فلا يعتبر واختلفوا
 ايضا هل يجهر الامام بالقنوت ام يخافت به قال الامام
 ابو بكر محمد بن الفضل يخافت كذا جرت العادة اي بالمخافة
 في مسجد الامام ابي حفص الكبير بخاري والظاهر انه
 يخاف وهو الاصح وقيل يجهر عند محمد بن عبد الله بن يوسف
 وقيل بالعكس وقال صاحب الذخيرة برهان الدين هـ
 استحسنوا اي المشايخ والمراد بعضهم الجهر في بلاد الجهم
 ليتعلموا وقال في الشرح يعني شرح الاسدي بما في يكون هـ
 ذلك الجمراي جهر القنوت دون جهر القراءة فرباين
 الركن وغيره في الصفة وتختار صاحب الهداية واكثر
 العلماء بالمخافة لانه دعاء وتناء والافضل فيهما الاخفاء

كذا في الشاء والتأمين وسائر الادعية ولا ذكر في قولهم
 ليتعلموا قلنا الصلوة ليست محل التعليم والتعلم والمنفرد
 محير بين الجهر والاختفاء ولا فضل للاختفاء وأما المقدي
 فهو محير ان شاء قنت مخافتة وهو اختيار الاكثرين
 وان شاء آمن وان شاء سكنت كل ما في كل المذكور من الامور
 الثلاثة مروي عما وجه الاختلاف بين ابي يوسف ومحمد
 فقيل عند ابي يوسف يقرأ وعند محمد لا يقرأ يومين وقيل
 عند ابي يوسف يسكت وقيل يحير عند ان شاء سكنت
 وان شاء قرأ وعند محمد ان شاء قرأ وان شاء آمن ومثله
 عن ابي يوسف ايضا وعنده رواية يقتل في قوله
 ملحق ثم يسكت وعن محمد يقتل في ان يبلغ الدعاء فيمن
 والمقدي بن يفتت في الفجاءة يفتت معه عند ابي حنيفة
 ومحمد بل يفتت ساكتا في الاظهر وقيل يفتت وقال ابو
 يوسف يفتت معه وان قنت المقدي وامر لا يرفع
 صوته بالاتفاق حتى لا يستلش غيرهم **فروع** او ترقب
 النوم ثم قام يصلي من الليل لا يوتر ثانيا لقوله عليه
 السلام لا وترين في ليلة ولانه روي عنه عليه السلام
 انه كان يصلي بعد الوتر ركعتين خفيفتين وهو جالس
 يقرأ فيهما اذا نزلت وقيل يا ايها الكافرون **فروع**
وتنما من النوافل صلاة الكسوف وبيها اجمع على
 شرعيتها بالجماعة من غير كراهة وصفتها ان يصلي امام

الذي

الذي يصلي بالجمعة بالناس ركعتين بلا اذان ولا اقامة كل ركعة
 بركوع واحد كسائر الصلوات ويطيل فيها القراءة فيقول
 في كل ركعة منكم نحو البقرة ويجوز القراءة عند ابي حنيفة
 وعند ما يجرى وعن محمد كقول ابي حنيفة ثم يدعو بعد
 الصلاة حتى تجلي الشمس وان لم يحضر امام الجمعة صلى الناس
 فرادي وكذلك في خسوف القمر يصلون فرادي وكذلك
 عند حدوث قزع من شدة ظلمة او ريح او خوف ملك وعند
 الائمة الثلاثة صلى الكسوف كل ركعة بركوعين والدلائل
 مذكورة في الشرح ومنها صلاة الاستسقاء اذا دام القطاع
 المطر طبع الحاجة اليها ولا تسن فيها الجماعة عند ابي حنيفة بل
 يصلون وحدا فان اجتمعوا والاستسقاء عند ابي حنيفة والارعاء
 والاستسقاء وعند محمد يسن ان يصلي الامام او نائبه ركعتين
 كذا في الجمعة يجرى بالقراءة في رواية وفي رواية لا يجرى واما
 يوسف فمعه رواية وهو الامح وفي رواية مع ابي حنيفة
 ويخطب بعدها خطبتين عند محمد كذا في العيد وهو المشهور
 عن ابي يوسف وعنده رواية خطبة واحدة ويقوم
 على الارض لا على المنبر ويتكى على قوس او سيف او عصا ويقلب
 الامام رداة على قول محمد ولا يغلبه على قول ابي حنيفة
 واختلف عن ابي يوسف والتفقوا على ان السنة الزوج ابي
 الاستسقاء ثلاثة ايام متتابعة الا ما خربت السقيا مشاة
 في ثياب رثة عند ثلثين متواضعين خاشعين لله فاكسين

٣٥
 متابعات

رؤسهم وقد قدموا التوبة ورد والمظالم ويقدمون الصدقة
 في كل يوم قبل خروجهم وذكر انهم يصومون قبله ثلاث
 ايام والدلائل في الشرح والاحسن في صفة قلب الرد
 ان احسن جعل اعلاه اسفله جعل والا جعل يمينه عن يساره
 ويسقط الدعاء بما ورد عنه عليه السلام انه كان يقول
 اللهم اسقنا عينا من عينا اهلنا عينا من عينا اهلنا عينا من عينا اهلنا
 سقنا عينا من عينا اهلنا اسقنا العيش ولا تجعلنا من القاطنين
 اللهم اقبا بلاد والعباد والخلق من اللآواء والضنك مالا
 نشكوا الا اليك اللهم انبت لنا الزرع واد لنا الصرع
 واسقنا من بركات السماء وانبت لنا من بركات الارض اللهم
 انا نستغفر لك انك كنت غفارا فارسل السماء علينا مدرارا
 وفي المدغينا في عن اي يوسف ان شأ رفع يده وان شأ اشار
 بالمسبحين ويخرجون بالصبيان والبهائم ولا يحضر معهم
 اهل الكفر ولا يمشون ان يستسقوا وحدهم ومنها ركعتا
 شكر الوضوء بعد ما تقدم في اداب الوضوء ومنها ركعتا تحية
 المسجد وفي تحية الجرد ودخوله المسجد بنية الفرض او
 الاقندار بنوب عن تحية المسجد واعا يومر بنية المسجد
 اذا دخله لغير صلاة وكفيه لكل يوم ركعتان ولا تنزل
 بتكرار الدخول ومنها صلاة الاوابين بعد المغرب وتقدم
 بيان فضيلة الاربع والست وعنه عليه السلام من صلى
 بعد المغرب عشر ركعات في ليلة الجمعة ومنها ركعتا

ان

الاستحارة

الاستحارة عن جابر بن عبد الله قال كان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يعلمنا الاستحارة في الامور كلها كما يعلمنا السورة
 من القرآن يقول اذا هممت بامر فليركع ركعتين
 من غير الفريضة ثم ليقل اللهم اني استخيرك بعلمك
 واستقدرك بقدرتك واسألك من فضلك العظيم فانك
 تعلم ولا اقدر وتعلم ولا اعلم وان شئت لا اغيب اللهم
 انك تعلم ان هذا الامر خير لي في ديني ومعاشي وعاقبة
 امري او قال عاجل امري واجله فاقدر لي ويسر لي ثم بارك
 لي فيه وان كنت تعلم ان هذا الامر شر لي في ديني ومعاشي
 وعاقبة امري او قال عاجل امري واجله فاصرف عني واصرفني
 عنه واقدر لي الخير حيث كان ثم رضني به قال ويسمي
 حاجته ويبلغ في الجمع بين الروايتين فيقول وعاقبة
 امري وعاجله واجله ثم يفعل ما ينشرح له صدره ويبلغني
 ان يكررها سبعا ومنها ركعتا السفر عن مقطم بن المقدام
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما خلف احد عند
 اهله افضل من ركعتين يركعهما عندم حين يريد سفر
 ومنها ركعتا القدوم من السفر عن كعب بن مالك كان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم لا يقدم من سفر الا نهرا في الضحى
 فاذا قدم بدا بالمسجد فصلى فيه ركعتين ثم جلس فيه ومنها
 صلوة التسيب وصفها علي ما رواه الترمذي في روايته
 ابن المباركة ان يكثر ثم يقرأ سبحانك الى اخره ثم يقول

الاستحارة
 الاستحارة

ان كنت

خمس عشرة مرة سبحان الله والمحمد لله ولا اله الا الله والله
 اكبر ثم ينحود ويكسح ويقرأ الفاتحة وسورة ثم يقول
 عشر مرات ثم يركع فيقولن عشر ثم يرفع من الركوع فيقول
 عشر ثم يسجد فيقولن عشر ثم يرفع من السجود فيقولن
 عشر ثم يسجد الثانية فيقولن عشر ثم يقوم الى الثالثة
 فيفعل فيها كذلك وكذلك في الثالثة والرابعة ففي كل ركعة
 خمس وسبعون تسبيحة وبعد اية الركوع سبحان ربي
 العظيم وفي السجود سبحان ربي الاعلى وقيل لابن المبارك
 ان سبي هذه الصلوة هل يسبح في سجدة في السجدة عشر
 عشر قال لا انما هي ثلثمائة تسبيحة ومنها صلاة الحاجة
 عن عبد الله بن ابي وفي قال قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم من كانت له حاجة الى الله او الى احد من بني آدم
 فليتوضا وليحسن الوضوء ثم ليصل ركعتين ثم ليثني
 على الله وليصل على النبي صلى الله عليه وسلم ثم ليقل لا اله
 الا الله الحكيم الكريم سبحان الله رب العرش العظيم الحمد لله
 رب العالمين اسالك موجبات رحمتك وعزائم مغفلك
 والغنيمة من كل بر والسلاحة من كل اثم لا تدعني ذنباً
 الا غفرته ولا همّاً الا فرجته ولا حاجة اليه فيها رضا
 الا قضيتها يا ارحم الراحمين ومنها صلاة الضحى وقد
 تقدمت ومنها قيام الليل والاخبار فيه كثيرة جداً
 والصلوة خير موضوع عالم يلزم منها ارتكاب كراهة

واعلم

واعلم ان الفعل بجملة على سبيل التداخي مكر ومعاما تقدم
 التواضع وصلاح الكسوف والاستشفاء فعلم ان كلام
 صلاة الرغائب وصلاح البراءة وصلاح القدر بالجماعة
 مكر ومعاما صرح به البزازي وغيره والاحاديث فيها
 موضوعة صرح به ابن الجوزي وغيره مما بيناه بقا
 في الشرح **فاية** قال في مختصر البحر لو اراد ان يصلي نوافل
 يندرها ثم يصليها وقيل يصليها كما هي فلا شرف الاية
 التي اداء الفعل بعد الذكر به افضل من ادائه دون الذكر
فصل فيما يفسد الصلوة واذ اتكلم المصلي في الصلاة
 بكلام الناس ناسياً او عامداً يفسد صلوته والمراد من التكلم
 التلقظ بحر فيني او اكثر لا الكلام الخوي وعند الشافعي ناسياً
 لا يفسد وعند مالك واحد الكلام ناسياً او عامداً الصلاة
 لا يفسد ودليلنا قوله عليه السلام ان هذه الصلاة لا يصح
 فيها شيء من كلام الناس انما هو التسييح والتكبير وقرأة القرآن
 وعلمه في الشرح وانما يفسد الصلاة بالكلام بشرط ان يكون
 سموعاً لنفسه اي لنفس المتكلم وان لم يسمع ولم يصح التكلم
 حروفه اي حروف الكلام او بشرط ان يكون المتكلم مصححاً للحروف
 وان لم يسمع الكلام يعني يشترط وجود احد الحريين احدا
 التصحيح او السماع حتى لو لم يحصل تصحيح ولا سماع لا يفسد
 وان وجد احدهما دون الاخر يفسد وفيه نظر فقد ذكر
 بالحفاظ انه ان صح الحروف ولم يكن سموعاً لا يفسد انفاً

فالصحيح ان المفسد حصوله كلا الامرين تصحيح الحروف
 والسماع لاحدهما على ما حققناه في الشرح وانما المصلي
 في صلاته فتكلم او ضحك وهو يقيم نفسه صلاته كذا في
 عامة الفتاوى واختار في الاسلام عدم الفساد وقد
 تقدم في نوافض الوضوء وان كان المصلي في صلاته بان قاله
 بقصر الهمزة مفتوحة او تاقم بان قاله اوة بفتح الهمزة
 وتشديد الواو مفتوحة وبضم الهمزة واسكان الواو و
 آة بعد الهمزة او يكي فيها فارتفع بكاء في حصل منه صوت
 مسموع ان كان ذلك في اليمين او التاقم او البكاء من ذكر الجنة
 ايم بسبب تذكر الجنة او النار ونحو ذلك مما هو من الامور
 الاخر ويثم لم يقطعها اي لم تفسد صلاته لانه بمنزلة الدعاء
 بالرحمة والعفو وان كان ذلك من وجع حصل له في بدنه
 او مصيبة اصابت في اهله او ماله يقطعها لانه بمنزلة
 الشكوى فكانه قال في وجع او اصابتني مصيبة وموسى كلام
 الناس فيفسدها وعن محمد انه ان كان شديد الوجع بحيث
 لا يملك نفسه لا تفسد ولا فرق في الحكم المذكور بين قوله
 اوة اي التاقم وبين قوله آة بالقصر اي اليمين عند اي ضيقه
 ومحمد وموقول ابي يوسف الاول وهو ظاهر الرواية عنه
 وقال ابو يوسف آخر لا تفسد صلواته في نحو آة واق وتقف
 عما هو مشغول به حين فقط احد هما او كلاهما من حروف
 الاربعة العشرة بجمعها قوله سائر الخواتم والهمزة

واللام

واللام والياء والميم والواو والنون والياء والهاء ولا لفقوله
 الا حرفان كلاهما من الروايد وقوله اف وتقف تخففا حرفان احدهما
 منها اما لو كانت ثلاثة لحرف من الروايد او غيرها او حرفين
 من غيرها فتفسد بالاتفاق وذكر في اللتقط ان المصلي اذا
 لسعة الحجة فقال بسم الله الرحمن الرحيم تفسد صلاته
 عند محمد وفي الخلاصة عند ما خلا فلا يبي يوسف لانه بمنزلة
 البكاء بالصوت بسبب الوجع وروي عن محمد قال ان كان للرجل
 لا يملك نفسه من شدة الوجع وقال بسم الله الرحمن الرحيم او ان
 او تاقم لا تفسد صلواته وكذا عن ابي يوسف لانه لا يمكن الاستماع
 عنه يكون عفووا كما لو غشي او عطس فارتفع صوته وحصل
 به حروف حيث لم تفسد صلواته بذلك اجماعا لعدم امكان
 الاستماع عنه ذكر في الفتاوى الخافائية المنسوبة الى قاضي
 خان وذكر في الذخيرة انه اذا قال المريض يا رب اوقاه بسم الله
 لما يلحقه من المشقة اي الالم لا تفسد صلواته ولم يذكر خلافا
 والاصح انه قوله ابي يوسف وعندهما تفسد كما تقدم ولو اجاب
 المصلي من قال امع الله الله بلا اله الا الله او اخبر للمصلي بما
 يسره او بما يسره او بما يحبه فقال جوابا للخبر بما يحبه
 سبحانه الله او قال جوابا للخبر بما يسره الحمد لله او قال جوابا
 للخبر بما يسره لا حول ولا قوة الا بالله تفسد صلواته عند ما
 خلا فلا يبي يوسف لانه ذكر فلا يفسد الصلوة ولما ان قصد
 به الجواب فصارت كلاما للناس وذكر القاضى الامام فخر

الدين خان في الجامع الصغير قوله اي قوله محمد ايجاب يعني
قيل هل الله غير الله فقال لا الله الا الله ولو اراد اعلامه
انه في الصلوة لا تفسد ولو اخبر بوقوع مصيبة فقال
جوابا ان الله وانا اليه راجعون قيل تفسد اتفاقا والا
انه على الخلاف المذكور ولو عطس المصلي فقال الحمد لله
لا تفسد صلواته لانه لم يتغير بقضائه عن كونه ثناء ولا
خطاب فيه وعن ابي حنيفة ان هذا اذا حدث في نفسه
من غير ان يحرك شفتيه وان حركه فسدت والا اول
بوالظا برئ الذي ينبغي للعاطس ان يسكت وقيل
يجزى تفسد ولو عطس رجل اخر فقال للمصلي الحمد لله
يريد اي يريد استشهاده اي طلب الفهم للعاطس ان يريد
ان يفهم ويدرك اياته تفسد صلواته لانه لم يتغير
التفهم وهو مخالف لما في الهداية وغيرها من انها لا
تفسد لكن ذكر في القنية عن ابي حنيفة رواية انها تفسد
والاصح انها لا تفسد لانه لم يتعارف جوابا واحدا لوقوع
العاطس برحمة الله فانها تفسد الا في رواية شاذة
عن ابي يوسف ولو عطس رجل في الصلاة فقال له اخر
برحمة الله فقال للمصلي العاطس حين تفسد صلواته
لانه اجابه ولو كان بجانب المصلي العاطس حصل آخر
فقال رجل ليس في الصلاة برحمة الله فقال للمصلي
حين فسدت صلوة العاطس لانه اجابه لا صلوة الاخر

لان

لان تاجينه ليس بجواب كذا في قاضي خان وان فتح
المصلي عن غير من ليس معه في الصلوة سواء كان في صلاة او
خارج الصلوة ولا حسن ان يقال غير امامه تفسد
صلواته لانه يعلم وتعلم وهو من كلام الناس هذا ان قصد
الفتح اما لو قصد القراءة دون الفتح فحصل الفتح للفتحة
لا تفسد بشرط في الاصل للفساد التكرار بان يفتح مرة
بعد اخرى ولم يشترط في الجامع الصغير وهو الصحيح
وان فتح على امامه فقد قيل ان فتح بعد ما قرأ الاقام
مقدار ما تجوز به الصلاة تفسد صلوة الفاتح ولذا اخذ
الامام بقوله تفسد صلوة الكل وهو القياس والصحيح
انه لا تفسد صلوة الفاتح ولا صلاة الامام ان اخذ
بقوله وهو الاستحسان لانه لا صلاح صلواته لاحتمال
الاجري على لسان الامام ما يفسد هالولم يفتح عليه
والصحيح انه ينوي الفتح دون القراءة لانه ممنوع عنها
لا عنه وانا انتقل الامام الى اية اخذ في فتح عليه الموم
بعد الاشارة تفسد صلوة الفاتح وان اخذ الامام بقوله
تفسد صلوة الكل انتفاء الحاجة وعامة المشايخ على عدم
الفساد مطلقا وهو الصحيح قاله في الكافي الا ان الاولى
الا يفتل بالفتح وللإمام ان لا يلجئهم اليه بل يركع اذا جاء
او انه اذا يتنقل الحاية اخري ذكر في الهداية والمراد
بما انه بعد قراءة ما تجوز به الصلوة وقال بعضهم بعد

فقد قيل

قراءة المسحبة وهو الظاهر قاله ابن الهمام في شرح الهداية
ولا يجب ان يراى بعد قراءة قدر الواجب وان فتح غير المصلي
على المصلي فاحذر بفتح نفسه صلوته لانه تعلم وهو عمل
كثير وان اكل المصلي في صلوته او شرب عامدا او ناسيا انه
في صلاة تفسد صلوته لانه عمل كثير ولا يحذر بها لانيان
لان هيئته مذكورة بخلاف الصوم ولا فرق بين الكثير
والقليل اذ لم يكن بين اسنانه حتى لو ابتلع سمسة من
الخارج تفسد ولا يفسد بها العمل الكثير مما ليس باعمالها
ولم يكن لا صلاحها وكل عمل لا ينشك بسببه الناظر في
انه ليس في الصلاة فهو عمل كثير وما دون ذلك بان ينشك
انه في الصلاة املا فهو قليل وقال بعضهم كل عمل باليد
عرفا وعادة فهو كثير ولو قدر انه عمل بيد واحدة وما
كان بعمل في العادة بيد واحدة فهو قليل ما لم يتكرر
ولو وقع انه عمل باليدين ولا يخفى ان هذا مخصوص
بما هو من اعمال اليد والاول اعم وذكر في المسقطية
الصلاة على ايدي اي حقيقة ولكن يعتبر القلة والكثرة لما
باعثها بغلبة ظن الناظر او بكونه مما يعمل في العادة باليد
او بيد واحدة وقيل ان استكره المصلي فكثير ولا قليل
وعامة المشايخ على القول الاول وهو المختار ولو اذن
المصلي يدين لخدمته من اناء او كان في يده فاخذ به
الاخرى قد نزل به راسه او حمله او غيرهما من جسده

انه لا يعتبر ص ١٥

او شرح

او شرح شعير سواء شعر راسه او تحتها وغيرهما من
جسده تفسد صلوته وكذا لو اكل او اخذ ما لا يورد فحمله
في يده او من اعضائه ولو كان الدمن او خوم في يده فبسطه
براسه او بعضه اخر من غير ان يلمسه باليد الاخرى لا
صلوته لانه عمل قليل وان حملت المرأة في الصلاة مكينا
فارضعت تفسد صلاتها لانه عمل كثير وان قصص يدي
احدا في نضلي ينظر ان خرج بمصه منها اللبن تفسد صلاتها
لانه ارضاع وهو عمل كثير ولا يشترط فيما يفسد الصلاة
الاختيار فان من دفع فشيئ خطواته بسبب الدفع
من غير ان يملك نفسه تفسد صلوته وكذا لو حمل رجل
المصلي فوضعه على الدابة او اخرجته من مكان الصلاة
والا اي وان لم ينزل منها اللبن فلا تفسد صلاته هذا
ان مص مصة او مصتين فان قص ثلاث مصات
تفسد والمالم ينزل ذكره قاضي خان وغيره وان صاح
المصلي احد ايدي يريدها السلام تفسد صلوته ولو
دفع الحامضة او القلسية من راسه ووضع على الارض
او رفع من الارض ووضع على راسه او نزع الفقيص
او نغم وفعل كل واحد من المذكورات بيد واحدة من
غير تكرار متوال لا تفسد صلوته لكن يكره ذلك اذا
كان بغير ضرورة اما في دفع الحامضة ووضعها فظاهر واما
نزع الفقيص فكذا ذكره وهو مشكل جدا واما النغم

فانه كوري في القناوي انه مفسد وهو الصحيح وكذا المرات اذا تحركت
وان انتقض كور عمامته فسواء من او مرتين لا تفسد لانه
يحصل بيد واحدة فيدبني ان يحمل ما ذكره هنا على هذا ولو
وضع العمامة عاراسه خوفا من البرد والحر ان يضرب لا يكون
لانه يعدن وكذا الواصا ب ثوبه و عمامته بخاسته فنزع
لاجلها وذكر في قناوي الحجة ان رفع القلنسوة او العمامة بعمل
قليل اذا سقطت افضل من الصلاة مع كشف الرأس بخلاف
ما لو اخلت او اغتاج الى رفعها الى عمل كثير ولو ضرب انسانا
بيد واحدة من غير ذلك او ضربه بسوط ونحوه تفسد صلوته
كذا في المحيط وغيره لانه خاصة او تاديب او ملاءمة وهو
عمل كثير وذكر في الذخيرة ان المصلي على الدابة اذا ضرب بها
لا استخراج السيرة لطلب سرعة سيرها تفسد صلوته وهو
يتناول الضربة الواحدة كما في ضرب الابل انسان وبعض المشايخ
قالوا اذا ضرب بها مرة او مرتين لا تفسد وان ضربها ثلاث
مرات متواليات اي في ركعة واحدة هكذا قيل في الاصل
تفسد وهو الاصح لانه عمل قليل ولا بد فيه من التكرار ليصير
كثيرا بخلاف ضرب الانسان فان الضرب في حقبة واحدة
التعليم والاعمال وهو مفسد وبعض مشايخنا قالوا اذا كان
معه سوط فمضها اي شطها وحركها به للسير وفي نسخة
من نسخ الذخيرة بدل فمضها فمضها بها اي اصحاب السير
او نكحها لا تفسد صلوته بذلك اذا لم يتكرر ثلاث متواليات

وهو موافق لقوله بعده ولو هدي به اي بالسقوط اي ارشد
بالاعمال به الى الطريق اي حرره لاجل ذلك ومنه سميت العصا
بالهداية وضر بها مع ذلك تفسد صلوته لان فيه تعديلا
وضربها فكان عملا كثيرا وان حرره المصلي الا كسب دخلا واحدة
لاجل السقوط لا على الدوام بل مرة او مرتين في الركعة الواحدة
لا تفسد صلوته وان حرره كلتا رجليه معا تفسد عينا
لها باليدين وقال بعضهم ان حرره رجليه معا قليلا اي ضعيفا
بحيث لا يدركه الخيل لا يتاثر لانه تفسد اذا لم يوالس التكرار
وروي عن ابي بكر انه اجاب في مسألة من قال لما في المصلي
كم صليتم فاشترى اليه المصلي بيده باصبعين منها الى انهم صلوا
ركعتين او ثلاثا الى انهم صلوا ثلاثا ونحو ذلك تفسد
صلوته لانه عمل قليل ومثله مروي عن عروة بن ربيعة وان كتب
المصلي ما يستبين اي تظهر حروفه ان كان اقل من ثلاث
كلمات لا تفسد صلوته لانه عمل قليل وكذا اذا كتب ما لا
يستبين حروفه بان كتب على هوا او ما يراو باصبعه جافة
خافه ثوب او حجر لا تفسد صلوته بل يكون لانه عبث وتبني
ان يقيد بما اذا لم يكن رجيح يظن الناظر انه ليس في الصلاة
وان راد في كتابه ما يستبين حروفه على اقل من ثلاث
بان كان ثلاثا او اثنتي عشرة لانه كثير وفي المتن ولو
قال المصلي مثل ما قال المؤذن تفسد اذا قصدا جابه
المؤذن خلافا لابي يوسف وقال في القناوي الحاقا بانه

ان اذل في الصلوة يريد به اي بالتأذين الاذان اي الاعلام
بدخول الوقت تفسد صلوته عند اي حقيقة وقال ابو يوسف
لا تفسد ما لم يقل حي على الصلاة حي على الفلاح لانه اعلام وعند
ابي يوسف هو ذكر لكن الجعلة خطاب ولو سمع المصلي اسم
الله تعالى فقال جل جلاله او خذ ذلك من الفاظ التعظيم او سمع
اسم النبي صلى الله عليه وسلم فقال صلى الله عليه وسلم ان اراد
اي قصد بذلك اجابته اي اجابه ذاكر الاسم تفسد صلوته
لاجل ذلك القصد وان لم يرد به الجواب بل قصد ثناء
وصلاة سبيل الاستيناف لا تفسد لانه لا ينافي الصلاة
ولو انشأ اي رتب ونظم شعر او خطبة كن بفكره ولم يتكلم
بلسانه لا تفسد صلوته لانه لا تفسد بمجرد افعال القلب
ولكن قد استأد استأد الاستدلال لتركه الخشوع واشغال قلبه
بغير الصلوة خصوصاً ما ليس من جنس العبادة ولورد المصلي
السلام بيده او براسه او طلب منه شيئاً فاوحي براسه
او عينه او حاجبه اي قاله نعم ولا فان صلوته لا تفسد
بذلك وكذلك لو اراد انسان ان يقرأ فقال اجيد هو
فاوحي بنعم او لا لعدم العمل الكثير في جميع ذلك وفي الصلاة
ولا بأس ان يتكلم الرجل مع المصلي قال الله تعالى فتدبر
الملايكه وهو قائم يصلي في المحراب وفي احكام القرآن للكل
ولا بأس للمصلي ان يجيبه براسه اما لو قيل للمصلي تقدم
فتقدم او دخل فرجعة الصف احد فجاب المصلي فوسعه

له تفسد صلوته لانه امتثل فيها غير امر الله وبينه وبينك
ثم يتقدم برأيه ولو قال في الصلوة اللهم اكرمني او قال اللهم
انعم علي او قال اللهم اصلح امرى او قال اللهم ارزقني العافية
او قال اللهم اغفر لي ولوالدي والمؤمنين والمؤمنات لا تفسد
الصلوة في جميع ذلك وكذا لو قال اللهم اغفر لي لوالدي والله
اغفر للمؤمنين والمؤمنات ولا اصل ان كلما يستحيل طلبه
من الخلق فالدعاء به لا يفسد وجعل في الهداية اللهم ارزقني
من قبيل ما لا يستحيل طلبه منهم وحكم بانه مفسد ولا يظهر
انه لا يفسد اذا اطلقه وانه قبيح بالماء وخوف تفسد واما
قوله اللهم اكرمني او انعم علي فهو على اختيار صاحب المحيط
لا يفسد لان معناه موجود في القرآن والمختار انما هو
في القرآن وفي الحديث لا يفسد وما ليس في احدهما اعتبر
فيه الاصل المتقدم ولو قال اللهم اغفر لي ففسد اخلاق
المساخرين والاظهر عدم الفساد ولو قال اللهم اغفر لي
او تحاي او خذ ذلك تفسد اتفاقاً لعدم وجوده في القرآن
ولا في المأثور وعدم استحالة طلبه من الخلق ولو قال اللهم
ارزقني رزقك او جنتك او حج بيتك لا تفسد لانه
لا يطلب من الخلق ولو قال اللهم ارزقني دابة او كرماً او
نخلة او خوزة او قال اللهم اقض ديني تفسد لعدم استحالة
طلبه من الخلق ولو نظر المصلي الى كتاب او مكتوب وفيه
ما فيه انظر غير مستفهم اي غير قاصد لفهم ما فيه لا تفسد

صلوته بالاجماع وان نظر اليه مستغفرا اي قاصدا الغفلة
 فقد ذكر في المتن انفسه وهو مروي عن محمد وذكر في
 الاجناس انها لا تفسد عند اي يوسف وبه اخذ مشايخنا
 والصحيح انها لا تفسد بالاجماع ذكر في الهداية والظاهر في
 وان قراء المصلي للقران من اللصغاف ومن المراجب تفسد صلوته
 عند اي حنيفة خلافا لما لا يفسد عند اي حنيفة لان
 فيه من التثنية بالكتاب وانما تفسد عند اي حنيفة لان
 فيه تغليب الاثر في موعدها كثيرا ولا في فعلها وموعدها
 كثير ولا فرق بين قوله بين الغليل والكثير وقيل لا تفسد ما لم
 يقرأ في الفاتحة وقيل ما لم يقرأ آية وهو الاظهر وهذا اذا
 لم يكن حافظا لما قرأه فان كان حافظا له لا تفسد بالاجماع
 لعدم التعلم ولو اخذ المصلي حجرا فري به طائرا ونحوه تفسد
 صلوته لانه عمل كثير ولو كان معه حجر فري به ونحوه
 لا تفسد لانه عمل قليل وقد استدلوا بتثنية لا تفسد الصلاة
 ولو روي بالحج الذي معه انسانا يهتدي ان تفسد كما لو فرض
 بسوط او بيد لما فيه من الخامة وقال في الاجناس ان روي
 باطرف اصابعه واحدا اي حجرا واحدا لا تفسد وكذا لو روي
 حجرين لانه قليل وان روي بسهم تفسد لانه كثير ولو حكه
 المصلي جسده مرة او مرتين متواليين لا تفسد لقلته
 وكذا لا تفسد اذا فعل المحكة مرارا غير متواليات بان لم
 تكن في ركن واحد ولو فعل ذلك مرارا متواليات تفسد

لانه

لانه عمل كثير هذا اذا رفع يديه في كل مرة اما اذا لم يرفعه في كل
 مرة فلا تفسد لانه محكه واحد كذا في الخلاصة وذكر في الاجناس
 اذا قتل القدر مرارا متعديا ان قتل قتلا متداركا بالعلم بين
 بين كل قتلين قدر ركن تفسد صلوته وان كان بين القتلين
 فرصة اي مهلة قدر ركن لا تفسد ولكن الكف عنه افضل
 وكذا لا تفسد الملوحة لوروح المصلي بوجع او بثوبه مر
 او مرتين ولو روي مرات متواليات تفسد على شقها تقدم
 ولو تخلى المصلي يديه لعلامة اي اعلام الطالب له انه
 في الصلوة وسمع حروفه اي حروف التلحين وكذا ان سمع
 منه حروفان خواح بالفتح او بالضم او تخلى لتحسين الصوت
 متعديا بان لم يكن مضطرا اليه تفسد صلوته عند اي حنيفة
 واي يوسف كذا ذكر في الاجناس وصوابه عند اي حنيفة
 ومحمد كما هو في جميع الكتب والفساد قوله اسماعيل الزاهد
 واليه مال صاحب الهداية وقاله غير لا تفسد قال ابن
 الهمام وهو الصحيح وفي بسوط نسيخ الاسلام ان ما هو
 لتحسين الصوت لا يفسد لما ان كان بعد ريان كان لا يفسد
 البتة في حلقه ولو استأذن رجل المصلي اي طلب منه
 الاذن في الدخول وكذا لو ناداه في المصلي بالقرآن لا يفسد
 انه في الصلوة او قال الحمد لله لا جردا وقال الله اكبر
 لا تفسد صلوته وكذا لو سجد لاجل الاعلام لقوله عليه السلام
 من ثابته شي في صلوته فليستج وان قبلت المصلي الصلاة

بالفتح راحة ورحمة ونسيم ريح
 وتوقلق واسانلق اخرى

ولم يقبلها ما ولم يحصل له شهوة فصلوته نائمة ولو قبل
 ما وای المصلي امراته بشهوة او بغير شهوة فسدت لان
 من رآه ظنه في غير الصلاة ولو قبل المصلي زوجته
 بشهوة او بغير شهوة تفسد صلواتها والفرق ذكرناه في
 التشرح ولو نظر الى فرج المطلقة الرجعية بشهوة يصير
 مراجعها ولا تفسد صلواته في المختار المصلي اذا وسوسه
 الشيطان فقال لا حول ولا قوة الا بالله ان كان ذلك الذي
 وسوسه في امر من امور الاخيرة لا تفسد صلواته وان كان
 في امر من امور الدنيا تفسد كذا ذكره في الاخيرة لان الوسوسة
 لم تكن حوقل بسبب امر اخروي في الاول بسبب امر
 دنيوي في الثاني المصلي اذا اراد ان يسلم على غيره ساهيا
 فقال السلام قد ذكرناه في الصلاة فسكت ولم يفعل عليكم
 تفسد لانه تلفظ على قصد الخطاب وذكر في الاخيرة
 المنفي في الصلوة اذا كان اي الماشي حاله المشي مستقبل
 القبلة غير منحرف عنها لا تفسد الصلاة اذا لم يكن متلاحقا
 اي بعينه لاحق ببعض من غير صلاة ولم يخرج من المصلي
 اذا كان المصلي فيه وان كان في الفضاء اي الصحرا لا يفسد
 غير المتلاحق ما لم يخرج المصلي عن الصفوف يعني اذا مشي
 في صلاة الى جهة القبلة مشيا غير متدارك بان مشي
 قدر صف ثم وقف قدر ركن ثم مشي قدر صف اخر هكذا
 الى ان مشي قدر صفوف كثيرة لا تفسد صلواته الا اذا خرج

من المسجد

من المسجد ان كان فيه او تجاوز الصفوف ان كان في الصحرا فان
 مشي مشيا متلاحقا بان كان قدر صفين دفعة واحدة او
 خرج من المسجد وتجاوز الصفوف في الصحرا فاعتبر بجائزة
 موضع سجود البيت للمرأة كالسجود عند ابي علي السني
 وكلهم اعند غيرهم وبعض المشايخ قالوا لا رجل راى فرجة
 في الصف الثاني اي بالنسبة الى الصف الذي هو فيه وهو
 الذي قد اراه ليس بينه وبينه صف فشي اليها اي الى
 تلك الفرجة فسدها لا تفسد صلواته ولو مشي الى الصف
 الثالث وهو الذي بينه وبينه صف تفسد صلواته وهذا
 القول ان حمل على اطلاقه اي سواء كان مستنفا الى الثالث
 متلاحقا او غير متلاحق كان مخالفا لما قبله وان قيل
 بكونه متلاحقا فلا هذا التفصيل كله اذا لم يكن الماشي
 في الصلوة مستند بالقبلة بان مشي قد اراه او عينه او يراها
 او يفتقر واما اذا استند بالقبلة فقد فسدت صلواته
 سواء مشي قليلا او كثيرا او لم يمش كما اذا استند بالقبلة
 على ظن انه رعه او سبقه حدث اخر ثم تبين انه لم يكن
 رعه ولا حدث فانه صلواته قد فسدت بالاستدبار
 وان لم يخرج من المسجد لانه استدبار وقع لغیر ضرورة الصلاة
 الصلاة فكان مفسدا ولو مضى العلك او مضى المصلي
 في الصلاة تفسد وان لم يبتلع وهذا اذا كثرت ثوابت
 ثلاث مضغعات ولو لم مضى المصلي في ثوب دخل حلقه منه

طالغ القافين والراء اردنه
 رجوع انكر كما يقال القهقري
 الرجوع الى الخلق ورجوع
 القهقري اي رجوع رجوع
 المعروف بهذا الاسم لان
 القهقري ضرب من الرجوع
 اخر

الجليل شمس وغلب البعض
 شمس شمس كرامة كرامة
 كرامة كرامة كرامة كرامة
 كرامة كرامة كرامة كرامة

بالفتح اخضر مق اخر

شيء يسير لا يفسد ولو كان فيه منه سكارا وفانيد فابتلع ذو
 تفسد وان لم يمضغه لانه يوكلا كذا له ولو ابتلع ما بقي اسنانه
 من الماكول ان كان ذلك زائدا على قدر المحضة تفسد صلوته
 وكذا ان كان قدرها وان كان اقل من قدر المحضة لا تفسد
 صلوته ولا تفسد صومعه وقد تقدم في فضل ما يكره ولو
 اكل الخلوي وبقي فيه طعم الخلاوة وهو في الصلوة والبالغ
 ريقه لا يفسد لانه يسير جدا **افزوع** ولو نقي في الصلاة
 ان كان غير مسموح لا تفسد لكن يكره وان كان مسموحا ان كان
 له حرف نهجاة كاف ونف تفسد وان عطس فحصل به
 حروف كاصهب ونحوه لا تفسد لانه اضطراري وكذا
 لو تجشعي فحصل به حروف كذا الطلقة فاحي خان وقيد
 في الكافي باذا كان حد فوعا اليه لا تفسد وان لم يكن حد فوعا
 اليه يفسد ولو تناب فحصل به حروف لا تفسد ولو فرغ
 الباب فقال ومن دخله كان آمنا يريد الاذن تفسد وكذا
 لو قيل له من اين جيت فقال ويتر معطله وقصر مشيذه
 ولو قيل له ما مالك فقال الخيل والبغال والحمير يريد
 الجواب تفسد وان جري على السان نعم فان كان له عات
 بجري على السان كثر في غير الصلوة تفسد لانه من كلامه
 والافلا لانه قرآن ولو قال بالفارسية اري فهو على
 التفصيل كذا في الفتاوى ولو قرئ من الانجيل والتوراة
 تفسد ان لم يكن ذكر او لو انشد شعر تفسد ولو كان

فيه ذكر

فيه ذكر ولو ابتلع ما خرج من اسنانه لا تفسد ما لم يكن خلا
 الفم وكذا الوقاء اقل من حلا الفم فعاد الى جوفه وهو لا عليك
 امساكه ولو رفع القبيلة من السراج لا تفسد وكذا لو نزل
 برد او حمل شيئا خفيفا يحمل بيد واحدة او حمل صبيبا او نوبا
 عينا ثقلا لا تفسد ولو ركب الدابة تفسد وان نزل عنها لا
 ولو غلق الباب لا تفسد ولو فتح الغلق اي القفل تفسد
 ولو لبس القميص تفسد ولو تنعل او خلع نعليه لا ولو
 لبس الخف تفسد الا ان يكون واسعا يلبس بيد واحدة
 وكذا انزعه ولو اجم الدابة واسرجها ونزع الشرج تفسد
 وان امسكها او خلع الحمام لا وان شدا لارا او لسرا ويل
 تفسد وان خلعه لا **تذيل** في الحديث في الصلوة من
 سبقه حدث سماوي من بدنه موجب الوضوء في الصلاة
 انصرف مما فوره ونوضا من غير ان يستقل بمشي غير
 ضروري في وضوئه وبني على صلوته عند ما ان لم يعرض
 له ما ينافيها خلافا للائحة الثلاثة لقوله عليه السلام
 من اصابه قئ او عاف او قلنس او حذي فليصرف وليتوضا
 ثم ليس عليه صلاته وهو في ذلك لا يتكلم وفي رواية
 ثم ليس عليه صلوته ما لم يتكلم والاستيناف افضل للبعد
 عن شبهة الخلاف وقيل البناء في حق الامام والمقتدي
 افضل احرار الفضيلة الجمعة لان يمكنها الاستيناف
 جماعة اخرى ثم المفردة في البناء في مكان وضوئه

على
 بختين قوسدي ك اعز دن
 جقرو يقال القلس ما خرج
 من الخلق ملأ الفم او دنة
 وليس بقي فان عاد فهو القئ
 اخر

ان لم يكن او اقرب المواضع اليه ان لم يكن وان نشأ ترجع الى مصلاة
 والمقتدي يعود الى مكانه البتة ان لم يفرغ امامه فلو انتم في
 غيره لا يصح اذا كان بينه وبين امامه ما يمنع صحة الا قد ا
 وان كان امامه قد فرغ تخيركم لنفسه والا امام حكمه حكم المقتدي
 لانه يصير مقتديا بمن يستخلفه ثم استخلاف الامام غير
 اذا سبق للحدث جازا جماعا لما روي عن عمر رضي الله عنه
 انه دخل في الصلوة ثم اخذ بيد رجل وانصرف ثم قال طاعت
 في الصلوة وكبرت رايي شي فليست بيدي فوجدت
 بانه ثم جاوز البنا ومقتديا به بنصرف عا فوره فان مكث
 بعد الحدث في مكانه فصار من فسدت الا اذا حدث باليؤ
 فكث زمانا ثم انتمه وان قرأ في ذهابه او اياه فسد
 في الصحيح وقيل القراءة في الايجاب لا تفسد وقيل في
 الذهاب لا تفسد والذكر لا يضر في الاصح ولو احدث
 ركعا فرفع مستمعا فسد وكذا ان احدث ساجدا فرفع مكبرا
 بنية امامه او بدون نية وان نوي به الانصراف لا تفسد
 ولو قهقهة او سال دحرجة بشجرة او عضة ولو منه لنفسه
 استأنف لانه ليس بسماوي وكذا الواصا به بخاسية مائة
 من غير سبق حدث خلافا لابي يوسف فان كانت الخاتمة
 من حدثه بني اتفاقا ولو من حدثه وغيره لا يبي ولو احدث
 محلهما وكذا لا يبي لسيلان دمل غمرها فان سال سقط
 شي من غير مسقط فليل يبي لعدم صبح العباد وقيل علي

التعق بالفتح والتشديد مثله
 اصرق يقال عصفه اي اخذ
 اخبرني

بشدة الجيم فيهما باثر بارق
 وبارق لازم متعدي اوله
 جعي كسر الشجاجة كلوا راخته

بالتحريك وطوارك كى وكجركى
 وذل اماه معنائه ويقال
 رجل غمر اي ضعيف اخبرني

الخلاف

الخلاف واختلف فيما لو سبقت لعل طاسه والا طهرانه يبي لكونه
 سماويا وان كان يتصلح فلا طهرانه لا يبي ولو سقط كرسفه
 بغير صنع مبلولا بنت بالا تفاق وان كان يخر كما فعل في الخلاف
 وان لم يكن الحدث من بدنه كالاغما والجئون لا يبي وكذا ان
 كان موجبا للغسل كالاختلام وان التخلو بفعل غير ضروري
 بانجا وزما بقدر علي الوضوء عنه الى بعد منه لا يبي وله ان
 يتوضا ثلاثا ثلاثا في الاصح ويبي بسا يرسن الوضوء ولو
 وجد في الحوض موضعا التوضي فتجاوز الى موضع آخر ان كان
 لعذر كصيق مكان الاول بنا والا فلا ولو قصد الحوض
 وفي منزله ماء اقرب منه ان كان العهد قدر صيفين لا تفسد
 وان كان الترفسدت وانما كان عادته التوضي من الحوض
 قد بسا اليه وشي طرية بنية يبي ولو كان بعيدا وبقره
 يبر ما يترك البيزان التزع يمنح البناء على المختار وقيل
 لا يمنح ان عدم غيره وان عرض له ما ينال في الصلاة من كلام
 وخوم او كشف عورة لا يبي حي لو كشف راسها للمسح
 او ذرايعها للغسل لا يبي في الصحيح وكذا لو كشف هوا
 هي للاستنجاء في ظاهر المذهب وقيل ان لم يكن منه بد
 يبي والسنة ان ينصرف محدودا محسكا بانف يوم
 انه رجع والاستخلاف للامام ان ياخذ بشو جرح الي
 الحجاب او ينشئ اليه وله ان يستخلف حاله يخرج من المسجد
 ويجاوز الصفوف في المصلى او فلا لم يستخلف حي جاوز

Copyright

او خرج بطلت صلوة القوم ان لم يستخفوا هم قبل خروجه
 وبطلان صلوة روايتان والاظهر عدم البطلان لانه في
 حق نفسه كالمفرد ويشترط كون الخليفة صالحا للامامة
 ولو مسبوفا ولو لم يكن مع الامام الا واحد يفتي للاستغفار
 من غير تعيين ان كان صالحا للامامة والابان كان صبييا او
 امرأة فيقبل بتعيين فيفسد صلوة وصلاة الامام والاصح
 انه لا يفتي فيفسد صلوة فحسب ولو حصل استوال
 في ركوع او سجود يجب اعاده تنميا في البناء لان الانتقال
 مما ركن الى ركن مع الطهارة شرط ولم يوجد فيعيد ما احدث
 فيه ولو لم يجد لا يجزيه بخلاف ما لو تذكر فيها سجدة
 فسجد بها حيث لا يجب اعادتها بل تسحبت وعن ابي
 يوسف نذر اعاد الركوع لان القومة فرض عند
فصل في سجود السهو وسجدة السهو واجبة الصواب
 ان يقال سجود السهو واجب فكانه اراد بالسجدة معنى
 السجود ولم يردا لوجه فان الواجب سجدة ثان وهذا
 هو الصحيح وقيل بموسسة لا يجب سجود السهو الا بترك
 الواجب من واجبات الصلاة فلا يجب بترك السنن
 والمستحبات كالنموز والسمية والتناء والتامين وتكبيرات
 الانتقالات والتسبيحات ولا يتركه لغة ايض لان تركها
 مفسد ان لم يتدارك فيها او بنا حينه اي بنا حين الواجب
 عن محله او بنا حين ركن عن محله اما ترك الواجب فهو

كما اذا سني

كما اذا سني تركه وقت نسيانه قراءة القنوت في الوتر والشهد
 في لصدي القعدتين من الاولي والاخير فانه واجب فيه على اظهر
 الروايات وهو الصحيح وقيل بموسسة في الاولي وكذا اذا سني
 تكبيرات العيدين وكذا اذا جهرا الامام فيما يخافت وخافت
 فيما جهرا ولما المنفرد فلا يجب عليه بالخافة في الجهرية
 لانه مخير وكذا الوجه في موضع الخافة في ظاهر الرواية
 وفي رواية النوادر يجب عليه السهو واليه ماله ابن الهمام
 لان الخافة واجبة عليه وقيل ان جهرا المنفرد كجهرا الامام
 يجب وان كان بقدر ما يسمع نفسه فلا ذكر في الاخير
 ان سجود السهو يجب بسنة اشياء فيجب بتقديم ركن
 نحو ان يركع قبل ان يقرأ او يسجد قبل ان يركع هذا التمثيل
 صاحب الخبر غير واضح في محله لان الركوع قبل الطرة
 والسجود قبل الركوع غير معتد به حتى يفترض اعادته
 الركوع بعد القراءة واعادته السجود بعد الركوع واذ لم
 يقع معتد به لا يكون فيه تقديم الركن نعم اذا فعل
 ذلك يجب سجود السهو لتأخير الركن بسبب الزيادة
 التي زادها فليتناقل ويجب بنا حين ركن هذا الثاني السنة
 نحو ان يترك سجدة صلبية بضم الصاد منسوبة الى
 القلب لاغتصابها بصلب الصلاة بخلاف سجدة
 التلاوة وسجدة السهو فاذا ترك سجدة من ركعة سؤا
 فقد ركع الركعة الثانية بعد ترك الركعة وفيما بعد

فسجدتها فقد احرر ركنها عن محلها او يؤخر القيام الى الركعة الثالثة
 بان يجلس بعد السجدة الثانية من الركعة الاولى ثم يقوم كما
 هو مذهب المشافعي وهذا اذا لم يكن به عذر من ضعف او وجع
 او يؤخر القيام الى الركعة الثالثة بان يزدجعا فذكر الشاهد
 في القعدة الاولى وسبح ان شاء ويجب بتكرار الركن هذا
 ثلث السنة نحو ان يركع مرتين او يسجد ثلاث مرات
 ويجب بتغيير الواجب في صفة الى صفة وهو رابع السنة
 نحو ان يجهر بالقراءة فيما خافت فيه بها او خافت فيما
 يجهر فيه ويجب بترك الواجب وهو خامس السنة
 نحو ان يترك القعدة الاولى والقنوت او تكبيرات العيد
 او غير ذلك من الواجبات ويجب بترك السنة المضافة
 الى جميع الصلوة وهو السادس نحو ان يترك قراءة الشاهد
 في القعدة الاولى فانه يقال تشهد الصلوة ولا يقال
 تشهد القعدة بخلاف تسبيح الركوع ونحو فانه يضاف
 الى الركوع وهذا لرواية كون الشاهد الاول سنة
 وقاله بعض المشايخ تشهد في القعدة الاولى واجب
 وهو ظاهر الرواية وعليه المحققون وقيل وجوبه
 بسنن واحد قال صاحب الذخيرة وهذا الجمع ما قيل
 فيه لان الوجوه كلها تخرج عليه لان الانبياء بالركن
 في محله واجب ففي تقديمه وتاخير تركه وتكراره
 الركن يلزم منه تاخير ما بعده والباقي ظاهر ولو هو

الامام

الامام فيما خافت افطقت فيما يجهر قدر ما تجوز به الصلاة
 يجب عليه سجود السهو وهو اي التقدير بما تجوز به الصلاة
 وهو اي التقدير بما تجوز به الصلاة الاصح ولا اي وان لم
 يكن ذلك مقدارا بما تجوز به الصلاة فلا يجب عليه سجود
 السهو ولم يفرق في ظاهر الرواية بين الجهر والمخافة وذكر
 في رواية النوادر انه ان جهر فيما خافت فعليه سجود
 السهو قل ذلك اكثر وان خافت فيما يجهر ان خافت لما تحته
 والكراهة او خافت من السورة ثلاث ايات فصاروا اية
 طويلة فعليه السهو وان خافت اية فصيرت يجب عنده
 اي عند اي حصة خلافا لما فارق في المواد بين الجهر
 والمخافة لان المخافة في موضع الجهر اخف من عكسه
 اذ المخافة مشروعة في بعض الجهر يات كالغرب والاعتدال
 ولم يبيح الجهر في صلوات المخافة وتامد في الشرح
 ثم ادعى الجهر ان يسمع غيره وادعى المخافة ان يسمع نفسه
 وهذا هو المختار ذكره في القنية وقد تقدم في بحث القراءة
 ولو قام في الصلاة الرباعية الى الركعة الخامسة او فقد
 بعد رفع راسه من السجود في الركعة الثالثة او قام الى
 الرابعة في المغرب او الثالثة في الفجر او بعد رفعه
 من الركعة الاولى في جميع الصلوات يجب عليه سجود
 السهو بحج القيام في صلوة ومجرد القعود في صلوة
 لتاخير الواجب وهو الشاهد والسلام في صلوة القيام

وتأخير الركوع وهو القيام في صورة القعود وان نهض إلى الركعة
 الثالثة سائياً ان كان في القعود أقرب يقعد له نه عزلة
 القاعد في وجوب سجود السهو عليه حيث يترتب اختلاف
 بين الشرائع والاصح عدم الوجوب لان فعله لم يعد قياماً
 فكان قعوداً ولا فرق في هذا الحكم بين القعدة الاولى والاخرى
 خلاف ما اذا كان في القيام أقرب وانما يكون في القعود
 أقرب اذا لم يرفع ركبتيه كذا ذكر صاحب المحيط والاصح
 ما ذكره بدر الدين الكردي انه ان انصب النصف لا
 يكون في القيام أقرب والا فهو في القعود أقرب فان كان
 في القيام أقرب لم يقعد بل يمضي بها صلاة كالولم يذكر
 الا بعد تمام القيام ويسجد السهو لركعة واجبا ولو القعد
 الا وفي ثم هذا التفصيل رواه عن أبي يوسف اختارها
 مستنبطاً بخاري اشارة ظاهر الرواية فلم يستوفى بما يعود
 وان استوي قائماً قال الشيخ كل الدين بن السمام
 وهو الاصح ويؤيد قوله عليه السلام اذا قام الامام
 في الركعتين اذ ذكر قبل ان يستوي قائماً فليجلس ولا استوى
 قائماً فلا ويسجد سجدة نيت السهو ثم لو عاد بعد ما صار
 في القيام قرب قيل تقصد صلواته والصحيح انها تقصد
 وان عاد بعد ما استوي قائماً فسدت في الاصح لتكامل
 الجنابة برفض الفرض بعدما شرع فيه لاجل ما ليس برفض
 وفي القنية لو عاد الامام بعني بعدما قام إلى القعدة الاولى

لا يعود

لا يعود معه القوم تحقيقاً للمخالفة وذكر بعضهم انهم يعودون
 معه انتهى وهو يفيد عدم الفساد بالعود وفيها مقتدي
 نسي التشهد في القعدة الاولى فذكر بعدما قام عليه ان يعود
 ويتشهد بخلاف الامام والمتفرج للزوم المتابعة من ادراكه
 الامام في القعدة الاولى ففقد معه فقام الامام قبل شروع
 المسبوق في التشهد فانه يتشهد تبعاً للتشهد امامه فكذا
 هذا ولو كرر الفاتحة في ركعة من الاولين من الواليا او قرأ
 القرآن في ركوعه او في سجوده او في موضع التشهد يجب
 عليه سجود السهو للزوم تأخير الواجب وهو السهو في
 الصورة الاولى وللقرأة في غير ما شرعت فيه في الواقي
 والتحرر عن ذلك واجب وان قرأ الفاتحة ثم السورة ثم الفاتحة
 لا يلزمه السهو وقبل يلزمه وكذا الوفاة الفاتحة الاحرفا
 ثم اعادها لا سهو عليه كذا في الخلاصة وان قرأ الفاتحة
 في احدي الاخيرين مرتين اوضح فيهما اليها سورة او قرأ
 السورة دون الفاتحة او قرأ التشهد مرتين في القعدة
 الاخرى او تشهد قائماً او ركعاً او ساجداً لا سهو عليه
 كذا المختار لعدم ترك واجب في ذلك كله لان الفاتحة لم تنقضي
 وحدها في الاخيرين مما سبيل الوجوب والقيام والركوع
 والسجود محل التثاء والتشهد ثناء وقيل ان تشهد في القيام
 بعد قراءة الفاتحة فعليه السهو وصححه السروجي وقيل
 لو تشهد في ركوعه او سجوده يلزمه السهو ولو زاد في التشهد

في الفقرة الاولى ان قال اللهم صل على محمد وعلى آل محمد عليه
سجود السهو بالاتفاق لتأخير الفرض وروي عن ابي حنيفة
انه ان زاد حرفا واحدا يجب عليه سجود السهو وروي عنهما
انه ان قال اللهم صل على محمد يجب ما لم يقل وعلى آل محمد
وقد تقدم في بحث التشهد وان سكبت في الركعتين الاخيرتين
متعمدا فقد استاء وان سكبت ما هب يجب السهو هذا ابناء
علي وجوب الفاتحة في الاخيرتين وقال ابو يوسف لا سهو عليه
بناء على عدم الوجوب وقد تقدم الكلام عليه في القراءة وان
قرا القرآن بعد قراءة التشهد في الفقرة الاخيرتين لا سهو عليه
لانه محل الدعاء والتسبيح والقرآن مشتمل عليهما وان تذكر
القنوت بعد الركوع لم يعد الي القيام لقراءته ولا يقرأ بعد
الرفع من الركوع لقوات محله وان تذكر ويعد في الركوع
ففيه اي في العود وايتان قبل يعود ويقت ويعد
الركوع والصحيح انه لا يعود ولا يفت في الركوع وقال
الناطقي سواء عاد او لم يعد يسجد للسهو وفي الخلاصة
وعليه السهو اعادة او لم يعد فنت او لم يفت اما لو تذكر
في الركوع انه ترك الفاتحة او السورة فانه يعود ويقرأ ويعد
الركوع وان لم يعد نفس صلوته لانه ارتفع بالعود والقراءة
وان عاد ولم يقرأ ففي ارتفاض ركوعه روايتان في القنوت
مذكور في الشرح وان سلم على راس الركعتين في الظهر على
ظن انه انهما ثم تذكرانه انما صلى ركعتين فقط بينهما ويسجد

للسهو

للسهولان سلامه واقع سهوا وان سلم على راس الركعتين على ظن
انما اي صلاة جمعة او غيرتها فسلامته لانه سلم على ما انه
صلى ركعتين فوقع سلامه عمدا فيكون قاطعا وان سهر عن
القرة الاخيرتين في ذواته الرابع وقام الى الخامسة يعود
الي الفقرة ما لم يسجد للخامسة ويتشهد ويسلم ويسجد للسهو
لتأخير القرة وان قعد الخامسة بالسجدة تحولت صلوته
تفلا عند ابي حنيفة وابي يوسف وبطلت اصلا عند محمد
وعليه ان يضم اليها ركعة سادسة عند ما يصير متنفلا
بست ركعات وقوله وعليه يعني ان الضم واجب والاصح
ان الضم ندب فلو لم يضم لا شيء عليه ثم بطلان الفرض يحصل
بجرد السهو في الخامسة عند ابي يوسف لان السجود يتم
بالوضع عنده وعند محمد لا يبطل ما لم يرفع راسه لانها
لا تتم الا بالرفع عنده وفائدة الخلاف انه لو سبق له الحدث
قبل رفعه بتوضا وتتشهد ويصح فرضه عند محمد خلافا
لابي يوسف وقوله محمد هو المختار ويسجد للسهو بعد
تحولها تفلا على قول بعض المشايخ ولا صحاح انه لا يسجد
قاله في النهاية وان قعد في الرابعة ثم قام قبل ان يسلم
يعود ايضا ما لم يسجد ويسلم ولا يسلم قايما ويسجد للسهو
لانه اخر واجبا فان سجد الخامسة كان فرضه تاما لتمام
اركانها ويضم الي تلك الركعة ركعة اخرى وتكون الركعة
نافذة بناء على صحة التنفل بخبر الفرض وهل تنوب

عن سنة الظهر والعشاء فيلزم والصحيح ان لا تنوبان والكل
في القيام الى الرابعة في المغرب والى الثالثة في العجركا الكلام
في القيام الى الخامسة في الرباعيات ثم الحكم المذكور وهو الضم
في الظهر والعشاء والمغرب لا كلام فيه لعدم كراهة النقل
بعدها اما في العصر والعصر فقد قيل لا يضم الا في العصر في الصور
الا وفي وقت يضم مطلقا وهو المختار لان النبي غابا وعن
التنفل القصدي لا الواقع من غير قصد وكذا لو تطوع
اخر الليل فلما صلى ركعة طلع العجركا والى ان يتمها ثم
يصلي ركعتي العجركا لم ينتقل بعد العجركا فصار باكثر من
ركعتيه ويسجد السهو واستحسانا والقياس ان لا يسجد لانه
في صلاة غير التي سها فيها وجده للاستحسان ان النقصان دخل
في فرضه بترك السلام فيه او بناخيره وادخله فعل زائد
قبله وسهو الامام يوجب السجدة عليه اصالته وعلى القوم
تبعاله فان تركه الامام لا يسجد المومئ وسهو المومئ لا يوجب
السجود على الامام لانه منبوع لا تابع ولا عليه لئلا يصير
مخالفا لامامه وان سري عن السلام يعني بالسهو عن السلام
انه اطال القعدة لاخيرته سائحا فدرر ركن او اكثر على ظن انه
خرج من الصلاة ثم علم انه لم يخرج ولم يسلم فسلم يسجد
للسهو لثاخير الواجب وان سلم من عليه السهو يربد
اي مریدا بسلامه قطع الصلاة يعني انه لا يربد عند سلامه
سجدة السهو اي ان يسجد للسهو بدوي ان لا يسجد له ثم بدله

بعد ما سلم ان يسجد للسهو فله ان يسجد ما لم يتكلم ولا يستدبر
القبلة اي وما لم يستدبر القبلة فالحاصل ان نيته عند
السلام ان لا يسجد لا تمنع وجوب السجود ولا تنسقطه
ما لم يعرض ما ينال في الصلاة ومن شك في حال القيام انه
هل كبر للافتتاح ام لا فتفكر في ذلك وطال تفكره قدر
اداء ركن وعلم بعد ذلك انه قد كان كبرا وطن اي غلب على
ظنه في الصور المذكورة انه لم يكبر فلعاده التكبير ثم تدبر
انه كان قد كبر فعليه السهو للزوم تاخير الواجب وهو القراء
من تفكره وكذلك شك هل يروي الظهر ام في العصر مثلا
او انه صلى ثلاثا او اربعاً او فرغ من الفاتحة وتفكر اي سورة
يقرا او خوذ لك يجب عليه السهو طال تفكره ثم
الاصل في حكم التفكير انه ان منع عن اداء ركن كقراءة آية
او ثلاث او ركوع او سجود او عن اداء واجب كالسجود بركعة
السهو لا يستلزام ذلك ترك الواجب وهو الا نيل بالركن
او الواجب في محله وان لم يمنع عن شيء من ذلك بان كان
يؤدي الاركان ويتفكر لا يلزمه السهو وقال بعض
المشايخ ان منعه التفكير عن القراءة او عن التسبيح يجب
عليه سجود السهو والا فلا فعلى هذا القول لو شغله
عن التسبيح الركوع وهو لا يحل الا بركعة السجود وعلى
القول الاول لا يلزمه وهو الاصح وان سلم المسبوق ساهيا
مع امامه اي على اثر تسليمه الا في كسائر المقامين فانه

لا سهو عليه لانه مقتدر بعد وسهو مقتدر لا يجوز السجود
 وان سلم بعد اي بعد سلام امامه يجب عليه سجود السهو
 لو قوع منه بعد ما صار منفردا وفي المحيطان سلم في الاول
 مقارنا لسلامه فلا سهو عليه لانه مقتدر وبعد يلزم لانه
 منفرد انتهى فعلى هذا يراد بالعبية حقيقتها وهو نادر الوقوع
 وذكر في الملتقطات المسبوق اذا سلم مع امامه وكبر ايام
 التشريق اي تكبيرا التشريق مع امامه سهوا فعليه السهو لما
 قلنا انه صدر منه بعد انفراد المسبوق يتابع الامام في سجود
 السهو وان كان وقوع السهو منه قبل اقتداء به لا تنزاهه
 متابعا ولو ظن الامام ان عليه سهوا فسجد وتابعه المسبوق
 ثم علم ان لا سهو عليه ففي رواية لا تفسد صلوة المسبوق
 وبه اخذ الصدر الشهيد وفي رواية تفسد وهو الاستنباط لاقتداء
 به في موضع الافراد وان قام المسبوق قبل سلام الامام وكبر
 وركع ولكن لم يسجد حتى يسجد الامام للسهو يتابعه المسبوق
 فيه وان لم يتابعه لا تفسد صلوته ولكنه يسجد عند فراغه
 ويرتفع قیامه وقراءته وركوعه اذا تابعه لان انفراجه لم يستكمل
 بعد فلو رخص متابعا ويلزم اعاده ما فعله قبله حتى لو اعتبر
 وبني عليه ولم يعد فسد صلوته وان كان قد قعد الركعة
 التي قام اليها بالسجود لا يتابع الامام في سجود السهو وسجد
 اذا فرغ وان تابعه فسد صلوته واذا لم يتابع المسبوق
 الامام في سجود السهو يسجد لاجل ذلك السهو اذا فرغ من

الصلوة

الصلاة استحسا نلانه اخر صلوته وان سي فيما يقضي بعد
 فرغ الامام بسجود السهو وايضا لانه منفرد والنفرد يسجد
 لاجل سهوة وان كان لم يسجد مع الامام لسهوة ثم سي هو ايضا
 كفته سجدة فان عن السهو بن لان السجود لا يتكرر بتكرار
 السهو ولا ينبغي للمسبوق اي لا يباح له بل يكون بخيرا ان
 يقوم الى قضا وما سبق به قبل سلام الامام لان يكون القيام
 لضوء صلاته عز القسار كما اذا احتسب ان انتظرة
 ان تطلع الشمس قبل تمام صلوته في الفجر او يدخل وقت
 العصر في الجمعة او غشي مدة مسجدا ويخرج الوقت وهو
 صاحب عذر او يبرره الحذف او يخاف من راناسه بين
 يديه ويخوذ له فلا يكره حينئذ ان يقوم قبل سلامه
 بعد فعود قدر التشهد ولا يقوم قبل فعود قدر
 التشهد اصلا قال قام قبل ان يفرغ الامام من التشهد
 اي قبل ان يقعد قدر التشهد فالمسألة حينئذ فيها وجوه
 منها ما عاين ان حاروديه من قيام وقراءة وركوع وسجود
 قبل فعود الامام قدر التشهد لا يعتد به وان ما يقضيه
 اوله صلاته يوفق القراءة اذا علم هذا فلا يجلو اما ان كان
 مسبوقا بركعة او بركعتين او بثلاث ركعات او بارج
 ركعات فانا كان مسبوقا بركعة ينظر ان وقع من قراءته
 بعد فرغ الامام من التشهد مقدار ما يجوز به الصلوة على
 حسب اختلافهم جازحه صلوته والا فلا اي وان لم يقع

من قراءته بعد فراغ الإمام من الشهادتين مقدار ما يجوز به
 المصلاة فسدت صلواته ولا اعتداد فيها قراءته قبل ذلك
 لأن قيامه وقراءته قبل فراغ الإمام من الشهادتين لا يعتبر
 عيما من القراءة فرض عليه في الركعة التي يقضيها إذ لم
 يبق من صلاته ما يمكن تداركه القراءة فيه فتفسد
 تركه الفرض وكذا الحكم أن كان مسبوقا بركنين لا فرائض
 القراءة عليه فيها وعدم ما يمكن تداركها فيه بعد ما خلا
 ما إذا كان مسبوقا بأكثر من ركعتين حيث لا تفسد صلواته
 لعدم وقوع ما يجوز به الصلوة من قراءته بعد فراغ الإمام
 من الشهادتين فلو كان تداركها فيما بعد حتى لو لم يقرأ فيها
 بعد الركعتين مما يقضي مقدار ما يجوز به الصلاة واعتد
 بما قراءته قبل فراغ الإمام من الشهادتين ومغى عليه تفسد
 صلواته أيضا وأعلم أن المسبوق فهو من وقع شروعه
 مع الإمام بعدما فاتته الركعة الأولى معه واللاحق من
 فاتته شيء منها معه بعد اقتدائه به والمذكور من لم يقف
 مع الإمام بشيء من الركعات ثم من أحكام المسبوق أيضا أنه
 فيما يقضي كل منفرد الأربعة مسأول واحد بها لا يجوز
 الاقتداء به أما لو شئ أحد المسبوقين للشأن وبين قدس
 ما عليه فلا حظ صاحبه في القضاء من غير اقتداء صح
 تأنيها أنه لو كثرنا ويا للاستيفان يصير مستأنفا
 لا وفي بخلاف المنفرد فإنه لو كثرنا ويا للاستيفان لا يصير

مستأنفا

مستأنفا ما لم ينو صلاة أخرى غير التي هو فيها مستأنفا
 ثالثا ما تقدم أنه يسجد مع إمامه بعد ما قام قبل التقييد
 بالسجدة والمنفرد لا يلزمه السجود لسهو غيره ولا يجزئها التأييد
 بتكبير التشريق اتفاقا والمنفرد لا يجب عليه عند أي صيغة
 ولو قام المسبوق حيث يصح له القيام وفرغ قبل سلام الإمام
 وتابعه في السلام قيل تفسد صلواته والفتوى أن لا تفسد
 ولو تذكر إمامه سجدة تلاوة فسجدها بعد قيام المسبوق
 قيل إن بقيت ما قام إليه بالسجدة فإنه يرفضه ويتابع الإمام
 في سجدة التلاوة ولو لم يتابعه فسدت صلواته وإن كان
 قديما قام إليه بالسجدة لا يتابعه ولو تابعه فسدت
 صلواته وإن لم يتابعه قيل تفسد أيضا والاصح عدم
 الفساد ولو تذكر الإمام سجدة صليبة يتابعه المسبوق
 وإن لم يتابعه فسدت وإن كان قديما قام إليه بالسجدة
 تفسد في الروايات كلها ما بعده ولم يتابعه وإن أدرك
 مع الإمام ركعة من المغرب يقرأ في الركعتين اللتين سبق
 بهما السورة مع الفاتحة ويقعد في أولهما لأنه يقضي ول
 صلواته في حق القراءة وأمرها في حق القعدة ولكن لو لم
 يقعد فيها سهوا لا يلزمه سجود السهو لكونها أولى من
 وجه ولو أدركه ركعة من الرباعية يقوم ويقضي ركعة
 بفاتحة وسورة ويقعد ثم ركعة كذلك ولا يقعد وفي
 الثالثة الفاتحة فقط إن شاء ولو كان إمامه ترك القراءة

مطلب بيان
 وإن أدرك مع الإمام
 ركعة من المغرب

وقضاها في الآخرين وادركه المسبوق الاخرين فالقراءة
 فيما يقضي فرض عليه ايضا لان تلك القراءة التحقت بحملها
 من الشفع الاول فخلا الشفع الثاني منها واذا فرغ المسبوق
 من التشهد قبل سلام الامام يكرر من اوله وقيل يكرر كلمة
 الشهادة وقيل يسكت وقيل يأتي بالصلاة والدعاء والمجهر
 انه لا يأتي بالتسليم في الصلوة الجهرية حتى يقوم الى القضاء
 واما المقتدي اذا فرغ من التشهد الاول قبل فراغ امامه
 فانه يسكت قولا واحدا واما امام الامام في الخامسة فابعد
 المسبوق فان كان الامام قعد في الرابعة فسدت صلوة
 المسبوق بمجرد القيام وان لم يكن قد تلا تفسدها لم يقيد
 معه الخامسة بالسجدة واما اللاحق فقد يكون سبب
 ما فاته النوم او سبق الحدث ولا اشتغال بالوضوء او زحمة
 بحيث لم يجد مكانا وحكما انه يقضي ما فاته او لا ثم يتابع
 الامام ان لم يكن فرغ عكس المسبوق ولا يقرأ ولو بعد فراغ
 الامام لانه خلف الامام محكما وكذا الوسي لا يسجد للسجود
 وان سجد الامام للسجود وهو لم يتم صلوته لا يسجد معه
 بل يسجد بعد فراغه ولو كان مسافرا واما احد مثله فتوى
 الا فاحتمل لا نصير صلوته اربعا بخلاف المسبوق في جميع
 ذلك وذكر في الفتاوى الحافائية فقال صلى ولم يدري
 صلى ام اربعا قال ان كان اول ما سمي استقبل قبل اولها
 في هذه الصلوة وقيل في سنته وقيل بعد بلوغه وقيل

يعني

يعني اول ما سمي في عمره وعليه التمسك في ذلك يعني ذلك
 الشك اي صادقه ووقع له غير من يجري اي يطلب ما
 الاخرى بالعمل فان وقع تحريمه على انه صلى ركعة من صلاة
 ذات ركعتين بضعيف اليها ركعة اخرى ويسجد للسجود وان
 وقع تحريمه على انه صلى الله عليه وسلم ركعتين في الصورة المذكورة
 يقعد ويتشهد ويسلم ويسجد للسجود وان لم يقع تحريمه على
 شيء اخذ بالاقل لانه المتيقن ومعني الاخذ بالاقل انه ان كان
 في صلاة الفجر مثلا وسلك انه صلى ركعة او ركعتين يجعل كما
 صلى ركعة فيقعد مع ذلك احتياطا لاحتمال انه صلى ركعتين
 والقعة عليه فرض وقال في الذخيرة لو شك في ذوات الاربعة
 انها في الركعة التي عرض فيها الشك هل هي الركعة الاولى والثانية
 يقعد على راس كل ركعة اي اذا لم يقع تحريمه على شيء فيجعل
 تلك كانه الاولى فيصليها ويقعد لاحتمال انها الثانية
 ثم يصلي اخرى ويقعد لانهما الثانية باعتبار ما اخذ به ثم
 اخرى ويقعد لاحتمال انها الرابعة ثم يصلي اخرى ويقعد
 لانهما اخر صلاته فيعمل بالاحتياط في جميع ذلك وفي فتاوى
 الفضيلى اذا دار بيني تردد المصلي بين الثانية والثالثة
 اي شك في قبليهما ان الركعة التي قام منها هل هي الثانية
 او الثالثة لا يقعد وهو الصحيح لانها ان كانت ثالثة
 فظاهر وان كانت ثانية فقد تقدم انه اذا قام عن القعدة
 الاولى لا يعود الا في المغرب والوتر لاحتمال انها ثالثة والفتوى

فيها وض فيها في تشهد ويقوم فيصلي ركعة اخرى لاحتمال
 انه لا كان ثابته ولو شك في الركعة في قيامه ان القام
 اليها ثابته او ثالثة او في المغرب والوتر انها ثالثة ام رابعة
 او في الرباعية انها رابعة او خامسة فانه يقعد ويتشهد
 ثم يقوم فيأتي بركعة اخرى لاحتمال وكذا لو شك كذلك
 في ركوعه او بعد قبل تقديدها بالسجدة اما لو شك في
 السجدة الاولى امسكته اصلاح صلاته على قوله حمد لان ذلك
 الركعة ان لم تكن زائدة فعليه انما هما وان كانت زائدة لا يفسد
 عنده لانه لم يعرض للشك في السجدة الاولى ارتفعت كالمسح
 سبقة الحديث فيها فيرفضها ويقعد ويتشهد ثم يصلي ركعة
 اخرى وان كان الشك بعد ما رفع من السجدة الاولى بطلت
 صلواته اتفاقا لاحتمال انها زائدة وقد تركه القعدة
 الاخيرة وان بدأ المصلي بالسجدة قبل الفاتحة بها هي
 في الركعة الاولى والثانية فعليه السهو وان قرأها
 واحدا اذ في الحاق الثانية لانه اخر واجبا ولم يحذف القليل
 لان السهو فيه غير غالب بخلاف الجهر وضده ويعود فيقرأ
 الفاتحة ثم السجدة وكذا لو تذكر بعد الفراغ من السجدة وكذا
 لو تذكر في الركوع وسجد السهو اي وسجد السهو بعد ثابته
 يسجد ها بعد السلام وعند الشافعي واحد قبله وعند مالك
 ان كان السهو بزيان فيبعد وان كان بقتضاب قبله
 وهو رواية عن احمد والخلاف في الفضلية حتى لو سجد قبل

السلام

السلام اجزاه عند ناعلي ظاهر الرواية ثم قيل يسجد بعد
 التسليم واحدة وهو قوله الجمهور ثم شنيخ الاسلام وفر
 الاسلام وقيل بعد التسليمين وهو اختيار جمهور لا يحد
 وصدر الاسلام احيى في الاسلام وقاله صاحب الهداية
 هو الصحيح وكذا صححه في الظهيرية والنفيد والينابيع
 ويتشهد بعد التسجدتين ويسلم لما روي عنه عليه السلام
 فعل ذلك وما ياتي بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
 والدعاء في كلتا القعدتين فعدم الصلاة وقدر السهو
 وهذا اختيار الطحاوي وقاله الكرخي ياتي بالصلاة والادعية
 في قعدة السهو قاله في الهداية هو الصحيح وقيل عند
 أبي حنيفة والي يوسف في قعدة الصلوة وعند احمد في
 قعدة السهو والوجه ما صححه صاحب الهداية واعلم ان
 الاختلاف في الاثنان بالصلوة والادعية سواء والمضغ
 فرق بينهما في الخلاف بقوله ياتي بالصلوة في كلتا هه
 القعدتين والادعية في قعدة السهو وقاله بعضهم ياتي
 بالادعية فيهما ولم اعثر على ذكر هذا الفرق بغيره والله
 سبحانه اعلم **فوايد** صلى ركعتين تطوعا نسي فيهما وسجد
 للسهو ليس له ان ياتي على تلك الترخية اخرى بل لا يكون
 سجودا في وسط الصلاة بدو وضروته ولو فعل هكذا
 فلا فسلا ويعيد السجود في الصحيح اما المسافر لو صلى
 اظهر ركعتين وسجد للسهو ثم نوى الاقعة فانه

يتم صلوته وان بطل به سجود السجدة انه مضطر الى تصحيح
صلوته بشي الشاهد في آخر الصلاة فسلم ثم تذكر فاشتغل
بقراءة الشاهد ثم سلم قبل تمامه فسدت صلوته عند أبي يوسف
خلافا لمحمد والفتوي على قوله محمد وعلي هذا الوشي الفاتحة
او السورة فتذكرها في ركوعه فعاد لقراءتها فلم يقرأ وسجد
فبطلت صلوته ولا ولي ان لا تفسد جهرا فيما خافت
او خافت فيما جهرا فذكر في بعض الفاتحة بعيدا الفاتحة
جهرا في الجهري لئلا يؤدي الى الجمع بين الجهري والمخافتة
في ركعة واحدة الادان بقراءة سورة بعد السورة التي قرأها
فقرأ سورة قبلها لا يلزمه السهو سلام من عليه السهو يجر
من الصلاة خروجا موقوفا عند أبي حنيفة والي يوسف
فان سجد السهو عاد اليها والا فلا وعند محمد لا يخرج اصلا
ويدين على هذا انه لو اقتدي به اخذ بعد السلام يصح اقتراؤه
مطلقا عند محمد وعندهما ان سجد للسهو صح والا فلا
ولو كان مسافرا فنوي الاقامة بعد السلام تصير صلوته اربعا
عند محمد مطلقا وعندهما ان سجد ولو فتنقه بعد السلام
ينقص وضوءه عند محمد لا عندهما **فصل** في بيان احكام
زلة القاري الواقعة في الصلوة الاصل فيها في الزل
والخطا انه ان لم يكن مثله اي مثل ذلك اللفظ في القرات
والمعني اي والحال ان معني خلط اللفظ بعيد من معني
لفظ القرآن متغير به معني لفظ القرآن تغيرا فاحشاه

قويا

قويا بحيث لا مناسبة بين المعنيين اصلا تفسد صلوته كما قرأ
هذا الغبار مكان قوله هذا الغراب وكذا اذا لم يكن مثله في
القرآن ولا معني له حتى يحكم عليه بالبعدا وبعد جهرا كما اذا
قرأ يوم تبني السرايل باللام في آخر مكان التاء في السرايل
وان كان مثله في القرآن والمعني اي معني اللفظ الذي قرأه
بعيد من معني اللفظ المراد ولم يكن معني اللفظ المراد متغيرا
باللفظ المقرو وتغيرا فاحشا تفسد ايضا عند أبي حنيفة
ومحمد وهو الاحوط وقالة بعض المتأخرين لا تفسد لحوم البدوي
وهو قوله اي يوسف وان لم يكن مثله في القرآن ولكن لم
يتغير به المعني نحو قياتين مكان قوايين فالتحلاف على
العكس تفسد عند أبي يوسف لا عندهما فالمعتبر في عدم
الفساد عند عدم تغير المعني كثيرا وجود المثل في القرآن
عنه والموافقة في المعني عندهما فلهذا قوله لا يبيح
المتقدمين في هذا الفصل واما المتأخرون كمحمد بن حنبل
ومحمد بن سلام واسماعيل الزاهد والي بكر بن سعيد البجلي
والهندواي وابن الفضل والحلواني فانفقوا على ان الخطا
ان كان في الاعراب لا يفسد مطلقا وان كان مما اعتقاده
كف لان اكثر الناس لا يميزون بين وجوه الاعراب فان قاضي
خان وما قاله المتأخرون اوسع وما قاله المتقدمون احوط
لانه لو تغير يكون كفرا وما يكون كفرا لا يكون من القرآن
قاله ابن الهمام فيكون منكرا بكلام الناس الكفار وهو مفسد

كما لو تكلم بكلام الناس ساهيا عما ليس بكفر فكيف وهو كافر
الذي واختلفوا فيما اذا كان الخطا بابدال حرف بحرف علي
ما يتساهل في التشرح ويأتي بعضه ولا تقاس مسابلا زلت
القاري بعضها مما ليس مذكورا عن الآية المتقدمين والمتأخرين
بعض مما هو مذكور لا يعلم كاحد في اللغة والعربية والمعارف
وتحذرك مما يحتاج اليه التفسير ليعلم ما اعتقده كقوله هو
بعيد فاحشنا وغير فاحش وما هو ليس كذلك علي قول المتقدمين
وليعلم بخارج الحروف فيميز ما هو قريب في المخرج من غيره
عيا قول بعض المتأخرين وان بدل القاري في ما كان حرف
كان الاصل فيه اي في ذلك لتبدل انه ان كان بينهما اي
بين الحرفين قرب المخرج كالقاف مع الكاف او كانا من مخرج
واحد كالسين مع الصاد لا تفسد صلوته وزاد في المحيط
في بدل الابد منه وهو ان يجوز ابدال احد من الحرفين الجيم
والياء والسين من مخرج واحد ولا يجوز ابدال احد منهما من
الآخر كما اذا قراء فاما اليقيم فلا تكسر بالكاف مكان القاف
في تفتير وذلك علي القاعدة المذكورة وكذلك علي قول ابي حنيفة
وسمى فان الكسر في اللغة يعني القهر وكذا الوقراء كلبا فكسر
مكان فريش اما اذا قراء مكان الذال المعجمة ظاء معجمة كما اذا
قراء نلظ الاعين مكان نلذ او عاظر مكان ذراء او قراء
الطاء المعجمة مكان الصاد المعجمة او علي القلب كما لمعطوب مكان
المغضوب وصف مكان ظفر فتفسد صلوته وعليه اي علي

القول

القول بالفساد كقول الآية للتغير الفاحش في بعضها وعدم المعنى في
البعض مع عدم جواز ابدال الظاء من الذال وان كانا من مخرج واحد
وهو يوجب تفتير صاحب المحيط وروي عن محمد بن سطة انها
لا تفسد لان العجم لا يميزون بين هذه الحروف وكان القاضي لا ي
الشهير المحسن يقول احسن فيه اي في الجواب في ابدال
المذكور ان يقول اي المفق ان يجري ذلك علي لسانه ولم يكن
يميز بين بعض هذه الحروف وبعض وكان في زعمه انكادي
الكلمة في بعضها لا تفسد صلوته وكذا اي مثل ما ذكر المحسن
روي عن محمد بن مقاتل وعن الشيخ الامام اسماعيل الزاهد
وهذا معني ما ذكر في فتاوي المحمد انه يقضي في حق الفقهاء
بأنه عاقل الصلوة وفي حق العوام بالجواز ونحوه ما ذكر في
الذخيرة انه اذا لم يكن بين الحرفين اتحاد المخرج ولا قرينة
لأن فيه اي في ابدال احد من الآخر بدوي عامة نحو ان
يأتي بالذال المعجمة مكان الصاد المعجمة بان يقرأ في تذليل
مكان تصليل او نحو ان ياتي بالذال المحض في الخالصة مكان
الذال المعجمة او الظاء اي ياتي بالطاء المعجمة مكان الصاد المعجمة
لا تفسد عند بعض المتأخرين وهذا فصل وهو ابدال احد هذه
الحروف الثلاثة من غيرهما ولم اعثر علي مسألة ابدال
فيها الذي بالدال ونورد ما ذكره قاضي خان من هذا الفصل قرا
والعلايات صجرا بالطاء مكان الصاد تفسد ليعقبض بهم
الفتار بالصاد او ليعبذ بالذال مكان الظاء لا تفسد خطرا

أو بالذال المهملة لا تفسد
ولو بالذال المعجمة

بالذال المهملة أو المعجمة مكان الضاد تفسد غير الغضوب بالظاء
والذال تفسد ولا الضاء تفسد بالظاء المعجمة تفسد هضم ه
بالذال المعجمة أو بالظاء المعجمة مكان الضاد تفسد بظلام
للعبيد بالذال المعجمة مكان الظاء تفسد موتوا بغية ظلم
بالضاد المعجمة مكان الظاء ولا تفسد فظا غليظ القلب بالضاد
المعجمة مكان الظاء في كل منهما تفسد وجاء كم الذير بالظاء
المعجمة مكان الذال لا تفسد وهو مكتوم بالضاد والذال
المعجمين تفسد باضم الياء بها ناظرة لا ولي بالظاء المعجمة
مكان الضاد والثانية بالعكس لا تفسد فترضي بالظاء المعجمة
مكان الضاد تفسد وذلك فتوفها تذل بالضاد المعجمة
مكان الذال تفسد ولو بالظاء المعجمة لا تفسد فظلت لهما
بالضاد المعجمة مكان الظاء أو بالذال المعجمة لا تفسد وذلك
لهم بالضاد المعجمة مكان الذال تفسد ولو بالظاء المعجمة
لا تفسد في تضليل بالذال المعجمة مكان الضاد لا تفسد
وبالظاء المعجمة تفسد ان يتبعون الا الظن وان الظن
بالضاد المعجمة مكان الظاء تفسد اذا عوا به بالضاد المعجمة
مكان الذال لا تفسد من يصلح الله بالظاء المعجمة مكان
الضاد لا تفسد فرض عليك القرآن بالظاء المعجمة مكان
الضاد تفسد كجيع حذرون بالضاد المعجمة مكان الذال
لا تفسد ابرأنا بالظاء المعجمة مكان الضاد لا تفسد
فرض فيمن الحج بالظاء المعجمة مكان الضاد أو بالذال

المعجمة

المعجمة تفسد وذروا ظاهرا ثم بالظاء المعجمة مكان الذال أو بالضاد
المعجمة تفسد وجعلوا لله عاذرا بالضاد والظاء المعجمين مكان
الذال تفسد ونال الاعين بالضاد المعجمة مكان الذال أو بالظاء
المعجمة تفسد واحا ابداله الزاي بالذال المعجمة فينبغي ان يكون
التقصيل فيه ما في الالنع كما يأتي ان شاء الله تعالى ولما كان
في قطع بعض الكلمة عن بعض بان اراد ان يقطع الحمد فقط
ال فاقطع تفسد او شي الباء في ثم تذكر فقال حمده ولم
يتذكر فترك الباء في وانتقل الى كلمة اخرى فقد كان الشئ
الامام شمس لا يجه الخوا في يغني بالفساد في مثل ذلك وعامة
المشايخ قالوا لا تفسد لعموم البلوي في انقطاع النفس والنسيان
وعما هذا الوفعله فصار ينبغي ان تفسد وبعضهم قال ينظر
الي الكلمة ان كان ذكر كلها مفسدا فذكر بعضها كذلك ولا فلا
قال قاضي خان وهو الصحيح وذكر انه لو قرأ مطلع الفجر فلما
قال الفج انقطع نفسه فركح لم تفسد صلواته وقرق بعضهم
بين الاسم والفعل فقال في الاسم لا تفسد وفي الفعل كان
اراد ان يقرأ يشكر فقال يش وتترك الباء في تفسد لان الاسم
في الاسم زاي في لكن هذا الفرق انما يستقيم على هذا اذا اتي
باللام وحدها ما لو ضم اليها شيئا آخر كما في الفج او الفج فلا
يستقيم وقال بعضهم ان كان لبعض المذكور معنى صحيح
لا يتغير به المعنى فاحسن لا تفسد ولا تفسد والاولى الاخذ
بقول العامة في انقطاع النفس والنسيان وبما صحه القاضي

وبهذه التفصيل الأخير في العبد اما الوقف في غير موضعه
والابتداء من غير موضعه فلا يوجب ذلك فساد الصلاة
ايضا لعموم البلوى بانقطاع النفس والسيان وعدم معرفة
المعنى في حق العوام والعجم وهذا عند عامة علماء ديننا وعند
بعض العلماء تفسيرا للمعنى تغيرا فاحشنا خوان يقرأ
لا اله ووقف وابتداء بقوله الاموه هذا مثال الوقف او قرا
ولقد وصينا الذين اوتوا الكتاب من قبلكم ووقف وابتداء
بقوله واتاكم ان اتقوا الله وقراء يخرجون الرسول ووقف
وابتداء واتاكم ان تؤمنوا بالله ربكم الى غير ذلك من الامثلة
كان يقف على وقالت اليهود وابتداء عن رب بن الله او يد الله
مغلولة او وقف على لقد كفر الذين قالوا وابتداء لا اله هو
المسيح بن مريم او ان الله ثالث ثلاثة ونحو ذلك فالصحيح
عدم الفساد في ذلك كله لما تقدم ولو وصل حرفا من آخر
كلمة بكلمة اخرى بان قرا واتاك تعبد واتاك تستغين بوصل
كاف اياك بنون تعبد وتستغين او قرا واتاك اعطيناك لكونك
بوصل كاف اعطيناك بلام الكون او قرا واتاك اعطيتك الله
بوصل هذه جاء بكون بضم الله وما شبه ذلك فان صلاة
لا تفسد على قوله العامة من العلماء قال قاضي خاندان
تعمد ذلك وفي شرح التقدري هو الصحيح لان من ضرورة
وصل الكلمة بالكلمة اتصال اخر الاولي بالثانية قاله في
فتاوى الحجة الصلي اذ ابلغ في الفاخرة اياك تعبد واتاك

تستغين

تستغين لا ينبغي ان يقف على اياك تعبد بل الاولي
والاصح ان يصل اياك تعبد واتاك تستغين وعلى قوله
بعض المشايخ تفسد صلواته والظاهر ان مراد هذا القائل
انما هو عند السكت على ايا ونحوها ولا ينبغي له ان
ان يتوهم فيه الفساد فضلا عن العالم وبعض المشايخ
فصلوا وقالوا ان علم القاري ان القرآن كيف هو اي علم
ان الكاف من الكلمة الاولي لا من الثانية الا انه يجري على
لسانه هذا الوصل لا تفسد صلواته وان كان في اعتقاده
ان القرآن كذلك ايجاز الكاف من الكلمة الثانية تفسد
صلواته لان ما قرا ليس بقرآن نظرا الى ما اراد والمصحح في
العامة لان هذه كلها تكلفات باردة واذا استقر النظم
فلا عيب بالارادة وذكر في المتن انه لو قرا في الصلاة الحمد
لله بالحاء مكان الحاء او قراء كل هو الله احد بالكاف
مكان القاف والحال انه لا يقدر على غير كلمة الا تراكه ونحو
تجوز صلاتهم ولا تفسد وكذا لو قال الحمد بالحاء المعجمة
والذي ينبغي ان يكون الحكم فيه كالحكم في الاثناعشر على ما ياتي
في بيان ان شاء الله تعالى ولو قرا قل اعوذ بالله من الغلبة
مكان المعجمة او قرا فسا صباح المذربين بكسر الميم
لا تفسد صلاته لان اعوذ بمعنى ارجع والباء بمعنى الى فكأنه
قال ارجع الى الله رب العلق ولان صباح المذربين اياك
يعني تصبيحهم على قلوبهم المذربين وكذا لو قرا اعوذ و

برجاله بالمعنى اوقراء فانظر كيف كان عاقبة المنذرين بكسر
 الذال اي نصرتهم على قومهم الكافرين ولو قراء لا تلغ لب
 باللام مكان ربت بالراء لا تفسد الا تلغ بالشاء المثلثة بعد
 اللام من اللغ بالخ يله وهو اللغ بضم اللام وسكون الشا
 وهو تحول السنان من السين الى الشاء ومن الداء الى العين
 اولى اللام اولى الياء ومن حرف الى حرف ذكر في الفا موسه
 والمختار في حكمه انه يجب عليه بذل الجهد في اعيان نصيح
 لسانه ولا بعد في تركه فان كان لا يطق لسانه فان لم
 يجد آية ليس فيها ذلك الحرف الذي لا يحسنه يجوز صلواته
 به ولا يؤتم غيره فهو بمنزلة الاتي بحق من يحسن ما عجز
 هو عنه واذا امكنا قداوم بمن يحسنه لا يجوز صلواته منقر
 وان وجد قدرها يجوز به الصلاة مما ليس فيه ذلك الحرف
 الذي عجز عنه لا يجوز صلواته مع قراء ذلك الحرف لان جواز
 صلواته مع التلفظ بذلك الحرف ضروري فيعدم بانعدمه
 الضرورة هذا هو الصحيح في حكم الا تلغ ومن بحضه ممن تقدم
 انفا وعن ابي حنيفة فيمن قرا واذا ابتلي ابراهيم ربه بضم الهم
 وفتح الباء اوقراء الخالق الباري المصور بفتح الواو اوقراء
 وهو يطعم ولا يطعم بفتح العين في الاول وكسرها في الثاني
 انه لا تفسد صلواته على المراد بالتبلي دعاءه وبالضمير في
 وهو غير الله وعلى ان المصور مفعول الباري وهذا اذا لم
 يرفع المصور فان رفعه تفسد وعام تحققة في الشرح

وان اراد

وان اراد القاري في الصلوة حرفا نظر ان لم يغير المعنى بان قرا
 بالمعروف وانفي عن المنكر بزيادة الف في اللفظ اوقراء ومن
 بعض الله ورسوله ويتعد حدوده يدخلهم فلا يزيدهم
 الجمع لا تفسد صلواته اتفاقا وان غير المعنى خوان بقراء
 يس والقران الحكيم وانك لمن المرسلين بزيادة الواو وكذا
 لو قل وان سعيكم نشي وخوذ لك فقد طاولوا تفسد صلواته
 لانه جعل جواب القسم قسما ويذهب ان لا تفسد لانه
 ليس بتغير فاحش ولو نقص حرفا فان كان من اصول الكلمة
 وتغير المعنى تفسد في قوله ابي حنيفة ومحمد طاولوا قرا ومما
 رفقناهم بحذف الراء والراء اوقرا وليقولوا درست بغير
 دال او حلفنا بغير خاء او جعلنا بغير جيم وكذا اذا لم يكن
 من الاصول ولكن حذفه يؤدي الى ما اعتقده كقربان
 حذف الواو من وما خلق الذكر والاني تفسد واما اذا
 كان الحذف عارضا وجه الترخيم بان قرا يا ما لك بحذف الكاف
 فلا تفسد اجماعا وكذا اذا لم يكن من اصول الكلمة بان قراء
 الواو بغيرها ومن الاصول ولم تتغير المعنى بان قرا
 تعالج بغير بنا بغير جاء وذكر في كتاب زلة القاري في الشبخ
 الامام حسام الدين ابي سعيد اسعد النسيحي انه لو قراء
 الله الصمد بالسين مكان الصاد لا تفسد صلواته
 وهو اختيار النسيحي الامام نجم الدين ابي حفص عمر النسيحي
 وهذا مبني على ما تقدم من اختيار بعض المتأخرين وكذا عاقبة

المتقدمين لصحة المعنى فان السعد العلو والتكبر واعلم ان الصادق
والسجين والراي من مخرج واحد وكثيرا ما يبدل بعضها من بعض
فلذلك ما اورد في قاضي خان مبينا على قول المتقدمين منها قراء
اذا جاء تصادف بالسجين او ويجوز ونصرا بالصاد لا تفسد
السعد بالسجين قال شمس الاعرج السرخسي لا تفسد اساطير بالصاد
مكان السجين لا تفسد خاسيا وهو حصير بالصاد لا تفسد
لا انقسام لها بالسجين مكان الصاد تفسد فهل عصيتهم بالصاد
مكان السجين لا تفسد وكذلك فان عسوك مكان عسوك لا
الخاصين خبيثا بالسجين مكان خبيثا تفسد سدا نام مكان
صدد نام لا تفسد سطلون مكان الصاد لا تفسد بتمن خص
مكان خسر لا تفسد صراجا مكان سراجا تفسد نصيبا مكان
نصيبا تفسد المسكن مكان الصخرة تفسد بحسفات
مكان يخفضان تفسد صورة مكان صورة لا تفسد صوط
عذاب مكان سوط تفسد من فصور مكان فصور
تفسد افصح مقي لسانا مكان افصح لا تفسد ليساك
الصاد ويتن عن سدا قديم مكان الصاد فيتن عن صد قديم
لا تفسد وفيه نظروا نوايسرون على الحديث العظيم مكان
بصر ولا تفسد وقولوا قولا صديدا مكان سدا لا تفسد
فالمغيرات سبعا مكان سبعا تفسد وتواسوا بالسجين مكان
تواسوا بالصبر تفسد رحلة الشتاء والسيف مكان السيف
تفسد حاصدا اذا حصد مكان حاصدا اذا حصد لا تفسد

عموا

عموا وسموا مكان صموا تفسد لشفعا بالناصية ناصية بالسين
فيهما مكان الصاد لا تفسد وكذا النصفعا مكان لشفعا هر
خصوصا مكان حسوما تفسد لبتا خالسا مكان خالسا
لا تفسد وكذا ايضا مكان سايفا وفيهما نظرا كل منز بس قنر
بالسين فيهما مكان الصاد تفسد سحفا مكان سحفا تفسد
تفسد والله اعلم ولو قرأ عني بالعين مكان حتى لا تفسد
لانها لغة فيها ولو قال سمع الله من حمدك باللام مكان النون
ان لا تفسد لقرب المخرج والظاهر ان حكمه كحكم الالتهج ولو قرأ
يدع اليقيم بتسكين الاله او بضم الاله او ترك التشديد
العين لا تفسد لعموم البلوي فيه نظر وكذا حكم عليه قاضيها
بالفساد في تسكين الاله بخلاف ترك التشديد فانه
لا يغير المعنى ولو قرأ ان الذين امنوا وعملوا الصالحات وو
وقرا بعد الوقف التام اوليك اصحاب الجحيم مكان الجنة
اوليك هم نشر البرية او قرأ والذين كفروا وكذبوا باياتنا
اوليك اصحاب الجنة هم فيها خالدون وما شبه ذلك مما
يعجز حكم الله عما احد الفريقين بصدقه لا تفسد لصيرورة
الكلام الثاني مبتدأ به غير متصل بالاول فلم يقع الحكم
بالصد ولولم يقف ووصل قال عامة المشايخ تفسد لانه
يجز جلا ما اخبر الله تعالى به ولو اعتقد يكون نفرا وعن
سيد الله بن المبارك ولي حفص الكبير البخاري ومحمد بن قفال
جماعة من المراورة جمع مروري نسبة الى من وعلى غير قبال

أنه أي الشان لا تفسد صلواته لأن فيه مروءة سبق للسان
 وكذا أفنى أبو نصر المازني قال قاضي خان والصحيح هو الأول
 ولو قرأ أن الله بريء من المشركين ورسوله بكسر اللام لا تفسد
 عند المتأخرين وأما عند المتقدمين فذكر قاضي خان فيه الفسار
 لأن اعتقادهم أنه لا يكون ذكر في الكشف أنها قراءة والجري في رسوله
 على القسم والجوار ولو قرأ أنا كنا مندرين بفتح الهمزة تفسد
 على قول المتقدمين وكذا لو قرأ أنت خير مني بفتح الهمزة
 أو قرأ نحن خلقنا بفتح الخاء وقد رنا بفتح الراء وجعلنا
 وأنزلنا بفتح اللام فهما أو قرأ ومن يغفر الذنوب لا اله الا هو
 يعلمنا ويهدنا الا الله بفتح الهمزة فهما ولا يغفرنكم بالله العزوة
 بكسر الراء كل ذلك تفسد عند المتقدمين لا المتأخرين
 وذكر في فتاوى قاضي خان لو قرأ يدع اليك بفتح الهمزة
 تفسد صلواته لأنه عكس المراد وكذا ذكر فيها لو قرأ يتخلو
 بالياء مكان الدال تفسد ولو قرأ نحن خلقنا أعنا قسما
 أعلا لا مكان أنا جعلنا أو قرأ إياك نعبد بفتح الهمزة
 لا تفسد صلواته عند المتأخرين هذان فصلان الأول ذكر
 كلمة مكان كلمة والأصل أنه ان تقاربت الكلمتان معى
 في القرآن لا تفسد وإن تقاربتا معى ولم تكن للبدل في القرآن
 فكذلك عندنا وعنا أي يوسف وإيتان وإن لم يتقاربا
 والبدل في القرآن تفسد على قياس قولهما قول أي يوسف
 وإن لم يكن للبدل في القرآن وليس مما اعتقادهم كفساد

ووصل

١٨٠
 ووصل تفسد اتفاقا ان لم يكن ذكر وان كان في القرآن يكن مما
 اعتقادهم كفساد وصل تفسد عند عامة المشايخ وقاد بعضهم
 على قياس قول أبي يوسف لا تفسد والصحيح أنها تفسد اتفاقا
 مثله الأول العلم مكان الحكيم والخير مكان البصير وخو
 ومثاله الثاني إياه مكان أواه والثاني بين مكان التوايين
 ومثاله الثالث سحط مكان نصبت وبالعكس وخلقت
 مكان رفعت وبالعكس ومثاله الرابع الغبار مكان الغراب
 وخو ومثاله الخامس غا فليس مكان فلعلى الفصل
 الثاني تخفيف التشديد وتشديد الخفيف والأصل فيه
 أن كان لا يغير المعنى كات قراءة وقيلوا تفتيلا وسألوا
 عن الساعة بالتحفيف في قتلوا والساعة وكذا يدركم
 الموت وراد في اليك وخو لا تفسد وإن غير المعنى بأن
 ترك التشديد في ربت الفلق وخو أوفي وظلنا
 عليهم الغمام وفي الامانة بالسوء فاختار عامس
 المشايخ أنها تفسد وقال أبو علي الشافعي لا تفسد ترك
 التشديد إلا في مرتبة العالمين وإياك نعبد فعلم أن
 التفصيل المذكور على قول المتقدمين وهو لا يحوط
 وحكم تشديد الخفيف حكم عكس في الخلاف والتفصيل
 فلو قرأ أفجيتنا بالتشديد لا تفسد ههنا الصراط
 بالطهارة لا تفسد وكذا ما يشبهه ما ودعك
 بالتحفيف لا تفسد **تفصيل** ومن ذكر كلمة مكان كلمة

تغير النسب فلو قرأ عيسى بن لقمان تفسدا ولو قرأ موسى بن
 مريم لا تفسدا ولو قرأ موسى بن عيسى لا تفسدا فلو قرأ
 يوسف وعليه عامة الشياخ وكذا لو قرأ موسى بن
 لقمان ولو قرأ عيسى بن سارة تفسدا وكذا لو قرأ مريم
 بنت خيلان جميع هذا يخرج عما تقدم من الاصل
 ولو قرأ الا ما اضطررتم بالزاي او بالظاء او بالذال
 مكان الضاد تفسدا ولو قرأ ما اضطررتم بالتاء مكان
 الطاء لا تفسدا ولو قرأ الا من حطفت الحظفة بالتاء مكان
 الطاء فيهما تفسدا لعدم المعنى وهذا فصل اخر وهو ابدال
 هذه الاحرف الثلاثة التاء والذال والظاء ببعضها
 بعض فلو ورد ما ذكره قاضي خان من ذلك فقرأ الحيات
 او الاحيات مكان الحيات قال ابو علي السبكي لا تفسد
 بذلك ما اشتق من القنوط بما اشتق من القنوت او
 بالعكس تفسدا وعند الوجوه مكان وعنت الوجوه تفسد
 لا تتم اشدر رهبطا بالظاء مكان التاء لا تفسد بتقريب
 لبيت شطه الكبرى بالتاء مكان الطاء فيهما تفسدا ظلم
 وانتهى مكان واظفي لا تفسد الصراف مكان الصراط
 تفسد بترامكان لا تفسد تلعبها هضم مكان
 طلعها لا تفسد احترنا عليهم مكان امطرنا احترامنا
 مطرا تفسدا والتود مكان والطور تفسد مستور
 مكان مسطور لا تفسد لولا ان ربتنا مكان ربتنا

تفسد

تفسد لو كان لوط لا تفسد وما ينتق مكان يظولا
 كصاحب الخوط مكان الخوت لا تفسد لم يجتذ مكان يجذرك
 تفسد لا يسطنون مكان يستننون لا تفسد عمالة
 الخشب مكان الخطب تفسد رحلة الشطار مكان المشنأ
 تفسد امنط طاريفة مكان امدت لا تفسد ولو قرأنا بفتح
 مكان طاء بفتح تفسد كاذبة خائنة مكان خاطبة هـ
 لا تفسد هل طري مكان تري من فتور مكان فطور لا تفسد
 والطين مكان والطين تفسد لعلى اتلع مكان اطلع لا تفسد
 قتاف عليها تاء يف مكان فظا فظا يف تفسد يتخلون
 مكان يدخلون تفسد ولو قرأ قبل عسىم بالصا حـ
 وقد تقدم ولو قرأ الشيطان بالتاء مكان الطاء لا تفسد
 وقد تقدم ايضا ولو قرأ قل هو الله احد بالتاء مكان الـ
 تفسد لعدم المعنى وكذا لو قرأ علم بالياء ولم يولد بالتاء
 مكان الدال ولو قال اللهم صل على محمد بالسين مكان الصا
 لا تفسد لصحة كونه من السلاوات وعلى بمعنى الباء اي سلمنا
 محمد عن غيره من امور الدنيا ولو قرأ ما ودعك بترك التثنية
 لا تفسد لانه بمعنى الترك ولو ترك التثنية في الرب تفسد
 وقد تقدم ولو قرأ الم جعل كيدهم في تطليل بالظاء مكان
 الضاد تفسد ولو قرأ بالذال للجرة مكان نهلا لا تفسد
 للبعد الفاحش في الاولي وصحة المعنى في الثاني ولو قرأ
 جماله الخطب بالتاء مكان الطاء تفسد وقد تقدم ولو قرأ



من الجنة والناس بنصب الجيم اي بفتحها لا تفسد لانها
الاشتقاق واحد والله اعلم **قوله** لو قدم بعض حروف
الكلمة على بعض كعصف مكان عصف او سرخ مكان سرخ
يفسد ان غير المعني وان ترك كلمة من آية فان لم يتغير المعني
كما لو قرأ وما نذكر في نفس ما اذا اكتسب فترك ذا او قرأ
وليس انتعت اهواءهم من بعد ما جاءك من العلم وترك من
او قرأ وجزأ سبب سبب مثلها بترك سبب الثاني
لا تفسد وان تغير المعني بان قرأ فالحق لا يومنون وترك
لا او قرأ واذا قرأ عليهم القرآن لا يسجدون وتزل لافا
تفسد صلواتهم عند العاتية وقيل لا تفسد والاول هو
الصحيح وان زاد كلمة في آية فان كانت الزيادة في القرآن
ولا يتغير المعني بان قرأ لا تعبدون الا الله وبالله دين
احسانا وبر اودي القرية وقرأ ان الله كان غفورا
رحيما عليهما لا تفسد وان تغير المعني لكنه في القرآن بان قرأ
من امن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا وكفر فلهم اجرهم
او قرأ واما من جحد واستغني وامن وكذب بالحسنى ونحو
ذلك مما يكفر معتقده تفسد صلواته ولذا ان لم يكن
في القرآن ولا يتغير المعني بان قرأ من غم اذا غم واستقص
او قرأ فيها فأكلمة وتخل وتفاح ولمان فلا تفسد صلواته
الكل من قواوي قاضي خان **فصل في التثنية**
فيما يكبر من القراءة في الصلوة وما لا يكبر وفي القراءة خارج

الصلوة

الصلوة وفي سجدة التلاوة ولا بأس بقراءة القرآن في الصلاة
على التاليف عرف ذلك بفعل الصحابة وفيه التحريم عن مجرد
البعض والمستحب قراءة المفضل والافضل ان يقرأ في كل ركعة
سورة تامة ولو قرأ بعض السورة في ركعة وباقيها في ركعة
غير يكبر والصحيح انه لا يكبر واذا اراد ان يقرأ آخر سورة
في الركعتين او سورة تامة فاكتر ما افضلها وان اراد ان
يقرأ آية طويلة او ثلاث آيات فالصحيح ان الثلاث اذا
بلغت مقدار اقل سورة افضل وان قرأ آخر سورة في
ركعة قبل يكبر ان يقرأ آخر سورة اخرى في الركعة الثانية
والصحيح انه لا يكبر قاله قاضي خان وكذا الوقاية الاولى
من وسط سورة او من اولها ثم قرأ في الثانية من
وسط سورة اخرى او من اولها او سورة فضيرة والاصح
انه لا يكبر لكن الاولى ان لا يفعل من غير ضرورة وعلى هذا
الاتفاق لا من آية الى آية اخرى ومن سورة واحدة
لا يكبر اذا كان بينهما ايتان او اكثر لكن الاولى ان لا يفعل بلا
ضرورة ولو قرأ في كل ركعة سورة وترك بين السورتين
سورة يكبر الا ان يكون السورة اطول من التي قراها بحيث
يلزم اطالة الركعة الثانية على الاولى طالة كثيرة ولو ترك
بينهما ثلاث سور لا يكبر ولو ترك سورتين فكذا لا يكبر
بهو الصحيح ولو جمع بين سورتين في ركعة واحدة الاولى
ان لا يفعل في الغرض ولو فعل لا يكبر الا ان يترك بينهما

سورة واكثر ولو انتقل في الركعة الواحدة من آية إلى آية يكره
وان كان بينهما آيات بلا ضرورة فان سمي ثم تذكر يعود مرة
لترتيب الآيات وان كرر آية واحدة مرارا ان كان في نطوع بمليه
وحده لا يكره وفي الفرض يكره حالة الاختيار لا حالة العذر
والعسيان كذية المحيط ولو قرأ في الثانية سورة فوق
التي قرأها في الاولى يكره لان يكون بغير قصد وقيل
في النفل لا يكره وسئل عن من احدث في الاولى من
النظر سورة الفلق وفي الثانية قل هو الله احد فلما بالغ
الله الصمد تذكر ان عليه ان يقرأ قل اعوذ برب الناس
فقال يتم سورة الاخلاص وفي الخلاصة فتتم سورة وقصد
سورة اخرى فلما قرأ آية او آيتين اراد ان يترك تلك السورة
ويتم التي ارادها يكره واذا قرأ في الاولى قل اعوذ برب
الناس ينبغي ان يقرأ في الثانية ايضا قال البرازي لان
التكرار هو من القرآن لا من كونه في الواجبة من
يتم القرآن في الصلاة اذا فرغ من المعوذتين في الركعة
لاولي يركع ثم يقوم في الركعة الثانية ويقرأ بفاتحة
الكتاب ونحو من سورة البقرة وفي فتاوى الحجة انقرة
على ثلاثة اوجه في الغرض على التوكيد والترسل
والندب برح فاحرفا وفي التراخي يقرأ بقراءة لا يمتنع
بين التوكيد والسرعة وفي النوافل بالليل ان يسرع
بعد ان يقرأ كما بينهم والقراءة بالرواية السبع كلها

بأنه أشد أولئك آخره

فكرتكم ومبدا على آخره
عزركم وخارجكم ومدابك
رعابك أعزكم آخره

جائز

جائز لكن الاولى ان لا يقرأ بالقراءة الجميلة والرواية
الغريبة لان بعض المستفهم انما يقفون في الاثم فلا يقرأ
عند العوام مثل قراءة أبي جعفر وابن عامر وحزق والكسا
صيانة لدينهم فمنما يستغفون او يصحكون وان كان
كلها صحيحة فصحة طيبة ومشايخنا ائتمروا في
عمر ووجوه من عامم كذا في فتاوى الحجة ما القراءات
خارج الصلاة فاعلم ان حفظ ما يجوز به الصلاة فرض
على كل مكلف وحفظ فاتحة الكتاب وسورة واجب
وحفظ سائر القرآن فرض كفاية وسنة عين افضل من
صلاة النفل وقراءة القرآن من المصحف افضل لانه جمع
بين عبادتي القرآن والنظر في المصحف ويستحب ان يقرأ
على طهارة مستقبل القبلة ولا يسئ احسن ثيابا ويستعيد
ويسمي والتعود يستحب مرة واحدة ما لم يفصل بعمل
دينوي حتى لو ركد السلام واجاب المودع او سبى او
هلل ليس عليه اعادة التعود ذكره في فتاوى الحجة ولا
يسمي في اوله براءة وقيل ان ابتدأها يسمي وان وصلها
بالا نقاله لا يسمي ذكره في الموازنة قيل الاولى ان يتم
القرآن في كل اربعين يوما وقيل يختمه في السنة مرتين
وقيل ان اراد ان يقتضي حقه يختمه في كل اسبوع وقيل
في كل شهر به اتمى ابو عصمة قال ابن المبارك يعجبني ان
يختم في الصيف اول النهار وفي الشتاء اول الليل ولا يستحب

Copyright

ان يحتم القرآن في اقل من ثلاثة ايام بقوله عليه الصلاة والسلام
 لا يفقه من قرأ القرآن في اقل من ثلاثة ايام وقراءة قل هو
 الله احد ثلاث مرات عند ختم القرآن لم يستحسنها بعض
 المشايخ وقال ابو الليث هذا شيء استحسسه اهل القرآن
 وائمه لا حصار فلا بأس به الا ان يكون الحتم في المكتوبة
 فلا يزيد عما مضى ولا بأس بالقراءة مضطجاً اذا ضم عليه
 والقراءة ما شئت او ما شئت عمل ان لم يتخلل المشي والعمل قلبه
 لا يكره ولا يكون وسئل الباقي قراءة القرآن في الاوقات
 التي تكرر فيها الصلوة افضل ام الصلاة على النبي صلى الله
 عليه وسلم والذكر والتسبيح فقال الصلاة على النبي صلى
 الله عليه وسلم والذكر والدعاء والتسبيح افضل والقراءة
 في الحما من ان لم يكن ثم احدهم مكشوف الحوائج وكان الموضع
 طاهراً تجوز جهراً وخفية وان لم يكن كذلك فان قرا في
 نفسه فلا بأس به ويكره الجهر وكذا التكرار في القراءة في المسجد
 والغتسل ومواضع الخجاسات وتكره عند القبور عند
 ابي حنيفة ولا تكرر عند محمد وبقوله اخذ المشايخ رجل
 يكتب الفقه ويحمله رجل يقرأ القرآن ولا يمكن الكاتب
 الاستماع فلا تقرأ القاري يقرأ ثم جهراً في موضع
 اشتغاله الناس باعمالهم وعلي هذا الوقر على السطح
 في الليل جهراً والناس نياماً ثم كذا في الخلاصة ولا
 تخلوا عن نظركم في البيت وامه مستغفون

بالعمل

بالعمل يذرون في ترك الاستماع ان افتحو العمل قبل القراءة
 والا فلا وكذا قراءة الفقه عند قراءة القرآن ولو كان القاري
 في المكتبة واحداً يجب على المأذون الاستماع وان كان اكثر
 ويقع الخلل في الاستماع لا يجب عليهم بكون للقوم ان يقرأ
 القرآن محلة لتضمنها ترك الاستماع والانصات وقيل
 لا بأس به الكلية الفنية والاصل فيه ان الاستماع للقرآن
 فرض كفاية على ما حققناه في التشرح رجل يقرأ والي جنبه
 رجل يدرس او يكرر فقهها ولا يمكنهم الاستماع للقاري فالأثم
 على المتأخر ولا يكره قيام القاري للقادم ان كان مستحقاً
 للتعليم ذكره في الفنية واستماع القرآن افضل من تلاوته
 وكذا من الاشتغال بالتطوع لانه يقع فرضاً والفرض افضل
 من النفل والجهر بالقرآن افضل ان لم يكن عند مشغولين
 مالم يخلطه رياء وتعلم المرأة القرآن من المرأة افضل
 من تعلمها من الاخي الغير المحرم وقيل يكره تعلمها منه لان
 صوتها ملعون كذا ذكره ولا بأس بتعليم الكافر القرآن
 (والفقه رجاء ايا يستلزم بكن لا يحسن المصحف مالم يغتسل
 عند محمد ومطلقاً عند ابي يوسف ومن تعلم القرآن
 لم يسمه يائماً والنسيان ان لم يكن القراءة من المصحف
 رجل يقرأ ويحسن يجب على السامع ان يردّه الى الصواب
 ان علم انه لا يقع بسبب ذلك عداوة وضمن والا فهو
 في سعة من تركه ويكره الترجيع والتأخير بقراءة القرآن

عند عامة المشركين لانه تشبه بفعل الفسقة هذا اذا كان
لا يغير الحروف اما المحن المغير فمما لا خلاف وبكرة
تصغير المصنف وكتابتة بقلم رقيق وكتابة القرا على
ما يقرن وكتابتة على الجدران والمحاربين غير مستكشف
ولا بأس بتجليه المصحف وكذا نقطه وتعيينه واذا صار
للمصحف بحيث لا يقرأ فيه يجعل في خرقه طاهرة ويدفن
في ارض طاهرة ولا يجوز ان يجلبه الغراب وقيل ان كونه
الاخبار يجوز استعمالها في تجليد المصحف وكتب الفقه
دون كتب النحو ويكره توثيق المصحف بغير الحفظ ويجوز
الحفظ كما يجوز الركوب على جوالق هو فيه الضروية واما
سجدة التلاوة فاذا قرأ آية السجدة وهي يا اربعه عشر
موضعاً اخر الاعراف وفي العذر والنخل والاسرا وسرايم
واوله الحج وفي الفرقان والنمل وآلم تنزيل وفصلت
والنجم والانشقاق والعلق فانه يجب عليه ان يسجد
بشروط الصلاة الا انكره سجدة بين تكبيرتين مستحبين
وعند الشافعي ثمانية الحج منها وص ليست منها وعندما له
الثلاث الا خير ليست منها وعند الائمة الثلاثة هي سنة
وليس فيها رفع يد ولا تشهد ولا سلام وتجب على التالي وعيا
السامع سواء قصد السماع او لم يقصد وتجب على الموتى
بتلاوة اما حده وان لم يسمعها فاذ لم يسجد لها الامام
ليسجد لها الموتى وان سمعها لانه تبع ولو تلاها الموتى

لا تجز

لا تجز عليه ولا على من سمعها منه من هو معه في تلك الصلاة
وعند محمد يسجدونها بعد الفراغ من الصلاة وتجب على من
سمعها منه من ليس في صلوته اجماعاً ولو سمعها المصلي
من ليس في صلوته يسجد لها بعد الصلاة ولا يسجد لها في
الصلاة ولو سجد لها فيها لا تنسقط عنه ولا تنفسد الصلاة
وتجب على من سمعها من حايض او نفساء او كافرا او صبي
او مجنون وكذا من نائم في المصحف ولو سمعها من الطائر
او الصداي لا تجز ولو نجا بها لا تجز عليه ولا على من
سمعها وكذا لا تجز بالكتابة والنظر من غير لفظ واذ تلاها
او سمعها راكبا جازا اوها بالاياء وان تلاها او سمعها
غير راكب لا يجوز الا رياء بها راكبا الا من عذر يبيحه في
الفرض ولو تلاها وهو قادر على السجود فلم يسجد لها
حتى عجز عنه بمرض ونحوه جازا لاياء بها ولا يلزمه
اعادتها اذا صح كما في قضاء الصلاة ويستحب ان يقوم
في سجدها من القيام وكذا القيام بعد الرفع منها ويستحب
ان يتقدم التالي ويصف السامعون خلفه ولا يرفعوا
قبله ولا يكره محالفة ذلك بان يسجد واجبت كانوا
ولو قد اتموا ويسجدوا ويرفعوا قبله ولو ظهر من سجد
سجدة التالية لا تنفسد سجدة ثم ويستحب للتالي اخفاؤها
اذ لم يكن السامع متنبها للسجود وان كان متنبها يستحب
جهرها ولا تجز على الموتى ولو سجد لها بعد سنة

او اكثر نفع اذا تلا قصص الا انه يمكن تأخيرها من غير ضرورة
ويشترط نية السجود للتلاوة لا لتعيين حتى لو كان عليه
سجدة متعددة فعليه ان يسجد عددها وليس عليه
ان يعين ان هذه السجدة لآية كذا وهذه لآية كذا ويطلبها
ما يبطل الصلوة من التكلم والمقرفة والحدث قبل الرفع
بحاقوله محمد وبوالاصح خلافا لابي يوسف ومن سمعها
من مصلي واقتدي به قبل ان يسجد المصلي لها سجدة معه
والا اقتدي بعد ما سجدها فان كان اقتداؤه في الركعة التي
تليها فيها سقطت عنه ان ادرك معه الركوع والا فلا بد
من سجودها بعد الصلاة كما نعلم يقتدي به وكل سجدة وميت
في الصلاة ولم تؤد فيها لا يقضي ابدأ اذا تلاها في الصلاة
فرجع ونواها فيه او لم ينو سجدة للصلاة سقطت عنه
اذ لم يقرأ بعدها اكثر من ثلاث آيات وفيما اذا قرأ ثلاثا خلف
فان قرأ اكثر من ثلاث آيات فلا بد من السجود لها فصلا ولا
تتأخر بالركوع ولا بسجود الصلاة ولو تليت بالعربية تجب
علي من سمعها ولم يفهمها اذا اخبر بها اجماعا ولو تليت
بالفارسية يلزم على من سمعها ولم يفهمها اذا اخبر عنه
في حبيفة خلافا لهما ولا تجب على من لم يسمعها وان كان
في مجلس التلاوة ويقول فيها ما يقول في سجود الصلاة
بوالاصح وقبل يقول سبحان ربنا ان كان وعد ربنا
لفعله واختار بعض المتأخرين وفيه بعضهم بما اذا لم

تكن

تكن في صلاة الفرض ولو كرر تلاوة آية في مجلس واحد كقوله
سجدة واحدة سواء كانت بعد جميع التلاوة او بعد بعضها
فلو تبدل المجلس والآية تكررت السجدة وتبدل المجلس
حقيقي بان ينتقل من مكانه في المحل وما يوفي حكمها
ثلاث خطوات او اكثر وحكي بان يشرع في عمل آخر بان
اكل ثلاث لحاف او شرب ثلاث جرعات او تكلم بثلاث
كلمات من غير ان يقوم من مقامه والاتحاد الحقيقي ظاهر
والحكي هو الكاين بين اجزائه ما يطلق عليه مكان واحد
عرفا كما لمسجد والبيت والحائوت وكذا استل من ثلاث
خطوات في نحو المحل اذا عرف هذا فان وجد الاتحاد
حقيقة او حكما عنه تكرار آية لفت سجدة واحدة والا
فلا من مني خطوة او خطوتين او اكل لمة او لمتين هو
او شرب جرعة او جرعتين او انتقل من زاوية البيت
او المسجد الى زاوية اخرى ورد سلاما او شتمت على
ثم كررها لفت سجدة واحدة بخلاف تسديد النوب
والدياسة والكراب والانتقال من خصن الى خصن
وكذا لو تكلم كلمات او شرب جرعات او عقد كلمات او بيعا
او اخذ ذلك فانه لا يكفيه سجدة واحدة ولو طال الجلوس
من غير ان يشتغل بشغل مما تقدم ثم كرر لا يجب عليه
تكرار السجود ولو كررها ان كان سائرا فيكررها الوجوب
لا يمكن في الصلاة فان كررها في الصلاة لا يكررها سواء

بالكسر يري سورن اقد رفق
ويري سبور رفق ومجاري ما فتنه
كر نيك جمعيد را خزن

كان في ركعة او اكثر وهو قول ابو يوسف وهو الاصح وعند محمد
 ان تكررها في ركعة اخرى يتكرر والتفينة كالبيت ولو تبدل
 مجلس السامع دون الثاني تكررا الوجوب على السامع اجماعا
 ولو تبدل مجلس الثاني دون السامع تكررا ايضا على السامع
 عند البعض وعند البعض لا يتكرر وصح في الكافي الاول
 وفي الهداية وقاضي خان الثاني وعليه الفتوي واعلم
 ان حكم الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم عند تكرارها
 على القول بوجوبها بحكم السجدة في عدم تكرار الوجوب
 عند اتخاذ المجلس لكن يندب تكرار الصلاة حينئذ وت
 تكرار السجود والفرقات الصلوة عليه عليه السلام يتقرب
 بها مستقلة وان لم يرد كرخلاف السجدة فانها لا يتقرب
 بها مستقلة من غير تلاوة ولو قراء آية سجدة خارج
 الصلوة ولم يسجد بها ثم شرع في الصلوة من غير ان يتبدل
 المجلس وقراءتها وسجد لها كفته هذه السجدة عن التلاوة
 وان سجد للاولي لم تكفه تلك السجدة عن التلاوة والاول
 الاول وقع خارج الصلوة وان لم يسجد للاولي ولا الثانية
 حتى خرج من الصلوة سقطتا وفي المواد ان الاولي
 لا تسقط والاول اصح ولو تلاها في الصلوة والا وسجد
 بها ثم قراها بعد ما سلم قيل يسجد ثانيا ولا تكفيه
 الاولي وقيل تكفيه وقيل ان لم يتكلم بعد السلام قبل
 قراءتها تكفيه الاولي وان تكلم لا ولو قراها في الصلاة

يتقرب بها مستقلة

ولم يسجد لها حتى سلم فقرأها مرة اخرى كفته سجدة واحدة
 وسقطت عنه الاولي ولو قراء سجدة ثم سجد بها في ذلك
 المكان من اخر ثم من آخر وهلم جرا كفته سجدة واحدة
 سواء كان هو في الصلاة او لا على ظاهر الرواية والمسبوق
 اذا اسجد هاجح امامه ثم قراها فيما يقضي لا يسجد على
 مقتضى قوله الى يوسف خلافا لمحمد ولو لم يكن يسجد لها
 مع الامام يسجد اتفاقا واذا اتى السجدة في الصلوة ولم
 يقل بعدها فوق ثلث آيات فان نشأ نواها في الركوع او السجود
 وان نشأ يسجد لها استقلالاً وان قرأ بعدها فوق ثلاث
 آيات فلا بد من السجود لها استقلالاً ثم اذا اسجد لها على
 سبيل الاستقلال يكن ان يقوم ويركع من غير ان يقرأ
 بعدها شيئا بل يقرأ شيئا ثم يركع فان كان ختم السورة
 يقرأ آيات من سورة اخرى وان بقي منها آيات وثلاث
 سورة بني اسرائيل والاستسقاء فكذا ينبغي ان يوصل
 بها سورة اخرى وان لم يوصل لا يركع والله اعلم ويكره
 للحام ان يقرأ آية السجدة في صلاة يحاقف فيها وكذا
 في نحو الجمعة والعيدين الا ان تكون في اخر السورة
 بحيث تؤدي بركوع الصلاة او سجودها وينبغي حينئذ
 ان لا ينويها في الركوع لتؤدي بالسجود من الجميع ويكره
 ان يقرأ سورة ويترك آية السجدة لانه يشبه القراء
 من السجود ولا يكره ان يقرأ السجدة وحدها ويترك سائر

ان لم يستضعف
اولا كنه في الرجل بضم الفاء
فلم يخلع ويبرأ الذي يرضى نصفه بغيره
فيمنع عن النفس الحرمة الارادية اخرى

السورة لكن يستحب ان يقرأ معها آيات اية دفعت له
التفضيل **الملحقات** منها مباحات الامامة الصلاة
بالجماعة سنة مؤكدة وقيل واجبة وفي البدائع يجب على
العقلاء البالغين الاحرار القادرين على الجماعة من غير
خرج انتهى ولادله تساعد على ما ذكرناه في الشرح
والاعذار التي تبيح الخلف عنها المرض الذي يبيح التيمم
ومثله كونه مقطوع اليد والرجل من خلاف او مغلوجا
والطر والطيس والبرد الشديد والظلمة الشديدة
الصحيح وكذا الاستخفاء من سلطان او عزيم وهو
محسب ولا يستطیع المشي واعني واوي الناس بالامامة
اعلمهم بالسنة فان نسا ووا في العلم فاقروهم فان نسا ووا
فيما فاورعهم اي اكثرهم حررا عن الحرام فان نسا ووا
في الاوصاف الثلاثة فاكبرهم سنا فان نسا ووا في الاربع
فاحسنهم خلقا والمراد بحسن الخلق الحلم والرفق والحيا
ثم ان نسا ووا في الخمسة فاقبل اصبحهم وجهها وقيل انهم
فان نسا ووا اقرع بينهم ويكون تقديم الفاسق كراهة
محرمة وعند مالكة لا يجوز تقديمه وهو رواية عن
احمد وكذا المبتدع ويكون تقديم العبد والاعرابي وولد
الزنا والاعمى والكراهة فيهم دون تلك الكراهة
وفي المحيط لا بأس بان يؤم الاعمي والبصير اوي ولو
علم ان العبد والاعرابي وولد الزنا غاير فلا كراهة والمبتدع

من يعتقد

من يعتقد شيئا بخلاف معتقدا بل السنة والجماعة
وانما يجوز الاقتداء به مع الكراهة اذا لم يؤد ما يعتقد
الي الكفر فان ادعى الي الكفر فلا يجوز اصلا الاقتداء به
كغلاة الروافض ومن يقذف الصديق او ينكر خلافة
الصديق او صحبته او يسب الشيعي وكما جهمية
والقدرية والمبشمة القائلين بالله تعالى جسم كالأجسام
ومن ينكر الشفاعة او الرؤيا وعذاب القبر والكرامة
الطبيين اما من يفصل عليا ولا يستنزه عن جوار
الاقتداء بهم مع الكراهة وكذا من يقول انه تعالى جسم
لا كالأجسام او يقول لا يري لجلاله وعظمته وعن
ايه يوسف انه قال لا يجوز الاقتداء بالمتكلم وان تكلم بحق
قيل المراد به من ينظر في دقايق علم الكلام وقيل من يري
زلة خصمه عند المناظرة في الكلام فانه كونه محبة كلف
خصمه ويجوز الاقتداء بالشافعي ونحو قيل مع الكراهة
اذ لم يتحقق منه ما يفسد الصلوة عا راي القندي لا يصح
اقتداء الرجل بالمرأة ولا بالصبي ولا اقتداء العاقل بالمعتوه
ولا اقتداء القاري باللاتي ولا الاتي بالاحسن ولا المستور
العورة عكسوها ولا غير المومي بالمومي ولا للمومي قاعدا
بالمومي مستلقيا او على جنبه ولا الطاهر بصاحب
العذر ولا صاحب عذر بصاحب عذر فان اتحادا في
العذر جاز ولا يقدي المفترض بالمتنفل ولا من يصلي

وقيل من غير كراهة

ناقص العقل اخر

فرضا عن يصلي فرضا آخر ويجوز اقتداء المنتفل بالمقتض ولا
 يمح اقتداء التاذر بالتاذر إذا قاله بعد نذر صا حبه
 نذرت تلك المنذور التي نذرهما فلان ويجوز اقتداء الخالف
 بالخالف وبالتاذر دون العكس ومصليا ركعتي الطواف
 كالسائرين لا يجوز اقتداء أحدهما بالآخر ولو اشتركا في
 النافلة فافسد أحدهما صح اقتداء أحدهما بالآخر في القضاء
 بخلاف ما لو فسد أحدهما بعد الشروع غير مشتركين حيث
 لا يمح اقتداء أحدهما بالآخر ولا بالتاذر ولو صليا الظهر
 ونوي كل امرأة الآخر صحت صلاتهما ولو نوي كل لاقدا
 بالآخر فسدت ويجوز اقتداء من يصلي السنة بعد الظهر
 عن يصلي السنة قبلها وكذا سنة العشاء بالترانج وكذا
 اقتداء من يرى الوتر واجبا بمن يراه سنة عن محمد بن الفضل
 ولا ولي عدم الجواز ويجوز اقتداء القاسل بالماسح وكذا
 اقتداء المتوضي بالمتييم والقيام بالقلع خلافا لمحمد فيها
 اقتداء القيام بالأحدب الذي بلغت حدوده الركوع ولو لم
 تصل إلى حد الركوع والأصح الجواز اتفاقا ويجوز امامة
 الحنفى المشكل للنساء وكذا امامة المرأة لمن لا يكره أن
 يصليهن وحدهن جماعة وإن فعلن يكره أن يتقدم الإمام
 عليهن بل تقف وسطهن كما إذا أم القاري المرأة ويجوز اقتداء
 الآخرس بالأمي دون العكس والآخرس مع الأمي كالأمي مع
 القاري وفي المحيط أن القاري إذا كان في باب المسجد وجوز

المسجد

المسجد والاممي في المسجد يصلي وحده إذا ملأه جانيبه بلا خلا
 وكذا إذا كان القاري يصلون غير صلاة الاممي جاز للاممي
 أن يصلي وحده ولا ينظر فراخ القاري بالاتفافا إذا
 صلي القاري في ناحية والاممي في ناحية وصلاتهما متوافقة
 فقد ذكر أبو حازم عدم الجواز على قوله أبي حنيفة وفي
 رواية الجواز والاول بناء على ما لو اقتدي قاري واممي
 باممي حيث تفسد صلوة الكل عند أبي حنيفة وعندهما
 صلوة القاري فقط ولا يجوز تقدم المؤمن على إمامه
 خلافا لما له والمعتبر موضع القدم حي لو كان المقدي
 أطول من إمامه يقع سجوده قدام الإمام لكن قدمه
 غير مقدمه عليه يجوز والمعتبر في القدم العقب حتى
 لو كان عقب المقدي غير متقدم على عقب الإمام
 لكن قدمه أطول تقع أصابعه قدام أصابعه يجوز ومن
 صلي مع واحد يقيمه عن يمينه وإن صلي مع اثنين تقدم
 عليهما وعن محمد بن الواحد يجعل أصابعه عند عقب الإمام
 وعن أبي يوسف أنه يتوسط الاثنين ولو أقام لواحد خلفه
 أو عن يساره يكره وقيل لا ولو توسط الاثنين لا يكره ولو
 لاكثر يكره ويصف الرجال ثم الصبيان ثم النساء ثم
 حنفى مشكل والحنفى المشكل يقوم قدام النساء والترتيب
 بين الرجال والصبيان سنة لا فرض وهو الصحيح أما بينهم
 وبين النساء ففرض عندنا حتى لو حاذت امرأة أو صبيته

مشتبه رجل او تقدمت عليه قدر ركن وصلاتها مطلقة ه
مشتركة خريجة واحدة واخذ المكان والجهة بلا حائل ونوي
اما فيها فسدت صلاة الرجل فشرط المحاذاة المقتضية عشر
عجا ما قالوا الاول كونها بالغة او صبئية مشتبهة وبني بنت
تسع سنين مطلقا او غلانا وسبع اذا كانت عبلة وشبهة
فلو لم تكن كذلك لا تقسده ولا فرق بين المحرم وغيره الثاني
كونها تعقل الصلوة فان كانت لا تعقلها لا تقسدها ثالث
ان تكون المحاذاة قدر ركن عند محمد واداء لركن معناه شرط
عند ابي يوسف الرابع ان تكون الصلوة مطلقة اي ذات
ركوع وسجود فلا تقسده المحاذاة الصلوة الجنائز وسجدة
التلاوة والخامس كون الصلوة مشتركة من حيث الترخية
بان تلي المرأة خريجة عجا خريجة الرجل او بينيا خريجة
عجا خريجة ثالث فلا تقسده المحاذاة فيما اذا صليا صلاة
واحدة منفردين او مقترنين احدهما امام لم يقترن به الآخر
السادس كون الصلوة مشتركة من حيث الاداء بان يكون
الرجل اماما لها او كلاهما امام فيما يؤدبانه تحقيقا
كالمتقدينا وتقدير كالا حقيقين بعد فراق الامام فلا تقسده
المحاذاة اذا كانا مسبوقين قاهما الى قضاء ما سبقا السابعة
اتحاد المكان حتى لو كان احدهما على دكان قد راحة والاخر
على الارض لا تقسده لئلا يحسن اتحاد الجهة فلو اختلفت بابا
كان يصلحان في جوف الكعبة كل منهما الى جهة غير جهة

الاخر

الاخر لا تقسده المحاذاة التاسع عدم الحائل بينهما حتى لو كانت
بينهما اسطوخ وخوهلا تقسده والفرجة التي تسع النساء كالحائل
العاشر ان ينوي الامام احاطة النساء فانه ان لم ينوها لا يمنع
اقتدارها ولا تقسده محاذاتها وقيل محاذاة الامر مفسدة
كالمرأة وموغير الصحيح ويشترط لصحة الاقتدار اتحاد مكان
الامام والمقتدي حكمهما لو كان بينهما حائط فان كان فضيل
دورا القاعة قليلا عرضة غير زائدة على ما بين الصفيين
لا يمنع والا فان كان فيه باب او كوة يكل اليه وصول الى الامام
منه وهو مفتوح فكذلك لا يمنع وان كان الباب مسدودا
والكوة صغيرة لا يمكن النفوذ منها او مشبكة فان كان لا يشق
عليه حائل الامام برواية او سماح لا يمنع عجا اختيار الحلواني
فان في المحيط وهو الصحيح وان كان الحائط عجا خلافا ذكر
بان كان عجا طويلا وليس فيه ثقب منع وان لم يكن
بينهما حائط ولكن بينهما اي بين المقندي وبين الصف
الذي قد امد بعد فان كانا قداما يمكن فيه صفا وعثر
فيه العجالة لا يمنع مطلقا وان كان قد رما يقوم فيه صف
فان كان في المسجد لا يمنع وان كان خارج المسجد يمنع الا
ان يقوم فيه ثلثة فانهم صف يحصل به اتصال من وراهم
عن قدامهم بالاتفاق بخلاف واحد فانه لا يحصل به الاتصال
بالاتفاق وكذا الاثنان عند عجا خلافا لابي يوسف فان
الاثنين عند ك ثلثة في ذلك وفي حكم انعقاد جمعة

للإمام معها وفي حكم محاذات النساء وقد قالوا إن المسجد إذا
كان كبيراً جدد المسجد بيت المقدس المشتمل على المساجد الثلاثة
وقام المقتدي في أفضلها من غير اتصال الصفوف لا يجوز
ولو اقتدي من سطح المسجد فالكلام فيه كالأقادي من
وراء الجدار وكذا الميمنة ولو اقتدي بجدار البيت
متصلاً بالمسجد ولا يخفى عليه حال الإمام جازئ بخلاف
ما لو قام على سطحه حيث لا يجوز وإن كان لا يخفى عليه حال
الإمام ولو صلى على مكان خارج المسجد ان اتصلت الصفوف
بجانبه والأفلا وإن كان بين الإمام والمقتدي في الجامع أو غيره
نهر فإن كان صغيراً لا يمنع وإن كان كبيراً يمنع والصحيح أن
الصغير ما لا يمكن فيه سير الزورق وإن أمكن فهو كبير
ومصلي العبد كالمسجد في الحكم

فصل فيما يتابع المقتدي فيه الإمام وحالاته

لا خلاف في لزوم المتابعة في الأركان الفعلية وأما الركن
الصوتي فلا يتابع فيه عندنا بل يسمع وينصت سواء
كان الإمام يجهل بالقراءة أو لا وعندنا السامع يقرأ المتابعة
في الفاتحة مطلقاً إلا إذا خاف فوت الركعة وعندنا ذلك
واحد في المخافة دون الجهر أمّا القراءة خلف الإمام
فقال به محمد في الشربة وعندنا لا يكره فيها أيضاً كراهة
تخيير وفيما عدا القراءة من الأدكار يتابع أي يأتي به
المقتدي كما يأتي به الإمام ويقتني على لزوم المتابعة في

الأركان

الأركان أن المقتدي لو رفع رأسه من الركوع والسجود قبله
الإمام ينبغي أن يعود ولا يصير ذلك ركوعين ولو رفع الإمام
رأسه من الركوع والسجود قبل سبيح المقتدي ثلاثاً فالصحيح
أنه يتابع الإمام ما لو قام إلى الثالثة قبل أن يتم المقتدي هو
التشهد فإنه يتم ثم يقوم وإن لم يتم وقام جازئ وكذا الوسم
في القعدة الأخيرة قبل أن يتم المقتدي بالتشهد فإنه يتم ثم
يسلم وإن سلم ولم يتم جازئ ولو سلم قبل اثنين المقتدي
بالصلاة والدعاء يتابعه لأنها سنة والتشهد واجب وكذا
لو تكلم الإمام بعد تمام القعدة قبل تمام المقتدي بالتشهد
بتمه ويسلم بخلاف ما لو أحدث الإمام عمداً في هذه الحالة
فإنه لا يتم بل إن كان قد درجاً يمكن فيه قراءة التشهد
صحت صلاته والأفلا ولو ركع في الوتر قبل أن يتم المقتدي
القنوت يتابعه إن كان قراءته شيئاً منه وإن لم يكن قراءته
شيئاً يقرأ قدر حاله يفوت الركوع معه وفي نظم الزندوسني
خمسة أشياء إذا لم يفعلها الإمام لا يفعلها القوم القنوت
وتكبيرات العبد بين والقعدة الأولى وسجود التلاوة وسجود
الشهو وأربعة أشياء إذا فعلها الإمام لا يتابعه القوم لو
زاد سجدة أو زاد على قول الصحابة في تكبيرات العبد وكان
المقتدي يسمع التكبير منه أو زاد على الأربع في تكبير الجنبان
أو قام إلى الخامسة ساهياً فإن كان قد عد على الأربعة يتنظم
قاعداً فإن عاد سلم من غير إعادة التشهد وسلم المقتدي

معه وان قيد الخامسة بالسجدة سلم المقتدي وحده وان كان
لم يقعد على الرابعة فان عاد تابعه وان قيد الخامسة بالسجدة
فسدت صلاتهم جميعا ولا يعيد المقتدي تشهد وسلامه
وتسعة اشياء اذا لم يفعلها الامام لا يتركها الموم رفع
اليدين في التحريمة والتسليم ما دام الامام في الفاتحة فان
تسرع في السجدة لا يفعله المقتدي ايضا عند سجدة الاخلاص
يوسف وتكبير الركوع والسجود والتسليم فيهما والتسليم
وقراءة الشهد والسلام وتكبير التشريق

فصل في قضاء الفوائت من ترك صلاة لزمه
قضاؤها سواء تركها بعد ركعة غير مسقط او بعد ركعة وقدرها
بما صلوه الوقتية لان الترتيب بين الفاتية والوقتية
وبين الفوائت شرط عندنا خلافا للشافعي الا انه يسقط
بالنسيان وبضييق الوقت وبكثرة الفوائت فلو صلى فرضا
ذاكر ان عليه فاتية قبله فسد فرضه فسادا موقوفا
عند ابي حنيفة وبات عندنا ومعنى الوقف عنده انه
ان لم يقض الفاتية حتى لو صلى سنا وهوذا اكرها عادا لكل
صحيحا مثاله فاته صلاة الفجر فصلى الظهر والعصر
والغرب والعشاء والفجر من اليوم الثاني وهوذا اكرها فاته
في كل واحد منها فسد الخمس فسادا موقوفا
عنده فان صلى الظهر في اليوم الثاني قبل ان يقضي الفاتية
صحت الظهر والخمس قبلها وان قضا الفاتية قبل ظهر

اليوم

اليوم الثاني تفترق فساد الخمس وهذا معنى قولهم صلاة تفترق
خمسا وصلوه تفترق خمسا فالتي تصح هي ظهر اليوم الثاني
اذا اديت قبل الفاتية والتي تفسد هي الفاتية اذا صلحت
قبل ظهر اليوم الثاني والتذكيرة خلال الصلوة كالتذكيرة
اولها في الحكم المذكور وانما استمر النسيان الى ان سلم صحت
لسقوط الترتيب بالنسيان وضييق الوقت بان يكون ما بقي
منه لا يسع الفاتية والوقتية معا بل كان بحيث لو صلى
الفاتية خرج قبل تمام الوقتية مسقط للترتيب فيقدم
الوقتية ولو كان الفوائت متعديا والوقت يسع بعضها
مع الوقتية دون كلها فلا بد من تقديم ذلك حتى لو فاته
العشاء والوتر وقد بقي من وقت الفجر ما لا يسع الا خمس ركعات
فلا بد ان يقضي الوتر عند ابي حنيفة ثم يصلي الفجر ثم المعتمر
حقيقة لتساع الوقت لا غلبة الظن حتى لو ظن من عليه
العشاء ضيق وقت الفجر فصلها وفي الوقت سبعة يكررها
اي ان تطلع الشمس وفرضه ما يلي الطلوع وما قبله نطوع
وقيل يشترع في العشاء فان طلعت قبل الفراغ صحت فجز
والا فلا كذا في شرح الزاهدي ولو قدم الفاتية عند ضيق
الوقت صح لكنه يات ثم ثم المراد تضيق اصل الوقت لا الوقت
المستحب حتى لو تذكيرة وقت العصر ان عليه قضا الظهر
وعلم انه لو اشتغل بقضاءها يقع العصر في الوقت المذكور
يسقط الترتيب عند الحسن بن زباد لا عندنا وصحروا

في رواية ولو بقي من المستحب ما لا يسع الظاهر بتمامها سقط
الترتيب بالاتفاق فيصلي العصر ويؤخر الظاهر إلى بعد الغروب
ولو شرع في العصر والشمس حرا ذكر الظاهر ثم خربت وهو
فيها المتهما وقال ابن ابي ان يقطعها ثم يرتب ثم العبرة لوقت
الافتتاح حتى لو افتتح الوقتية أولا الوقت وهو ذكره
للغاينة والظاهر حتى تضيق وخرج لا تصح قاله الرازي
وبراعي الترتيب وان لم يقدر على أداء الوقتية الا بالتحفيف
في قصر القراءة والافعال يقتصر على اقل ما يجوز به الصلاة
والكثرة المسقط للترتيب صير وقت الفوائت شأنا جرح
وقت السادسة وعن محمد انه اعتبر بدخوله وقت السادسة
والاول هو الصحيح ثم الفوائت نوعان قديمة وحديثة
فالحدیثة تسقط الترتيب عند الكثرة اتفاقا واختلف في
القديمة كن ترك صلاة شهر ثم ندم وشرع يصلي ولم يقض
تلك الصلوة حتى ترك صلاة ثم صلى اخرى ذاك الغاينة
الحديثة لم يجز بعض البعض وجعل الماضي من الفوائت كان لم يكن
وجوز الاكثرون وعليه الفتوى ولو قضى بعض الفوائت
حتى زالت الكثرة عاد الترتيب عند البعض بان ترك صلاة
شهر ثم قضاهما حتى بقي اقل من ستة ثم صلى الوقتية ذاكرا
لما بقي لم يجز عنده هؤلاء والاصح الجواز لان التساقط يعود
فلا يصير صاحب ترتيب في مثل هذه السورة عالم يقض
جميع الفوائت ترك صلوة من صلاة يوم وليلة ونسبها

بيان
اول

ولم يقع

ولم يقع تخريجه على ثلثي يعيد صلوة يوم وليلة يخرج عما عليه
بيقين وانما ترك صلوتين من يومين ونسبها يعيد صلاة يوم
وكذا لو نسى ثلاث صلوات من ثلاثة ايام او اربع من اربع
قال عمرو بن ابي عمرو سالت محمد بن اعين نسى سجدة صلاة
ولم يدبر من اي صلاة هي قال يعيد الخمس قلت فان
نسى خمس صلوات من خمسة ايام قال يعيد صلاة خمسة
ايام صبي صلى العشاء ثم بلغ قبل طلوع الفجر يلزمه
اعادتها وهي واقعة محمد بن الحسن ساء لها ايا حنييفة
فاجابه بذلك فقضاها ومن فاته صلوات في الصحة
فضاها في المرض بحسب حاله من يتم او يعود او ايماء
فان صح بعد ذلك لا يلزمه الاعادة والاولى قضاء الغاينة
في البيت ستر الغنية شك في صلاة انها صلاها ام لا
ان كان في الوقت يصليها وان خرج الوقت ثم شك فلا
ثني عليه ومن مات وعليه صلوات فامري بما لم يعين
يعطى لكفارة صلواته لزم ان يعطى لكل صلاة كالفطرة
ولو ترك ذلك وكذا الصوم كل يوم وانما يلزم تنقيدها من
الثلاث وان لم يوص فبترج به بعض الورثة جاز وان كانت
الصلوات كثيرة والمخنة قليلة يعطى ثلاثة اصوع
عن صلاة يوم وليلة مع الوتر مثلا لفقير ثم يدفعها الفقير
الى الوارث ثم يدفعها الوارث اليه هكذا يفعل مرارا حتى
يستوعب الصلاة ويجوز اعطاء واحد لفقير واحد

دفعه بخلاف كفارة الجهن والظهار والافطار ولو فدي عنه
صلاته في مرضه لا يصح كذا في التل تاريخا نبه ومن اراد
ان يقضي الصلوات التي صلاها فان كان لا حمل نقصان
دخلها فحسن ولا فقتل بكم وقيل لا بكم الا بعد الفجر
والعصر لانه نقل **فصل في صلو للمسافر** اقل مدة
مسافة المسافر ثلاثة ايام من اقصر ايام السنة بالسَّير
الوسط وهي مشي الاقدام والابل في البر واعتدال الترح
في البحر وعن ابي يوسف يومان واكثر الثالث وصح
صاحب الهداية انه لا يعتبر التقدير بالفراسخ لكن
قال المرعيني في وعامة المسافر قد رويها بالفرسخ فيقول
احد وعشرين فرسخا وقيل ثمانية عشر فرسخا قال
المرعيني في وعليه الفتوى وقال القنابي في جوامع الفقه
وهو المختار ويعتبر في الجبل ما يدين به وهو ان يسير فيه
سير اوسط مسافة ثلاثة ايام وانما يصير مسافرا
اذا فارق بيوت مصر او قرية ما ويا الذهاب الي
موضع بيته وبينه المسافة المذكورة فلا يصير مسافرا
قبل ان يفارق عمران ما خرج منه من الجانب الذي
خرج منه حتي لو كان هناك محلة منفصلة عن المصر
وقد كانت متصلة به لا يصير مسافرا ما لم يجاوزها
وانما ورا العيران من جهة حوجه وكان يحذر به من الجانب
الاخر يصير مسافرا ما فناء المصر خلا كان بيته وبينه اقل

من غلوة ولم يكن بينهما مزرعة تعتبر مجاوزة ايضا والا فلا
ثم للمسافر احكام يخالف فيها المقيم كما باحة الفطر في رمضان
واستداد مدة المسح ثلاثة ايام وسقوط وجوب الجمعة
والعبدان والاضحية ومن ذلك قصر واته الاربع من الصلاة
فان فرضه في كل منهما ركعتان والقصر عندنا لازم حتي
انه بكم الا تمام وان اتم فان فعد في الثانية قدرا لشهد
اجزائه والاخر بيان نافله له ويصير مسافرا تاخير المسافر
وكنه بني النقل على غريفة الفرض وان لم يقعد في الثانية
بطل فرضه لتزكه فرضه كراه الفجر والجمعة وكذا لو تركه
القراءة في احدي الاولين ثم لا يزال المسافر علي حكم
السفر حتي يدخل وطنه او ينوي إقامة خمسة عشر يوما
بموضع واحد مصر او قرية غير وطنه ولا يشترط بيته
الا طلبة في دخوله وطنه فلو نوي في غير وطنه اقل
من خمسة عشر يوما لا يزول حكم السفر وكذا ان نوي
خمس عشرة يوما بموضعين كلكه ومعنى الا ان تكون بيتو
في احدهما فان كانا يقولان عدا اخرج او بعد عدا اخرج
واستمر عدا لانه لا يصير مقيما عندنا ولو بقي سنين
عده يدق وفي الثانية المسافر اذا دخل مصر علي عزم انه
متي حصل غرضه خرج لا يصير مقيما الا اذا كان مقصودا
يعلم انه لا يحصل في اقل من خمسة عشر يوما فانه يصير
مقيما وان لم يتو الاقامة ولا يصح نيته الاقامة من العسكر

في دار الحرب بخلاف من دخل اليهم باحان حيث تصح منه ولا
تصح نيته الاقامة في العصور والامن اهل الاحقية فانهم
لو نزلوا في موضع ونووها وعندهم من الماء والكلاء
ما يكفيهم مدتها صاروا مقيمين ولو ارتحلوا عنه ونووا
الذهاب الى موضع بينه وبينه مسافة السفر صاروا
مسافرين والا فلا والكافر في دار الحرب اذا سلم فهو على
اقامته ولو خاف ففر منهم يريد سفر ثلاثة ايام تعتبر
بنيته ويصير مسافرا في الصحيح والمعتبر في السفر هو
والاقامة نيته الاصل دون التبع كالخليفة والامير
مع الجند والنزوح مع زوجته والموالي مع عبده والمتاجر
مع اجيرهم والاستاذ مع تلميذه ولا فرق في الجند مع الا
بين ان يكون حرا نازعا من الامير او من بيت المال وقد
امر السلطان بالتوجه معه هو والصحيح بخلاف النظم
بالجهاد ومن حمل رجا لظها ولا يدري المحمول اين يذهب
به فان ساله فلم يجبه يتم حتى يسير ثلاثة ايام يقصر
وكذا الاسير في يد العدو بل وكذا ينبغي ان يكون حكم كل تابع
اذا لم يعلم قصده متبوعه وساله فلم يجبه فانه يعمل بالاصل
الذي كان عليه من اقامته او سفره حتى يتحقق خلافه وتعد
المسؤول بسبب من الاسباب بمنزلة المتوكل مع عدم
الاخبار فالمدبون ان جسد غريمه ان كان معسرا يقصر
ان لم ينو الاقامة وكذا ان كان موسرا وعزم ان يقضيه

اولم يعزم شيئا فان عزمه ان لا يقضيه يتم لانه بمنزلة نيته
الاقامة كذا في المحيط وعن ابي يوسف انه ان كان معسرا
يتم وكذا ان كان موسرا الا ان يوطن نفسه عياد ابيه و
بين شريكين مقيم ومسافر ان يها يها خدمته يتم في
نوبة المقيم ويقصر في نوبة الآخر وان لم ينو يها يها يها
عليه ان يقعد عياد اس الركنين ويتم احتياطاً وعلى هذا
فلا يجوز له الاقتراف بالمقيم اصلا في الوقت ولا خارجة
والخليفة كغيره في ان كان طاف به ولايته بلانية سفر يتم
وان قصد مسافة السفر فيها يقصر بالصحيح خلافا لما
ذكر في الخلاصة ان النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين
كانوا يقصرون اذا ذهبوا من المدينة الى مكة كافر خرج
قاصدا مدة السفر فاسلم في الطريق وقد بقي الى مقصده
اقل من ثلاثة ايام لا يقصر وكذا الصبي اذا خرج مع ابيه
فبلغ في الطريق وقد بقي الى مقصده اقل من ثلاث ايام
في الكفاية يقصر بخلاف الصبي وقيل يقصران والحائض
اذا طهرت وقد بقي الى مقصدها اقل من ثلاث يتم في
الصحيح ثم اعلم ان الصلاة ما دام وقتها باقية فهي قابلة
للتغير من صفة الى صفة بتغير حال العبد ما لم تود فاذا
خرج الوقت تقررت في الذمة عيادته كانت عليه من
الصفة باعتبار حاله والمعتبر في ذلك آخر الوقت
عندنا بحيث لا يبقى منه قدر ما يسع قوله الله اكبر

وصلو المسافر بتغير من الركعتين الى اربع بنية الاقامة
 مادام في الوقت وكذلك بالاقتداء بالمقيم ان تم الاقتداء
 فلواقتدي المسافر بالمقيم في الوقت ولزمه الاتمام
 فان اقتدي به خارج الوقت لا يصح لتقرر الصلاة في ذمته
 ركعتين فلا يتغير بالاقتداء كما لا يتغير بنية الاقامة فيلزم
 اقتداء المفترض بالمنفعل في حق القعدة الاولى ولو اقتدي
 به في الوقت ثم فسدت صلواته فانه يصلي ركعتين لروا
 الاقتداء ولو اقتدي المقيم بالمسافر في الوقت وخارج
 فاذا صلى المسافر ركعتين سلم ويقوم المقيم فيتم صلواته
 بغير قراءة في الاصح وقيل بقراءة فيسقط للمسافر اذا سلم
 ان يقول مواصلا لكم فانما تقوم سفرنا واي مسافر ومن فاته
 صلوة وهو مقيم فسافر قضاها ارجا ومن فاته صلوة وهو
 مسافر فاقام قضاها ركعتين لما تقدم والوطن اما اصلي
 او وطن اقامة او وطن سفر فالاصلي هو مولد الانسان او
 موضع تاهل به ومن قصد النجش به فلا ارثاله عنه
 اما لو كان له ابوان ببلد غير مولده وهو بالغ ولم يتأهل
 به فليس ذلك وطن له وفي المسكوط هو الذي نشأ فيه
 او توطن فيه او تاهل فيه فقله ما توطن فيه يتناول
 ما عزم القرار فيه وعدم الارثاله وان لم يتأهل ولو
 تزوج المسافر ببلد ولم يتوال اقامة به فقل لا يصير
 مقيما وقيل يصير وهو الاوجه ولو كان له اهل ببلدين

فانما

فانه لا دخل صار مقيما فانما انت راجع في احد بيما مقيما فيها
 دولة عفار قيل لا يبقى وطاله وقيل يبقى ووطن الاقامة
 ما ينوي فيه الاقامة خمسة عشر يوما فصلا او لم يكن
 ولا له بدل ووطن السفر ما ينوي فيه اقامة اقل من خمسة
 عشر يوما من ذلك ويسمي وطن السكني والمحقق على عدم
 اعتبار وطن ثم الاصل في تنقض غنله حتى لو كان له وطن
 اصلي فانتقل عنه واستوطن غير خرج عن كونه وطنا له
 حتى لو دخله بعد ذلك لا يلزمه الا تمام ما لم يتوال اقامة
 ولا ينتقض بوطن الاقامة ولا بالسفر واما وطن الاقامة
 فينتقض بوطن اقامة اخري وان لم يكن بينهما سفر وكذا
 ينتقض بالسفر وان لم يطر اعليه وطن اقامة اخري
 ثم السفر ليس بشرط ثبوت الوطن الاصلي بالاجماع وكذا
 ثبوت وطن الاقامة في ظاهر الرواية وعن محمد انه بشرط
 حتى لو خرج من مصر الى قصد السفر ووصل القرية ونوى
 اقامة خمسة عشر يوما بها لا يصير وطن اقامة له وكذا لو
 قصد السفر فقبل ان يسير مدته اقام بقرية لا يصير
 وطن اقامة له وعلى ظاهر الرواية يصير في الصورةين فيخص
 للمسافر ترك السكن وقيل لا والاعدل ما قال الهندي وفي
 ان فعلها افضل حاله الترك والترك افضل حاله السير
 الا سنة الفجر والعاصي والمطبع في سفره في الرخص سواء
 عندنا وعند الاثر لا ليس العاصي بسفره كالا يوافق سفره

بيان
 النزول

كقاطع الطريق ان يترخص في الرخص المشروعة للمسافر ولا
يجوز الجمع عندنا بين صلاتين في وقت واحد وهو سوي
الظهر والعصر بعرفة والمغرب والعشاء بمزدلفة وعندنا
الثلاثة يجوز الجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء
في وقت واحد بعد زوال الشفق والمطر تقدمها او تاخيرها بان
يصلي المتأخر في وقت التقديم او يؤخر المتقدمة
فيصليها في وقت المتأخرة والدليل في جميع ذلك
هذا كونه في الشرح **فصل في صلوة الجمعة**
صلوة الجمعة فرض عين على كل مسلم استجمع شرائطها ولها شروط
للوجوب زائدة على شروط الصلوات من الاسلام والعقل
والبلوغ والطهارة عن الحيض والنفساء وشروط الاداء
زائدة على شروط سائر الصلوات من الطهارة وغيرها اما
شروط الوجوب فستة اولها الذكورة فلا تجب على المرأة
والثاني خلا قاعة فلا تجب على المسافر الثالث الحرية
فلا تجب على العبد ولو اذن له المولى فيها قيل تجب عليه
وقيل يتخير والمكاتب تجب عليه وكذا معتق البعض
دون المأذون وقيل للمساكين يمنع الا جبرها والاح
انه لا يمنع لكن يسقط عنه من الاجرة اشتغاله انا كان
بعيدا وان كان قريبا لا يسقط عنه شيء الرابع الصحة
اي عدم المرض فلا تجب على المريض اذا خاف زيادة المرض
او بطو البر بالذهاب اليها ومثله الشيخ الكبير الضعيف

عن السعي

عن السعي الخامس سلامة العيدين ولا تجب على الاعرج مطلقا
وعندنا ان وجد قائدا تجب عليه السادس سلامة الرجلين
فلا تجب على المعن ومقطوع الرجلين وان وجد من يحمي
والمرضى كالمرضى ان بقي المريض ضابطا بنهاية عياله
فالمرضى من جملة الاعداد المبيحة للتخلف عن الجمعة
والجماعة وكذا الخوف من ظالم ونحوه والمطر والثلج والوحول
ونحوها فهو لا والذين لم يستكملوا الشرايط لا تجب عليهم
الا انهم لو حضروا وصلوها اجزائهم عن فرض الوقت
كالفقير اذا حجج واما شروط الاداء فستة ايضا الاول
المصر او فناء وقت فلا تصح في القرى عندنا واختلفوا
في تفسير المصر والمجيب ما اختار صاحب فرض الهداية
انه الموضع الذي له امير وقاض ينفذ الاحكام ويقيم الحدود
والمراد القدر على اقامة الحدود وصريح به في تحفة
الفقهاء ولا بد من كون الموضع المذكور ذا سيطرة
ورسا يتقصر فيها ايضا لان صاحب الهداية تركه بناء على
ان القائلين بالامير والقاضي شأنه القدر على تنفيذ الاحكام
واقامة الحدود ولا يكون الاية بالده رسا يتقصر واسواق سكت
والمسجد الجامع ليس بشرط فتجوز في فناء مصر وهو ما اتصل
به معد المصالح من ركض الخيل وجمع العساكر والمناضلة ودفن
الموتى وصلوة الجنائز ونحو ذلك وتجوز اقامتها عني في اليوم
اذا كان الخليفة او احير الحجاز خلافا للمحدثين لان ما اذا لم يكن

بالضم بيده كوى فارسيدن معتمد
رسالة في رسله رستاق كذا

الامير للموسم اي امير الحاج فانها بالاتفاف لا تجوز ولا يصلي
 بها العيد اتفاقا ايضا للاشتغال فيه بامور الحج والاعمال
 اقامة الجمعة في مصر موضع واحد لا اكثر في ظاهر
 الرواية عن ابي حنيفة وعنه كقول محمد انها تجوز في
 مواضع متعددة قيل وبها الاصح وعن ابي يوسف تجوز
 في موضعين لا غير وعنه لا تجوز بموضعين الا ان يكون بينهما
 نهر فاصل ثم عني القول بعدم جواز التعدد لو تعددت
 فالجمعة لمن سبق قيل بالفراغ والصحيح بالافتتاح فان
 صلوا معا او وقع الاشتباه فسدت صلوة الكل وعن
 هذا اي عن الاختلاف في مصر قالوا في كل موضع وقع
 المشكك في جواز الجمعة ينبغي ان يصلي اربع ركعات بنية
 اخر الظهر اذ ركت وقته ولم يسقط عني بعد حتى ان
 صحت الجمعة وكل على ظهره يسقط عنه والا فنقل
 والا ولي ان يصلي بعد الجمعة سنتها ثم الاربع بهذه النية
 ثم ركعتين سنة الوقت فان صحت الجمعة يكون قد ادى
 سنتها على وجهها والا فقد صلى الظهر مع سنته وينبغي
 ان يقرأ السورة مع الفاتحة في الاربعة التي بنيتها اخر
 ظهر ان لم يكن عليه قضاء فان وقع فضا فاسورة لا تنصر
 وان وقع نفلا فقرأة السورة واجبة ومن هوية المراف
 المصر ليس بينه وبين مصر فرجة بل الابنية متصلة
 فعليه الجمعة وان كان بينه وبين مصر فرجة من المزارع

والمراعي

والمراعي فلا الجمعة عليه وان كان يسمح النداء وعن محمد ان
 يسمح النداء فعليه الجمعة وان دخل القروي المصر يوم
 الجمعة فان نوي المكث الي وقتها لزمه وان نوي الخروج
 قبل دخوله لا يتركه وان نوا لا بعد دخول وقتها لزمه
 وقال الفقهاء ابو الليث لا يتركه وهو مختار فاضي خان
 الشرط الثاني كون الامام فيها السلطان او من اذن له
 السلطان ولو قلد العبد على ناحية فصلي بهم الجمعة
 جاز وللغلب الذي لا منشور له اذا كانت سيرته في الرعية
 سير الامراء يجوز له اقامتها وليس للقاضي ان يصلي بهم اذ لم
 يؤمر به صراحة او دلالة وكذا صاحب الشرطة وعن ابي
 يوسف يجوز لصاحب الشرطة ان يصلي دون القاضي فان
 مات والي المصير فصلي بهم خليفته قبل ان يات والي اخر صرح
 وكذا الوصي القاضي او صاحب الشرطة فان لم يكن احد من
 هؤلاء فاجتمع الناس على واحد فصلي بهم جاز ومع وجود
 احد منهم لا يجوز الا بآراء نادرة لا ضرر فيها ولا هوان ولا
 الخليفة وله امرأة وله اولاد على اشياء من امور العامة كان
 لهم اقامة الجمعة فلا هم لم يمنعوا بكونه ولو شرع المأمور
 بها فيها ثم حضر اخر مكانه مضى عليها ولو حضر قبل شرعه
 لا يصح شرعه والمرأة اذا كانت سلطانة يجوز امرها
 باقامتها لا اقامتها وللمأمور بالجمعة ان يستغفر عنهم وان لم
 يؤذن له في الاستغفار بخلاف القاضي ولا فرق بين العبد

بالضم والسكون والفتح مائة مائة
 معروف براو كشي ود في لشكر
 او كشي يرب دشمنه اوله
 ايمن طائفة جي شرط وشرطي
 بمر ويقال صاحب الشرطة في باب
 الجمعة امير البلدة كما في بخارا خيرة

وعدمه ولا بين الخطبة والصلاة على ما حققناه في الشرح هـ
والأذن في الخطبة اذن في الصلاة الشرط الثالث الوقت
فانه لا تصح بعد خلاف سائر الصلوات ووقتها وقت
الظهر اجماعاً ولا يجوز قبل الزوال الا في قول احمد بن حنبل
ولا بعد دخول وقت العصر خلافاً لما لا يوافق له ولو خرج الوقت
وهو فيها ينسأف الظهر ولا يبينه عليها عندنا خلافاً للشافعي
الشرط الرابع الخطبة وعليه الجمهور وشرطها كونها في الوقت
لا تصح قبله وان تكون بحضور الجماعة فلو خطب وحده ثم
حضرته الجماعة فصلى بهم لا يجوز ولا يشترط الاحضور
عندها لا سماعهم لها بعد ان تكون جهراً حتى لو بعدوا
او ناموا او كانوا اصماً اجزأت وركعتا مطلقاً ذكر الله تعالى بينهما
عند أبي حنيفة وعندنا ما ذكر طولي بل يسمى خطبة وواجبها
كونها مع الطهارة والقيام وسائر العزائم وسننها كونها
خطبتين جلستين بينهما تشتمل كل منهما على الحمد والشهادة
والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والاولى تلاوة آية
والوعظ والثانية على الدعاء للمؤمنين والمؤمنات
بدل الوعظ وهذه كلها فرائض عند الشافعي فلو قال الحمد
ثم اسبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله ونحو ذلك اجزأت اذا كانت
على قصد الخطبة عند أبي حنيفة بخلاف ما لو عطف حمد
لاجله فانه لا يجزي عنها ويجزئ الخطيب ان يتكلم حال الخطبة
بكلام الدين ولو خطب فنفر من كان حاضراً وجاء آخره فنفذ

بيان
حنيفة

بهم جزائهم ولو خطب ثم ذهب فتوضأ من منزله ثم جاء وصلى
يجوز ولو تغدي فيه واجامع فلو غسل استقبل الخطبة
وقيل في التغدي لا يستقبل ولو خطب جنباً فغسل
استقبل الكل في شرح الهداية للشرعي الشرط الخامس
الجماعة واقلم ثلاثه سوى الامام وعند أبي يوسف اثنتان
سواءا وعند الشافعي اربعون وهو ظاهر مذهب احمد وعند
ما لصح يقرى بهم قرينة وفي رواية ثلاثون ويشترط كون
الجماعة رجلاً لا عقلاً فلا ينعقد بالنساء والصبيان لا كونهم
احراراً او مقيمين فينعقد بالعبيد والمسافرين وتصح امامتهم
فيها وكذا الموضي ونحوهم من العذر من خلافاً لفرقة
لا تصح مائة من لا تجب عليه فيها ويشترط بقاء الجماعة الى
السجدة الاولى عند أبي حنيفة فلو نفر واقبلها ونقصوا استقبل
من بقي الظهر وعندنا ما يشترط بقاءهم الى الخيرة فلو نفر
بعدها ينضم من بقي الجمعة وعندنا ما يشترط بقاءهم الى
الغزوة قد راى التشهد فيها الشرط السادس الاذن العام حتى لو ان
السلطان ونحوه اغلق باب قصر فصلى فيه بحشمه لا يجر
جمعه وان فتحه وأذن للناس بالدخول جازت سواء دخلوا
اولاً ويستحب التكبير الى الجمعة والفصل والتطيب والسوا
ولبس احسن اللباس ويجب السجدة وترك الاشتغال بالاداء
الاولى وهو الذي يجازي الشارع بعد دخول الوقت وقبل الذي
بين يدي المنبر والاولى صحيح واذا صعد الامام المنبر يجب

بيان
المرفي

عليه السلام ترك صلوة النافلة وترك الكلام عند الحنيفة
رحمه الله وقال في بيان الكلام حتى يشرع في الخطبة ويكرم
والخطيب يحط بقرأة القرآن ورد السلام وتشميت
العاطس وكذا الأكل والشرب وكل عمل وإذا قرأ الخطيب إن
الله وحده لا يكتف بصالحين على النبي الأية فعند أبي حنيفة
ومحمد أنه ينصت وعن أبي يوسف أنه يصلي سترًا وبه
أخذ بعض المشايخ ولا أكثر ينصت وفي الحجة لو سكت
فهو أفضل وعن أبي حنيفة إذا عطس بعد أدب في نفسه
ولا يجهر وهو الصحيح وكذا الوضوء ويرد السلام في نفسه
جائز وكذا الوضوء برأسه أو عينه أو يده عن رؤية المنكر
ولم ينكح بلسانه الصحيح أنه لا يكره وقاله بعضهم يجب
الانصات إلى أن يشرع في مدح الظلمة فلا تجب حينئذ
ولذا ذهب بعضهم إلى أن البعدية زماننا أفضل كيلا يسمع
مدح الظلمة لكن الصحيح أن القرب أفضل والبعد يجب
عليه الانصات في الصحيح وقيل يجوز له القراءة ولمعها
وعن أبي يوسف أنه كان ينظر في كتابه ويصلح بالقلم
وإذا جلس الإمام على المنبر أذن المؤذنون بين يديه
الأذان الثاني ويستحب للقوم أن يستقبلوا الإمام عند
الخطبة لكن الرسم الآن أنهم يستقبلون القبلة المخرج
في نسوية المتطوف لكنهم الرخام كذا في شرح الهداية
للشروحي وإذا فرغ من الخطبة أقاموا وصلى بهم ركعتين

على ما هو

عليه السلام يعرف بقراءتها قدر ما يقرأ في الظهر **مستأجل**
مستقرقة ومن أدرك الإمام فيها صلى معه ما أدركه وبني
عليه الجمعة ولو أدركه في التشهد أو في سجود التهو وقاله
محمد إذا أدرك معه ركوع الثانية بني عليها الجمعة وإن
أدركه فيما بعد ذلك بني عليها الظهر وإذا صعد الخطيب
على المنبر لا يسلم على القوم عند دخوله المشافعي وأحمد وكار بد
فتح بالسيف بخطب فيها بالسيف كحكمة والتي اسم أهلها
لهوعا كالمدينة بخطب فيها بالسيف وفي البنا بيع الجهر في
الخطبة الثانية دون الجهر في الأولى ويكره أن يقرأه
وصف السلاطين بما ليس فيهم لأن فيه خلط العبادة به
بالمعصية وفي الكذب ومن صلى الظهر يوم الجمعة قبل صلاة
الإمام الجمعة ولا عذر له صحت ظهره خلافا للفرق والثالثة
لكنه يكون عاصيا بترك الجمعة ثم إن بدالها أن يصلي الجمعة
ذلك فتوجد إليها قبل الفراغ منها بطلت ظهره بحج السبع
سواء أدركها أو لا حتى أنه يجب عليه إعادة الظهر إذا لم
يدرك الجمعة أو بدالها أن يرجع فرجع وقال أبو يوسف ومحمد
لا يبطل ظهره ما لم يشرع في الجمعة وفي رواية ما لم يتم الجمعة ولو
كان من صلى الظهر معذور لم يمسأ في ركوعه فسعي إليها قيل
لا يبطل ظهره بالسعي اتفاقا والصحيح من المذهب عدم الفرق
بين المعذور وغيره ولو كان في الجامع فسمع الخطبة ثم قام
فصلى الظهر جائز ظهره ولا يفتقض والذي يهتج به أنه شرع

في الجمعة ينتقض ويكفر للعدو بين والمسجونين اذا ظهر
تجمعه في المص يوم الجمعة سواء كان قبل الفراغ من الجمعة
او بعده ويستحب للمريض ان لا يصلي الظهر قبل فراغ الامام
من الجمعة ويستحب لرجاء البرء في كل ساعة والاولي ان
لا يصلي الا من خطب ولو صلى غيره حله وان تذكر الفجر في
الجمعة ولم يصاحب ترتيب يقطعها ويصلي الفجر ان كان
في الوقت ساعة فان فاتت الجمعة صلى الظهر وقال محمد ان
خاف فوت الجمعة لا يقطعها ومن حضر المسجد لان ان
تخطي يؤذي الناس لا يخطي وان كان لا يؤذي لم يمان
لا يطل ثوبا ولا جسد الا باس بان يخطي ويدنو من الامام
وذكر الفقيه ابو جعفر عن اصحابنا لا باس بالخطي ما لم يحد
الامام في الخطبة ويكون اذا اخذ فغوى هذا جوار الخطي
مستروط بشرطين احدهما ان لا يؤذي احدا والثاني لا يكون
الامام في الخطبة لكن ينبغي ان يعيد هذا اذا وجد
حكايا اما اذا لم يجد وفي القدام حكايا خالي فله ان يخطي
اليه للصرون ويكون تطويل الخطبة بان تزيد الخطبان
عسا سوا من طوال المفصل لا سيما في ايام الشتاء ويكون
التسفر بعد الزوال يوم الجمعة قبل ان يصليها ولا يكون قبل
الزوال هو الصحيح

فصل في صلاة العيد
صلاة العيد واجبة على من فرض عليه الجمعة هو الصحيح من

المذهب

المذهب ويشترط لها ما يشترط للجمعة وجوبا واذا آثر الله
الخطبة فانها ليست بشرط لها بل هي سنة بعدها ويستحب
يوم الفطر ان ياكل شيئا قبل الصلاة والا ولي ان يكون غرا ان
تيسر والا فشيئا وحلوا ويوم الاضي يؤخر الاكل الى ما بعد
الصلاة وقيل هذا فحق من يفرض له حق غيره والا اول
اصح والاصح انه لا يكون الاكل قبل الصلاة هنا ولا تركه
هناك ويستحب اذا صدقة الفطر قبل الصلوة في الفطر
ويستحب التوجه الى المصلي ما شيا وان قدر ولا يكون الا
وكذا في الجمعة ويستحب التكبير جهرا في طريق المصلي يوم
الاضي اتفاقا ويوم الفطر لا يجهر به عند اي صيغة وعند
يجهر وهو رواية عنه والخلاف في الافضلية لما الكرامة
فنفية عن الطرفين ثم قيل يقطع التكبير بوصوله الى المصلي
وقيل لا يقطع حالم يفتتح الصلوة ويكون التثقل قبل صلاة
العيد وقد تقدم فاذا دخل وقت الصلاة بارتقاء الشمس
وخروج وقت الكرامة يصلي الامام بالناس ركعتين بلا اذان
ولا اقامة يكبر تكبيرة الاحرام ثم يضح يد به تحت سترته
ويثنى ثم يكبر ثلاثا تكبيرات يفصل بين كل تكبيرتين
بسكتة قد رآنا تسبيحات ويرفع يديه عند كل
تكبير منهن ويرسلهما في اثنتين ثم يضعهما بعد
الثالثة ويتعوذ ويقرأ الفاتحة وسورة ثم يكبر ويركع
فاذا قام الى الركعة الثانية ينادي بالقرادة ثم يكبر بعد

ثلاث تكبيرات هي تكبير في الاولى ثم يكبر ويركع فالزوال
 في كل ركعة ثلاث عندنا والزيادة في الاولى بعد التكبير
 وفي الثانية قبله وسوروا به عن احمد وفي ظاهر قوله وهو
 قوله ما لك يكبر في الاولى سنة وفي الثانية حسا ويقرا
 فيها بعد التكبير وقالة الشافعي في الاولى سبعا وفي الثانية
 حسا ويقرا فيها بعد التكبير ثم يحطب بعد الصلوة هو
 خطبتين ببدء فيها بالتكبير يعلم في الفطر احكام صدقة
 الفطر وفي الاضحية احكام الاضحية وتكبير التبريق وهي
 سنة وليس فيها حائض في خطبة الجمعة ويكبر فيها ما يكبر
 فيها ويستحب الرجوع في طريق غير طريق الذهاب تكبيرا
 للشهود ومن لم يذكر في صلوة العيد مع الامام لا يقضيها
 وان حذر من منع عن الصلاة يوم الفطر قبل الزوال
 صدقوها من الغد قبل الزوال وان منع عذر من الصلاة في
 اليوم الثاني لم يصل بعده بخلاف الاضحية فانها تضلي في اليوم
 الثالث ايضا ان منع عذر في اليوم الاول والثاني وكذا
 ان اخرها بلا عذر في اليوم الثاني والثالث جاز لمن مع
 الاساءة ولا يصليان بعد الزوال عما كل حال **فروع**
 الخروج الى المصلي وهو الجبانة سنة وان كان يسعيهم
 الجامع عليه عاكة المشايخ ويجوز اقامتها في المصروفات
 وفي موضعين واكثر ويجوز الخطبة قبل الصلوة وتكبر
 ادركه الامام لا تكبر الا حرام ثم العيد ان ظن انه يدركه

في الركوع

في الركوع ويكبر برأي نفسه لا برأي الامام والنظاف فوق
 الركوع مع الامام ركع وكبر للعيد في ركوعه وعن أبي يوسف
 يترك التكبير ويستحب تسبيح الركوع ولا يرفع يديه اذا
 كبر في ركوعه واذا رفع الامام رأسه سقط عنه ما بقي
 من التكبيرات فلا يتمها في الركوع ولا في القومة ويتبع
 امامه في التكبير وان خالف رايه الا ان جاوز قول الامام
 وهو يسمع تكبيره فانه لا يتبعه وان لم يسمع تكبيره وانما
 سمع المبلغ يتبعه وان جاوز الاقوال لكن ينوي بكل
 تكبير الدخول في الصلاة وكذا الاحق يكبر برأي الامام
 بخلاف المسبوق لشيء التكبير في الاولى حتى فراغ من الفاتحة
 او كلها ثم تذكركم ويعيد الفاتحة وان تذكركم بعد الفاتحة
 او السورة يكبر ولا يعيد القراءة سبق بركعة يؤتى في
 قضا ما سبق او لا ثم يكبر وقبل بالعكس والاول هو طاهر
 الدواية النساء ان اردن ان يصليين صلاة الاضحية يصليان
 بعد ما صلى الامام في الجبانة كذا في الخلاصة ويستحب
 تحجيل الصلاة في الاضحية وتأخيرها في الفطر وفي القنية
 تقدم صلوة العيد على الجنازة وصلاة الجنازة على الخطبة
 ويندب لمن اراد ان يصلي تأخير تقديم الاظافر وحلق الرأس
 ولا يجب وان استلزم التأخير الكراهة لا يؤخر وهو
 حاراد على الاربعين قال في القنية الافضل ان يقدم الظفار
 ويقص شاربه ويحلق عاتقه وينظف يديه بالاعشاش

في كل اسبوع فانه يفعل في خمسة عشر يوما ولا عذر في تركه
 وراة الاربعين فلا سبوع افضل والخمسة عشر يوما هو
 الاوسط والاربعون هو الابعد ولا بأس بقول الرجل
 لعينه يوم العيد تقبل الله منا ومنك والتعريف الذي
 يفعله بعض الناس من الاجتماع عشية في في الجوامع
 او في مكان خارج البلد فيدعون ويتنكبون بالعرفه
 ليس بشي قيل اي ليس بشي عند رجب ولا مكرو
 وقيل مكروم وهو الظاهر وتكبير التثنية عقب الصلاة
 قيل سنة عندنا والاكثر على انها واجب بشرط الاقامة
 والحريه والدكورة وكون الصلاة فريضة بجماعة مستحبة
 في المصنف هذه عند اي حيفه فلا تجب على مسافر ولا
 عبث ولا امراة الا اذا اقتدوا بمن يجب عليه ولا يجب عقب
 الواجب كالوتر وصلاة العيد ولا عقب النوافل ولا على السفر
 ولا على المعذورين الذين صلوا الظهر بجماعة يوم الجمعة ولا
 على اهل القرى وعندنا يجب على كل من يصلي المكتوبة ابتداء
 فجر عرفة عندنا وعند مالئ ظهر يوم الغر واخره غص
 يوم الغر عند اي حيفه فيكون ثمان صلوات وعمر اخر
 ايام التثنية عندنا فيكون ثلاثا وعشرين صلاة والعلم
 على قولها وصفته ان يصلي بعد السلام الله اكبر الله
 اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد مرة واحدة
 فهو تكبير ثلاث قبل التهليل وتكبير فان بعد وعند السافعي

قبل التهليل

قبل التهليل ثلاث تكبيرات امام النبي التكبير وقام وذهب
 فالمر يخرج من المسجد يعود ويكبر وان خرج لا يعود ولا
 يكبر بل يكبر القوم وحدهم وكذا ان كان الامام لا يرى التكبير
 والمفتري يراه يكبر وحده ترك صلاة في ايام التثنية
 فقصا فيها من ذلك العام كبر ولو تركها في غيرها فقصي
 فيها وبالعكس لا يكبر وكذا الوتر كبر فيها فقصي فيها من عام
 اخر احدث عمدا سقط التكبير ولو سبقه كبر بلا وضوء
 ولو اجتمع سجود السهو والتكبير والتلبية بداء السهو
 ثم بالتكبير ثم بالتلبية ولو قدم التلبية سقط التكبير
 والسهو الكل في الكافي

فصل في الجنائز يستحب ان يؤخذ
 المحتضر الى القبلة عما تشقه الايمن واليسار ان يوضع مستقبلها
 وقدمه الى القبلة ويرفع راسه قليلا ليكون وجهه الى
 القبلة ويكفن الشهادة بان تذكر عنده ليذكر دون ان
 يؤمر بها واما التلقين بعد الدفن فلا يؤمر به ولا
 ينهي عنه فاذا مات غمضت عيناه وشد حياها بعض
 عريضة من فوق راسه وتعد اطرافه ويقول مغمضة
 بسم الله وعلى صلاة رسول الله اللهم يسر امره وسهل
 عليه ما بعد واسعه بقلبك وابك واجعل ما خرج اليه
 خيرا مما خرج عنه وتخلع ثيابه وتجعل عا سريرا ولوح
 ويوضع على بطنه سيف او شي من حديد ولا يوضع على بطنه

المصنف وتكره القراءة عنده حتى يغسل ويشرح في تجهيزه
الكحل في شرح الهداية للشرحي وفي المحيط لابن جلوس
الحاريض والجنب عند الميت وإذا أراد واغسله يستحب
أن يضع على سريره أو لوح قد أحمر أي أدر الجرب بالحناء حوله
وترثا ثلاثا وخمسا أو سبعا ويوضع على قفاه ورجلاه إلى
المقبلة أن أمكن والا فكيف ينسب ويجرد من ثيابه عند
وعند النساء فعلى أنه يغسل في قبضة وتستر عورته الغليظة
فقط في ظاهر الرواية وفي رواية تستر كل عورته من السرة
إلى الركبة وهو الصحيح لما حوذه ويدف الغاسل على يده خرقه
لاستحبابه وقال أبو يوسف لا يستنحي أصلا ثم يوضيه
فيبراء يغسل وجهه ولا يغمض ولا يستنشق عندنا خلافا
للشافعي لكن يسح أسنانه ولهاثة وشفتيه ومخبريه
بحرقه يلقها على أصبعه ويسح راسه في ظاهر الرواية
وهو الصحيح وقيل لا يؤخر غسل رجليه هذا في حق البالغ
والصبي الذي يعقل الصلوة أما الذي لا يعقلها فلا يوضأ على
ما قالوا ثم يغسل راسه وحيتته بالخطمي العراقي من غير شرح
ثم يفيض عليه ماء مغلي بسدر أو خطمي أو أسنان قبل طمحه
وهو الحوض أو بصابون أن ينسرتني من ذلك ولا فيستن
فراح ويغسل ثلاثا يوضع كل مرة على شقه الأيسر فيغسل
شقه الأيمن حتى يصل الماء إلى تحته ثم على شقه الأيمن
فيغسل الأيسر كذلك ولا يكس على وجهه ليغسل ظهره

ثم

ثم يقعد بعد المرة الأولى وبعد المراتين ويسند إلى صدره
أو يده أو ركبتيه ويسح بطنه مستحار قيقا فان خرج منه
شيء أزاله ولا يعيد غسله ولا وضوئه وفي البدء يغسل
في المرة الأولى بالماء الفراح ليبتل بدنه والنجاسة التي
عليه وفي الثانية بماء السدر أو ما جرى مجراه وفي الثالثة
بالفراح وشيء من الكافور ولا يؤخذ شيء من شعر الميت ولا
من طفرة ولا يحنن وقيل إن أنكس طفرة فلا بأس بأخذه وليس
في غسله استعمال القطن وقيل يجشي فيه ومسامعه به
ويوضع على وجهه وقيل يجشي بخارقه كانه وفيه وجوه
بعضهم في دبره واستنشقه مشايخنا قاله قاضي خان وإذا
ثم غسله تشف بثوب وجعل الحنوط على راسه وحيتته
ويكره الزعفران والورس في حق الرجال ويجعل الكافور على
مواضع سجوده وهي جبهته ولفه ويداؤه وركبته وقدماه
ثم يغسل الميت وتكفينه والصلوة عليه ودفنه فروض
كفاية ولو ماتت امرأة بين الرجال يجم ولا تغسل فخريها
يجمها بيده ولا يجني خرقه وكذا الرجل بين النساء يجم
ولا يجزي الغرق عن الغسل والأولى في الغاسل أن يكون
أقرب الناس إلى الميت فإن لم يوجد فأمم الأمانة والورع
ويبلغ الغاسل لمن حضرا رأي ما يجب للميت ستره أن
يستتر ولا يحدث به من العيوب الكائنة به قبل الموت
أو الحادثة بعده كسواد وجهه وفخوم الأذن كالمشهور أبيه

فلا بأس بذلك لصحة خبر الناس من برعته وان كان حساسا من
 امارات الخير كوضات الوجه والتبسم ونحو ذلك يستحب له
 اظهار السنن ان يكفن الرجل في ثلاثة اثواب قميص
 وازار ولفافة والمراة في خمسة درع وخمار وازار ولفافة
 وخزقة تربط بها ثديها والكفانية في حقه ان يقتصر على
 ازار ولفافة وفي حقها ازار ولفافة وخمار والغرض في حقها
 ثوب يستتر البدن واللفافة من القرب الى القدم وكذا الازار
 والقميص من المنكب الى القدم والدرع هو القميص الذي فتحته
 على الصدر دون الكتف وعرض الخزقة من اصل الثديين
 الى السرة وقيل الى الركبة وهو استر وصفه التكفين ان
 تبسط اللفافة على بساط او حصير او نحو ثم يرد عليها
 الطبيب ثم يبسط الازار عليها ويدار عليه الطبيب ثم
 القميص كذلك ثم يوضع الميت بالتوب الذي تسف فيه
 فينقش ويختط ثم يعطف الازار من جهة اليسار ثم من اليمين
 ثم اللفافة كذلك ويربط ان خيف انتشاء والمراة تقص
 ثم يجعل شعرها صفرتين على صدرها فوق الدرع ثم يوضع
 الخمار على راسها كالقنعة منسوبة فوق ذلك تحت الازار
 ثم يعطف الازار واللفافة كما حرر ثم تربط الخزقة فوق
 الاكفان وقيل بين الازار واللفافة والاحنة كالحرة والمراهق
 والمراهقة كالبالغ والبالغة وان لم يراهق يكفن في ازار ولفافة
 وان كفن في ثوب واحد اجزا وقيل الصبي بثوب واحد والصبية هـ

بنو

بنو بن وفاء قاضي خان لا حسن ان يكفن فيما يكفن فيه البالغ والكفن
 كفن في ثوب واحد جاز والسفط والمولود ميتا يلف في خزقة
 والخني للسنن كلالتي ولا يغسل بل ييمم والجدة يد في الكفن
 والغسيل ولو خلتا سوا ويستحب فيه البياض ويجوز من
 القطن والكتان والبرود وان كان له مال لم تكن غنائيل
 ويكره للرجال المزعفر والمعصر والحن بر ولا يكره للنساء فان
 لم يوجد للرجل الا الحن بر يجوز الكفن به لكن لا يزداد ثوب
 للضرورة وينبغي ان يكون الكفن في النفاسة مثل ملبوسه
 في الجمعة والعيد والمراة ما تلبس في زيارة اهلها وقيل يعبر
 اوسط ما يلبسه في الحياة وفي المرحبة ان كان في المال
 كثر وفي المورثة قلة فكفن السنة اولى والا فالكفانية اولى
 مع جوار كفن السنة وتجر الاكفان قبل ان يهرج الميت
 فيها وترامى او ثلاثا وخمسا والمهرم كغيره عندنا وقال
 الشافعي واحدا لا يعطى راسه ولا عسر طيبا والكفن من
 جميع المال مقدما على الدين والوصية والميراث الا ان تكون
 التركة عبدا جانيا او شيئا حرهونا فان حق ولي الجناية
 والمراثين مقدم على التكفين واذا لم يكن للميت مال فلفنه
 عيامن تجب عليه نفقته في حياته وكفن الزوج في الزوج
 عند ابي يوسف ان كانت متعسرة وقيل وان كانت متعسرة
 ايضا عنده وقال محمد والشافعي عيامن تجب عليه نفقتها
 ان لم يتزك حالها ولا وجهه على ما حققناه في الشرح

ولو كفته من يرنه يرجع به في تركه وان كفته من لا يرنه من
 اقاربه بغير امر الوارث لا يرجع سواء شهد بالرجوع او لم
 يشهد ثم الصلاة عليه فرض كفاية كالحزب بشرط صحته شرطا
 الصلاة المطلقة واسلام الميت وطهارته ووضع امام
 المصلي وبهذا القيد علم انها لا تجزئ على غايب ولا حاضر
 محمول على اية او غيرها لا اختلاف المكان ولا موضوع تقدم
 عليه المصلي وركننا القيام فلا تجزئ قاعدا بلا عذر وكذا
 ركعة والتكبيرات سوى الاولى فانها شرط والدعاء لانه
 يتحمله الامام عن المسبوق اذا خشي ان ترفع فانه يكتفي
 بالتكبيرات وينترك الدعاء والا ولي بالامام فيه السلطان
 ثم القاضي ثم امام الجمعة ثم امام الحي ثم الولي على ترتيب الازد
 وله ان ياذن لعينه اذا انتهى الحق اليه وليس لعين المذكورين
 ان يتقدم بلا اذنه فان تقدم فلما ان يعيد ان شاء وان صلى
 بهو فليس لعينه ان يصلي بعد من السلطان من دونه وعند
 ابي يوسف هو ولي من الجميع وهو قول الشافعي ورواية
 عن ابي حنيفة وفي فتاوى قاضي خان قال الفقهاء يوجب
 اذا حضر السلطان يقدمه الاولياء فان حضر والي المص
 والقاضي فالولي اولى ان يقدم وان لم يحضر الولي ولا القاضي
 وحضر امام الحي وصاحب الشرطة فصاحب الشرطة اولى
 ان يقدم وان حضر خليفة والي المص فهو اولى بالتقديم
 من القاضي ومن صاحب الشرطة وان لم يحضر احد من المذكورين

وحضر الاولياء

وحضر الاولياء وامام الحي ينبغي للاولياء ان يقدموا امام الحي وان لم
 يحضر امام الحي وحضر المؤذن فليس على الاولياء تعبد وان
 حضر الولي او خليفة والقاضي وصاحب الشرطة وامام
 الحي والاولياء فابي الاولياء ان يقدموا احدا من هؤلاء
 وارادوا ان يتقدموا فلهم ذلك ولهم ان يقدموا من شاءوا
 ولا يتقدم احدا من هؤلاء الا بآذنه وهذا قياس قول ابي
 حنيفة واليه يوسف وزفرو بذاخذ الحسن انبي ثم عدم
 جواز صلوة غير الولي بعد مذهبنا وبه قال مالك وقال
 الشافعي لمن لم يصلي ان يصلي وله في اعادته من صلي قولان
 اصحهما استحباب عدمها وبها ربح تكبيرات يقرأ دعاء
 الاستفتاح عقب الاولى ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم
 كما بعد التشهد عقب الثانية ويدعو لنفسه والميت
 وسائر المؤمنين والمؤمنات عقب الثالثة ويسلم
 عقب الرابعة من غير ان يقول شيئا في ظاهر الرواية
 وقيل يقول ربنا اتنا ربنا الدنيا حسنة وفي الاخر حسنة
 وقيل عذاب النار وقيل يقول سبحان ربك رب العزة الى
 اخر ويسوي بالتسليفتين الميت مع القوم وقيل لا يسوي
 الميت وقيل يسوي في التسليم الاولى فقط وصفة
 الدعاء بعد الثالثة ان يقول اللهم اغفر لحينا وميتنا وحيا
 وغنا وبيننا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا وانثانا اللهم من
 احببتنا حسنا فاحبه على الاسلام ومن نوفيتنا حسنا فتوفه

على الايمان وخص هذا الميت بالروح والاحية والرحمة والغفران والرضوان
 اللهم ان كان محسنا فزد في حسنة وان كان محسبا فمحو عنه
 عنه ولفقه الامن والبشري والكرامة والزليج برحمته يا ارحم
 الراحمين ويجوز غير من الادعية فاذا ليس فيمدها موقت
 وان كان الميت غير مكلف يقول بعد قوله ومن توفيقه
 منا فتوفه على الايمان اللهم اجعله لنا فرطا اللهم اجعله لنا
 ذخرا اللهم اجعله لنا شافعا مشفعنا ثم يتم الدعاء له والتمس
 وفي المنبر ويدعو الوالد في الطفل وقيل يقول اللهم ثقل
 به موازينهم واعظم به اجورهم اللهم اجعله في كفالة
 ابراهيم والحقة بصالح المؤمنين والمحبين كالطفل وينبغي
 ان يغتيد بالمحبون الاصلي دون العارض بعد الموت ومن لم
 يحضر عند اول التكبير اذا حضر لا يشرع ما لم يكبر الامام
 تكبيره حال حضوره بخلاف من كان حاضرا عند تكبيره
 سبقه الامام بها فانه لا ينتظر وقال ابو يوسف يكبره
 المسبوق ايضا كما حضر تكبيره الافتتاح ويقول ما خذ في
 بعدما اكبر الامام الرابعة يكبر فاذا سلم الامام قضى ثلاث تكبيرات
 عنده وعليه الفتوى وعند ما فاتته الصلوة وذكر في المحيط
 ان محمد لمع لي يوسف في هذه الصلوة ويقضي المسبوق
 ما فاتته من التكبيرات متواليه من غير دعاء ولا ترتفع
 قبل فراغه فيبطل صلواته فاذا رفعت على الاكشاف
 قبل فراغه يقطع التكبير لانها بطلت وقبل وضعها على

الاكشاف

الاكشاف لا تبطل وان رفعت عن الارض ولا ترفع الايدي في صلاة
 الجنازة الا في التكبير الاولي في ظاهر الرواية وكثير من مشايخ
 بالاختيار والرفع عند كل تكبير وهو قول لا يمتد ثلاثة
 ويقوم الامام بخدايم صدر الميت ذكر كان وانتي في ظاهر
 الرواية وعن ابي حنيفة انه يقوم بخدايم وسط المرأة وكذا
 للرجل في رواية والاختيار بوطايل الرواية ويستحب ان
 يصفوا ثلاثة صفوف حتى لو كانوا سبعة يتقدم اقدمهم
 للامامة ويقف وراءه ثلاثة ووراءهم اثنان ثم واحد
 وفضل صفوف الجنازة آخرها بخلاف سائر الصلوات
 ولو اخطأ في الوضوء فوضعهوا راسه مما يلي يسار الامام
 جانبت المصلي وان تعدوا فقد اساءوا وجاهزت وتكره
 الصلوة عليه في مسجد جماعة عندنا وقال الشافعي
 واحمد لا بأس بها ولو وضعت خارج المسجد والامام ^{بعض}
 القوم معها والباقي في المسجد والصفوف متصلة لا يكبر
 ولو وضعت عابا لباب المسجد والامام والقوم في المسجد
 اختلف المشايخ فيه ومن ذفن ولم يصل عليه صلى
 على قبره ما لم يغلب على الظن انه تفسخ ولا يصلي على عضو
 الا اذا كان في حكم الكل بان وجد اكثر الميت والنصف
 ومعه الراس بخلاف ما لو وجد نصفه مشقوقا بالظهر
 ولا يصلي على بارغ وقاطع طريق اذا قتل حال الحرب ولا يصلي
 وان قتل بعد وضع الحرب وازارها يصلي عليها وحكم المقتول

بالعصبية والكافرين في مصر بالليل حكم قطاع الطريق ومن
 قتل احدا بوجه لا يصلي عليه ومن قتل نفسه يصلي عليه
 خلافا لابي يوسف ومن غلبت حيوته عند ولادته باستنلا
 او حركه غيبته وصلي عليه وكذا لو خرج اكثر حيا وغسل
 ولا يصلي عليه وان سبي صبي ومات فان لم يسب معه احد
 ابويه يصلي عليه وان سبي معه احد لم يصلي عليه الا ان
 اسلم احد بملا واسلم الصبي بنفسه وكان يعقل الاسلام
 والسنة في حمل الجنائز عندنا ان يحملها الربعة نفر من
 جوانبها الاربعة خلافا للشافعي ويستحب ان يحملها من
 كل جانب عشرة خطوات لقوله عليه السلام من حمل جنازة
 اربعين خطوة كفر عنه اربعين كبيرة وينبغي ان يبداء
 مقدمها فيضعه على يمينه ثم مؤخرها كذلك ثم مقدمها
 على يساره ثم مؤخرها كذلك وحمل الصبي على الابرص والي من
 حمله على الدابة ولا باس ان يحمله رجل واحد على يديه
 او يحمله على يديه وهو راكب ولا باس ان يحمله سقطا وطبق
 ويكره حمل الميت على الظهر او الدابة ويسرعون في المشي بها
 دون الحبب وهو ضرب من العود ودون العنق وهو المخطو
 الفسيح والمراد الاسراع من غير ان تضرب ولا يكسر المشي
 قد امها الا ان المشي خلفها افضل عندنا والركب يسير
 خلفها ولا يتقدمها الا ان يبعد كيلا يودي باثارة القبار
 والمشي افضل ولا يقوم احد الجنائز اذا نزلت به الا اذا

اراد

اراد ان يتبعها وما ورد في الاحاديث من القيام لها منسوخ
 ولا ينبغي ان يرجع حتى يصلي عليها وبعد ما صلي قالوا لا يرجع
 الا بآذان الوحي وفي المحيط قيل السهو ان يسعد الرجوع
 بغير اذنه وهو الاوجه والا وحي وينبغي لمنعه ان يكون
 متعشقا متفكرا في ما له متعظا بالموت وما يصير اليه
 الميت ولا يتحدث باحاديث الدنيا ولا يصطلي وسمع ابن
 مشغور رجلا يصطلي في جنازة فقاده انضجته وا
 في جنازة لا اكتملة ابدأ وينبغي ان يطيل الصمت ويكره
 رفع الصوت فيها بالذكر وقراءة القرآن كراهة تحريم وتكرار
 ترك الاول وليذكر في نفسه ويقرب في نفسه ولا ينبغي
 للسنة ان يخرج من معها بل يكره لامة تحريم في زماننا
 ويجرم النوح وشق الجيوب ولطمها وخوذته لقوله
 عليه السلام ليس من شق الجيوب وخش الحذود
 ودعا دعوي الجاهلية ولا باس بالثكالبارساء الرجوع
 في الجنائز وفي المنزل لقوله عليه السلام ان اسلم بعذب
 بدمع العين ولا يحزن القلب ولكن يجذب بهذا وأشار الي
 لسانه او برحمه وان كان مع الجنائز صابحة او باجة تزرجر
 فانه لم تزرجر لا يترك اتباع الجنائز لذلك ويكره بقلبه واذا
 انتهت الجنائز الى القبر يكره الجلوس قبل ان توضع عن الاعناق
 واذا وضعت يجلسون ويكره القيام ذكره قاضي خان وهو
 مقيد بعدم الحاجة والحضور والا افضل في القبر الحمد

بالفتح صاحب دوزخ
 ويؤكد خلقه اثنى
 على شفق ودرملى خلقه شاكبه
 قال حتى وجهه من باب ضرب
 اخر

انه احسن والا فالشوق وذلك بان يكون الارض رخوة والحد
ان يحفر في جانب القبلة من القبر حفرين فيوضع فيها وينصب
عليه اللبن والشوق ان يحفر حفرين كالنهر ويبيهاها
باللبن او غيره ويوضع الميت بينهما ويسقف عليه باللبن
والخشيب ولا يمس السقف الميت قاله في المناهج اختاروا
الشوق في ديار الرخاوة الاراضي حتى اجاروا الاجر والخشب
واخذوا التابوت ولو من حديد ومثله في المسوط ويكون
التابوت من راس المال اذا كانت الارض رخوة او نهية
مع كونه التابوت في غيرهما مكرها في قول العلماء فاطمة
ويذكر ان يفرش فيه التراب ونظيئ الطبقة العليا من
ما يلي الميت ويجعل اللبن الخفيف عن عيني الميت ويساه
لبصير بمنزلة الحد وفي المحيط واستحسن مشايخنا اتخاذ
التابوت للنساء يعني ولو لم تكن الارض رخوة ومقدار
عمق القبر قليل قدر نصف فاحة وفي الذخيرة اربعة
الرجل او وسط الفاحة فان زادوا فهو افضل وان عمقوا
مقدار فاحة فهو احسن فعلم ان الادبي نصف الفاحة
والاعلي تمامها ويوضع الميت في قبره وضعا من جهة القبلة
مستقبلا القبلة عند وضعه ولا يسئل سلا بان يوضع عند
رجل القبر ثم يسئل من قبل راسه مضد اخلاف الشافعي
واحمد ويقولوا واضحه بسم الله وعلى ملة رسول الله ولا
يعين في عدد المواضع من وتر او شفع بل يعتبر حصول

الكفاية

الكفاية وذو الرحم المحرم اوي بوضع المرأة فان لم يكن فاهل
الصلاح من الاجانب ولا يدخل القبر امرأة ولا كافر وان كانا
قريبين ذكر اكان الميت اواني ويستحب تسجيد قبر
المرأة بثوب حال الوضوء حتى يستوي اللبن وخوص على الحد
ولا يستحب في حق الرجل خلافا للشافعي ويوجه الميت في
القبر الى القبلة على شقه الايمن ولا يدق على ظهره وتحمل
العقلة وفيما لينابيع السنة ان يفرش في القبر التراب يعني
في الارض التربة قاله السروجي وفي كتب الشافعية والحنابلة
يجعل تحت راسه ليندة او حجر ولما وقف عليه لا يصح ان ياتي
ويكره ان يوضع تحت مضرته او محدة ويسند من ورائه
بتراب او خوص ليل ينقلب ويسوي اللبن على الحداي يقيم
اللبن عليه من جهة القبلة وتسند شوقه كبل لا ينزل
عليه التراب منها ولا يماس بالقصب قاله ابو يري يستحب
اللبن والقصب والخشيش في الحد واختلاف في وضع التراب
فوق اللبن قيل بكرة وقيل لا ويكره الاجر والخشب وقيل
لا يماس به عند رخاوة الارض ثم يمال التراب ولا يبراد
على التراب الذي خرج من القبر وتكره الزيادة وعند محمد
لا يماس بها ويستحب حتى التراب عليه ثلاثا ولا يماس
برس الماء عليه ويسم القبر ولا يسطح عند خلافا للشافعي
وفي المحيط يسم القبر قدس اربع اصابع او شهر وفي البدائع
قدس شهر او اكثر قليلا ويكره تحصيل القبر ونظيئه طار

انه عليه السلام نهي عن تخصيص القتل وان يكتب عليها وان
يبي عليها وان توطئ وفي منية الفتي المختار انه لا يكره
التطيين وعن ابي حنيفة يكره ان يبي عليه بناء من بيت
او قبة او نحو ذلك وكذا يكره وطئها والجلوس عليه وكره
ابو يوسف الكتابة ايضا **نوع في الشهادتين** والمراد
به الحكمي الذي يتعلق به نوع مخصوص من احكام الشرع
الجاري على المكلفين في الدنيا واما الشهيد الحقيقي الذي
وعده الله الثواب المخصوص فليس محتمل يتفق به الاحكام
المذكورة غير الاعتقاد انه الذي قتل في سبيل الله ومن
الحق به والله اعلم من قتل في سبيله والشهيد الحكمي
عيا قوله ابي حنيفة مسلم مكلف طاهر علم انه قتل ظلما
قتلا لم يجب به ماله ولم يرتك وعلي قوله بترك قيد
التكليف والطهارة فهذا اشاحل من قتله اهل الحرب والبغي
باي سبي كان وباي سبب كان ومن قتله غيرهم اذا لم
يجب بنفس القتل ماله سواء علم يجب اصلا كقتل الاسير
مثله في دار الحرب عند ابي حنيفة وقتل السيد عنده عند
الكل او وجب له ارض كقتل الاما بئنه والصلح عن العمد
وشبه ذلك وخرج من قتل من البغاة وقطاع الطريق
واهل العصية والمقتول عدا وقصاص لانهم لم يقتلوا
ظلمة وخرج من وجب بقتله ماله كقتل غير العمد وكذا
الذي وجب بقتله القسامة وخرج بقيد العلم من لم

يعلم

يعلم قاتله سواء وجبت فيه القسامة او لم تجب هو الصحيح
لاحتماله انه قتل بسبب مبيع لقتله وخرج الصبي والمجنون
والجنب والحامض والنفساء عي قول ابي حنيفة خلافا
لها وخرج من ارتك باعناق ايمتنا والارتشاش ان ياكل
او يشرب او ينام او يند او ياتي وينقل من المعركة حيا او يابو
خيمة او نحوها وهو حي ويصلي عليه وقت صلاة وهو يعقل
ولو اوصي بسبي فان كان من احوال الدنيا فهو ارتشاش
اتفاقا وان كان من امور الآخرة فكذلك عند ابي يوسف خلافا
لمحمد وقيل الخلاف فيما اذا اوصي باحوال الدنيا اما باحوال
الآخرة فلا يكون مرتثا اتفاقا وقيل لا خلاف بينهما
فجواب ابي يوسف فيما اذا اوصي باحوال الدنيا وجوب
محمد فيما اذا اوصي باحوال الآخرة ومن الارتشاش ان يبيع او
يشترى ويحكم بكلام كثير وعن محمد انه ان بقي مكانه حيا
يوثا ولبله فهو مرتث وان لم يكن يعقل هذا كله بعد
انقضاء الحرب اما قبل انقضاءها فلا يصير مرتثا بسبي عا
تقدم ثم حكم الشهيد المذكور ان لا يغتسل بل يدفن بدمه
ويأباه التي قتل فيها الاما ليس من جنس الكفن كالغزو والحشو
والحف والسلاح وكذا السراويل فان كان ما عليه ناقصا
عن كفن السنة يرد عليه بان لم يكن فيه ازار ولفافة وان
المريد من ذلك يتقصر منه ويصلي على الشهيد عندنا خلافا
لمالك والشافعي والليث في الشرح **مسألة متفرقة**



من الجنائز لا بأس من الاذن في صلاة الجنائز اي اذن الولي
 لغيره في الصلوة وفي بعض النسخ لا بأس بالاذن اي الاعلام
 بان يعلم بعضهم بعضا ليقتضوا حقه كذبة الهداية فان مات
 المسلم قريب كافر ليس له ولي من الكفار يغسله غسل الثوب
 الجس ويلقه في حفرة ويحفر له حفرة يلقى فيه منها من غير
 مراعاة السنة في ذلك وان دفعه الى الماء يندحار وان كان
 له ولي من الكفار لا ينبغي للمسلم ان يتولي امره بل يجلي بينه
 وبينهم ويتبع جنازته من بعيد ان شاء هذا كله اذا لم يكن
 كفرا بالارتداد اما لو كان خروجا ايل فقيه في حفرة كالكلب
 من غير غسل ولا تكفين ولا يدفعه الى الماء الذي
 انتقل اليه مات وليس له ماء ولا ما يجب كفته عليه
 وجب كفته على الناس بطريق الكفاية فيجب في بيت
 الماء فان لم يكن او منع ظلمسا لوامس الناس فان فضل مما
 سألوا ان يضر في كفن آخر ان لم يعرف صاحبه بعينه
 ولا عرف ربه اليه وان لم يوجد ميت آخر تصدق به بنس
 الميت وهو طري كفن ثانيا من جميع الماء فان كان قد قسم
 ماله فعلى الورثة ولا على الغرماء كفن رجل ميتا من ماله ثم وجد
 الكفن في يد رجل او افترش الميت سبع فالكفن له لان الميت
 لا يعمل له خرج من الميت شي بعد ما ادرج في كفته لا يغسل
 منه شي عند نالجو ان تغسل المرأة زوجها بالاجماع اذا
 في العدة ولا يجوز غسل الرجل زوجته عندنا خلافا للثلاثة

ولا اذ

في ولا ان تغسله ان انقضت عدها بالولادة خلافا لما لكه والنس
 وكذا لو ماتت منه قبل حوته او ارتدت قبله او بعد او قبلت
 ابنته او اباه او وطئت بنسبه وللمطلق الرجعية تغسله
 خلافا للنسافي وامر الولد لا تغسل سيدها وان كانت في العدة
 هو الصحيح وفي رواية عن ابي حنيفة تغسله ويؤفقه زفر وما
 واحمد ولو غسل الميت وكفن ونسوا عضو لم يصيبه الا ينقض
 الكفن ويغسل العضو ونحو الصلاة ان كانوا صلبوا عليه وكذا
 لو عملوا بذلك بعد وضعه في القبر قبل ان يمال التراب عليه
 ولو اهيل لا ينش ولا يخرج وسقط غسله وعادته الصلاة
 عليه الى الجواز وفي المسوط سقط غسله ويصلي على قبره
 وهو الاظهر وكذا الولم يغسل اصلا ولم يكفن فانه لا ينش
 بعدما اهيل التراب ولو بقيت اصبع او نحوها لا ينقض الكفن
 خلافا لحمد ولو علم ذلك قبل التكفين غسل اتفاقا ولو خرف
 بنسب او دراهم لغير رواية ارض مخصوبة او اخذت بشفعة
 يخرج وان وقع في القبر مناع فعلم به بعدما اهيل التراب
 ينش واخرج ولا يجوز بنش القبر لغير ما ذكرنا في فليجد
 ماء فيتموم وصلوا عليه ثم وجدوا ما تغسلوه وصلوا
 عليه ثانيا وقيل لا تعاد الصلاة والحج والى بالتوب والشر
 بيمه وبين الميت والموروث ان كان مضطرا اليه لبرد
 او بسبب يحثني منه القذف والا فالميت اولى وكذا الماء
 اذا اضطر اليه العطش قل على غسل الميت به والا فلا ويجوز

المجمع بين اثنين في كفن واحد عندنا وجوز الشافعية والمنا
عند الصوري ولا يجوز دفن الاثنين او اكثر في قبر واحد الا عند
الصوري وجب يثبذ يجعل بينهما حاجز من التراب او مقابر يلج
اليها عظم جيجون لا يجوز نقلهم الى موضع اخر ويكره الدفن في السنة
الذي مات فيه سواء كان صغيرا او كبيرا لان ذلك خاص
بالانبياء ولا يحفر قبر لدفن اخر ما لم يثبذ الاول فلم يبق
له عظم الا عند الصوري بان لم يوجد فحينئذ يجمع عظام
الاول ويجعل بينهما وبين الآخر حاجز من تراب ومن مات
في سفينة ليس يقربها ارض غيبيل وكفن وصلى عليه
ويلقى في البحر ويكره قطع النبات الرطب من اعلى القبر
دوني اليابس ولو راي طريقا وظن انه محدث وان تحته
قبر اكره المشي عليه وكره التوهم عند القبر وقضاء الحاجة
بل اولى وكل ما لم يعهد في السنة والمعهود ليس لازما رتبها
والدعاء عندها قائما ويقول السلام عليكم دار قوم مؤمنين
وانا ان شاء الله بكم لاحقون اسألك الله في وكرم العافية
واختلف في اجلاس القاريين عند القبر والمختار عليم
الكراهة ولا يكره الدفن ليلا والمستحب لها راحة
مائت واضطرب الولد في بطنها وغلب عار ابيهم انه
حي يسوق بطنها اما لو ابتلع لولوة او مالا لاسنان
فقيل لا يسوق وقيل يسوق قال ابن الهمام وهذا اولى
ولا تكسر عظام اليهود اذا وجدت في قبورهم قاله

قاضي

قاضي خاني ويستحب زيارة القبور للرجال وتكره للنساء
ويدعوا قاربنا مستقبلا القبلة وقيل يستقبل وجه الميت
وهو قول الشافعي وكذا الكلام في زيارة عليه السلام
وفي القنية قاله ابو الليث لا يعرف وضع اليد على القبر سنة
ولا مستحبا ولا نرى به بأسا وقاله شرف الامة بدعة
وفي الامم حياء انه من عادة النصارى انهم ولا شك طائفة
بمحنة لا سنة فيه عند عليه السلام ولا عن احد من
المصابة ويجوز الجلوس للمصيبة ثلاثه ايام وهو خلاف
الاولي ويكره في السجود ويستحب التغرير بان يقول لعظم
الله اجره واحسن عراكه وغفر لبيته ان كان الميت مكلفا
والا فلا يقول وغفر لبيته ويكره اتخاذ الضيافة من اهل
الميت عما قالوا ويستحب لغيران الميت والا فربما لا يابا
تقبيته الطعام لهم وان ياتي عليهم في الاكل وذكر البزازي
انه يكره اتخاذ الطعام في اليوم الاول والثالث وبعد
الاسبوع ونقل الطعام الى الغير في المواسم واتخاذ الدعوى
بقراءة القرآن وجمع الصلح والقرآن للحتم وقراءة سورة
الانعام او الاخلاص قاله والحاصل ان اتخاذ الطعام عنده
قراءة القرآن لاجل الاكل يكره وان اتخذ طعاما للفقراء
كان حسنا انبي ولا تجلو عن نظر جعل ارضه مقبرة ه
فني فيها رجل بيتا لوضع النعش واللبن ونحوها ان كان
في الارض سعة لا بأس به ولا يهدم ويحفر فيه لان صاحبها

جعلها مقبرة ولو حفر قبراً فادخله فميت فيه ان كانت
 المقبرة واسعة كره وان كانت ضيقة جاز ويضمن ما اتفق
 الاوله وهذا من بسط بساطاً او حصلاً في مسجد او مجلس
 ان كان المكان واسعاً كره لعينه ان يربطه والا فلا ومن حفر
 لنفسه قبراً فلا بأس به ويؤجر عليه وقيل يكن والذبي ينبغي
 ان لا يكن فحقيقته نحو الكفن لان الحاجة اليه متحققة غالباً
 بخلاف القبر لقوله تعالى وما تدرى نفس باي ارض تموت وذكر
 البراري عن الصغار لو كتب على جمة الميت او عمامته
 او كفته عهد فاحم برحمن يغفر الله سبحانه له الميت وعن
 بعض المتقدمين انه اوصي ان يكتب في جثمانه وصدقه
 بسم الله الرحمن الرحيم ففعل ثم روي في المنام وسئل عن حاله
 فقال لما وضعت في القبر جاءني ملائكة العذاب فلما رأوا
 مكتوباً علي جهنمي وصدري بسم الله الرحمن الرحيم قالوا آمنت
 من عذاب الله والله سبحانه اعلم **فصل في احكام المسجد**
 يجب صيانته المسجد عن اخطائه الزاحمة الكريهة لقوله عليه
 السلام من اكل الثوم والبصل والكراث فلا يقرب من مسجدنا
 فان الملائكة تنادي بما ينادي منه بنوا آدم وعن حديث النبي
 وعن النبي والبراء والنسابة الانشاد الانشاد والحدود ونسبته
 الضالة والمرور فيها غير مبرور ورفع الصلوات والمقصود
 وادخل المجانين والصبيان غير الصلوة وخوفاً من نجس
 ذلك ورد النبي صلى الله عليه وسلم والسلام وبما احب اليهم

بغير الحاجة

بغير الحاجة المعتكف لا للتجارة والكسب والمراد من انشاد الشعر
 ما ليس فيه نوع ذكر وعبادة ويكون التوضوء فيه الا ان كان
 فيه موضع اعتدال له وكذا الخياطة فيه تكون الا اذا كان
 لضرورة حفظه عن الصبيان وخوفاً من الكذب وحمل الصبيان
 فان كان باجر يكن وان كان حسبة ففيل لا يكن والوجه كراهة
 التعليم ان لم تكن ضرورة ويجرم السؤال فيه ويكره الخطا
 وقيل انه لم يخط الرقاب ولم يمر بين يدي المصلي لا يكن
 الا عطاء والا فلا حوط ولا يبرق على حيطان المسجد ولا على
 ارضه ولا على البواري وكذا المحاط لكن ياخذ بطرف ثوبه
 ويداه بعضه ببعض وان اضطر يدق تحت الحصى وفوق
 البواري اخفها لئلا يبيست من اجزاء به وكذا يكره مسح الجدران
 ونحوها من الطين بجاء يط المسجدا واسطوانته وان مسح
 بتراب مجموع فيه او خشبته موضوعة فيه فلا بأس
 وان مسح بقطعة حصير مقلقة فيه لا يصلي عليها ولا
 بأس ايضا والا ولي ان لا يفعل وان كان التراب مفروشا
 فيه كره المسح به ولا يجف في المسجد يترجأ وان كان قدما
 ترك ويكره غرس الشجر فيه الا ان كانت ارضه نزهة لا تستقر
 فيها الاساطين ولا بأس ان يتخذ فيه بيت لموضع الحمار
 ومثله وان تطرف المسجد بلا عذر ثم ندم فليرجع لغيره
 لما جني ويكره ان يطبق بطين نجس او يصبح فيه بريد
 نجس والكلاب المباح فيه مكروم وكذا الهنود فيه غير المعتكف

وقيل لا بأس بالغريب ان ينال فيه ولا ولي ان ينال الاختلاف
ليخرج من الخلاف ويجتزأ فيه من خروج شيء من ركنه ونحوه
ولا بأس بالجلوس فيه لعجز الصلاة لا للمصيبة فانه يكره
وكل ما يكره في المسجد يكره فوقه ايضا وافضل المساجد
المسجد الحرام ثم مسجد المدينة ثم مسجد بيت المقدس
ثم مسجد قبا ثم الاقدم فالأقدم ثم الاعظم فالاعظم
ذكر قاضي خان وغيره ان الاقدم افضل فان استويا
في القدم فالأقرب فان استويا وقوم احدهما اكثر فان
كان فقيرا يقتدى به بذهب الى الذي جماعته اقل وغير
الفقيه يتخير والافضل ان يختار الذي امامه اصله وافقه
ومسجد حبيبته وان قل جمعة افضل من الجمعة وان كثر جمعه
وان قاتله الجماعة في مسجد حبيبته فان اتى مسجد آخر
فيه فهو افضل الا في المسجد الحرام ومسجد النبي صلى الله
عليه وسلم وينبغي ان يستثنى المسجد الاقصى ايضا وان لم
يذكره الجماعة في مسجد آخر فيسجد حبيبته اولى قضاء لحقه
ولهذا العلم يحضر جماعة يصلي المؤذن فيه وحده ولا يذهب
الى مسجد فيه جماعة وكذا الجماعة لو غاب المؤذن لا يذهبون
الى غيره بل يتقدم احدهم وكذا الوفاة احدهم تكبير
الافتتاح او ركعة او ركعتان ويمكنه ادراكها في غير لا يذهب
اليه وان كان احده يصلي العشاء قبل غيباب البياض
فالا فضل ان يصليها وحده بعد البياض وفي المنظم مسجد

استاذ

استاذ في رسد او لسماع الاخبار افضل بالاتفاق وذكر قاضي خان
اذا كان امام الحجة زائدا او اكلمه بواله ان يتحول الى مسجد آخر
وكذا ينبغي اذا كان فيه حفلة تكرر بها اما منه وان دخل مسجد
فاقيم في مسجد آخر لا يخرج من الاول حتى يصلي فيه ويكره
الخروج من مسجد اذن فيه لم يصلي الصلاة التي اذن لها
الا اذا كان يتنظم به امر جماعة اخرى بان كان اماما او
مؤذنا في مسجد آخر وكذا لا يكره ان يخرج بعد ما صلى في ذلك
الصلاة الا اذا شرع في الاقامة في الظاهر والعشاء ببلد بينهم
بالرفض مع ان الاقدار مختلفة لمباح في هذين الوقتين
وقصلي العبد والحنان له حكم المسجد عند الفقيه الى البيت
والاصح عدمه عند الشرحسي ووقف قاضي خان بان له
حكمة عند اداء الصلاة حتى يصح الاقدار وان لم تكن الصفوف
منضلة وليس له حكمة في حق المرور وحرمة دخول الجنب
والنحايض وفناء المسجد له حكمة حتى لو امتد منتهى
لم يتصل الصفوف ولا امتلا المسجد وينبغي ان يختص
بهذا الحكم دون حرمة دخول الجنب ونحوه وفناء هو
المكان المتصل به ليس يمينه ويمنه طريق والمساجد التي
على قوارح الطريق ليس لها جماعة رابطة في حكم المسجد
لكن لا يعتكف فيها دار فيها مسجدان كانت لو اغلقت
كان المسجد جماعة من فيها ولا يدخلون احدا من الصلاة
فيه فهو مسجد جماعة تثبت فيه جميع الاحكام المتقدمة

ويصح فيه الاعتكاف وان كانت لو اغلقت لم يكن له جماعة
ولو فتحت كان له جماعة فليس مسجد جماعة والا كانوا لا ينعون
من الصلوة فيه يعني يكون منزلة مسجد الطريق تثبت
فيه الاحكام سوى جواز الاعتكاف ولو اتخذ في بيته
موضعا للصلاة فليس له حكم المسجد اضلا ولا باس بترك
سراج المسجد الى ثلث الليل ولا يتركه اكثر من ذلك الا
اذا اشترطه الواقف او كان معناه ذلك في ذلك الموضع ويجوز
ان يدرس الكتاب بضوئها قبل الصلوة وبعد ما دام الناس
يصلون فيه واذا لم يكن للمسجد امام وموذن رأت فلا
يكره تكرار الجماعة فيه باذان واقامة بل هو الافضل اما لو
كان له امام وموذن فيكره تكرار الجماعة فيه باذانه واقامة
عندنا وعن ابي حنيفة لو كانت الجماعة الثانية اكثر من
ثلاثة يكره التكرار والا فلا وعن ابي يوسف اذا لم تكن
بها هيئة الاولي لا يكره والا يكره وهو المصحح وبالحدود
عن الحراب تختلف الهيئة رجل يني مسجد في ارض غصب لا باس
بالصلوة فيه ذكره في الاجناس وذكره في الواقعات رجل يني
مسجدا في سور المدينة لا ينبغي ان يصلي فيه لانه حق
الامة فلم يجلس له تعالى كالمبني في ارض مغصوبة
ضاق المسجد على الناس وبجبهة ارض لرجل تؤخذ ارضه
بالقيمة جبر اذا ذكره في المحيط رجل يني مسجدا وجعله
لله تعالى فهو لحق بمرمته وعمارته وبسط الحصير ونحوها

والقناديل

والقناديل والاذان والاقامة والامامة فيه ان كان اهلا وان
لم يكن فالراي في ذلك عليه وكذا وكذا الباقي وعشيرة من
بعده اولى من غيرهم وان تنازع الباقي في نصب الامام
والموذن مع اهل المحلة فان كان من اخيار وعلم اولى من
الذي اختار الباقي فاخيارهم اولى وان استويا فاخيار
الباقي اولى سئل ابو القاسم عن الشري الذي اذن والحصير
للمسجد ايها افضل قال بما سوا قال ابو الليث ان كان
المسجد محتاجا الى احدهما فهو افضل وان كانا سوا في الحاجة
كانا سوا في الثواب ويكره غلق باب المسجد والامام عدم
الكراهية في زماننا صيانة لمناجاة عن السراق ولا باس بتفليس
المسجد بالحصير والسراج ومار الذهب ونحوه كلاباس بجليه
المصحف لكن تركه اولى لان من تركه وحمل الكراسي التكلف
بدقايق النفوس ونحوه خصوصا في جدار القبلة هذا اذا فعل
من ماله نفسه اما المتولي ولا يجوز ان يفعل من ماله الوقف
الا ما يرجع الى احكام البناء حتى لو جعل البيضا فوق السواد
للتفاضل كذا في الغاية **فصل في مساجد بني شي من كتاب**
الصلوة وهي الجماعة الصلاة داخل الكعبة جارية فرضا
ونفلا خلافا لما لا في الارض فان صلوا جماعة فجعل بعضهم
ظهن الى ظهر الامام جائز هكذا لو كان وحده او ظهر الى جنب
الامام او وجهه الى وجهه جائز لانه يكره المواجعة بلا حائل وان
كان ظهن الى وجه الامام لا يجوز وكذا لو كان متوجها الى جهة

توجه الامام وهو اقرب الى الجدار منه واذا صلى الامام خارج القبلة
في المسجد الحرام وتخلق للتقدم حولها جاز لمن في غير جهته
ان يكون اقرب اليها منه لانه كان في جهته والصلاة فوقها
مخوذة عند نافع الكراسي قال ما اكلت بخور اصلا وعند الشافعي
واحد لا يجوز ما لم يكن بين يديه ستمرة ذكر الرازي في شرح
القدوري السجدة في خمس صلوات وفي فرض وسجدة سهوه
وسجدة تلاوة وبها واجبات وسجدة نذر وهي واجبة بان قال
الله علي سجدة وان لم يقيد بها التلاوة لا تجب عند أبي حنيفة
خلا قال في يوسف وسجدة شكر ذكر الطحاوي عن أبي حنيفة
انه قال لا ازالة شيئا قال ابو بكر الرازي معناه ليس بواجب ولا
مستحب بل هو مباح لا بدعة وعن محمد انه كررها قال وكذا
نستحبها اذا اناه ما يستر من حصول نعمة اودفع نقمة وبه
قال الشافعي فيكبر مستقبل القبلة فيسجد فيحمد الله ويشكر
ويسبح ثم يكبر فيرفع راسه اما بغير سبب فليس بقرينة ولا مكروه
وما يفعل عقب الصلاة فمكروه لان الجمال يعتقدونها سنة
او واجبة وكلام مباح يؤدى اليه فمكروه اتقوا والقنوي
ع ان سجدة الشكر جازية لا مستحبة لا واجبة ولا مكروه
واما ما ذكره المصنف ان النبي صلى الله عليه وسلم قال فطاعة
ما من مؤمن ولا مؤمنة يسجد بين الاخر ما ذكره حديث
موضوع باطل لا اصل له على ما حققناه في الشرح وذكر قاضي
خان لباس ان يصلي على البسط والفرش والبود والصلاة على

الارض

فضل

الارض او ما تنبت الارض افضل اذ ان يصلي في بيت غيره فلا
ان يستاذنه وان لم يستاذن فلا بأس ولو صلى في بيت رجل يوا
بوا دخل حر له السكنى رفع راسه من الركوع والسجود قبل الامام
عنه لنزوله المخالفة بالموافقة معه ثوبه مباح طاهر وثوب
كراس فيه من الخاسة قدر مانع وليس له ما يزيلها به صلى
في الديباج بترج منفردا في صلوة جهنم في قراءة الفاتحة
مخالفة ثم اقدمي به بجهنم بالسورة ان قصد الامامة والاولا
يلزمه الجهر بجهنم المنفرد في موضع مخالفة يكون مسيئا ولا
يلزمه السهو لو سهاوا ويكره له الجهر في نوافل النهار ايضا وفي
كفاية الشعبي ويخاف ان الامم عذرهم وان يكون هناك
من يتحدث او يخلد النوم ويكره ذلك الباب والبحر
الا عند الحاجة بعمل قليل وفي الحجة الصلاة في الغليظ
تفضل على صلاة الحلي اضعا مخالفة لليهود سهاوا
فخافت بالمخالفة ثم تذكر بجهنم بالسورة ولا يعيد ولو خافت
باية او اكثر يمتها جهنم ولا يعيد خاف ان ضم السورة
ان يخرج الوقت جاز ان يقتصر على ادنى الرض وخص من
الاسلام هذا ما انفجر وقيل تراعى سنة القراءة في غير الفجر
وان خرج الوقت والاضطرار ان تراعى قدر الواجب غير
امام قراء فانقل الى موضع آخر فذكر كلمة او كلمتين مكان
غيره بخوان قرا مكانك لتذكرون قليلا ما تشكرون
بعود الى ترتيب الاول وكذا ان كان اية او اكثر ان تقل

الجماع فوقه والا فلا وقيل يعود الى ترتيب قراءة الله على كل حال كذا
في القنية اصابه وجع سن لا يطيقه الا بانه مساكه شي في
وضاق الوقت يقتدي بعين فان لم يجد صلى بغير قراءة ويعذر
شك انه قراءة الفاتحة امر لان كان قبل السورة يقرأها ثم
السورة وان كان بعد السورة لا يقرأها لان الظاهر انه قرأها
وان كان له رأي عمل به فلا سجدة فسجد فظن الموقوف انه
ركع فركعوا وسجدوا ولم تفسد صلواتهم وان سجدوا والخري
فسد صلواتهم لا يستعمل بالجماعة لئلا تفوته ركعة افضل
من ابلاغ الوضوء ثلاثا والوضوء ثلاثا والى من ادراك الكثير
الاولى شرعية فائتية ثم اقيمت الجماعة لا يقطع وان لم يكن
صاحب ترتيب امامه لا ياتي بالظلمة لئلا يعذر به الاجتهاد
به ويقدر بين يدي بها شي القنوت فركع ولم يتابعه
القوم فرفع راسه وقتت وركع وما يعود فسد صلواتهم
ادرك الامام ركعا ان قام في الصف الاخير يدركه الركعة
وان شئ الى الاول يدركها لا يمشي وان كان بحيث لو مشى
الى الصف فائتية الركعة وان قام وحده لا تفوت بمشي
ولا يقوم وحده وفي القنية احام يترك الاماحة لزيارة
اقاربه في الرساق اسبوعا او نحو او لمصيبة او استراحة
لاباس به ومثله عفو في العاقبة والشرع انقي والظاهر ان
المادة وقوع ذلك في السنة من تبين للامام انه صلى بغير
وضوء يجب عليه الاظهار بقدر الممكن وقيل لا يجب خاف

ان يمشي

ان صلى سنة الفجر على وجهها فوت الجماعة وانما اقتصر على الفاتحة
وعلى تسبيحة في الركوع والسجود يدركها فله ان يقتصر
وكذا ترك الشاء والقعود ومثلهما سنة الظهر اقام المودع
ولم يصل الامام سنة الفجر يصلها ولا تخاد الا فاته شئ
في النفل على ظن سعة الوقت ثم ظهر انه ان اتم تسفعا فهو
الفرض لا يقطع كما لو شرع في النفل ثم خرج الخطيب افتتح
النظوع فله ان ياتى فعد ثم افسد فقصها فاعدا اجاز ولو افسد
قبل القعود لم يجز قام المستطوع الى الثالثة ثم ذكر انه لم يقود
يعود وان كان سنة الظهر وعن البردوي انه لا يعود وقيل
هذا قول ابي حنيفة والاول قول محمد وسجد السهو على
كل حال وان لم يكن نوي ارجح يعودا اتفاقا وان لم يعد
تفسد كذبة القنية اذ لم يتم الركوع والسجود يؤمر بالقصا
في الوقت لعدم وقيل مطلقا وهو الاصح صلى خلف امام يلحق
بليغي ان يعيد لم يجد الاجل حثية غير محد بوجه لا يستمر
به للجماعة الاصلية بخلاف التوب التمسك بحوزة محل عمله
في الصلوة ان خاف ضياعه ما لم يكن فيه نجاسة والافضل
ان يضعه قد اتمه لئلا يشتمل قلبه به شرع في الصلاة
بالاخلاص ثم خالطه الرياء فالتعبير السابق حكمه التطري
العلم بهار الصلاة في الليل فعلى والا فان كان له ذنوب
ويعرف الزيادة من نفسه فالنظر في العلم افضل الصلاة لارضاء
الضموم لا يقبل ان يصلي لوجه الله تعالى فاذا لم يعرف خصمه

يؤخذ من حسناته بغيره بعض الكتب انه يؤخذ لداق ثواب
 سبعة صلاة بالجملة الكل في البرازية ترك تكبير القنوت
 قيل يجب سجود السهو وقيل لا الاشتغال بقضاء الغوايب
 اولى واهم من التواقل الا السنن المعروفة وصلاة الضحى وملا
 التسبيح والصلوات التي رويت فيها الاخبار فتلك تصلي
 بنية النفل وغيرها بنية القضاء كذا في فتاوى الحجة تلا
 من اول السجدة اكثر من نصف الآية وترك حرف الذي فيه
 السجدة لم يسجد وان قرأ حرف الذي فيه السجدة ان قرأه
 ما قبله وبعد اكثر من نصف الآية تجب ولا فلاح في الفقيه
 ابو جعفر اذا قرأ حرف السجدة ومعها غيرها قبلها او بعدها
 ما فيه امر بالسجدة سجدة وان كان لا يركع لا يسجد وهذا
 اقرب في الملتقط تاخير سجدة التلاوة يجوز وان طالت التلاوة ولا
 اثم عليه وذكر الطحاوي غلطاً ان تاخيرها مكروه وفي الحجة
 يستحب التلاوي والسمع اذا لم يركع السجود ان يقول
 سمعنا وأطعنا غفر الله لنا ربنا واليك المصير واذا صلى
 من الرباعية اكثرها بان قدام الثالثة بالسجدة ثم اقيمت
 الجماعة واحب ان يجعل ما صلاه نفلاً ويؤدي الفرض
 بالجماعة فالحيلة ان يتركه القعدة الاخيرة ويقوم الي
 الخامسة ويضم اليها السادسة او يصلي الرابعة قاعداً
 لتقلب صلاته نفلاً عند لي حنيفة ولي يوسف نذر
 ان يصلي ركعتين بغير طهارة فنذرهما باطل عند محمد وقال ابو

يوسف

يوسف يلزمه ان يصليها بالطهارة ولو نذر ان يصليها بغير
 قراءة لم تنسأ عندنا وقال زفر لا يلزمه ثلثي ولو نذر
 ان يصلي ركعة واحدة لزمه شفع عندنا وقال زفر لا شيء
 عليه ولو نذر ان يصلي ثلاثاً لزمه ان يصلي اربعاً عندنا
 وعند يلزمه ركعتان ولو قال لله علي ان اصلي كذا في المسجد
 الحرم جازاً ان يصلي ركعة في أي مكان شاء وقال زفر يلزمه
 ان يصلي فيه ولو نذر ركعة امرأة ان تصلي كذا وان تصلي
 غداً فحاصت فيه لزمها قضاء ذلك اذا ظهرت خلاف الزفر
 ويؤمر الصبي بالصلوة اذا بلغ سبعاً ويبرئها اذا
 بلغ عشرة ودر حديث وكذا من ينجس بيمينه ان
 يضربها اذا بلغ عشر على تركه الصلاة والغسل في الاصح كما ان
 له ان يضربها على تركه الربطة اذا ارادها والاباحة
 الي فراسية اذا دعاها والخروج بغير اذنه وان لم تنسأ
 عن تركها بالضرر بطلانها ولو لم يكن قلة من امرها
 وان بقي الله ومهرها في ذمته خير له من ان يطار
 امرأة لا تصلي قال الله تعالى واحذر الله بالصلاة
 واضطر عليها لا تسأل الله رزقاً حتى ترزقه والعاقبة
 للمتقوي وسأل الله سبحانه وتعالى حسن العاقبة لنا
 ولا خواتنا واحياناً جميع المسلمين امين انه خير
 مسئول ولكرم مامول وله الحمد اولاً واخراً
 وظاهراً وباطناً وسراً وعلاًنية وعياً كل حال
 وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه
 وسلم تسليماً

كثيراً

وكذا الزوج له ان يضرب
 زوجته على ترك الصلاة
 م

ووافق الفراغ من نسخ هذا الكتاب يوم الاربعاء المبارك

خامس عشر من جمادى الاولى من شهر

سنة مائة و الف مائة صاحبها افضل

الصلاة والسلام على سيدنا محمد

العباد الى الله احمد للتقاني

المالكى غفر الله له ولوالديه

ولجميع المسلمين

ملك الفقير عثمان افندي لروحي غفر الله له ولوالديه

ولمنhajته ولجميع المسلمين

والسلامات امين

امين

ام

ملك الفقيه الى الله تعالى والمحتاج الى شفاعته سيد المرسلين صلى الله تعالى عليه وآله

والدين داود ابن عبد الرحمن شاة التريم المسالحي غفر الله تعالى له

والدين والدهم ولجميع المسلمين

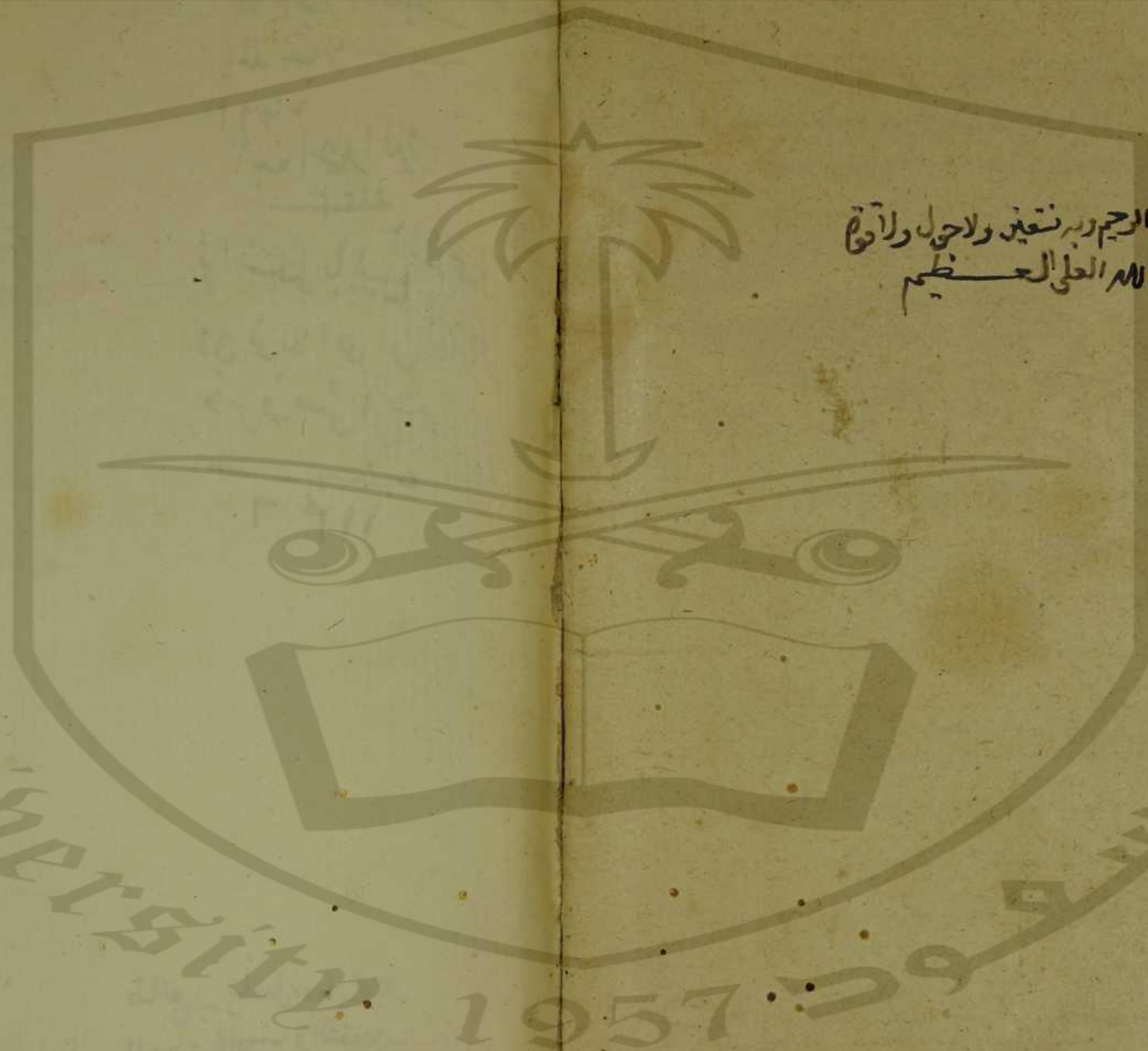
المسلمين اجيب

امين

٢٢٠

King Saud

University



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ
وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ

جامعة الملك سعود

Copyright © King Saud University

طالع فيه الفقير المعترف
بالذنب والتقير

٧٦٦٢٠

ابن احمد الدروقي

١١٤٣

ثم استدل بالبيع الشرعي

الى نوبة احمد ابن طاهر

در دسئي ابن خنجر

سنة

١١٤٦

طالع فيه تأمل في معانيه الفقير

المعترف بالذنب والتقير

المحتاج الى راحة ربه القدر داور

٧٦٦٢٠

التقير

ان كنت لم تقب اولاً وانت كاتبو فو نكر
اخف من حيلك دايو فنهار كد نطال و ليلك
نار توو عيشك ما مسكين مثل عيشة ابها بمى

مصحف
٩